جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم–

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم التجارية

تخصص : تجارة ومناجمنت دولي

إستراتيجية الشراكة الأجنبية ودورها في تفعيل الإقتصاد الدولي

حالة الشراكة الأورو– جزائرية

إعداد الطالب: بوبقرة ناصر

إشراف الدكتور: دواح بلقاسم

لجنة المناقشة مكونة من السادة:

- أ. الدكتور.يوسفي رشيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	رئيساً
- الدكتور.دواح بلقاسم	أستاذ محاضر– أ–	جامعة مستغانم	مقرراً
- الدكتور.العيد محمد	أستاذ محاضر– أ–	جامعة مستغانم	مناقشاً
- الدكتور.لحمر عباس	أستاذ محاضر– أ–	جامعة مستغانم	مناقشاً
- الدكتور.بوروبة محمد الحاج	أستاذ محاضر– أ–	جامعة مستغانم	مناقشاً

السنة الجامعية:2014/2013

إهـــــداء

إلى والدايا العزيزين أطال الله في عمرهما

إلى كل أفراد عائلتي

إلى أستاذي المشرف

إلى كل من سخرهم الله لي عونا وسنداً

كـــلمة شكر

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ

المشرف:د.دواح بلقاسم على كل ما قدمه لي

من مساعدة ، صبر وجهد .

إلى كل من ساعدني من قريب وبعيد.

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	ملخص لأهداف ونتائج الشراكة	24
2	البلدان التي غيرت قوانينها لصالح الاستثمار الأجنبي المباشر– الفترة(1991–2000)	27
3	أهمية كل قطاع في الاقتصاد الجزائري للفترة 1967–1989 من إجمالي المخصصات المالية (الاستثمارات العمومية)	56
4	مبالغ الاستثمار للمخططات التنموية	56
5	المؤشرات العامة للإقتصاد الوطني في الفترة 1967–1987	57
6	تمويل برنامج التعديل الهيكلي	63
7	هيكل الصادرات الجزائرية خلال 1994-2004	65
8	البيانات الجيوبوليتيكية والديمغرافية لمنطقة الإتحاد الأوروبي	71
9	المبالغ المالية المخصصة للجزائر في إطار البرتوكولات المالية خلال الفترة 1978–1996	76
10	برامج التعاون المالي بين الإتحاد الأوربي والجزائر	85
11	أهم الأحداث في العلاقات الأورو– جزائرية	90
12	حجم الإستثمارات المنجزة خلال الفترة (1967–1979)	97
13	المشاريع المصرحة بالشراكة والإستثمار الأجنبي المباشر مابين (1993–2001)	105
14	الشركات(البلجيكية)المتخصصة في التصدير،التوزيع،الصيانة وخدمات مابعد البيع في الجزائر	111
15	الشركات (البلجيكية) المتخصصة في الإنتاج في الجزائر.	112
16	الإتفاقيات الموقعة بين الجزائر ودول الإتحاد الأوربي حول التشجيع والحماية المتبادلة للإستثمارات	113
17	الأظرفة المالية المنفقة على إنجاز وصيانة وتحديث الطرقات خلال سنوات 1999–2014	116

18	بعض القطاعات التي مسها برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)	119
19	رصيد الديون الخارجية للجزائر 2001-2012	120
20	تباين المراتب التي حصلت عليها الجزائر في المؤشرات العالمية لسنة 2011	123
21	المراتب المتباينة التي حصلت عليها الجزائر عالمياً لعام 2013-2014	124
22	تطور حجم وقيمة الإستثمارات الأجنبية والشراكة خلال الفترة 2002-2008	127
23	تطور حجم و قيمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة والشراكة في الجزائر خلال الفترة 2002-2011	129
24	التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية في الجزائر 2002-2011	130
25	التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر حسب مناطق التبادل خلال الفترة 2003-2006	132
26	المعايير الكمية لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	145
27	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2003-2010)	148
28	الحجم الإجمالي للصادرات الجزائرية (2005-2013)	160
29	الحجم الإجمالي للواردات الجزائرية (2005-2013)	162
30	تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2005-2013)	163
31	الممولون العشرة الأوائل للجزائر خلال الفترة (2005-2008)	165
32	تطور التجارة الخارجية حسب المناطق الإقتصادية بالنسبة للواردات خلال الفترة (2005-2013)	166
33	تطور التجارة الخارجية حسب المناطق الإقتصادية بالنسبة للصادرات خلال الفترة (2005-2013)	167
34	تطور التجارة الخارجية من حيث تركيب الصادرات خلال الفترة (2005-2013)	169
35	تطور التجارة الخارجية من حيث تركيب الواردات خلال الفترة (2005-2013)	170

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	مراحـــــل دورة حيـــــاة المنتـــــج	31
2	خريطة الموانئ التجارية الجزائرية	117
3	رصيد الديون الخارجية للجزائر **2001-2012**	121
4	خاصية المؤسسة	140
5	تطور الحجم الإجمالي للصادرات الجزائرية (**2005-2013**)	161
6	تطور الحجم الإجمالي للواردات الجزائرية (**2005-2013**)	162
7	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (**2005-2013**)	163

قائمة المختصـــرات

– أولا : باللـــغة العربـــــية:

ص: صفحة .

ط: طبعة .

ج ر: جريدة رسمية.

د ت ن: دون تاريخ النشر .

ص م: صادرات محروقات.

ص خ م:صادرات خارج محروقات

م ص م: مؤسسة صغيرة و متوسطة.

– ثانياً:باللـــغة الأجنبـــية

- Liste des abréviations :

A.N.D.I : Agence nationale de développement de l'investissement

A.P.S.I : Agence de promotion et de soutien de l'investissement.

B.R.E : Bureau de rapproche des entreprises.

C.A.C.I : Chambre algérienne de commerce extérieure.

C.E.E : Communauté économique européenne.

C.N.I.S : Centre nationale de l'information et statistique de la Douane.

C.R.D.I : Centre internationale pour règlement de l'investissement.

ED : Edition .

E.C.U : Européen Currencuy unit.

F.M.I : Fonds Monétaire Internationale.

MEDA : Mesures d'accompagnements.

M.L.T : moyenne et long terme.

O.N.S : Office Nationale des Statistiques.

O.N.U.D.I : Organisation des nations unies pour le développement Industriel.

OP.CIT : Ouvrage Précédemment Cite

S.A.R.L : Société a responsabilité limité

P.M.G : Politique méditerrané globale

P.M.R : Politique méditerrané renouvelable

P.M.E : Petite et moyenne entreprise
P : Page
S.N.C : Société en nom collectif
S.P.A : société pour actions
T.F : Taxe foncière
UE : Union Européenne
Z.L.E : Zone de libre Echange

يشهد العالم اليوم تحولات متسارعة ، و تطورات متداخلة ، تعود أساسا إلى عملية مركبة لها أبعادها ومظاهرها في شتى المجالات ، وهي ما يطلق عليه بالعولمة التي تتحكم في مجرياتها الدول الصناعية الكبرى.

ولقد فرضت هذه الظاهرة مجموعة من المتغيرات و التوجهات ، أدت إلى اقتلاع أسس النظام العالمي القديم. وبدأت في ترسيخ كيان جديد يفرض على كل من يعاصره ضرورة الأخذ بالمفاهيم و الآليات الجديدة والمتجددة ، ولعل من أهم ملامح و آثار هذه التحولات الإقبال المتزايد لتطبيق ميكانيزمات اقتصاد السوق في معظم دول العالم ، والسيطرة المتزايدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال واشتداد المنافسة العالمية. والاعتماد على البحث والتطوير كأساس لخلق الميزات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية .و هو ما دفع بها إلى تكوين تحالفات و شراكات بين المنتجين لمواجهة المنافسة و استثمار الفرص السوقية.

كما اعتمدت العديد من المؤسسات الاقتصادية و الشركات الرائدة إستراتيجية التحالف والشراكة كآلية للنمو والتوسع الخارجي و تبديل العلاقات التنافسية بالتعاون ومن ثم تحقيق التكاملية و تعزيز الميزة التنافسية . و ما يلفت الانتباه هو الانتشار السريع لهذه الإستراتيجية بين الشركات العالمية الرائدة التي تسعى للبقاء و السيطرة على الإمكانات والموارد ،وفي المقابل لم تترك الحالة الاقتصادية و المالية المتدهورة أمام البلدان النامية، الكثير من الحلول البديلة لفتح اقتصادياتها للاستثمار الأجنبي بأشكاله المختلفة ، و اعتماده كمصدر لتمويل و تنمية الاقتصاد المحلي المثقل بالأزمات ، وكذا البحث عن شركاء أجانب لهم من الخبرة والميزات ما قد يعود على المؤسسات الوطنية بالتطور و النماء،سعيا لتحقيق هذا الهدف،لذا اعتبرت الشراكة الأجنبية في الجزائر إحدى المحاور التنموية الكبرى للمؤسسات العمومية و الخاصة على حد سواء ، و لدى العديد من الهيئات الاقتصادية و الإدارية المعنية ، بل وأصبح عدد عقود الشراكة المبرمة مع الأجانب معيارا لنجاح المؤسسة و دليلا على كفاءة مسيريها ، وتشكل الشراكة الأوروبية في الجزائر موضوع الساعة فأغلب المؤسسات الوطنية منها والخاصة تسعى إلى عقد مشاريع مشتركة مع مؤسسات أوروبية كبرى في عدة مجالات مما جعلها ظاهرة عامة في الاقتصاد الجزائري ، بما فيه قطاع المحروقات و هذا ما يرفع من أهمية النتائج الإستراتيجية التي ستؤثر على الاقتصاد الوطني بأكمله ، خصوصا لما تحمله من تمويل ومناصب شغل إضافة إلى تأهيل الشريك المحلي. و بهذا التوجه توسع مجال الشراكة الأجنبية في الجزائر ليشمل قطاعات أخرى خارج قطاع المحروقات مما قد يعطي دفعا لتشجيع و تنويع الإنتاج ودعم الصادرات خارج المحروقات غير أن الأعمال النظرية حول الموضوع تلفت الإنتباه إلى البعد الإستراتيجي لنتائجها المحتملة والتي قد تختلف جذريا عن نتائجها في المدى القصير. تبعا لما سبق فإن التوجهات العالمية المعاصرة نحو التكتلات الاقتصادية تعتبر كضرورة ملحة لمواجهة المنافسة العالمية. و اكتساب مقومات التنافس و البقاء في الأسواق حيث تظهر الحاجة إلى الشراكة الأجنبية من أجل التخفيف من حدة المنافسة ، و استبدال العلاقات التنافسية بعلاقات تعاونية ، وفي بداية التسعينات بادر الإتحاد الأوروبي في توسيع مناطق نفوذه، وهذا بطرحه عدة مشاريع للتعاون من بينها مشروع الشراكة مع دول الضفة الشرقية والجنوبية لحوض المتوسط من خلال إعلان

برشلونة في 28/27 نوفمبر 1995، موضحاً بذلك السياسات الجديدة للإتحاد الأوروبي مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط.تحت إطار ما يسمى بالشراكة الأورو-متوسطية،والتي تهدف إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة من خلال إعادة هيكلة اقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط، عن طريق إدماجها في الفضاء الجديد مع الإتحاد الأوروبي.

وبما أن الجزائر تعتبر دولة من دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط،فإنها قامت هذه الأخيرة بعقد إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في ظل مسار برشلونة حيث تم إمضاء عقد الإتفاق رسمياً بمدينة **"فلنسيا"** يوم 22أفريل 2002 ،و هذا بعد 17 جولة من المفاوضات ، و دخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر2005 اقتناعا منها أن هذه الشراكة يمكن أن تساهم في تنويع الاقتصاد الوطني،وتحقيق نمو وتوظيف أمثل فالشراكة الأورو –جزائرية ليست مجرد اتفاق تكامل اقتصادي أو معاهدة تقارب سياسي بل إنها تسعى لإدماج الاقتصاد الجزائري من خلال آليات تأسيس منطقة تجارة حرة ،وإجراء التصحيح الهيكلي في الاقتصاد الجزائري ليتلاءم مع الشراكة من ناحية ومع اقتصاد السوق والعولمة الاقتصادية من ناحية ثانية وبالنظر للفجوة الموجودة والفارق الشاسع بين المستويين الاقتصادي و الاجتماعي بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي.ارتأينا أن نتناول بالدراسة لهذا الموضوع من أجل الإطلاع أكثر على طبيعة الشراكة الأورو –جزائرية، وخصائصها وأنواعها و نتائجها وأثارها على المؤسسة الجزائرية ،وكذا التجارة الخارجية .

تحديد الموضوع:

يدور موضوع بحثنا هذا حول إستراتيجية الشراكة الأجنبية ودورها في تفعيل الإقتصاد الدولي مبرزاً في ذلك دراسة حالة الشراكة الأورو- جزائرية وخصائصها ومجالاتها،وأفاقها المستقبلية، مع ذكر أثارها وانعكاساتها على المؤسسة الإقتصادية الجزائرية وكذا قطاع التجارة الخارجية وقطاع الجمارك

إشكالية البحث:

إن إشكالية البحث تتمحور حول أهمية الشراكة الأوروبية الجزائرية على الإقتصاد الجزائري،حيث من خلال ما تقدم يمكننا صياغة معالم إشكالية بحثنا في التساؤل الجوهري الأتي :

هل تعتبر إستراتيجية الشراكة الأجنبية إحدى المفاتيح للانتقال إلى اقتصاد مميز ونظرة إيجابية لمستقبل الاقتصاد الجزائري،وهل هي فعلاً خيار إستراتيجي للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية ؟

يقودنا هذا التساؤل الجوهري إلى طرح مجموعة من **الأسئلة الفرعية** التي سوف نحاول الإجابة عنها من خلال دراستنا لهذا الموضوع والتي نوجزها فيما يلي:

- ✓ هل التغيرات والتوجهات الاقتصادية هي التي فرضت علينا التعاون والشراكة مع دول الإتحاد الأوروبي ؟

- ✓ ماهي الأوراق الرابحة التي تملكها الجزائر للتفاوض من أجل هذه الشراكة ؟
- ✓ هل نجاح الاقتصاد الجزائري في ظل التجارة الدولية يعتمد فعلاً على تبني إستراتيجية الشراكة الأجنبية أم إستراتيجية تنويع المنتج ؟

فرضيات البحث:

من أجل الإجابة عن الأسئلة السابقة ، ولتحليل موضوع بحثنا هذا سوف ننطلق من **الفرضيات** التالية:

- ➢ إن التغيرات والتوجهات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر على مستوى هياكلها الإستراتيجية وخاصة الاقتصادية منها ، وهذا ما نتج أساسا عن سعيها لتحرير تجارتها الخارجية و توقيعها لاتفاق الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي. ورغبتها في إنشاء منطقة للتبادل الحر، كما قامت الجزائر بتجسيد برامج إصلاحية واسعة تهدف من خلالها إلى الانتقال نحو اقتصاد السوق عن طريق خوصصة المؤسسات وفتح المجال أمام الإستثمار الأجنبي ،وكذلك التغيرات العالمية الراهنة التي انطوت تحت طيات العولمة وكذا الإقليمية مما أدى إلى بروز تكتلات إقتصادية عملاقة تسعى الى تحرير التجارة الخارجية في ظل التكاملات الاقتصادية ،وكل هذه التغيرات والتوجهات التي فرضتها العولمة الاقتصادية أدت بالجزائر إلى تغيير سياستها التجارية والدخول في الإقتصاد السوق الحر ،و الانفتاح على الشراكة الأجنبية كما تم تدعيم هذه الإصلاحات بإصدار جملة من القوانين قصد تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات.
- ➢ إن للجزائر جملة من الأوراق الرابحة، والتي تجعل منها محور استقطاب للبلدان الأجانب وهذا راجع لتغير الطابع الاقتصادي لها خاصة منذ السنوات الأخيرة.حيث تبنت الجزائر برامج إصلاحية واسعة ساهمت إلى حد كبير في تحسين مناخها الاستثماري،كما تحتل موقعا إستراتيجيا هاماً يقع على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط . كما تتمتع الجزائر بثروات معتبرة إضافة إلى ثروتها البشرية ، كما أن توقيعها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ساهم إلى حد كبير في تحسين إمكانياتها في مجال الشراكة الأجنبية.
- ➢ إن للشراكة الأجنبية أهمية كبيرة في ترقية المؤسسات الاقتصادية الوطنية ، نظراً لما تقدمه من إمتيازات والمتمثلة في نقل المهارات والتكنولوجيا المتطورة. والتي تعود بالفائدة على المؤسسات الاقتصادية ، مما يؤدي إلى تحسين نوعية المنتج والتقليل من التكاليف والحفاظ على الموارد الإقتصادية ، ورفع القدرة التنافسية والإنتاجية لدى هذه المؤسسات والمساهمة في نجاح الاقتصاد الوطني .

أهمـــية الموضوع:

لقد حظيت الشراكة الأجنبية باهتمام كبير و لقد اعتبرها الكثير من الدول محورا من محاور سياستها الاقتصادية التنموية، كما اعتبرها العديد من المؤسسات الاقتصادية آلية ناجعة للتوسع والنمو والحفاظ على مكانتها في ظل تزايد حدة المنافسة ، و تتمثل أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- إبراز أهمية الشراكة الأجنبية باعتبارها فرصة هامة لترقية و تنمية المؤسسات الاقتصادية نظرا للامتيازات العديدة التي تقدمها و أهمها نقل المهارات و الخبرات والتكنولوجيا المتطورة، كما أنها تمثل ممرا نحو أسواق التصدير، كما تعتبر الشراكة الأجنبية كعامل ديناميكي في بناء و تفعيل علاقات التكامل بين وحدات النشاط الصناعي و لها دور في تحقيق التنمية الاقتصادية و في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات ليكون ذلك مشجعا لأصحاب القرار لتبني هذا المنهج

- تحليل أهم المؤهلات والإمكانيات الذاتية التي تحضى بها الجزائر و التي تمكنها من جلب الشركات الأجنبية مع إبراز رغبة الجزائر في الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال الانفتاح على الشراكة الأجنبية والسعي إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إضافة إلى توقيع اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية.

- إن للشراكة الأجنبية مكانة هامة في تأهيل المؤسسات الاقتصادية لا سيـــما مؤسسات القطاع الخاص ومنها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة مع بروز التكتلات الإقتصادية للدول والدخول ضمن أليات إقتصاد السوق الحر، و انفتاح الأسواق و تحرير التجارة الخارجية .

أهداف الدراسة:

على الرغم من تعدد الكتابات والبحوث السابقة والمؤتمرات الإقليمية والعالمية التي تعرضت لهذا الموضوع ومدى أهميته على الصعيد الدولي في خلق فضاء أورو- متوسطي، يسمح بإقامة مؤسسات خاصة في المجال الاقتصادي من أجل التعاون والشراكة والتقليل من حدة المنافسة . إلا أن كثرة التوسع في العلا قات الاقتصادية بقيت محصورة على قطاع المحروقات فقط والبعض منها بقي ضعيفا في القطاعات الأخرى حيث تقدر الصادرات خارج المحروقات ب 3 % فقط من الحجم الإجمالي للصادرات الجزائرية في حين تبقى تسيطر عليها المحروقات أكثر من 97 % من إجمالي الصادرات،هذا ما يعني أن الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي اكتست طابعاً أكثر خاصة في مجال المبادلات التجارية بين الطرفين . حيث نسعى من خلال بحثنا هذا إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي :

- الإدلاء بمفاهيم حول الشراكة وكيفية التطرق إليها في ظل إقتصاد السوق الحر .
- تحديد مضمون الشراكة انطلاقا من إعلان برشلونه.

– تحديد الآثار المترتبة عن الشراكة الأجنبية بغية الاستفادة من الايجابيات و المنافع الناتجة عنها و كذا تحليل آثارها السلبية لتفاديها والقيام بما هو أوجب لتداركها.

– تحديد إمكانيات الجزائر للدخول في اتفاقيات شراكة مع المؤسسات الأجنبية خاصة في ظل تحرير التجارة الخارجية و توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، و ذلك قصد الاستفادة من الخبرات والمؤهلات والتكنولوجيا التي تملكها المؤسسات الأجنبية ، إضافة إلى رؤوس الأموال و مصادر التمويل المختلفة.

– تحليل أهداف و إجراءات تأهيل المؤسسات الاقتصادية من خلال برامج التأهيل المسطرة و تحديد نتائج هذه البرامج.

– إبراز القدرة و الفعالية التي تكتسبها المؤسسات الأجنبية من خلال مساهمتها في حل المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري خاصة مع التحولات الاقتصادية الدولية الجديدة.

– تحديد مدى قدرة المؤسسات الإقتصادية الجزائرية بصفة عامة والمؤسسات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات بصفة خاصة ،على الاستفادة من الشراكة الأجنبية و جعلها فرصة لصالحها ووسيلة تحقق من خلالها الرقي و الأداء المتميز.

– إبراز الأطر القانونية والمؤسساتية المنظمة لعقود الشراكة الأحنبية في الجزائر .

– إبراز أثر الشراكة الأورو –جزائرية على المؤسسات الإقتصادية الوطنية وكذا التجارة الخارجية وقطاع الجمارك .

أسباب إختيار الموضوع:

يرجع الدافع الرئيسي لاختيار هذا الموضوع لأسباب موضوعية تتجلى في أهمية الشراكة الأجنبية على اقتصاديات الدول الأورو– متوسطية. بصفة عامة وعلى الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة ، حيث تميز الوقت الراهن بتزايد حدة المنافسة وتزايد اهتمام الدول والمؤسسات بإقامة التحالفات و التكتلات ، قصد مواجهة ظاهرة المنافسة. الأمر الذي جعلنا نفكر في البحث عن السبل الكفيلة بمواجهة المنافسة العالمية و اللحاق بركب التطور الاقتصادي من خلال تبني منهج الشراكة الأجنبية والسعي وراء تحقيق التعاون .ونظراً لحداثة هذا الموضوع والتغيرات الجديدة التي طرأت عليه مؤخراً في إطار إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وباعتباره موضوع الساعة فهو يحتاج من أي وقت مضى إلى مزيد من الدراسة و التفكير ، وأملنا الوحيد أن نعطي هذه الدراسة شيئا جديداً ولو بسيط لإلقاء المزيد من الضوء على هذه الشراكة على مستوى الدول الأورو– متوسطية ،وخاصة على مستوى الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي،والذي هو موضوع بحثنا هذا .

منهجية البحث:

إتبعنا في إعداد هذه الدراسة عدة مناهج،بالنظر لطبيعة الموضوع مراعينا في ذلك التكامل المنهجي حيث إعتمدنا في البحث على المناهج التالية:

المنهج التاريخي : هذا من خلال دراسة البعد التاريخي للشراكة الأورو- متوسطية وكذا تطور العلاقات الأورو-جزائرية من التعاون إلى الشراكة.

المنهج الوصفي : هذا من خلال سردنا لمختلف المفاهيم والنظريات وتحليلها في تعامله مع الوقائع والبيانات المستقاة من مصادر متنوعة من كتب ودوريات وبحوث متخصصة ومواقع من الإنترنيت ويوميات ، والتأكد من مصداقية البيانات التي نستقيها بمقارنتها في أكثر من مرجع لتفادي ما قد يشوب هذه الأرقام من إفراط أو تفريط قد تفقد البحث أهميته العلمية. ولا شك أن حداثة هذا الموضوع وندرة البيانات والمعلومات حوله، ستشكل تحد يواجه كل باحث ومع ذلك ، فإن التحدي لن يحول دون القيام بمحاولة أولية للمساهمة في إيضاح ما أمكن من الحقائق حول الشراكة الأرو-متوسطية والأورو-جزائرية تحديدا.

المنهج الإحصائي : من خلال عرض عدة إحصائيات تتعلق خاصة بحجم المبادلات التجارية مابين الجزائر والإتحاد الأوروبي .

أدبيات الدراسة:

يعد موضوع الشراكة الأورو-متوسطية موضوع شامل وواسع على مستوى العلوم التجارية على العموم والشراكة الأورو- جزائرية على الخصوص فقد حظي هذا الأخير بعدة دراسات اقتصادية تناولت جانب مهم من الآثار الناتجة عن مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية كما إهتم بموضوع إقتصاديات وصور الشراكة الدولية .

و من بين **الدراسات** التي أتيح لي الإطلاع عليها و العمل بها ما يلي :

- **دراسة حول**:سياسة المنافسة في الشراكة اليورو- متوسطية، والتي قام بها المعهد الأوروبي للإدارة العامة (المركز الأوروبي للمناطق في إطار برنامج يورو ميد للسوق) والمنجزة في 2007 من طرف فريق المشروع والمتمثل في كل من أندريا رندا (مدير المشروع)،ريم العيادي وجوليا رودو كييفيتش ولورناشفلر،حيث وصف في هذا التقرير وضع وإنفاذ قواعد المنافسة لدى عشرة شركاء متوسطيين :الجزائر،مصر،الأردن،إسرائيل،لبنان،المغرب،فلسطين،سوريا،تونس،تركيا،وتم فيها

مناقشة الإشكالية المطروحة ،"إلى أي مدى تحولت إتفاقيات الشراكة المبرمة بين الإتحاد الأوروبي وتلك البلدان إلى حيز التنفيذ العملي"

- **دراسة ل:** ISSAM NEDJAH(Université sophia antipolis de nice) والتي إهتمت بدراسة العلاقات الأورو –جزائرية من التعاون إلى الشراكة منذ 1957 إلى يومنا هذا وقد تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول أهداف الجزائر من الإنظمام إلى مشروع الإتفاق مع الإتحاد الاوروبي حيث تطرق المؤلف في هذه الدراسة إلى العلاقات التجارية قبل إعلان برشلونة وبعد إعلان برشلونة .
- **دراسة ل:** BECHARA Khader "أوروبا من أجل المتوسط 1995-2008 "و التي اهتمت بدراسة آثار الشراكة الأورو -متوسطية، حيث اعتمدت هذه الدراسة على تحليل وثيقة برشلونة و التطورات الحاصلة من بعدها، أيضا تطرق الباحث إلى دراسة سياسة الجوار الأوربي وأيضا إلى الحوار الثقافي الأورو-متوسطي غير أن هذه الدراسة لم تبرز مستقبل هذه العلاقات
- **أطروحة دكتوراه ل :** شريط عابد ، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الإقتصادية الأورو-متوسطية حالة دول المغرب العربي، تناولت الدراسة كل التحولات التي طرأت على المنظومة الإقتصادية العالمية . ثم التطرق إلى المسار التاريخي للتعاون الأوروبي مع دول المغرب العربي وصولاً إلى الشراكة الإقتصادية مع دول الحوض المتوسط من خلال مشروع الأورو- متوسطي في إطار الإقليمية الجديدة. ثم بين مجمل التحديات ، الآفاق لهذا المشروع.
- **دراسة ل:** بلحيمرعمار ، الإتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية وآثاره على الإقتصاد الجزائر، تناول هذا الموضوع من خلال مقدمة وإشكالية مفادها مامضمون الإتفاق الأوروبي لتأسيس شراكة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية وماهي آثاره على الإقتصاد الجزائري ؟ حيث أجيب عليها من خلال ثلاثة فصول،في الفصل الأول تناول فيه التطور التاريخي للعلاقات الأورو- جزائرية ، وفي الفصل الثاني تناول فيه مضمون الإتفاق الأوروبي المتوسطي وآليات التنفيذ ، ثم في الفصل الثالث تناول فيه آثار هذا الإتفاق على الإقتصاد الجزائري ثم خلص إلى خاتمة تناول فيها أهم النتائج وبعض المقترحات في هذا المجال.
- **أطروحة دكتوراه ل :**عمورة جمال، دراسة تحليلية و تقديمية لإتفاقية الشراكة العربية الأور-متوسطية.
- **دراسة ل :** عايد لمين، الشراكة الأورو- متوسطية و آثارها المتوقعة على تطور القطاع الصناعي في الجزائر، يتضمن البحث محاولة لتسليط الضوء على إتفاقية الشراكة الأورو- متوسطية عموما وإتفاق الشراكة الأورو- جزائرية بالخصوص ، و تطرق من خلاله إلى توقع الآثار المترتبة من

إتفاق الشراكة الأورو-جزائرية على تطور القطاع الصناعي الجزائري ، خصوصا ما يتعلق بموضوع تأهيل المؤسسات الإقتصلادية الصناعية الجزائرية المهمة لمنافسة هذه المؤسسات.

- بالإضافة إلى العديد من الأطروحات و رسائل الماجستير التي تم الإشارة لمعظمها في قائمة المراجع.

خطة الدراسة:

للإجابة على التساؤلات الواردة في الإشكالية وانطلاقا من المعلومات المتوفرة لدينا ووفقا للأهداف المسطرة قمنا بتقسيم بحثنا إلى أربعة فصول:

تناولنا **في الفصل الأول** عموميات حول الشراكة في ظل التوجهات المستقبلية الذي سنخصص المبحث الأول فيه لضبط مفاهيم حول اقتصاديات الشراكة الدولية وأبعادها،أما المبحث الثاني سنتطرق فيه إلى دوافع وأهداف الشراكة والتسيير الإستراتيجي لها،أما المبحث الثالث والأخير سنتطرق فيه إلى إتجاهات الشراكة في ظل نظام الإقتصاد العالمي الجديد.

أما **الفصل الثاني** فقد تم تخصيصه لدراسة الاتفاق الأورو- متوسطي لتأسيس الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي،والذي خصص المبحث الأول فيه إلى السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي،أما المبحث الثاني فخصص لدراسة الشراكة الأوروبية في الجزائر وأطرافها،وأما المبحث الثالث والأخير فخصص تحت عنوان توقيع الجزائر لإتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

أما **الفصل الثالث** فتم تخصيصه لدراسة الإطار القانوني والمؤسساتي لترقية وتنظيم الشراكة الأورو- جزائرية والذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث ، فالمبحث الأول تتطرقنا فيه إلى تنظيم الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات وخارجه،أما المبحث الثاني فتتطرقنا فيه إلى الإطار المؤسساتي لترقية الشراكة الأورو- جزائرية،أما المبحث الثالث والأخير فخصصناه لدراسة التوزيع القطاعي والجغرافي للإستثمار الأجنبي والشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.

أما **الفصل الرابع** والأخير تناولنا فيه أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة الأورو- جزائرية على المنظومة الاقتصادية الوطنية وتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين قصد الدراسة ففي المبحث الأول تتطرقنا إلى أثار وانعكاسات إتفاق الشراكة الأورو- جزائرية على المؤسسة الإقتصادية الجزائرية،أما المبحث الثاني فقد تتطرقنا فيه إلى أثر إتفاق الشراكة الأور- جزائرية على التجارة الخارجية والجمارك.

تمهيد:

تعتبر العولمة الاقتصادية Mondialisation Economique هي الناتج للنظام الإقتصادي العالمي الجديد الذي دخل مرحلة تطوره الرابعة منذ منتصف التسعينات من القرن العشرين ،منذ بداية تكونه بعد الحرب العالمية الثانية .مع إنشاء منظمة التجارة العالمية OMC بل ودخل مرحلته الخامسة بعد أحداث سبتمبر 2001.

إن هذه التطورات قامت على أساس تعميق مبدأ الاعتماد الاقتصادي المتبادل Interdépendance ذلك المبدأ الذي تأصل في العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة لتقارب الأسواق وترابطها في ظل العولمة الإقتصادية ،التي جعلت العالم عالماً بلا حدود وبلا قيود،وهو ما دعا إلى السعي المتزايد من جانب كل دولة إلى اكتساب ميزة تنافسية في مواجهة الدول الاخرى وزيادة القدرات التنافسية في ظل الأوضاع التنافسية Compétitivité التي خلفتها العولمة الاقتصادية في ظل تنامي هذا المبدأ .أي مبدأ الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

ومن الملفت للنظر أنه قد نما في نفس الوقت الاتجاه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية وصولاً إلى الكريز في بداية الألفية الثالثة .وقد لا حظنا في رصدنا لتلك التغيرات والمتغيرات العالمية على ما يبدو قد بدأ يدخل في الأدب الاقتصادي مفهوم جديد تماماً وهو Economiques des Participations Internationales أي اقتصاديات المشاركة الدولية .

هذا ما جعلنا نحاول التعرض بالدراسة والتحليل من خلال هذا الفصل،حيث قسم هذا الأخير إلى ثلاثة مباحث فيفي المبحث الأول تتطرقنا فيه إلى التعرض لمفاهيم حول إقتصاديات الشراكة الدولية وأبعادها،أما المبحث الثاني سنتطرق فيه إلى دوافع وأهداف الشراكة والتسيير الإستراتيجي لها،وأما المبحث الثالث والأخير سنتطرق فيه إلى إتجاهات الشراكة في ظل نظام الإقتصاد العالمي الجديد.

المبحث الأول:مفاهيم حول اقتصاديات الشراكة الدولية وأبعادها:

عند البحث في مفهوم اقتصاديات المشاركة الدولية Economiques des participation،ويمكن أن يطلق عليها أيضاً Economiques internationales des partenariat وهذا المفهوم أخذ أبعاداً تعدت المفهوم الضيق الذي توقف عنده الكثير من المحللين،وهذا عند التركيز على الصيغة التي قامت بين الإتحاد الأوروبي والدول الواقعة على الضفة الجنوبية للبحر الابيض المتوسط ،فيما عرف بالمشاركة الأوروبية المتوسطية ،ثم جاءت المشاركة الأمريكية مع بعض دول المنطقة ،وخاصة في دائرة الشرق الأوسط لتكون مشاركة أيضاً ولكن على الطريقة الامريكية وهي تختلف بالضرورة عن صيغة المشاركة الاقتصادية الدولية على الطريقة الأوروبية وبالتأمل في صيغ الشراكة سواءاً الأمريكية أو المشاركة الأوروبية المتوسطية فهي ليست إلا مستوى من مستويات الشراكة الاقتصادية الدولية والتي تقع في مجال التكامل الاقتصادي فما الذي يحول دون أن يشمل مفهوم اقتصاديات المشاركة الدولية التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتي تشمل بصورها المختلفة حوالي 75 % من دول العالم وحوالي 80 % من سكان العالم ،وتسيطر على 85 % من التجارة العالمية .فالتكتل الاقتصادي الأوروبي والممثل في "الإتحاد الأوروبي"،والتكتل الإقتصادي لأمريكا الشمالية الممثل في "النافتا"،والتكتل الاسيوي الممثل في " الأسيان "ASEAN "،فكلها تقع تحت اقتصاديات المشاركة الدولية وناتج عن عمليات مشاركة اقتصادية واعتماد متبادل وتعظيم مصالح اقتصادية بين الأطراف المكونة للتكتل الاقتصادي الذي لن ينمو ويتكون إلا بوجود حالة من المشاركة (الشراكة)بين أطرافه للوصول إلى أوضاع أفضل من العمل منفردين دون أن يكون هناك مشاركة اقتصادية [1].

المطلب الأول:مستويات وصور اقتصاديات الشراكة :

إن التأمل في اقتصاديات الشراكة يكشف النقاب عن العديد من المستويات والصور التي تدخل في إطار اقتصاديات المشاركة الدولية وتعبر عن درجة تعمق هذا المفهوم في مجال تطور العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل العولمة الاقتصادية مع ملاحظة أن كل مستوى من هذه المستويات يعكس درجة من درجات هذا التعميق في العلاقات الاقتصادية الدولية .وينعكس ذلك في المستويات التالية :

المستوى الأول:اقتصاديات الشراكة المتمثل في التكتل الاقتصادي :

يعكس هذا المستوى من اقتصاديات الشراكة نطاقا واسعاً من العلاقات الاقتصادية الدولية بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وتاريخياً وجغرافياً وثقافياً واجتماعيا وحضاريا ً والتي تجمعها مجموعة من

[1] .عبد المطلب عبد الحميد ،**عميد معهد الاستشارات والبحوث والتسويق،المنظور الإستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين**.الطبعة 2009/2008، ص218.217.

المصالح الاقتصادية المشتركة ،بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها،ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة ممكنة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول .

والتكتل الاقتصادي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الاعضاء .ويعبر مفهوم التكتل الاقتصادي أيضاً عن صورة من صور هذا التكامل وهذه الصور على النحو التالي :

- **منطقة التبادل الحر: (Z.L.E) Zone de libre échange** [1]:

في هذه المرحلة يتم الإتفاق بين دولتين أو أكثر على إزالة كافة العقبات التي تقف في سبيل تنمية التجارة البينية فيما بينهما،وبالتالي تلتزم كل دولة من الدول الأعضاء بإزالة كافة الرسوم الجمركية وإلغاء القيود الكمية المفروضة على الواردات مع بقية دول الاعضاء أو المشتركة في منطقة التكامل ،على أن تحتفظ كل هذه الدول بالتعريفة الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء في منطقة التكامل .

وبالتالي تنطوي منطقة التجارة الحرة على تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء.ولذلك تقتصر في هذه المرحلة على السلع فقط وتصل الرسوم الجمركية في نهاية هذه المرحلة إلى الصفر.ويلاحظ عند تطبيق تلك المرحلة ستظهر مشكلة أساسية تتلخص في كيفية التحديد والسيطرة على ما يسمى بانحراف التجارة Déflexion de commerce ويقصد بذلك السلع التي يعاد استيرادها من خلال الدول الاعضاء ذات التعريفة المنخفضة بغرض إستغلال فروق التعريفة .لذلك أتفق في هذا المجال على ترسيخ ما يسمى بقواعد المنشأ Certificat d'origine والتي من خلالها تتفق الدول الأعضاء على تحديد نسبة القيمة المضافة الضرورية للمنتج ،لكي تجعله إنتاجاً وطنياً حقيقياً يمكن تصديره إلى الدول الأعضاء

- **الإتحاد الجمركي Union douaniére** :

في هذه المرحلة يكون قد تم إتمام المرحلة الأولى الخاصة بمنطقة التجارة الحرة وإلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية فيما بين الدول الأعضاء ،ويضاف إلى ذلك أن الدول الأعضاء تلتزم في هذه المرحلة بتعريفة جمركية موحدة يتم تطبيقها على السلع المستوردة من دول العالم الخارجي وهو ما يستلزم تطبيق حد أدنى لتعريفة خارجية مشتركة.ودائماً يمكن أن يصبح معدل التعريفة الخارجية المشترك غير مرتفع عن المعدل السابق للتعريفات الموجودة في الدول الأعضاء،وهنا يمكن منح تعويض للدول المتضررة عند تطبيق هذا

[1] BELA BALASSA. **the theory of economic integration**1961 , p11

المستوى من التعريفات،والإتحاد الجمركي الكامل من شروطه وضع السياسات التجارية من أجل الأعضاء كمجموعة واحدة من التخاطب في أي مفاوضات تجارية مستقبلية من الدول الأخرى بصوت واحد [1].

وهي تعتبر بمثابة المستوى الثاني من مستويات التكامل الإقتصادي

- **السوق المشتركة Marché commun**:

تعتبر السوق المشتركة هي المستوى الثالث من مستويات التكامل الاقتصادي،حيث تبدأ هذه المرحلة من حيث انتهت مرحلة الإتحاد الجمركي،وما تم تحقيقه بالطبع في المرحلة الخاصة بمنطقة التجارة الحرة،فالسوق المشتركة تدخلنا إلى مرحلة تكامل الأسواق وتكفل تعميق وتحقيق حرية انتقال عناصر الإنتاج من رأس مال وتعني إزالة كافة العقبات التي تعوق انتقال وتحرك هذه العناصر وتجعلها تعمل بحرية تامة،وبالتالي تعتبر حرية تحرك وانتقال عناصر الإنتاج من رأس المال وعمل مستوى متقدم وأعلى من مستويات التكامل الإقتصادي .

تبدأ هذه المرحلة بتنسيق السياسات الاقتصادية فيما يسمى بتكامل السياسات ،وبالتالي تبدأ عملية تقليل التحكم والسيطرة على مستوى الإقتصاد الواحد فيما يتعلق بوضع سياساته الإقتصادية ،ويقوي الاتجاه نحو الالتزام بسياسات اقتصادية تتحكم بدرجة أكثر في مستوى الكيان الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء في منطقة التكامل .ولذلك يعتبر الكثير من الإقتصاديين مرحلة السوق المشتركة هي المرحلة الأكثر تقدماً عن المرحلتين السابقتين لها وتوصف هذه المرحلة حديثاً بالتكامل العميق integration d'a profonde حيث يتحقق ما يسمى بتكامل عناصر الإنتاج وبداية الدخول في مرحلة تكامل السياسات الإقتصادية . وفي ضوء ذلك يمكن أن نتوقع في ظل السوق المشتركة ،أن يتم مضاعفة الاستثمار وزيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج ومعدلات نمو الإنتاج في ظل تنسيق السياسات المالية بما فيها الضريبية والنقدية والإنتاجية وغيرها [2].

- **الإتحاد الإقتصادي union économique** :

يلاحظ أن المرحلة الرابعة الممثلة في الإتحاد الإقتصادي هي المرحلة الحاسمة في التكامل الإقتصادي حيث تنطوي ليس فقط على كل ملامح وجوانب السوق المشتركة ولكن تتضمن أيضاً ما يسمى بتكامل السياسات La politique d' integration، حيث تسعى كل الدول الاعضاء مجتمعة إلى اكتمال إتباع سياسات مالية وضريبية ونقدية وتجارية وإنتاجية ،بل واجتماعية موحدة تهدف إلى تحقيق التنمية والإستقرار الإقتصادي فيما بين الدول الأعضاء .

[1] BELA BALASSA. the theory of economic integration ,OP Cit, p11

[2] .عبد المطلب عبد الحميد، **المنظور الإستراتيجي للتحولات الإقتصادية للقرن الحادي والعشرين**، مرجع سابق، 2009/2008 ،ص221.

ملاحظة:إن هذه المرحلة تشهد بناء المؤسسات الإقتصادية وإنشاء سلطة عليا فوق القومية ،يكون لها الحق في إتخاذ القرارات الملزمة للأعضاء،مع المضي قدماً نحو الإتجاه لإقامة إطار للإتحاد السياسي وتحقيق الوحدة الإقتصادية الكاملة،ويلاحظ في هذه المرحلة أنه يصبح من الضروري طرح مسألة إقامة ما يسمى بالوحدة النقدية أو الإتحاد النقدي Union Monétaire ،كما حدث في الإتحاد الأوروبي مع بداية عام 2002 حيث ترتبط فيها أسعار االصرف ببعضها البعض وينتهي الأمر بوجود العملة الموحدة التي يشرف عليها بنك مركزي فيما يطلق عليه التكامل النقدي Integration Monétaire .

المستوى الثاني :الشراكة بين التكتلات الإقتصادية ودولة خارج التكتل :

يعتبر هذا المستوى من مستويات إقتصاديات الشراكة الدولية.هو النموذج الذي قدمه التكتل الإقتصادي الأوروبي،والمتمثل فيما يطلق عليه الآن *الإتحاد الأوروبي*،والذي أطلق عليه نموذج المشاركة (الشراكة) الأوروبية – المتوسطية والذي يقوم على المشاركة الإقتصادية الدولية بين التكتل الإقتصادي الأوروبي و إثنى عشرة (12) شرق البحر الأبيض المتوسط من خلال إتفاقية شراكة تعقد بين كل دولة من هذه الدول والإتحاد الأوروبي .

وقد أبتدع هذا النموذج للمشاركة الدولية صيغة للتعاون الإقتصادي الدولي بين دول متقدمة وأخرى نامية،والجديد في هذه الصيغة إنها وإن كانت تركز على إقامة منطقة للتجارة الحرة إلا أنها تتجاوز متطلبات ذلك إلى مجالات مالية واجتماعية وسياسية وأمنية وبيئية وهي مجالات تدخل بطبيعتها في صيغ للتعاون أرقى من صيغة منطقة التجارة الحرة .وقد حدد بيان المؤتمر الأوروبي المتوسطي الذي عقد في برشلونة خلال الفترة مابين 27 إلى 28 نوفمبر 1995 جوانب الشراكة الأوروبية المتوسطية والمتمثلة في الشراكة الإقتصادية والمالية ،الشراكة السياسية والأمنية ،الشراكة الإجتماعية والثقافية ،وهذا سوف نتطرق إليه بالتفصيل في الفصول القادمة.

المطلب الثاني :ماهية إستراتيجية الشراكة وخصائصها:

قبل الخوض في تحديد معنى الشراكة الإستراتيجية، لا بد من توضيح معنى الإستراتيجية والتي أصبحت كثيرة الاستعمال في ميادين عديدة خاصة الاقتصادية بعدما كانت منحصرة على المجال العسكري.

أولاً:مفهوم الإستراتيجية: هي الطريقة والمنهجية التي تتبعها المؤسسة في صياغة أهدافها التنموية مع التغييرات التي يفرضها المحيط الذي تعيش حوله ووفقا للوسائل و الإمكانيات التي تمتلكها لتحقيق فعالية دائمة في ديناميكية المؤسسة على مختلف نشاطاتها [1].

[1] - محمد سعد، **التوجه المتوسطي في الفكر السياسي المصري, السياسة الدولية**، عدد 124, أبريل 1996 ص 71- 86

ثانياً:مفهوم الشراكة:يعتبر مفهوم الشراكة مفهوماً حديثاً،حيث لم يظهر في القاموس إلا في سنة 1987 بالصيغة الآتية "نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين الاجتماعيين"،أما في مجال العلاقات الدولية فإن أصل استعمال كلمة شراكة تم لأول مرة من طرف "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية"في نهاية الثمانينات[1].

لقد تم استعمال كلمة شراكة كثيراً من طرف الباحثين دون إعطائها مفهوماً دقيقاً،وفي هذا الإطار يقترح B.BONSON" أنها:

" تتمثل في كل أشكال التعاون ما بين مؤسسات أو منظمات لمدة معينة تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها "،فمفهوم الشراكة بهذا الشكل يشمل التحالف الإستراتيجي،لكن ينبغي أن نفرق بين التحالف والاندماج والاقتناء والشراكة،فيعتبر B.GARRETTE et P.DUSSAGE أن الاندماج والاقتناء هو زوال المؤسسة المعنية لميلاد وحدة أو مؤسسة جديدة،أما في التحالف والشراكة تبقى المؤسسة تحافظ على استقلاليتها من حيث الأهداف والمصالح الخاصة وتقيم علاقات مشاركة لتحقيق بعض الأهداف المشتركة[2].

ثالثاً:مفهوم الشراكة الإستراتيجية: : تعتبر الشراكة الإستراتيجية الطريقة المتبعة من طرف المؤسسات في التعاون مع بعضها البعض للقيام بمشروع معين ذو اختصاص وهذا بتوفير وتكثيف الجهود والكفاءات علاوة على الوسائل والإمكانيات الضرورية المساعدة على البدء في تنفيذ المشروع، أو النشاط مع تحمل جميع الأعباء والمخاطر التي تنجم عن هذه الشراكة بصفة متعادلة بين الشركاء.

1 – تعريف الشراكة:

يختلف مفهوم الشراكة باختلاف القطاعات الحساسة التي تكون محلا للتعاون بين المؤسسات المتنوعة محليا ودوليا باختلاف الأهداف التي تسعى إليها هذه الشراكة، ولقد تعددت التعاريف الخاصة بالشراكة وأهمها :

التعريف الأول: "الشراكة الأجنبية هي عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائمة على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية وصناعية)أو خدمي أو تجاري على أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة،ولا يقتصر هذا التعاون فقط على مساهمة كل منهما في رأس المال (الملكية)،وإنما أيضاً المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الاختراع والعلاقات التجارية،والمعرفة التكنولوجية

[1] - Labouze Marie –Françoise ,**le Partenariat de l'Union Européenne avec les pays tiers**, Bruxelles 2000,p48
[2] Bruno Ponson," **partenariat d'entreprise et mondialisation**"Paris,1999,p14

والمساهمة وكذلك في كافة عمليات ومراحل الإنتاج والتسويق وسيتقاسم الطرفان المنافع و الأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقاً لمدى مساهمة كل منهما المالية والفنية "[1]

التعريف الثاني: " – هي عبارة عن شركتان أو أكثر تتفقان على إعداد وتطوير الإستراتيجية طويلة الأجل بغرض قيادة السوق العالمي في سلعة أو خدمة معينة،عن طريق تخفيض التكاليف وتطبيق التسويق العالمي المتميز،والاستفادة من المزايا التنافسية حيث تعتبر العلاقة لنجاح التعاون مع الطرف الثاني."[2]

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكننا تقديم تعريف شامل للشراكة على أنها:

" تتمثل في نشاط اقتصادي،ينشأ بفضل تعاون الأشخاص ذوي المصالح المشتركة لإنجاز مشروع معين،ويمكن أن تكون طبيعة التعاون:تجارية مالية تقنية أو تكنولوجية".

وما يجب الإشارة إليه أن كل التعاريف السابقة تتعلق بالمستوى الجزئي للإقتصاد،أما على مستوى الكلي فإن مفهوم الشراكة أو المشاركة كما يسميها البعض.في العلاقات الإقتصادية بين الدول يطرح تساؤلاً أساسياً هو أين تقع الشراكة من سلم التدرج في التكامل الإقتصادي الذي يعتبر من أشهر صيغ العلاقات الإقتصادية بين الدول،حيث مرت أشكال التعاون بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية بعد التطورات،فقد انتقلت من اعتماد الدول النامية على الدول الصناعية في تلبية متطلباتها إلى الشراكة فيما بينها بغرض تفعيل مبادئ تحرير التجارة وإعادة تقسيم العمل الدولي على نحو يتفق مع أهداف المنظمة العالمية للتجارة[3].

وفي هذا الإطار يمكننا تعريف الشراكة على المستوى الكلي على أنها :

" تعاون دولتان أو أكثر في نشاط إنتاجي أو استخراجي أو خدمي ،حيث يقوم كل طرف بالإسهام بنصيب من العناصر اللازمة لقيام هذه الشراكة (رأسمال،العمل،التنظيم)،وقد يتخذ هذا التعاون المشترك شكل إقامة مشروعات جديدة أو زيادة الكفاءة الإنتاجية لمشروعات قائمة فعلاً عن طريق إدماجها في مشروع مشترك يخضع لإدارة جديدة،ولا يقتصر الأمر في الشراكة التي دعا إليها الإتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية على الجانب الاقتصادي فقط،بل يتعداه ليشمل الجوانب الأخرى (السياسية،الاجتماعية والثقافية)".

استنتاج : نستنتج مما سبق أن الشراكة يقصد بها تلك الوسيلة التي يتم من خلالها الربط بين الدول عن طريق إبرام اتفاقيات دولية تخص التبادل التجاري ، الاقتصادي ، والثقافي،والعلمي...، والتي لا تتجسد في

[1] - زينب حسين عوض الله، **"الإقتصاد الدولي "**، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية 1992، ص426

[2] - فريد النجار،**التحالفات الإستراتيجية من التنافسية إلى التعاون، خيارات القرن الحادي والعشرين**، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص 24.

[3] - سميح مسعود برقاوي ، **المشروعات العربية المشتركة،،الواقع والأفاق**،مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولي ، بيروت،1988،ص 18-19

بناء مؤسساته بالضرورة ، بل تلمح إلى بلوغ أهداف محددة وليس بالضرورة مشتركة ، فهي تهدف إلى تنفيذ سياسات الأطراف من اجل تحقيق درجة ملائمة تسمح بالدخول في التكامل،تهدف إلى الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة وكذا تحقيق مصالح مشتركة.[1]

إن المفـــــاهيم السالفة الذكر تبين أن الشراكة غايات يمكن حصرها فما يلي:

- تحقيق التعاون المشترك على نطاق أوسع.
- تحقيق الأهداف في فترات زمنية متفق عليها.
- الحفاظ على المصالح المشتركة بين الطرفين.

ويستخلص من هذه الغايات العناصر الآتية:

- الشراكة عبارة عن عقد يتوجب وجود شريكين على الأقل.
- المساهمة بحصة من مال أو عمل حسب ما يتفق عليه الشريكـــان عند تحرير العقد.
- اقتسام نتائج المشروع من أرباح أو خسائر حسب بنود العقد.

2- خصائص الشراكة:

إن الشراكة ما هي إلا وسيلة أو أداة لتنظيم علاقات مستقرة ما بين وحدتين أو أكثر (دول أو مجموعات إقليمية)،فتتطلب هذه العملية جملة من الخصائص نلخصها فيما يلي[2]:

- التقارب والتعاون المشترك،أي لابد من الإتفاق حول حد أدنى من المرجعيات المشتركة التي تسمح بالتفاهم والاعتراف بالمصلحة العليا للأطراف المتعاقدة .
- علاقات تكافؤ بين المتعاملين.
- خاصية الحركية في تحقيق الأهداف المشتركة .
- وجود فارق كبير في مستوى التنمية بين الدول الأوربية ودول جنوب وشرق البحر المتوسط مما يجعل ارتقاء هذه الأخيرة إلى مستوى التنافسية الأوربية أمرا صعبا.
- أنها شراكة بين اقتصاديات تقليدية تعتمد أساسا على الموارد الأولية والزراعة وبين أخرى تتميز بالتنوع وارتفاع التنافسية.

---

[1] عمر سعد الله، **المعجم في القانون الدولي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2007 ، ص 127.

[2] - بوهزة محمد ، "تحليل الجوانب المالية لاتفاقيات الشراكة الأورو- متوسطية، الندوة العلمية الدولية حول :التاكامل الإقتصادي العربي كألة لتشجيع وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004. ص24 .

- تعكس الشراكة الأورو- متوسطية عدم التكافؤ في علاقات القوى بين الاتحاد الأوربي من جهة والدول المتوسطية من جهة أخرى.
- يتفاوض الاتحاد الأوربي ككتلة قوية متماسكة سياسيا وعسكريا، بينما تتفاوض دول جنوب البحر المتوسط بصورة منفردة.
- هي اتفاق طويل أو متوسط أحدهما وطني والأخر أجنبي لممارسة نشاط معين داخل دولة البلد المضيف.
- قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية عامة أو خاصة.
- لا تقتصر الشراكة على تقديم حصة في رأس المال،بل يمكن أن تتم من خلال تقديم خبرة أو نقل تكنولوجي أو إدراية أو معرفة
- لا بد أن يكون لكل طرف الحق في إدارة المشروع (إدارة مشتركة)،التقارب والتعاون المشترك على أساس الثقة وتقاسم المخاطر بغية تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة .
- إلتقاء أهداف المتعاملين (على الأقل في مجال النشاط المعني) والتي ينبغي أن تؤدي إلى تحقيق نوع من التكامل والمعاملة المماثلة على مستوى مساهمات الشركاء والمتعاملين.
- تنسيق القرارات والممارسات المتعلقة بالنشاط والوظيفة المعنية بالتعاون .

ومن هذا المنطق يمكننا القول أن الشراكة الاقتصادية تختلف في أسسها عن الإستثمار الأجنبي المباشر الذي يقوم على الإنفراد بالإنتاج والملكية الكاملة لرأس المال،بالرغم من أن الشراكة هي وجه من أوجه الإستثمار الأجنبي المباشر والذي يعرفه صندوق النقد الدولي على أنه "ذلك النوع من أنواع الإستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما عل مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في إقتصاد أخر،وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة،بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة "[1].

ففي هذا الإطار نمت الاتجاهات نحو تحرير التجارة والمبادلات الدولية وتوسيع الأسواق بالإضافة إلى أن التقسيم الدولي للعمل يفترض تنمية وتطوير الأقاليم والدول المختلفة وذلك بخلق أنشطة إنتاجية وصناعية بها لرفع قدرتها الإنتاجية وبالتالي الطلب المحلي ورفع طاقاتها التصديرية.

[1] - بوهزة، محمد، "تحليل الجوانب المالية لاتفاقيات الشراكة الأورو- متوسطية ، مرجع سابق ، ص25 .

المطلب الثالث : أشكال وإستراتيجيات الشراكة:

أولاً:أشكال الشراكة:

تتنوع الشراكة بتنوع مجالات الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات وتتمثل في:

- **من حيث تنوع القطاعات الاقتصادية:**

1- الشراكة الصناعية: تسعى الدول المستقبلة لهذا الشكل من الشراكة إلى الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي في المجالات التي ترغب الاستثمار فيها، واكتساب خبرات أجنبية، واستغلالها الأمثل للطاقة والثروات المتوفرة لديها .كما تسعى الدول المصدرة للتكنولوجية المتقدمة إلى اقتحام أسواق جديدة ويمكن ذكر شركة جينرال موتورز ،Géneral motors التي تعتبر أول مصنع للسيارات العالمية، ومجموعة دايو Daewo والتي تعتبر أهم مجموعة كورية لصناعة المعدات التقنية وصناعة المقاولة من الباطن [1]. (Les accords de sous-traitance) وهو عبارة عن اتفاقية بين وحدتين إنتاجيتين (شركتين أو فرعين من فروعهما مثلا), يقوم بموجبها أحد الأطراف (مقاول الباطن) بإنتاج وتوريد أو تصدير قطع الغيار أو المكونات الأساسية الخاصة بسلعة معينة للطرف الأول، الذي يقوم باستخدامها في إنتاج السلعة بصورتها النهائية وبعلامته التجارية. وتتطلب اتفاقيات المعاملة التحتية أو المقاولة من الباطن، استعمال كفاءات وخبرات معينة وإدارية تامة، والتي تشكل امتيازا تنافسيا وهذا للمشاركة في مشروع معين يحمل بعض التعقيدات الصناعية.

2- الشراكة التجارية: هي علاقة تربط بين الممون والزبون في مجال نشاطات بيع وشراء المنتجات داخل السوق المحلية أو الدولية، فهي تفسح المجال للشريك الأجنبي للدخول في أسواق جديدة، وتسمح للمتعامل المحلي بتقليص تكاليف المعاملات التجارية . ومن أهم اتفاقيات الشراكة التجارية اتفاقيات التوزيع وهي اتفاقية يكون بموجبها الشريك في حالة مورد أو مستورد مكلف بالقيام بنشاطات الشراء للمواد الأولية أو بيع المنتوجات الخاصة بالمؤسسة في الأسواق المحلية أو الأجنبية.[2] ومن هنا فإن لعقود الشراكة التجارية طابع خاص، حيث أنها تتركز على تقوية وتدعيم مكانة الشركة في السوق التجارية من خلال استغلال العلامة التجارية أو ضمان تسويق المنتوج.

3- الشراكة المالية: وتتمثل في رأس المال ويمكن أن تتحقق هذه الشراكة بأشكال مختلفة منها:

---

[1] - معين أمين سيد : مفهوم الشراكة ، آلياتها ، أنماطها ، الملتقى الاقتصادي الثامن حول الجزائر والشراكة الأجنبية ، يومي 09،10ماي 1999، جامعة الجزائر كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، ص6.

[2] فريد النجار،**التحالفات الإستراتيجية من التنافسية إلى التعاون، خيارات القرن الحادي و العشرين**،مرجع سابق، ص . 56-57.

أ – **الاندماج :fusion** :ويظهر هذا النوع على شكل شركة جديدة. مما يؤدي إلى تضخم الرأس المال وهذا عن طريق إندماج الشركات المتعاقدة في شركة واحدة،لديها مجموعة من الأهداف المتناسقة وموحدة مرتبطة بنظام جديد يسمح لها بتطوير أهدافها على المدى البعيد[1].

ب – تسليم المفتاح باليد: ويتميز هذا النوع من المشروعات الاستثمارية بالخصائص التالية[2]:

- تقوم الدولة المضيفة بدفع مستحقات الطرف الأجنبي مقابل قيامه بوضع أو تقديم التصميمات الخاصة بالمشروع وصيانته وإدارته وتدريب العاملين فيه.
- تتحمل الدولة المضيفة تكلفة الحصول على الآلات والتجهيزات.
- بعد إجراء تجارب التشغيل والإنتاج يتم تسليم المشروع للطرف الوطني.

كما أن لهذا النوع من العقود مزايا وعيوب, منها أن الدولة المضيفة يمكنها على مستوى متقدم من التكنولوجيا الحديثة وتحقيق تقدم تكنولوجي ، وخلق فرص عمل جديدة ، وهذا طبعا يتوقف على حجم وطبيعة نشاط المشروع. لكن إذا توقف الطرف الأجنبي –بعد تسليم المشروع– عن توريد قطع الغيار أو المواد الأولية المساعدة للتشغيل ، فإن المشروع يصبح مهددا بالتوقف ومن ثم تظهر مشكلة التبعية للطرف الأجنبي.

4– الشراكة التقنية: وتتمثل في تبادل المعارف والخبرات من خلال تحويل التكنولوجيا والخبرات وجلب تقنيات حديثة في مختلف مجالات الإنتاج .ومن أشكال الشراكة التقنية نذكر:

- **الشراكة في مجال البحث والتطوير:** وهذا عن طريق توقيع عقد الشراكة في البحث والتطوير مع شركة أو مكتب دراسات متخصـــص ليصبح شريكا لها لفترة زمنية معينة, لتطوير مشروع أو بحث. ومن هنا فإن الهدف من هذه الشراكة يتمثل في تطوير المنتجات وتحسينها وتقليص تكاليف الإنتاج ومن ثم إمكانية الدخول إلى أسواق جديدة مما يعطي للشركة الأفضلية عن باقي الشركات المنافسة لها.

- **تحويل المعارف والخبرات** : وهي تعني : "نقل جزء من قواعد ونتائج المعارف والخبرات من مالكها إلى مستقبلها." وبذلك يقدم الأول للثاني مساعدة تقنية تمكنه من فهم معمق لعمل التكنولوجيا المتحصل عليها ويسمح للأخير بتطويرها وتطويعها مع احتياجاته الخاصة. و لهذه الاتفاقيات قيمة اقتصادية هامة نظرا لما تحققه من عوائد تتفاوت أهميتها وفقا لمدى استيعاب المستقبل لها.

[1] le Petit Larousse illustré ,édition 2007

[2] - عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي**،الإسكندرية، مطبعة الإشعاع الفنية،2001 ص 506.

- **الترخيص** : ويعني منح حق استخدام ابتكار تكنولوجي مسجل أو علامة تجارية أو غيرها من صفوف الاحتكار التكنولوجي من قبل المالك الأصلي لهذا الحق إلى مشتري معين مقابل ريع نقدي محدد [1].

إن اتفاق التراخيص غالبا ما يكون مكتوبا ويتضمن شروطا عامة تحدد نوعية الحقوق الفنية والصناعية التي سوف تحول, وأيضا الإتاوات والرسوم المقابلة , وتحت أي ظروف تستخدم هذه الحقوق من قبل المرخص له ، ودرجة مساهمة هذا الأخيـــرة في الإنتاج وعمليات التسويق والفترة الزمنية للاستخـــدام وحجم الســـوق ، وطرق الوفاء أي طرق دفع حقوق التراخيص والقانون الواجب التطبيق في حالة النزاع. [2] إلا أن نماذج التراخيص متمايزة وتختلف فيما بينها بناءا على الشروط التي تتضمنها من جهة ، وطبيعة العلاقات الصناعية التي تثيرها بين مانح التراخيص وصاحب التكنولوجيا وبين المرخص له, علما أن هذه العلاقة تتأثر بالجوانب القانونية المتعلقة بنقل حقوق الملكية الصناعية والعلامات وبراءات الاختراع في كل بلد مانح للتراخيص والبلد الحائز على التراخيص. أو طبقا لاتفاقيات دولية أو قرارات منظمات دولية.

5- الشراكة الخدماتية: تلجأ العديد من البلدان إلى هذا النوع من الشراكة من أجل الاستفادة من خبرات الشركات الأجنبية المتعاملة في هذا القطاع عن طريق إبرام اتفاقيات الشراكة تخص إدارة وتسيير مرافقها أو إقامة مشاريع مشتركة تسيير من طرف الشريك المحلي للاستفادة منها ومن مهارات الغير.

➢ **من حيث العلاقات التجارية بين المتعاملين:**

لابد من التمييز بين أشكال الشراكة الأجنبية من حيث كون اتفاقيات الشراكة بين مؤسسات لا تنتمي إلى نفس القطاع أي أنها ليست متنافسة، وأخرى بين مؤسسات متنافسة.

1 – شراكة المؤسسات غير التنافسية: يشمل هذا النوع من الشراكة المؤسسات غير المتنافسة ، وهي مؤسسات تنتمي إلى قطاعات نشاط مختلفة أو أسواق مختلفة ، حيث تتمكن المؤسسات من توسيع نشاطاتها إلى ميادين وأسواق جديدة بمساعدة الطرف الآخر. وحسب تقسيم Garrette et Dussage يمكننا أن نميز بين ثلاثة أشكال للشراكة بين المؤسسات غير المتنافسة وهي:

- **الشراكة العمودية:** تكون بين المؤسسات غير المتنافسة والتي تنشط في مجالات مختلفة

[1] - عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شيهاب، ، **الاقتصاد الدولي** ، بيروت الدار الجامعية للنشر،1998، ص ، 365.

[2] عوض الله زينب حسين، **الاقتصاد الدولي: نظرة عامة على بعض القضايا** (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر 1998)، ص. 426.

فتحصل على مزايا وتكون الشراكة العمودية بتشجيع دخول شريك في مجال نشاط شريك آخر.فالشراكة العمودية قد تتجلى في إقامة علاقة بين المورد والزبون نظرا لأن الشراكة بين هؤلاء تعد ضرورية للتطور السريع لعمليات البحث وتحسين مردودية ونوعية المنتوج[1].

- **الاتفاقيات مابين القطاعات:** الاتفاقيات مابين القطاعات تكون بتحالف مؤسسات لا تنتمي إلى نفس القطاع ولا إلى نفس مجموعة النشاطات، ويتمثل الهدف من أنشاء اتفاقيات مابين القطاعات إلى إنشاء نشاطات جديدة في السوق،وتقارب النشاطات، إذ أن التقدم التكنولوجي وتطورات الطلب في السوق يحدث تقاربا بين نشاطات منفصلة.

- **المؤسسات المشتركة الدولية:** تعتبر المؤسسات المشتركة أهم وسائل التدويل، فهي تجمع بين مؤسسات من بلدان مختلفة، وهي عادة تجمع بين طرف أجنبي يملك منتوجا ويبحث عن سوق جديدة، وطرف محلي يملك معرفة جيدة بخصائص تلك السوق المراد اقتحامها ، كما أن المؤسسات المشتركة تتكون في أغلب الأحيان من مؤسسات ذات إمكانيات تقنية وثروات غير متكافئة إحداهما من بلد نامي والأخرى من بلد متقدم.

2- شراكة المؤسسات المتنافسة: إن طبيعة العلاقة التي تربط بين هاته المؤسسات هي علاقة صراع وتعاون فهي أطراف متنافسة ومتحالفة في نفس الوقت ، وقد أعطى الخبراء تفسيرات كلاسيكية لهذه العلاقة ، إذ يرون أن التحالفات بين المؤسسات المتنافسة هي تصرفات تعاونية احتكارية ، هدفها إلغاء المنافسة بينهم وتحسين وضعياتهم ، كما أن هذه التحالفات عبارة عن مناورات تنافسية وصراع بين المشاركين ، يهدف كل طرف من خلالها إلى الاستفادة من التحالف من أجل اكتساب الميزات التنافسية للطرف الآخر وتحسين مركزه بالنسبة له ، ويمكن لنا أن نميز أيضا بين ثلاثة أشكال للشراكة بين المؤسسات أو النشاطات المتنافسة وهي:

-**الشراكة المتكاملة:** وهي شراكة تجمع مابين مؤسسات تساهم بأصول مختلفة في المشروع المشترك. مثال على ذلك الشراكة بين مؤسستين تملك إحداهما منتوجا والأخرى شبكة توزيعية تجارية، توزيعية تجارية.

-**شراكة الاندماج المتبادل:** تجمع بين مؤسسات تتحالف من أجل تحقيق إنتاج مركب أو مرحلة معينة من عملية الإنتاج. وتشمل شراكة الاندماج المتبادل شراكة الاندماج التكنولوجية وهي شراكة من أجل

[1] مبارك بلا لطة ،"أهمية الشراكة الأجنبية في تأهيل المؤسسة الإقتصادية الجزائرية"،الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات الشراكة على الإقتصاد الجزائري، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13- 14 نوفمبر 2006 ، ص3.

بحث وتطوير مشتركين ، وهي أن يقوم الأطراف بإنشاء مركز بحث مشترك ، أو أن يقوموا بتنسيق بحوثهم الخاصة.

–شراكة شبه التركيز: هذا الصنف من الشراكة يجمع بين مؤسسات تطور أو تسوق منتوجا مشتركا والهدف منها هو بلوغ الحجم الأمثل للإنتاج. وشراكة شبه التركيز قد تتم على مستوى كل وظائف المؤسسة سواء كانت بحثا وتطويرا ، أو إنتاجا أو تسويقا ، والعمل داخل المشروع المشترك يكون عموما على أساس تقسيم المهام الإنتاجية بين الأطراف المشاركة[1].

ثانياً:إستراتيجيات الشراكة:

إن فكرة التعاون ليست ظاهرة غريبة عن المجتمع الاقتصادي الدولي بل هي متأصلة نظرا لاعتمادها على التعاون ومبدأ المصالح المشتركة والمتبادلة بين الدول، إلا أن مبدأ الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية كإستراتيجية للتطور والتنمية لم تحظ بالاهتمام إلا في السنوات الأخيرة ، حيث أصبحت **الشراكة** تشكل عاملا أساسيا في تطوير المؤسسة الاقتصادية ضمن التطور السريع للمحيط الدولي الذي تعيش فيه هذه المؤسسة .ويمكن أن نوضح إستراتيجية الشراكة في نقطتين أساسيتين:

1ــ الإستراتيجية الكلاسيكية: في بداية الثمانينات كانت إستراتيجية المؤسسة مبنية على ثلاث مبادئ أساسية لمواجهة المنافسة الاقتصادية وهي:

أ. **نظام الهيمنة عن طريق التكلفة** : ويعتمد على مدى قدرة المؤسسة الاستثمارية وعقلانيتها في استخدام مواردها والتقليص من تكاليفها الإنتاجية.

ب. **نظام المفاضلة أو التمييز**: ويرتكز هذا النظام على تقديم كل ما هو أفضل بالنظر إلى السوق المنافسة ، ومبدأ الأفضلية يعتمد على المعايير التالية:

- الأفكار والآراء الجديدة.
- الصور الحسنة ذات العلامة المميزة للمنتج.
- المستوى التكنولوجي.
- المظهر الخارجي للمنتج.
- نوعية الخدمات المقدمة.

[1] مبارك بلا لطة ،"أهمية الشراكة الأجنبية في تأهيل المؤسسة الإقتصادية الجزائرية"، مرجع سابق، ص4 ،

- فعالية الشبكات التوزيعية .

ج . نظام التركيز: ويعتمد أساسا على البحث عن ثغرة بواسطتها تستطيع المؤسسة الحصول على مكانة إستراتيجية في سوق المنافسة، فقد يتعلق الأمر بمجموعة من الزبائن أو منتج أو سوق جديدة بها خصائص إيجابية مميزة.

2- التحول نحو إستراتيجية الشراكة: ويتمثل هذا التحول في تحول سياسة الاحتكار إلى إستراتيجية التعاون بين المؤسسات نظرا لتغير المعطيات الاقتصادية الدولية والتي تتمثل في:

أ. رغبة المؤسسات الاقتصادية في توسيع استثماراتها خارج الحدود الموجودة فيها حسب الامتيازات الموجودة في هذه الدولة.

ب. التحولات السياسية التي طرأت على الساحة العالمية والتي أثرت بدورها على الجانب الاقتصادي لهذه الدول التي تحولت نحو نظام اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية ، كل هذه العوامل ساعدت على ترسيخ فكرة الشراكة في العديد من الدول.

ثالثاً: المقومات الأساسية المساعدة على إقامة الشراكة:

حتى يمكن إقامة شراكة ناجحة يجب توفر الأرضية المناسبة والمتمثلة في المقومات التالية:

1-المناخ السياسي : يعتبر الاستقرار السياسي شرطا أساسيا وضروريا لإقامة الشراكة ، ومن بين العوامل المؤثرة في المناخ السياسي نذكر[1]:

- نظام الحكم المتبع من طرف الدولة المضيفة ، كونه ديمقراطيا أو ديكتاتوريا.
- درجة الوعي السياسي في تقبل فكرة التعامل مع الشركات الأجنبية والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2-المناخ الاجتماعي والثقافي : ويتمثل في مجموعة من العوامل المؤثرة على الشراكة وذلك من خلال:

- دور النقابة العمالية المنظمة لقوى العمل.
- السياسة التعليمية والتدريبية والحرفية المستخدمة.

[1] محمد قويدري، "**أثر المشروعات المشتركة في تحسين مستوى الآداء الاقتصادي**"، مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف (2001)، ص 7.

- دور الوعي الصحي ، ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة.
- درجة الوعي والتقدم الاقتصادي، مثل درجة التفهم للدول المضيفة للشركات الأجنبية ودورها داخل الدول.

3-المناخ الاقتصادي : ويتمثل في الهياكل القاعدية مثل المنشآت الخاصة بالري والأهمية التي تكتسيها مسألة المياه ،المطارات والموانئ وشبكات الطرق، هذا بالإضافة إلى عناصر أخرى لا تقل أهمية في تأثيرها على المناخ الاقتصادي والمتمثلة في :

- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل الدولة.
- درجة المنافسة محليا والقدرة على مواجهة المنافسة الخارجية.
- مرونة السياسة المالية والنقدية وهو ما يؤثر في قرار الشريك الأجنبي ، خاصة السياسة الضريبية وما تحتويه من إعفاءات وحوافز ، وأيضا سياسة سعر الصرف المتبعة ومدى استقرارها.
- مدى جاذبية ووضوح قوانين الشراكة والاستثمار.
- مدى توفر سوق العمل القادر على تنفيذ السياسات الاقتصادية بنجاح.
- درجة الحماية المتبعة داخل الدول من حيث درجة ضمان حقوق المستثمرين في تحويل رأس المال والأرباح .

ونخلص أنه من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة مشاريع الشراكة لابد من توفر كل المقومات السابقة الذكر, والتي تعتبر بمثابة المناخ والمحفز الذي يدعم هذه الاستثمارات ويحفز الشركاء الأجانب في اتخاذ قرارات الاستثمار في الدول التي توفر لهم المناخ الملائم دون الخوف عن مصير أموالهم.

المبحث الثاني : دوافع وأهداف الشراكة والتسيير الإستراتيجي لها:

المطلب الأول:أسباب اللجوء إلى الشراكة:

تعتبر إستراتيجية الشراكة من بين الوسائل الفعالة التي تلجأ إليها المؤسسة لتطوير إمكانياتها ورفع مستوى إنتاجها ماديا وماليا ، ومن بين أسباب اللجوء لإبرام عقود الشراكة نذكر مايلي :

أ –**دولية الأسواق**: Internationalisation des Marches: دفع نظام العولمة واقتصاد السوق بالمؤسسات الاقتصادية إلى تغيير أسلوبها وإستراتيجيتها التسييرية لمواجهة موجة التفتح والتبادل القائم بين

العالم وتشجيع عملية الاستثمار ، وفي هذا الإطار لكي يتم إنعاش المؤسسة الاقتصادية فانه يلزم تحقيق تنظيم تسيير استراتيجي ضروري للوصول إلى الأهداف المسطرة والتي تتمثل عادة في[1]:

-اقتحام الأسواق الخارجية وإدماج نشاطات جديدة في تلك الأسواق.

-الاستثمار في نشاطات جديدة ، أو التحكم في استثمارات المؤسسة الخارجية.

-العمل على ضمان وجود شبكة توزيع منظمة ومستقرة بغرض استغلال جميع المنتجات على المستوى العالمي.

-أخد حصة من السوق العالمية للمبادلات الخارجية للحصول على مكانة استراتيجية معتبرة.

ب -المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية : يدفع نظام اقتصاد السوق بالمؤسسات إلى استخدام كل طاقاتها في مواجهة المنافسة المحلية والدولية ، وذلك باللجوء إلى الشراكة باعتبارها وسيلة للتعاون والاتحاد بين المؤسسات الاقتصادية وهذه المنافسة لم تكن عامل سلبي في حد ذاته ، إلا انه يمكن الاستفادة من مميزات المنافسة باستغلال المؤسسة لإمكانياتها والتي تشكل ثقلا لا بأس به، ومن هذه الإمكانيات نجد[2]:

- التقدم والابتكارات التكنولوجية.
- اقتحام الأسواق الجديدة.
- السيطرة أو التحكم بواسطة التكاليف.

ج - التغيرات المتواترة للمحيط أو نمط التغيير:

إن أنماط التغيير تشهد تطورا كبيرا نتيجة للتغييرات المستجدة على المستويين الدولي و المحلي ، ونظرا لكون الوقت عاملا أساسيا في سير المؤسسة وفي ديناميكيتها فإن هذا الأمر يستدعي أن تعمل المؤسسة ما في وسعها لتدارك النقص او العجز الذي تعاني منه ، إن الثلاثية المتكونة من الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوربية واليابان تشكل ليس فقط نصف السوق العالمية للمواد المصنعة بل تشكل كذلك نصف نشاطات البحث والتطوير خاصة في إطارا لتكنولوجيا والبحث العلمي فالتغييرات المتواترة للمحيط الدولي على كافة المستويات تستدعي اهتماما بالغا من المؤسسات الإقتصادية وحافزا للدخول في مجال الشراكة

[1] .Collins,timothy et doorley,thomas l. » **les alliances stratégiqueS** » Inter Edition,paris ,1992, P19
[2] Bernard Garret et Pierre Dussage, **les stratégies d'alliances**. edition d'organisation,1995, p 95

والتعاون مع المؤسسات الأخرى لتفادي كل ما من شانه أن يؤثر سلبا على مستقبل المؤسسة الإقتصادية.

د –التطور التكنولوجي : التطور التكنولوجي عامل أساسي في تطوير المؤسسة الاقتصادية وفي رواج منتجاتها وتفتحها على الأسواق الدولية ، ونظرا لكون التطور التكنولوجي عامل يستمر يوم بعد يوم فمن الصعب على المؤسسة أن تواكب دوما هذا التطور نظرا للتكاليف التي قد تشكل عائقا أمام المؤسسة مما يستدعي اللجوء إلى عقد شراكة لتقليص تكاليف أبحاث التكنولوجيات ولرفع المستوى العلمي والثقافي لموظفيها.[1]

المطلب الثاني : التسيير الاستراتيجي للشراكة:

تتميز الشراكة الاستراتيجية بوجود علاقات غامضة بين المؤسسات و يرجع ذلك إلى أن هذه العلاقة يختلط فيها التعاون بالتنافس ،مما يضفي على تسيير إدارة هذه العلاقة طابع التعقيد،و ما يزيد أيضا من صعوبة التحكم في هذه الرابطة هو تلك الأهداف الخاصة بكل شريك و التي قد تكون غير ظاهرة من طرف أحد الأطراف مقارنة مع تلك الأهداف المشتركة ، كما أن العمل عل تحقيق تلك الأهداف غير الظاهرة من طرف أحد الأطراف على حساب مصالح الطرف الآخر كثيرا ما يوقع الخلافات و المنازعات من حين لآخر من هذا التقديم تبرز الأهمية والضرورة الملحة لإدارة و مراقبة هذه العلاقة بشكل إستراتيجي و فعال، من خلال تتبع المراحل اللازمة للوصول بالاتفاقيات المبرمة إلى التنفيذ الفعلي و من ثمة تحقيق النتائج الإيجابية المرجوة والمخطط لها.

أولاً: مراحل سيرورة تسيير الشراكة :

1 – قرار الشراكة : يتخذ بالاعتماد على معطيات التشخيص الداخلي للمؤسسة ، والتشخيص الخارجي للمحيط الذي تنشط فيه هذه الأخيرة ، ويتم اتخاذ قرار الشراكة دوما في المستويات الإدارية العليا وقد يتم اللجوء والاستعانة بمكاتب دراسات متخصصة.

2 – مرحلة البحث وجمع المعلومات : بعد إتخاذ قرار الشراكة تأت مرحلة البحث عن الشريك الملائم وجمع كل ما أمكن من معلومات تفيد في انتقاء الشريك المناسب ، وعلى المؤسسة في هذا الصدد أن تبدي رغبتها الرسمية في عقد شراكة من خلال طرح هذه الفكرة في السوق ، سواء باستعمال الإنترنت أو الاتصال الشخصي أو المعارض وغرف التجارة ،أومن خلال معاهد البحث والإحصاء.... إلخ.

[1] فريد النجار **" التحالفات الاستراتيجية من التنافسية إلى التعاون "** ,مرجع سابق ،ص 14.

3 – مرحلة المفاوضات : بعد تحديد الشريك المناسب يتم تحرير ملف التفاوض ، وتعيين الفريق المختص بهذه العملية ، هذا الملف يضم كل النقاط المتعلقة بالشراكة ،وكيف يستفيد كل طرف من المشروع مستقبلا،كما أن المفاوضات تبدأ بطرح الأفكار الأولية حول التعاون بصفة شكلية على مستوى مديريات العمل قبل أن تتدخل الإدارة العامة والرئيس أو المدير العام ، لإضافة بعض النقاط الأساسية التي قد يكون تغافل عنها المتفاوضون.

والملفت في هذه المرحلة أن المفاوضات تتأثر كثيرا بعامل القوة التفاوضية ، فالشريك ذو الوضعية الاستراتيجية الجيدة يستطيع فرض صيغ وحلول تخدم مصالحه بالدرجة الأولى[1] .

4 – مرحلة إعداد بروتوكول الشراكة (عقد الشراكة) : هذه المرحلة تتضمن المصادقة على بروتوكول الإتفاق ، الذي يعني مجموعة القواعد التي يتفق عليها أطراف الشراكة ، وتكون هذه القواعد في شكل مواد تبين التزامات كل طرف فيما يخص حصص المساهمة ، عدد العمال ، أنواع وكمية المنتجات ، كيفية تحويل الأعمال الإدارية والمسيرين ، كيفية تقييم الأرباح والخسائر ، وفي بعض الأحيان الإسم الجديد للشراكة.

ثانياً: معايير اختيار الشريك المناسب:

يعتبر إختيار الشريك المناسب أهم قرار تواجهه المؤسسة ، وقبل البدء في أي مشروع مشترك ينصح بإجراء دراسة وتقييم أولي لذلك المشروع من كل جوانبه من خلال النقاط التالية:

- وضع تصور للصفات المرغوبة في الشريك.
- تحديد الشركاء المحتملين.
- التفاوض على بنود الاتفاق.

انطلاقا من هذه النقاط نجد عنصرا خاصا بوضع تصور للصفات المرغوبة في الشريك المحتمل، وهذه الخطوة لا تكون بطريقة عشوائية وبناء على إفتراضات غير منطقية، بل هناك معايير تراعي أثناء الاختيار من اهمها:

1 – عامل المنطقة الجغرافية : يقع الاختيار حسب هذا المعيار على الشريك الموجود في المنطقة الجغرافية التي تتميز بالاستقرار السياسي والاقتصادي والظروف المناخية الملائمة ،حيث يختار المستثمر شريكه الموجود في بلد يتميز بالاستقرار في التشريعات ، وفي نظام الحكم ولا يعرف تراجعات مستمرة في التزاماته اتجاه الغير

[1] فريد النجار **" التحالفات الاستراتيجية من التنافسية إلى التعاون "** , مرجع سابق ،ص 15.

إذ يعتبر الاستقرار السياسي ضمان وتعهد ضمني بالمحافظة على الأموال المستثمرة وعدم تعرضها لمخاطر المصادرة والتأميم.كما يتعلق الاستقرار الاقتصادي بمدى وضوح السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة واستمرارها لمدة طويلة تمكن من التوقع والتنبؤ ، ويعكس ذلك واقعية النظام الضريبي وإنصافه صرامة السياسة النقدية ، وكفاءة الجهاز المصرفي والمالي مع استقرار التعريفة الجمركية واعتدالها.

2 – العامل الثقافي والسلوكي : وفق هذا المعيار ، يتم إختيار الشريك ذو السلوكات والثقافات المماثلة أو المتقاربة مع الطرف الأول ، هذا لأن الكثير من الخبراء يعتبرون التماثل الثقافي والسلوكي عاملا أساسيا لإنجاح الشراكة ، أما إذا تعذر احترام هذا المعيار ، وتم إختيار شريك يحمل ثقافات مختلفة ، فإنه من الواجب في هذه الحالة وضع قنوات خاصة لإحداث التقارب بين الأطراف ، كتنظيم لقاءات بين المديرين والمسيرين.

3 – عامل القدرات التكنولوجية والمالية التي يتميز بها الشريك : إضافة للمعايير السابقة ، ينصح عند إختيار الشريك مراعاة قدرته التكنولوجية ومهاراته ومدى تحكمه في المشاكل التسييرية ، كما تعتبر الوضعية المالية للشريك مؤشرا هاما يعتمد عليه في اتخاذ قرار اختيار الشريك المحتمل ،إذ يعتبر احترام العوامل المتعلقة باختيار الشريك المحتمل محورا هاما من محاور الشراكة الناجحة،أما المحاور الأخرى فتتمثل في بعض القواعد الأساسية التي تساهم في إنجاح وتفعيل مشروعات الشراكة ، وهذا ما سنفصله في المبحث الموالي ، إضافة إلى عرض النتائج المنتظرة والآثار المحتملة من هذه الاستراتيجية[1].

المطلب الثالث:مزايا و أهداف الشراكة:

أولاً: المزايا التي توفرها الشراكة : توفر الشراكة مزايا كثيرة منها :[2]

*تبادل الخبرات والتكنولوجيا بين تلك الموجودة في دول المركز(الشركات الأم)وتلك الناشئة في مختلف الفروع في الدولة الأجنبية.

*إكتساب المزيد من الخبرة بظروف الأسواق المحلية والأجنبية من خلال الصادرات والاستثمار المباشر .

*زيادة فرص التوظيف الاستثماري للمدخرات ورؤوس الأموال المحلية عند توظيفها مع المشروع الأجنبي،وتشجيع الأفراد والمستثمرين المحليين على عدم تهريب أموالهم للخارج ،بإعتبار أن المشروع المشترك

[1] Garette.B et Dussage.P **« les alliances stratégiques »**.Op , Cit , 1995, p97.

[2] - فريد النجار **" التحالفات الاستراتيجية من التنافسية إلى التعاون "**, مرجع سابق ،ص92،93.

يعمل على تحقيق أهداف الإقتصاد الوطني ،عكس الإستثمار الأجنبي المملوك بصفة كاملة للطرف الأجنبي الذي يخدم مصالح دول المركز أساساً.

*تساعد الشراكة على تخفيف العبئ على ميزان المدفوعات،حيث سيتم تقليل من التحويلات الرأسمالية إلى الخارج في شكل أرباح إلا بقدر نصيب الشريك الأجنبي فقط ،كون أن المشروع المشترك قائم في جزء كبير من رأسماله على المدخرات الوطنية،كما تساعد أيضاً على رفع الطاقات التصديرية للبلد والتقليل من الواردات وتوفير مناصب شغل .

*تشجيع المساهمة المحلية إلى جانب الشريك الأجنبي ،وهذا في الواقع يمثل ضماناً لهذا الأخير وتقليلاً للمخاطر

*سهولة اكتساب الأسواق المحلية والحصول على المواد الأولية وبراءات الإختراع والإبتكارات واليد العاملة الرخيصة .

*الحصول على إمتيازات واجراءات تفضيلية في هذه الدول لا يمكن أن تحصل عليها في بلدانها الأصلية .

*الإنتاج بتكاليف منخفضة .

*التحويل التكنولوجي وتحويل مناهج التسيير وإمكانية الحصول على التمويل.

ثانياً:عيوب الشراكة:

رغم ما توفره الشراكة من مزايا إلا أنها لا تخلو من بعض العيوب والسلبيات التي نلخصها فيما يلي :[1]

*قد يطغى هدف الربح والتوسع والابتكار على حماية المستهلك،بتقديم سلع أو خدمات ضارة أوذات جودة ونوعية رديئة وبأسعار مرتفعة،أو زرع عادات استهلاكية أو إستعمالية تتنافى مع منظومة قيم المجتمع ومبادئه.

*يترتب أحياناً على قيام تحالفات بين الشركات الكبرى خلق مراكز تجارية ضخمة مما يؤدي إلى غياب المنافسة وتدهور القدرة التنافسية لبقية الشركات،وبالتالي ظهور عدم تكافؤ الفرص التنافسية .

*تؤدي التحالفات التجارية إلى ظهور أسواق للبائعين وغياب أسواق للمشترين ،حيث تصبح قوى السوق في أيدي عدد قليل من التحالفات نتيجة الإحتكار .

* نقص القدرات الفنية والمالية للمستثمر الوطني قد يؤثر سلبا على فعالية و نجاح المشروع الرامي إلى تحقيق أهداف على المدى الطويل و القصير.

[1] فريد النجار **" التحالفات الاستراتيجية من التنافسية إلى التعاون "**, مرجع سابق ،ص 92-93.

* احتمال وضع قيود و شروط صارمة خاصة إذا كان الطرف هو الحكومة مثلا قيود و شروط على التوظيف و التقدير و كذا تحويل الأرباح الخاصة بالطرف الأجنبي.

ثالثاً:أهداف الشراكة:

إن انتهاج سياسة الشراكة لا يكون اختيارا عشوائيا، بل عادة ما يكون اختيارا مستهدفا وذلك من أجل بلوغ أهداف ومصالح تدر ربحا ومن هذه الأهداف:

أ- الاختيار الأمثل لإمكانيات المؤسسة:

نظرا لاتساع مجال نشاطات المؤسسة الاقتصادية تسعى المؤسسة لتطوير كل من المنتوج والسوق التي تروج فيها منتوجاتها، لذلك فهي تسطر أهداف تسعى للوصول إلى تحقيقها وهي:

-التزويد بالتكنولوجيا والإمكانيات الجديدة.

-التعاون في إطار البحث والتطوير.

-التحالف الاستراتيجي، مما يسمح للمؤسسة بالدخول في نشاطات كبيرة ذات الخبرة والتقنية.

ب- استغلال الفرص الجديدة للسوق:

تحاول المؤسسة جمع المعلومات الخاصة بالفرص التجارية والتكنولوجية التي تساعدها على تحقيق أهدافها وتطويرها منتجاتها وضمان استقرارها في السوق.

ج-السرعة والفعالية لكسب حصة في السوق وذلك عن طريق[1]:

-إنشاء شبكات إعادة البيع بقيمة إضافية للمؤسسات التي تقوم إما ببيع المنتوج كما هو أو إجراء عليه بعض التعديلات التي تزيد في قيمة حسب متطلبات السوق.

-إنشاء روابط عملية لضمان تحسين المنتوج والدخول إلى الأسواق الخارجية.

-تطوير الاستثمارات الاستراتيجية خاصة مع الشركاء المحليين.

[1] Bernard Garret et pierre dussage, **« les stratégies d'alliances »**. Op , Cit , 1995, p 95

د–تحديد تكتل الأزمة: أن ألازمات المتتالية بمختلف مجالاتها تؤثر بشكل أو بآخر على مستقبل المؤسسة وآفاق تطورها،فالتطور الدولي والعولمة ظاهرتان تؤثران على استراتيجية المؤسسة الاقتصادية علاوة على ضغوط المنافسة .وكما أنها في موقع انفرادي ليس بإمكانها بلوغ أهدافها إلا باللجوء إلى نظام الشراكة حتى ولو كان لضمان مكانتها وسط المنافسين.

ه–ضمان السيطرة بواسطة التقليص في التكاليف: يبقى السعر دائما العامل الأساسي في قرارات البيع والشراء بين المؤسسة والمتعاملين معها ، فان السيطرة بواسطة عامل التكاليف يعد سلاحا هاما بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية ، لذلك فان الحصول على تكاليف ضعيفة يسمح للمؤسسة بالمنافسة والسيطرة على السوق.

و– المصداقية و الديمومة : تستطيع المؤسسة تدعيم مكانتها و مصداقيتها بالاشتراك مع المؤسسات الكبيرة لتدعيم قدراتها المالية لارتباطها بالشراكة العالمية الرائدة ، و منه فإن الهدف الذي تطمح لتحقيقه الشراكة المحلية هو البقاء والنمو وتوسيع حصتها في السوق .[1]والجدول رقم 01 يلخص أهم أهداف ونتائج الشراكة كالتالي:

الجدول (01): ملخص لأهداف ونتائج الشراكة.

أهداف الشراكـــة	التعاون بين أطراف الشراكـــة
1) -خدمة العملاء في الوقت المناسب.	– تجنب التأخير – طرح بدائل جديدة – المشاركة في الخطط
2)الأداء الجيد	– جمع الطاقات – تبادل الخبرات
3) خفض التكاليف	– المشاركة في التكاليف الثابتة

[1] شريط عابد ،دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الإقتصادية الأور- ومتوسطية ،أطروحة لنيل شهادة دكتورة دولة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير .جامعة الجزائر ، 2004،ص 20 .

4) السيطرة على المخاطر	**– تحسين أساليب الاستعمال** **– المشاركة في تحمل المخاطر**
5)توفير قيمة أكبر للمستهلك	**– زيادة الفهم المتبادل**
6) تقديم خط منتجات أقوى	**– خلق منتجات جد يدة** **– تسويق منتجات إضافية** **– مساندة وخدمة العملاء**
7)زيادة القدرات التسويقية	**– إبتكار أنماط استهلاكية جديدة**
8) تحسين صورة المؤسسة	**– إعلانات مشتركة** **– التكامل بين الخبرات** **– التنسيق في البرامج**

المصدر:فريد النجار :"التحالفات الإستراتيجية،من المنافسة إلى التعاون،خيارات القرن الحادي والعشرين" مصر 1999،ص 24

المبحث الثالث:إتجاهات الشراكة في ظل نظام الإقتصاد العالمي الجديد:

منذ الربع الأخير من القرن الماضي تميزت العلاقات الاقتصادية الدولية بالتسارع والتشابك متخذة أشكالا مختلفة ومعقدة. وتعود أسبابها إلى التقدم التكنولوجي الباهر الذي قضى على قيود الزمان والمكان والتي كانت تفرض نفسها في أي علاقة اقتصادية منذ نشوء الحضارة الإنسانية. وقد أدخل هذا التحول إلى الفكر الاقتصادي عناصر جديدة وأخرج منه أخرى ، فما كان على الدول إلا أن تواكب هذه التغيرات.

و بمراجعة مفهوم الشراكة يتضح أن تحركات رأس المال ،في صورة إستثمارات أجنبية ،هي المكون الرئيسي لعلاقات الشراكة بين الدول،لذلك فإنه يمكن الإسترشاد بنظريات الإستثمار الأجنبي إلى حد كبير في التوصل إلى نظرية الشراكة أو المشاركة بين الدول ،لذلك سوف يتم تحليل أهم نظريات الاستثمار الاجنبي.

المطلب الأول:الإطار النظري للشراكة في ظل الإستثمار الأجنبي :

لقد سعت الدول النامية في جلب الاستثمارات الأجنبية بطرق مختلفة منها إبرام عقود الشراكة باعتبارها أداة من الأدوات الاقتصادية في مجال الاستثمار تساهم في تحريك دواليب الاقتصاد المحلي من أجل رفع معدلات النمـــو والقضاء على البطالة.حيث تنقسم الإستثمارات الاجنبية طبقاً لمشاركة الشريك الاجنبي في رأس مال المشروع ودوره في الإدارة إلى قسمين هما :إستثمارات أجنبية مباشرة و إستثمارات أجنبية غير مباشرة [1].

أولا: مفهوم الإستثمارات الأجنبية:

1/ الإستثمارات الأجنبية المباشرة : Investissement Etranger Direct

توجه تلك الإستثمارات إلى مشروعات يمتلكها المستثمر الاجنبي ويديرها إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو بالإشتراك مع رأس المال الوطني بنسبة تبرر له حق الإدارة .

يستوي في ذلك أن يكون المستثمر الأجنبي فرداً أو شركة أجنبية أو مؤسسة خاصة وإن كان يأخذ غالباً في الوقت الحاضر ،فروعاً لشركات أجنبية تعرف باسم الشركات عبرة القارات أو عبر الوطنية transnationale corporations أو الشركات المتعددة الجنسيات ، وقد ارتفع حجم الاستثمارات الأجنبية بمعدلات خيالية في العشريتين الأخيرتين ، وهذا دليل قوي على اندماج الاقتصاد العالمي ، وفي هذا الصدد هناك من يتصور بأن أهم تغيير للاقتصاد الدولي يتجلى في حركة الرأس المال بين الدول كالعجلة المحركة للاقتصاد الدولي في مكان التجارة الخارجية[2]. وقد ارتفعت نسبة الاستثمار المباشر إلي الصادرات من 1,6 % عام 1980 إلى 4,8 % عام 1993 وإلى 6,4 % عام 1999،كما تبين خريطة الإستثمار الاجنبي المباشر في العالم على أن الإتحاد الأوروبيي يستحوذ على 35 % من تلك الإستثمارات ، وتبقى 15 % منه تتقاسمها بلاد جنوب شرق أسيا بنسبة 45 % من نسبة الخمسة عشر في المائة المتبقية و35 % لدول أمريكا اللاتينية مثل البرازيل وغيرها ويتبقى حوالي 25 % من نسبة الخمسة عشرة في المائة المتبقية لثاني من نصيب الدول الإفريقية والعربية والشرق الأوسط.[3]

2/ الإستثمارات الأجنبية غير مباشرة : Investissement Etranger Indirect

[1] عبد المطلب عبد الحميد ،**عميد معهد الاستشارات والبحوث والتسويق،"المنظور الإستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين"** ،مرجع سابق ،ص 240

[2] أسامة المجدوب، **"العولمة و الإقليمية"**، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية ، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2001، ص 51 .

[3] عبد المطلب عبد الحميد ،**"المنظور الإستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين"** ،مرجع سابق ،ص237.

تتمثل الإستثمارات الاجنبية غير المباشرة في تلك الإستثمارات الموجهة لشراء الأوراق المالية،الاسهم والسندات ،التي تصدرها الهيئات العامة أو الخاصة في الدول النامية،على ألا يكون للأجانب منها ما يخول لهم حق إدارة المشروع .ولهذه التفرقة بين الاستثمارات المباشرة والإستثمارات غير مباشرة أهميتها

حيث أن الإستثمارات المباشرة، يقترن فيها رأس المال بانتقال العمل والإدارة الأجنبية،ولكن في الإستثمارات غير مباشرة يقتصر الإنتقال عادة على عنصر رأس المال فقط .ونتيجة لازمة الديون الخارجية وأعبائها فقد إتجهت الكثير من الدول إلى تشجيع الإستثمارات الأجنبية ، ولا سيما الإستثمارات الأجنبية المباشرة ،وقد تقوى هذا الإتجاه خاصة بعد تغير النظرة إلى تلك الإستثمارات من حيث إرتباطها بالإستعمار قديماً .وقد فتح الطريق من جديد لتلك الإستثمارات بواسطة العديد من السياسات ،وتقديم الكثير من الحوافز والضمانات لتلك الإستثمارات تحت مايسمى بسياسة الإنفتاح الإقتصادي وغيرها. حيث ارتفعت قيمة الاستثمارات من 331 مليار دولار سنة 1991 إلى 1300 مليار دولار سنة 2000[1] ، وقد قابل هذا الارتفاع، زيادة في عدد البلدان المغيرة في قوانينها لصالح الاستثمار الأجنبي المباشر كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول(2) البلدان التي غيرت قوانينها لصالح الاستثمار الأجنبي المباشر– الفترة(1991–2000)

	1991	95	96	97	98	99	2000
عدد البلدان التي أدخلت تغييرا على قوانينها	35	64	65	76	60	63	69
الاستثمارات (مليار دولار)	/	331.1	384.9	477.9	692.5	1075.0	1300.1

Source: Rapport Annuel UNCTAD, 2001, P. 6.

مع بروز الأزمة البترولية سنة 1986 ودخول العديد من الدول المصدرة لهذه المادة، أثر على جل القطاعات الاقتصادية ، وهكذا تعمقت الأزمة بشكل جعلت بعض الدول النفطية غير قادرة علـــى تسديد ديونها. وتأتي في مقدمة الدول المدينة ، دول أمريكا اللاتينية كالبرازيل ، المكسيك ، الأرجنتين ، وفترويلا ، تليها الدول الأفريقية ، والدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط غير البترولية وأخيرا الدول الآسيوية.

[1] Rapport Annuel UNCTAD, 2001, P. 6.

إن هذه الظروف التي تشهدها الدول النامية جعلتها تراهن على بعض السياسات الاقتصادية التي لم تكن إلى عهد قريب مرغوب فيها مثل إعادة جدولة الديون ، تحرير التجارة والمعاملات المالية وغيرها، هذه السياسات تعنى التوجه نحو الاستثمار الأجنبي المباشر وما يستوجب ذلك من جهود لجلب هذا الاستثمار كتغيير القوانين لتواكب هذه التغيرات. وقد أدى الاستثمار المباشر دورا متزايدا في التنمية الاقتصادية، فقد ارتفعت تدفقات رؤوس الأموال إلى الدول النامية إلى أربعة أمثال مستواها في الفترة الممتدة بين 1980-1985 و 1992-1993، حيث وصل إلى 80,3 مليار عام 1994 ، وبلغ نصيب الدول النامية من هذا التدفق 38% خلال الفترة 1991-1995. [1]

من هذا المنطلق دخلت الدول النامية في مساعي حثيثة من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية بطرق مختلفة، منها إبرام عقود الشراكة باعتبارها أداة من الأدوات الاقتصادية في مجال الاستثمار،والتي تساهم في تحريك دواليب الاقتصاد المحلي من أجل رفع معدلات النمو والقضاء على البطالة.

ثانـــيا : النظريات المفسرة لعقود الشراكة:

حاولت الدراسات التي تناولت موضوع الشراكة أن تقدم تفسيرات انطلقت في مجملها من الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من ارتباط بظاهرة الشراكة. وفي الواقع لا توجد نظرية خاصة بالشراكة الأجنبية ولكن هناك مجموعـــة من الأفكار مستقـــاة من مختلف النظريات ، سيتم من خلالها تقديم تفسيرات لظاهرة الشراكة الأجنبية.

1- النظرية الكلاسيكية: يفترض الكلاسيك أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات المتعددة الجنسية،والإستثمارات الأجنبية من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد الفائز بنتيجتها هو الشركات المتعددة الجنسية وليست الدول المضيفة،وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها كالأتي :

أ – صغر حجم رؤوس الأموال الاجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمار .

ب- تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة عن عملياتها إلى الدولة الأم بدلاً من إستثمارها في الدول المضيفة.

ج – قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتواءم مستوياتها مع متطلبات التنمية والإجتماعية والثقافية بالدول المضيفة .

[1] عيسى محمد الغزالي، مدير عام للمعهد العربي للتخطيط بلكويت،**الإستثمار الأجنبي المباشر"تعاريف وقضايا"**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية ، 2004،وللإطلاع أكثر أنظر الموقع: www.arab-api.org

د – إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للإستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول .

ه – قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات إتساع الفجوة بين أفراد المجتمع،فيما يختص بهيكل توزيع الدخول،وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية،ويترتب على هذا خلق الطبقة الإجتماعية .

و – ان وجود الشركات الاجنبية قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال:

- ✓ اعتماد التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة على دولة أجنبية .
- ✓ خلق التبعية الإقتصادية أو الإعتماد على الدول – الدولة الام للشركات الاجنبية .
- ✓ ممارسة الشركات الأجنبية الكثير من الضغوط على الأحزاب السياسية في الدولة المضيفة،مما يؤدي إلى خلق التبعية السياسية

2– النظرية الحديثة : تقوم هذه النظرية الحديثة على إفتراض أساسي هو أن كل من طرفي الإستثمار(الشركات متعددة الجنسيات والدولة المضيفة) يربطهم علاقة المصلحة المشتركة،فكلا منهما يعتمد أو يستفيد من الاخر لتحقيق هدف أو مجموعة من الاهداف المحددة،بمعنى أخر أنه لا يوجد مبارة من طرف واحد كما إفترض الكلاسيك،ولكنها مبادرة ذات طابع خاص يحصل كل طرف فيها على الكثير من العوائد ،غير أن حجم وعدد ونوع العوائد التي يتحصل عليها كل طرف تتوقف إلى حد كبير على سياسات واستراتيجيات وممارسة الطرف الأخر بشأن الإستثمار الذي يمثل أساس وجوهر العلاقة بينهما ،ويرى أصحاب هذه النظرية أن الإستثمارالأجنبي المباشر في الدول المضيفة يساعد في تحقيق الأتي[1] :

أ. الإستغلال والإستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة والمتوفرة لدى هذه الدول .

ب. المساهمة في خلق علاقات إقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية مما يساعد على تحقيق التكامل الإقتصاءدي بها .

ج. خلق أسواق جديدة للتصدير، وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية

د. تقليل الواردات .

ه. يترتب على المنافع تحسين ميزان المدفوعات للدولة المضيفة .

[1] عبد المطلب عبد الحميد،**المنظور الإستراتيجي للتحولات الإقتصادية للقرن الحادي والعشرين**،مرجع سابق، 2009،ص241،242

و. تدفق رؤوس الأموال الأجنبية .

ز. المساهمة في تدريب القوى العاملة المحلية .

ح. نقل التقنيات التكنولوجيا في مجالات الإنتاج والتسويق وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية وغيرها.

3- نظرية عدم كمال السوق : تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية بالإضافة إلى نقص العرض من السلع فيها .وأن توافر مزايا إحتكارية أو بعض القدرات وجوانب القوة لدى الشركة متعددة الجنسيات بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو الإستثمارات الاجنبية .

وتفترض هذه النظرية أن مديري الشركة متعددة الجنسيات على وعي بجميع فرص الإستثمار الأجنبي في الخارج،وهذا غير وقعي من الناحية العلمية،كما أن هذه النظرية لم تقدم أي تفسير مقبول حول تفضيلات الشركات متعددة الجنسييات للتملك المطلق لمشروعات الإستثمار الإنتاجية كوسيلة لإستغلال جوانب القوة أو المزايا الإحتكارية لهذه الشركات في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال أشكال أخرى للإستثمار أو العمليات الخارؤجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج أو التسويق .

كما أن قدرة تلك الشركات على إستغلال جوانب القوة أو المزايا الإحتكارية التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية،ترتبط بمدى مرونة وتعدد الشروط والإجراءات الجمركية والضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة المتقدمة أو النامية والخاصة بتنظيم أنشطة وعمليات تلك الشركات[1] .

4- نظرية الحماية : تختص نظرية الحماية بالممارسات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب المعرفة أو الخبرة أو الإبتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج والتسويق أو الإدارة عموماً إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الإستثمار المباشر أو عقود التراخيص أو الإنتاج ،أو أي شكل أخر من أشكال الإستثمار الأجنبي،وذلك لأطول فترة ممكنة .

ويرى البعض من مؤيدي تلك النظرية أن الممارسات الوقائية ضرورية للشركات متعددة الجنسيات لكي تحقق التمييز المطلق عن طريق الإحتفاظ بأحد الأصول مثل المعرفة أو الخبرة والإختراعات .بدلاً من تسرب تلك الأصول أو بيعها للشركات الأخرى في الدول المضيفة ولكي تحقق الحماية المطلوبة لإستثماراتها ومن ثم الأهداف التي ترغب في بلوغها من وراء تدويل أنشطتها وعملياتها،ولكي تستطيع كسر حدة الرقابة والإجراءات الحكومية بالدول النامية المضيفة وإجبارها على فتح قنوات الإستثمار المباشر .

[1] عبد المطلب عبد الحميد،**المنظور الإستراتيجي للتحولات الإقتصادية للقرن الحادي والعشرين**، مرجع سابق، ص 243.

ويلاحظ أن الحماية على النحو السابق من الممكن أن تتحقق بأساليب بديلة متاحة في الوقت الحالي قد تكون أكثر فعالية من تلك التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات مثل ضوابط حماية براءات الإختراع التي تضمنها مواثيق تقوم بتنفيذها منظمات دولية .كما يلاحظ أن هذه النظرية تعطي إهتماماً أقل إلى الإجراءات والضوابط والسياسات الحكومية الخاصة بالدول المضيفة ،وكذلك الممارسات الحالية أو المرتقبة للشركات الأجنبية بالرغم من أن ذلك قد يؤدي إلى تقليل جدوى إجراءات الحماية التي تمارسها الشركة متعددة الجنسيات [1].

5- نظرية دورة حياة المنتج الدولي :تقدم هذه النظرية تفسير لمبررات التجارة الدولية،وأسباب إنتشار ظاهرة الإستثمارات الأجنبية في الدول النامية بصفة خاصة والدول المتقدمة بصفة عامة،كما أنها تلقي الضوء على دوافع الشركات متعددة الجنسيات من وراء الإستثمارات الأجنبية،وعلى أسباب إنتشار الإبتكارات والإختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم.على إعتبار أن دورة حياة المنتج الدولي تشتمل على أربعة مراحل أساسية،ويتضح ذلك من خلال الشكل رقم (1) [2].

شكـــــــل (1) :مراحـــــل دورة حيـــــاة المنتـــــج

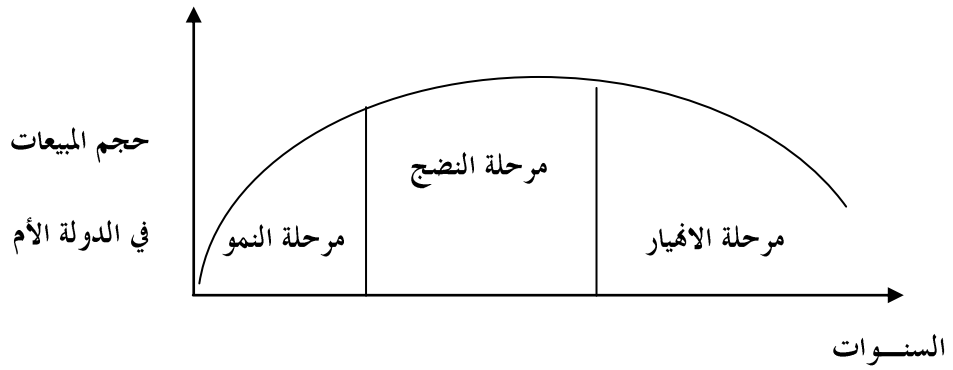

Source: Patrick Joffer, Comprendre la Mondialisation de L'entreprise (Paris: Economica, 1994), P. 44.

إن الواقع العملي للشركات متعددة الجنسيات يؤيد الإفتراضات التي تقوم عليها هذه النظرية،فعلى سبيل المثال نجد أن الحاسبات الآلية بدأت في الولايات المتحدة الامريكية قبل إنتشارها في المملكة المتحدة وفرنسا

[1] عبد المطلب عبد الحميد،**المنظور الإستراتيجي للتحولات الإقتصادية للقرن الحادي والعشرين** ، مرجع سابق، ص 244.

[2] Patrick Joffer, **Comprendre la Mondialisation de L'entreprise**, (Paris: Economica, 1994), P. 44.

وألمانيا الغربية واليابان،ثم بعد ذلك إمتد إنتاج هذا النوع من الصناعات إلى دول نامية أخرى مثل :تايوان وكوريا الجنوبية.

تقدم هذه النظرية تفسيراً للسلوك الإحتكاري للشركة واتجاهها إلى الإنتاج في دول أجنبية،وذلك للإستفادة بفروق تكاليف الإنتاج أو الأسعار أو للإستفادة من التسهيلات الممنوحة من قبل الدولة المضيفة وكسر حدة إجراءات الحماية الجمركية التي تفرضها .

حيث تجدر الإشارة إلى أن هذه النظرية قد لا تنطبق على بعض الأنواع من المنتاجات مثل "سلع التفاخر" التي يصعب على دول أخرى غير الدول صاحبة الإبتكار خاصة من الدول النامية تقليدها أو إنتاجها بسهولة،كما أنها لا تقدم تفسيراً واضحاً لأسباب إتجاه الشركات نحو الإستثمار الأجنبي المباشر بدلاً من عقود التراخيص في الدول المضيفة .[1]

6- نظرية الموقع :تختص هذه النظرية باختيار الدول المضيفة التي ستكون مقراً للإستثمار فيها والتصدير منها،أو التصدير إليها،فهي تركز على المحددات والعوامل الموقعية والبيئة المؤثرة على العرض والطلب وقرارت الإستثمار وتشمل :

أ. عوامل السوق مثل:حجم السوق،درجة المنافسة،ومنافذ التوزيع،معدل نمو السوق،درجة التقدم التقدم التكنولوجي،إمكانية التصدير لدول أخرى.

ب. عوامل التكاليف مثل:القرب من المواد الخام والمواد الأولية،ومدى توافر الأيدي العاملة ورؤوس الأموال .

ج. العوامل المرتبطة بالإجراءات الحمائية مثل:الإتجاه العام نحو الإستثمارات الأجنبية والإستقرار السياسي،والقيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الإستثمار،وإجراءات تحويل العملات الأجنبية والتعامل فيها،ومدى ثبات أسعار الصرف،ونظام الضرائب،باللإضافة إلى الحوافز والإمتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب .

7- نظرية الموقع المعدلة :تضيف هذه النظرية بعض المحددات أو العوامل الأخرى التي تؤثر على الإستثمارات الأجنبية فيما يتعلق بالموقع وهي :

أ. **العوامل الشرطية:** والتي تشمل خصائص المنتج مثل نوعه واستخداماته ومتطلبات إنتاجه بالإضافة إلى الخصائص المميزة للدولة المضيفة وتأثيرها على الإتفاقيات التي تساعد على حرية إنتقال رؤوس الأموال المعلومات والمنتاجات والأفراد .

[1] عبد المطلب عبد الحميد،**المنظور الإستراتيجي للتحولات الإقتصادية للقرن الحادي والعشرين** ، مرجع سابق، ص 244.

ب. **العوامل الدافعة** :التي تشمل حجم الشركة والقدرات والخصائص المالية والبشرية والتنافسية المميزة لها.

ج. **العوامل الحاكمة**:التي تشمل الخصائص المميزة للدولة الأم مثل:زيادة حدة المنافسة في الأسواق المحلية ،وارتفاع تكاليف الإنتاج ،واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والإستثمارات الأجنبية .

المطلب الثاني:الجوانب الرئيسية لنظرية الشراكة:

يمكن القول أن نظرية الشراكة ترتكز على محصلة إسهامات النظريات السابقة للتكامل الإقتصادي والإستثمار الأجنبي،نظرا لتعدد وتداخل المتغيرات المؤثرة على قرارات الشركة،كما أنها ترتكز على الأفكار المحددة التي إتفق عيليها واضعو التقرير المعروف "بتقرير بيرسون" حول شركاء التنمية وفيما يلي المبادئ الأساسية التي إشتمل عليها التقرير :

- على الدول النامية البدء فوراً في تحسين المناخ العام للإستثمار الخاص المحلي والأجنبي .
- تحقيق إستخدام أوسع للمشروعات المشتركة المحلية والأجنبية .
- توقيع إتفاقية لضمان وحماية الإستثمارات الخاصة الأجنبية .
- منح الإستثمار الأجنبي إمتيازات ضريبية،وتقديم الأراضي بأسعار رخيصة .
- العمل على تنفيذ دراسات إقتصادية حول الإمكانيات المختلفة للإستثمار بالدول النامية والدعاية لتلك الإمكانات،وتحديد فرص الإستثمار الجديدة بصورة نشطة .
- تطوير قوانين الشركات لتحقيق درجة أكبر من الإنفتاح للمشروعات المحلية والأجنبية ودعم وتنمية سوق رأس المال .
- السماح للشركات الأجنبية بالإقتراض من أسواق المال المحلي .

كما ترتكز الشراكة الإقتصادية من الناحية النظرية على تعظيم فرصها وتقليل تحدياتها على مستوى الإقتصاديات الوطنية إلى أدنى حد ممكن مع العمل على تنمية القدرات والمزايا التنافسية الذاتية للدولة بالإضافة إلى مواجهة مشكلاتها الداخلية حتى تتمكن الدولة من التوصل إلى شراكة إقتصادية متكافئة[1].وتجدر الإشارة إلى أن مؤشرات واتجاهات الإستثمار الأجنبي خاصة في ظل المرحلة الحالية من مراحل تطور النظام الإقتصادي العالمي الجديد ،تدل على أن ذلك الإستثمار لا يترتب عليه في الأوضاع العادية

[1] عبد المطلب عبد الحميد،**المنظور الإستراتيجي للتحولات الإقتصادية للقرن الحادي والعشرين**، مرجع سابق ، ص 247.

تحقيق عائد صافي لطرف ما دون الطرف أو الأطراف الأخرى،بل إن كافة الدول المعنية يمكنها تحقيق عائد صافي من الإستثمار الأجنبي إلا في بعض الحالات التي تنطوي على أوضاع معتادة مثل: الأزمات المالية والكوارث الطبيعية ، والمغالات في القيود الإدارية .

إلا أنه لا يكفي حصول الدولة على عائد صاف من الإستثمار الأجنبي ،دون أن يؤخذ حجم هذا العائد في الإعتبار ،حيث أن الأمر يتطلب شراكة إقتصادية متكافئة يتحقق من خلالها للدولة المعنية عائد إقتصادي،وهو ذلك العائد الصافي الذي يقدر في ضوء عناصر الإنتاج التي تخصصها الدولة،وفي ضوء قدراتها ومزاياها التنافسية وبالتالي فإن تباين العوائد الصافية للدول المعنية أمر وارد ضمن علاقات الشراكة .

ومن هنا تتضح أهمية إدارة الفرص والتحديات الناشئة عن الشراكة الإقتصادية الدولية على مستوى الاقتصاديات الوطنية،وبصفة خاصة في حالة الدول النامية بسبب قلة مواردها الذاتية من رأس المال،حتى يمكنها التوصل إلى شراكة تعبر عن طموحاتها في التنمية .

وبصفة عامة فهناك أسباب ومظاهر الخلاف بين الأطراف المعنية ضمن علاقات الشراكة ،فالدول المضيفة لكي تحقق أكبر قدر ممكن من المنافع فإنها تحاول فرض شروط معينة على حليفتها من الشركات لكي تزيد من فرص التوظيف والمساهمة في تنمية الموارد البشرية،والقيام بسلسلة من البحوث والتطوير في مجالات الإنتاج والبيع وتشجيع المشاركة الوطنية في الإستثمار وتنمية الموارد المحلية واستغلالها وتحسين المنتجات وزيادة الصادرات والحد من الواردات .

أما الشركات المتعددة الجنسيات فهي تطلب من الدول المضيفة الحد من الإجراءات البيروقراطية،وتوفير كافة الخدمات المرتبطة بالبنية الأساسية،وتحسين الشروط والقوانين الخاصة بالعمل،وتخفيض الرقابة على النشاط الإنتاجي والتسويقي وغيرها من الأنشطة هذا بالإضافة إلى السماح بالتملك المطلق لمشروعات الإستثمار .

إذا نظرنا إلى المتطلبات أو الشروط السابقة كنموذج محتمل لتوقعات أطراف الشراكة فإن ضيق أو إتساع فجوة توقعات الاطراف المعنية يتوقف إلى حد كبير ليس فقط على أهداف وتوقعات كل طرف تجاه الطرف الاخر ،ولكن على درجة الفهم المتبادل لطبيعة المصلحة المشتركة فيما بينهم،واستعدادهم لتقديم بعض التنازلات .

المطلب الثالث: إعتماد التبادل الإقتصادي ودوره في تعميق نظرية الشراكة :

إن تحرير التجارة الدولية وتزايد حرية انتقال رؤوس الاموال الدولية على وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية قد ساعد بشكل كبير على الترابط بين أجزاء العالم وتأكيد عولمة الأسواق ،وبالتالي يتجه النظام الإقتصادي العالمي الجديد في ذلك إلى إسقاط حاجز المسافات بين الدول والقارات مع ما يعنيه ذلك من تزايد إحتمالات وإمكانات التأثير والتأثر المتبادلين وإيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي الذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية الصناعية بين أكثر من دولة بحيث يتم تصنيع مكونات منتج ،أي منتج نهائي في أكثر من مكان واحد ،وتشير هذه الإتجاهات إلى تغيير موازين القوى الإقتصادية وتطرح معايير جديدة لهذه القوة ،تلخصت في السعي إلى اكتساب الميزة التنافسية للأمم في التسعينات من القرن الماضي في إطار اتجاه كل أطراف الإقتصاد العالمي إلى التنافسية ،وبالتالي لم تعد الركيزة الأساسية للقوة والقدرة الإقتصادية هي الموارد الطبيعية بل اصبحت الركيزة الأساسية في ذلك في امتلاك الميزة والقدرة التنافسية في المجال الدولي التي تدور حول التكلفة والسعر والإنتاجية والجودة وهو ما عمق الإتجاه نحو الإعتماد المتبادل .

وبالتالي كان من شأن كل هذه التغيرات هو زيادة درجة الإعتماد المتبادل interdépendance بين الدول العالم المختلفة،وينطوي هذا المفهوم على معنى تعاظم التشابك بين البلاد المتاجرة ،وأدى هذا التشابك إلى خلق علاقة في اتجاهين بين كل بلد وأخر أو بين مجموعة وأخرى من البلاد ،فإذا كانت التبعية الإقتصادية تنطوي على تأثير أحد الطرفين على الأخر ،وبالتالي يكون أحدهما تابعاً والأخر متبوعاً فإن الإعتماد المتبادل يعني وجود تأثير من كلا الطرفين على الأخر بحيث يكون كلاهما تابعاً ومتبوعاً في نفس الوقت .

وقد ترتب على زيادة درجة الإعتماد الإقتصادي المتبادل ظهور أثار عديدة أصبحت من السمات الأساسية للنظام الإقتصادي العالمي الجديد في الألفية التالية لعل من أهمها :

1 – زيادة درجة التعرض: EXPOSURE للصدمات الإقتصادية الوافدة من الخارج نظراً للإرتفاع الكبير في نسبة النشاط الإقتصادي المعتمد في رخائه أو كساده على ما يحدث في العالم الخارجي .

2 – سرعة إنتقال الصدمات إيجابية كانت أم سلبية من ركن إلى أخر من أركان الإقتصاد العالمي .

3 – تزايد أهمية الإقتصاد الدولي والتجارة الدولية كعامل محدد من عوامل النمو في البلاد المختلفة .

4 – إن السياسات الإقتصادية الداخلية للبلاد الصناعية الكبرى أصبحت ذات أثار تتجاوز حددودها وتترك بصماتها على إقتصاديات البلاد الأخرى ، بل لقد أصبح من الصعب التميز بين السياسات الإقتصادية الداخلية والسياسات الخارجية من حيث مايتولد عنهما من أثار تقع على البلاد الأخرى.

خلاصة الفصل:

تعتبر ظاهرة العولمة التي اكتسبت ابعادا عديدة من ابرز التحديات التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية في الدول النامية.وبما ان العالم كثرت فيه الازمات والمخاطر وظهرت فيه المؤسسات العملاقة العالمية و شركات متعددة الجنسيات و شركات العابرة للقارات التي تهدف لابتلاع اكبر قدر ممكن من السوق العالمية بقدراتها التنافسية الهائلة ،يدفع المؤسسات الاقتصادية في الدول النامية التي تتميز بالهشاشة ونقص الخبرة لدى اطاراتها.في مجالات الانتاج و التسويق و التكنولوجية....إلخ، أن تجعل من الشراكة بديلا و اختيارا لها في مختلف وظائفها و ادراج هذا التفكير الاستراتيجي ضمن تخطيطها المستقبلي و ذلك بالاستفادة من تكنولوجية الاخرين و التعاون معهم من اجل التوصل الى افكار ابتكاريه جديدة و اكتساب المبكر لأفضل العروض.و رد فعل سريع تجاه قيود دخول اسواق جديدة .

و بالتالي الحصول على الخبرة و المهارة في مختلف الوظائف التي تمكن المؤسسة الاقتصادية من البقاء والاستمرارية ثم العثور على حصة و مكانة في السوق العالمية .و عليه كانت النظرة لتبني الشراكة كاختيار و بديل استراتيجي من اجل النمو و البقاء و التوسع بصياغة خطة في كل المجالات و تحديد الوسائل لبلوغ مختلف الغايات.

كما يمكن القول ان الشراكة كخيار استراتيجي تساهم في تحقيق اهداف التسويق ذات الطابع الاستراتيجي للمؤسسة و تساعد في تقارب مستوى الاهداف من اجل وصول الى تجسيد علاقات التعاون طويلة المدى.

تمهيد:

تميزت سنة 1995 بمرحلة جديدة من العلاقات بين دول ضفتي البحر الأبيض المتوسط حيث تم تصميم الأسس العامة للشراكة الأورو- متوسطية من خلال مؤتمر برشلونة 28/27 نوفمبر 1995 ، والتي تعد في نظر الطرف الأوروبي بديلا لاتفاقيات التعاون المبرمة سنة 1976 والتي كانت ترتكز على التفصيلات التجارية الممنوحة من طرف واحد وهو الطرف الأوروبي وبدون مقابل ولقد كانت بعض الدول المغاربية سباقة في إبرام اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي ، على أمل أن تضيق هوة التنمية مع جيرانها الأوروبيين. وعليه فقد كانت تونس أول دولة عربية توقع وتصدق على اتفاقية شراكة،تلتها في ذلك الأردن ثم المغرب .لكن الجزائر تأخرت في ركوب قطار الشراكة ، نظرا لتعثر مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي ، وبالتالي لم تبرم اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلا في 22/04/ 2002 أي بعد مرور عشر سنوات على إبرام تونس لنفس الاتفاقية. وبالرغم من مرور حوالي أربعة عشر عاما على توقيع إعلان برشلونه لعام 1995 ، فإن ليبيا وموريتانيا لم توقعا على اتفاقيات الشراكة، حيث أن ليبيا مازالت تحمل صفة مراقب في عملية برشلونة منذ حضورها لمؤتمر شتوتغارت عام 1999 ، وإن موريتانيا لم تقبل كعضو في الشراكة الأورو متوسطية مع العلم أن الأردن تعتبر من ضمن الأعضاء المؤسسين بالرغم من أنها لا تقع على حوض البحر الأبيض المتوسط .لكن ليبيا انخرطت منذ نهاية عام 2008في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بقصد التوصل إلي ما يسمى باتفاقية إطار شبيهة إلى حد كبير مع اتفاقيات الشراكة التونسية ، والمغربية ، والجزائرية.أما بالنسبة للإتفاق الذي تم بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في "فالونسيا" فيعتبر نقطة تحول بالنسبة للإقتصاد الجزائري في انفتاحه على العالم الخارجي ومحاولة السلطات الاقتصادية والسياسية الجزائرية تغيير تركيبة وهيكل الاقتصاد الجزائري وجعله أكثر انسجاما مع المتغيرات الجارية على المستوى العالمي.

تعرضنا من خلال هذا الفصل والذي خصص المبحث الأول فيه إلى السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي،أما المبحث الثاني فخصص لدراسة الشراكة الأوروبية في الجزائر وأطرافها،وأما المبحث الثالث والأخير فخصص تحت عنوان توقيع الجزائر لإتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

المبحث الأول : السيـــاسة المتوسطية للإتحـــاد الأوروبـــي:

المطلب الأول : المنظور التاريخي للشراكة الأورو- متوسطية:

لقد عرف تاريخ ونهج أوروبا على العرب سياسيا وإقتصاديا وثقافيا، حيث اتسم بالهيمنة والسيطرة على أقطاره ونهب ثرواته مع بداية القرن العشرين في إتفاقية ''سايكس بيكو ''1916والتي بموجبها قسمت الوطن العربي على دول أوروبا ،فكان العراق والخليج من حصة إنجلترا،والجزائر وتونس من حصة فرنسا وليبيا من حصة إيطاليا .

وبعد تحقيق إستقلال الأقطار العربية أدركت دول أوروبا أثر المتغيرات السياسية والإقتصادية التي يشهدها الوطن العربي وإمكانية إستثمار ذلك تنفيذاً للبند الذي نصت عليه معاهدة روما عام 1957 الذي أكد على أهمية زيادة وتيرة التبادلات التجارية والعمل على تحسين العلاقات الإقتصادية مع دول البحر الأبيض المتروسط [1].فعقدت إتفاقيات مع عديد من الدول.

أولا:السياسة المتوسطية الشاملة للإتحاد الأوروبي: P MG

لقد عرفت المنطقة الأورو- متوسطية إتفاقيات تعاون عديدة طوال عدة عقود من الزمن كان أبرزها :مع تركيا في العام 1963 ومالطا في العام 1972 وقبرص في 1973وأما على مستوى التعاون العربي الاوروبي الذي يعود إلى سنة 1969و ذلك من خلال إتفاقية التعاون المبرمة مع كل من تونس والمغرب بحيث فتحت السوق الأوروبية إمكانية دخول المواد والمنتجات المصنعة أو نصف المصنعة لهذين البلدين دون فرض رسوم جمركية أو برسوم جمركية مخفضة بالنسبة للسلع الزراعية ،[2]مما شجع الدول العربية للدخول في حوار مع الجانب الأوروبي رغبة منها في تطوير وتنمية العلاقات القائمة خاصة بعد تصحيح أسعار النفط عام 1973منطلقة من التعاون والمصالح المشتركة فعقدت دول الإتحاد الأوروبي إتفاقيات تعاون مع كل من المغرب وتونس والجزائر عام 1976ثم مع سوريا ومصر عام 1977،ثم مع لبنان ودول مجلس التعاون الخليجي في عقد الثمانينات ،وقد تضمنت تلك الإتفاقيات التعاون في العديد من الجوانب إضافة إلى التبادل التجاري حتى أطلق عليها باتفاقيات التعاون وقد تم تحديد هذه الإتفاقية بين الإتحاد الأوروبي وأية دولة لتعزيز التعاون الشامل بين الطرفين المتعاقدين للمساهمة في التنمية الإقتصادية وتطوير العلاقات التجارية بين الطرفين والتزام الجانب الأوروبي بتقديم التسهيلات فيما يتعلق بإلغاء الرسوم الجمركية وتخفيضها بنسبة 80% عند عقد الإتفاقية،وإزالتها بالكامل بعد السنة الأولى وإزالة القيود الكمية على جميع السلع باستثناء

[1] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي ،**أليات العولمة الإقتصادية وأثارها المستقبلية في الإقتصاد العربي** ،الطبعة الأولى 2010،ص 291.
[2] محسن الندوي ،**تحديات التكامل الإقتصادي العربي في عصر العولمة** ،الطبعة 2011،ص 239.

ما يتعلق بالمنتجات الزراعية وتخفيض التعريفة الجمركية على المنتجات الزراعية ولفترات محدودة من السنة وبكميات يتم تحديدها سنوياً واختلافها من دولة إلى أخرى لمراعاة التفاوت الاقتصادي في الصادرات[1] .

أما الجانب المالي فقد تقرر تحديد المساهمة المالية عن طريق توقيع برتوكول مالي لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد (1976-1981) و هذا لتمويل المشاريع التنموية و قد تم تحديد المبلغ الممنوح للجزائر ب 114 مليون أورو منها 44 مليون أورو من موارد المائية الأوروبية و 70 مليون أورو من موارد البنك الأوروبي للاستثمارBEI و قد تم استعملاها خاصة في قطاع التنمية الريفية ، أما المبلغ الممنوح للمغرب فقد قدر ب 130 مليون أورو منها 74 مليون أورو من موارد الميزنية الأوروبية و56 مليون يورو من موارد البنك الأوروبي للإستثمار أما بالنسبة لتونس فإن مبلغ المساعدة المالية بلغ 95 مليون أورو منها 54 مليون أورو من موارد المجموعة الأوروبية، و 41 مليون من موارد البنك الأوروبي للاستثمار .

وقد شملت الاتفاقيات أيضا الجانب التقني الذي يرمي إلى تنشيط تبادل الخبرات و المعلومات خاصة في المجالات العلمية و التقنية و الإعلامية قصد التنويع الكيفي في الصادرات المغاربية وتنمية الإنتاج الصناعي . وهذا كان ضمن إطار أو ما يسمى **بالسياسة المتوسطية الشاملة**[2]،أما الطرف الثاني والذي يخص موضوع بحثنا هذا وهو الطرف المتوسطي والذي يعنى بالشراكة مع الإتحاد الأوروبي والمتمثلة في الدول المتوسطية 12 عشرة المطلة على جنوب البحر الأبيض المتوسط.وهي تونس،المغرب،الجزائر ، مصر ،سوريا ،الأردن، لبنان فلسطين ، تركيا ، مالطا ، قبرص ، إسرائيل [3].التي إلتزمت بالشروط التي نصت عليها الإتفاقية و لم تتمكن دول المغرب العربي من إكتساب ميزة النفاذ إلى أسواق الجماعة الأوروبية بالرغم من إعادة هيكلة إقتصادها على أساس الإنتاج للسوق الأوروبية[4].ويعود السبب في ذلك إلى عدم التكافؤ إقتصادياً بين الطرفين فأوروبا كتكتل إقتصادي مهم في حين أن الدول المتوسطية العربية الضعيفة اقتصادياً ،كما أنها دخلت بصفة فردية وليس بصفة جماعية،ومن ثم لن تتمتع بموقف تفاوضي قوي تجاه العديد من القضايا المهمة منها قضية إستثناء ليبيا من الشراكة الأورو- متوسطية،لذلك لا يمكن أن تقوم شراكة على أساس التكافؤ بين أطراف طالما أن هناك طرفاً متفوقاً على جميع الأصعدة وأخر ضعيف،والدخول في هذه الشراكة يتطلب بناء إقتصاد وطني متطور يستند إلى إقامة تعاون ثابت يقوم على مبدأ المصالح المشتركة وإذا غاب هذا المبدأ يصبح التعاون عبارة عن مساعد ة من طرف ما لطرف أخر .[5] و لم تبدأ فكرة الشراكة المتوسطية بالتبلور إلافي عام 1992 عندما أصدرت دول الإتحاد الأوروبي تحت تأثير فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وثيقة سميت ب"السياسة

[1] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، **أليات العولمة الإقتصادية وأثارها المستقبلية في الإقتصاد العربي**، مرجع سابق، ص 292.
[2] ميلود بن غربي،"الأورو-متوسطية رهانات متضاربة ." جريدة المستقبل ، الأحد 12 تشرين الثاني 2006 - العدد 2443 - ص15.
[3] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، **أليات العولمة الإقتصادية وأثارها المستقبلية في الإقتصاد العربي**، مرجع سابق ص292.
[4] عامر لطفي،العلاقات العربية ـ الأوروبية في ظل إطار برشلونة ، مرجع سابق ،ص 17-18.
[5] مهدي الحافظ ،الشراكة الإقتصادية العربية ـ الأوروبية ،نشرة الرباط ،الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية ،العدد 17 نيسان 1999،ص1

المتوسطية المتجددة"على لسان المفوض الأوروبي "مانويل مارين "التي شملت جوانب عديدة للتعاون المالي ودعم الإصلاحات البنيوية لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط والبدء بسياسة إنفتاح وإصلاح إقتصاديين.[1]

ثانياً: السياسة المتوسطية المتجددة للجماعة الأوروبية:PMR

مع نهاية نهاية 1989 وبداية التسعينات برزت السياسة الأوروبية الجديدة تجاه دول البحر الأبيض المتوسط لتعزيز الشراكة معها و لم تكتفي أوروبا بدول المغرب العربي بل تغلغلت في أقطار الوطن العربي ودول الجوار غير العربية لزيادة عدد الدول المتوسطية كأطراف مشاركة في إتفاقياتها وتحقيق تطور في الانتقال من التعاون الاقتصادي إلى اتفاقيات شراكة بين الأطراف المتعاقدة،بتوسيع العلاقات في كل المجالات ويأت هذا التحول النوعي تجسيداً لقرار الإتحاد الأوروبي والصادر من المجلس الأوروبي في 1990/12/19 بإدخال تعديلات على جميع الاتفاقيات بهدف تعزيز صادراتها ضمن اطار سياسة متوسطية جديدة .[2] تهدف إلى تصحيح النقص الكبير الذي كان في سياسات التعاون التجارية وهذا بالرفع من حجم صادرات دول العالم الثالثة المتوسطية وتشجيع الأسواق الأوروبية للإنفتاح على الدول المتوسطية وتشجيع تكوين منطقة سوق موحدة بين دول المنطقة [3].

ثم تلا هذه الوثيقة ما يسمى بيان اجتماع المجلس الوزاري الأوروبي الذي إنعقد سنة 1994 في اليونان والذي دعا فيه اللجنة الأوروبية بتقديم ورقة عمل تبين فيها المبادئ الأساسية لصياغة سياسة أورو-متوسطية ،وقد تم إقرار هذه الورقة في القمة الأوروبية التي انعقدت في قمة "ايسن " بألمانيا خلال نفس السنة ،والتي أعدت خلال خمسة أشهر تقريباً لتضع أسساً عامة لسياسة أوروبية متوسطية ثم صياغتها لاحقاً في إعلان مؤتمر برشلونة يومي 27-28 نوفمبر 1995 في برشلونة بمبادرة إنطلقت من الإتحاد الأوروبي بمشاركة 27 دولة .ثلاث دول منها ليست متوسطية وهي:ألمانيا ،بريطانيا ، والسويد[4]، وإثني عشرة دولة متوسطية إضافة لحضور موريتانيا أعمال المؤتمر بصفة مراقب ، و كذلك حضور الولايات المتحدة و روسيا و دول شرق و وسط أوروبا و دول البلطيق بصفتهما ضيف الجلسة الافتتاحية ، و قد استبعدت ليبيا نظراً للحصار و العقوبات المفروضة عليها من قبل الأمم المتحدة و كذلك بسبب الشعور الضمني للدول الأوروبية بتورطها في قضية" لوكربي".[5]

[1] أسامة المجدوب ،**العولمة والإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية** ،مرجع سابق ،2001،ص65.
[2] مهدي الحافظ ،الشراكة الإقتصادية العربية الأوروبية ، مرجع سابق،ص 2 -3.
[3] Bernard Revenel, **Méditerranée :l'impossible mur** ,édition l'Harmattan,1995,p146
[4] محسن الندوي ، **تحديات التكامل الإقتصادي العربي في عصر العولمة** ، مرجع سابق ص 240.
[5] من نص بيان برشلونة 1995.

ثالثاً: عوامل بروز السياسة المتوسطية الجديدة :(PMR)

لقد تفاعلت مجموعة من المعطيات الأوروبية والإقليمية والعالمية والتي شكلت في مجموعها دوافع الجماعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي فيما بعد)، نحو سياسة متوسطية جديدة، ولعل أهم المتغيرات العالمية هي:

- تراجع فكرة التهديد السوفياتي الشيوعي للأمن الأوروبي.

- تصاعد حدة الخلاف بين أوربا والولايات المتحدة الأمريكية حول القضايا التجارية والنقدية[1].ومواجهة الهيمنة الأمريكية والخروج من تحت مظلتها وأخذ المبادرة منها في إعادة تشكيل النظام الإقليمي وصياغة مستقبل المنطقة المتوسطية [2].

- رغبة أوروبا تحقيق مشاركة متوسطية جديدة تهدف أساساً إلى بلورة إطار شامل من الدول والقضايا في إطار صياغة المستقبل ،ومنفذاً لتحقيق طموح أوروبا في توسيع منطقة لنفوذ أوروبا لتشمل حوض البحر الأبيض المتوسط .

- التطور الحاصل في الاندماج الأوروبي حيث تم الانتقال من السوق الموحدة إلى الإتحاد الأوروبي مرورا بالتوسع الأوروبي ليشمل ثلاث دول جديدة العضوية ، فكل هذه الإنجازات المحققة من طرف أوروبا مكنتها من أن تصبح كيانا سياسيا حقيقيا ، يتمتع بسياسة موحدة تجاه باقي الدول الأخرى.

- خلق فضاء اقتصادي قادر على استيعاب فائض الإنتاج الأوروبي وإلزامه بمعاهدات واتفاقات تفرض عليه أن يكون مرتبطاً بالحوض الشمالي للبحر الأبيض المتوسط ،بحيث تصبح المنافسة الأمريكية أو الأسيوية ضعيفة مما يجعل دخولها إلى الأسواق المتوسطية يتم من البوابة الأوروبية ،ورغبة أوروبا بعد تكاملها وقيام السوق الأوروبية في 1993، أن تلعب دورا مهما في النظام الإقليمي لذلك جاء المشروع الأورو- متوسطي ليمثل وجهة النظر الأوروبية مقابل الشرق الأوسطي .حيث يؤكد الأوروبيين إلى أن الإتحاد الأوروبي هو الممول الرئيسي لحوض جنوب المتوسط .[3]

و يمكننا تلخيص الامتيازات التجارية التي منحتها المجموعة الأوروبية للدول العربية و غيرها من البلدان المتوسطية فيما يلي[4]:

- الإلغاء التام للرسوم الجمركية المفروضة على المنتوجات الصناعية.
- إلغاء القيود الكمية على السلع باستثناء المنتوجات الزراعية و بعض أنواع المنتوجات النسيجية.

[1] محمد محمود الإمام، اتفاقيات "المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي ،بحوث إقتصادية عربية،العدد السابع،1997 ، ص35.
[2] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي ، **أليات العولمة الإقتصادية وأثارها المستقبلية في الإقتصاد العربي** ،مرجع سابق، ص294 .
[3] أسامة المجدوب ، **العولمة الإقليمية ،مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية**،2001 ص69-71.
[4] عمورة جمال ، دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو -متوسطية. أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير 2006،ص 97.

- منح إمتيازات تعريفية لبعض المنتوجات الزراعية.

اشتملت هذه الاتفاقيات على الوضع برنامج للتعاون المالي من أجل التنمية الدول المتوسطية و ذلك من خلال أربعة برتوكولات مالية ثنائية يتم تفاوض عليها كل خمس سنوات و دامت خلال الفترة (1978-1996) ،حيث تتركز على تقديم مساعدات مباشرة وقروض بمعدلات فائدة تفضيلية و كذا تقديم مساهمات لرؤوس الأموال بعض المشاريع الخاصة التي تتسم بقدر من المخاطرة[1].والتي سوف نتطرق إليها في الفصول القادمة.

المطلب الثاني: مسار الشراكة الأورو- متوسطية :

في ظل ظاهرة المنافسة العالمية واقتصاد السوق وتوسع الاستثمارات تلجأ الدول والمؤسسات الاقتصادية لاستراتيجيات تعاون فيما بينها .وقد سعى الاتحاد الأوربي قبل عشر سنوات لاتفاقية شراكة مع دول حوض المتوسط بالنظر إلى أهميتها الاستراتيجية ومواردها الطبيعية المهمة والبعد الحضاري الذي تتمتع به، كذلك من أجل ضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي على حدود أوربا في داخلها عبر الترويج لسياسات إنتاجية واجتماعية وثقافية متناسقة.

أولاً:مفهوم الشراكة الأورو- متوسطية :

يرتبط مفهوم الشراكة الأورو - متوسطية بالدول الواقعة على ضفاف البحر المتوسط الذي يجمع بين دول جنوب أوروبا والدول الواقعة على جنوب وشرق البحر المتوسط .وهذا الموقع الجغرافي له أهمية جيو- إستراتيجية كبيرة في العلاقات الدولية في هذه المنطقة .وبالاستناد إلى هذه الأهمية سعت دول الإتحاد الأوروبي إلى تطوير العلاقات مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط والتي تجسدت في فكرة إنشاء الشراكة الأورو- متوسطية.

- **إن مفهوم الشراكة الأورو- متوسطية من وجهة نظر ناصيف حتي أنها:** "نهج أوروبي للتعاون مع دول كانت كلها قريبة على أمد قريب ضمن دائرة النفوذ الأوروبي بأسواقها ومواردها الأولية" [2].
- **أما مفهوم الشراكة الأورو- متوسطية من وجهة نظر أوروبية:** " أنها توسيع الدعم الأوروبي للدول تعاني من مشاكل عديدة، وذلك من خلال دعوتهم للدخول في النظام الرأسمالي العالمي، ومواكبة

[1] Otmane Bekenniche **,la coopération entre l'union européenne et l'algerie**(l'accord d'association),2006,p 73.

[2] ناصيف حتى ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 205 ،، لبنان، ماي 1996، ص94 .

التقدم الهائل والسريع في شتى الميادين والاندماج في الاقتصاد العالمي وفقا لمنطق الانفتاح الاقتصادي والتجاري السائد في عالم اليوم "[1].

- **مفهوم الشراكة الأورو– متوسطية من وجهة نظر الدول الواقعة جنوب البحر المتوسط أنها** " وسيلة أساسية لمواكبة التحولات الجديدة في المنطقة مما يتطلب تغيرات جذرية في بناياتها الاقتصادية والاجتماعية ، ويفترض أن تقوم الشراكة بين الطرفين على مبدأ المصالح المشتركة "[2].

مما سبق يمكن القول أن اتفاقية الشراكة الأورو– متوسطية هي عبارة عن اتفاقيات مكتوبة بين الاتحاد الأوروبي من ناحية ، والدول المتوسطية كل على حدة من ناحية أخرى ، بقصد تحقيق أهداف الشراكة الاقتصادية و المالية المنصوص عليها في كل من إعلان وبرنامج عمل برشلونة بشكل خاص ، وتحقيق أهداف ومبادئ عملية برشلونه بشكل عام. ويتمشى هذا التعريف مع نص" **المادة / 1** أ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969 " ، والتي تشير إلى أن المعاهدة تعني اتفاقًا دوليا يعقد بين دولتين أو أكثر كتابة ويخضع للقانون الدولي سواء تم في وثيقة واحدة أو أكثر و أياً كانت التسمية التي تطبق عليه.

ويعكس التعريف السابق وجود مجموعة العناصر التالية:

- إن اتفاقيات الشراكة هي اتفاقيات مكتوبة.
- إن أطراف الشراكة هي الدول المتوسطية والدول الأوروبية ممثلة في الاتحاد الأوروبي ، الذي يعتبر منظمة دولية إقليمية.
- إن موضوع اتفاقيات الشراكة يتماشى ومبادئ إعلان برشلونه ، الذي يؤكد بدوره على الالتزام بمبادئ وقواعد القانون الدولي ومبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.
- إن الهدف الذي تسعى اتفاقيات الشراكة الأوروبية – المتوسطية إلى تحقيقه يتمثل في تأسيس منطقة ازدهار مشتركة أو منطقة تجارة حرة في حوض البحر الأبيض المتوسط مع حلول عام 2012 .[3]

[1] Fatiha Talahite , : **« Le partenariat euro- méditérranéen** vu sud , Revue le monde Arabe (Magreb- Machrek) N 0153, (juillet – septembre, 1996) p 48

[2] ليليا بن منصور، الشراكة الأجنبية ودورها في تمويل قطاع المحروقات بالجزائر، أطروحة ماجستير، في العلوم الاقتصادية ، فرع اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2004/2003.، ص 12.

[3] مجلة الجامعة المغاربية ،العدد الرابع ،السنة الرابعة ،دورية محكمة نصف سنوية تصدرها الجامعة المغاربية التابعة لإتحاد المغرب العربي 2009 ص 48،49.

ثانياً: أهداف الشراكة الأورو– متوسطية :

يعتبر إعلان برشلونة الذي إنعقد في يومي 27-28 نوفمبر 1995، بمشاركة وفود دول الإتحاد الأوروبي كافة 15 دولة و 12 دولة متوسطية المشاركة [1].بالإضافة إلى موريتانيا كمراقب إضافة إلى حضور دول عدة .حيث تناول المؤتمر ثلاث أجزاء رئيسية :المشاركة السياسية والأمنية ،المشاركة الإقتصادية والمالية،المشاركة الإجتماعية والثقافية والإنسانية .

الفرع الأول :إعلان برشلونة:

يعد هذا الإعلان إطار حددت فيه أهداف التعاون الأورو– متوسطي وهي :

1الأهداف الاقتصادية والمالية : يؤكد بيان برشلونة على أهمية النمو الاقتصادي والاجتماعي الدائم والمتوازن وذلك من خلال[2] :

- تسريع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي الدائم.
- تحسين ظروف الحياة للسكان ورفع مستوى التشغيل وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأورو-متوسطية.
- تشجيع التعاون والتكامل الإقليمين.

و لتحقيق هذه الأهداف يجب أن ترتكز الشراكة الاقتصادية والمالية على ما يلي:

أ – الإقامة التدريجية لمنطقة تجارة حرة: ويكون ذلك من خلال اتفاقية أورو – متوسطية واتفاقيات تجارة حرة بين شركاء الإتحاد الأوروبي ابتداء من عام 2010 [3].

ب – تنمية التعاون والتبادل الاقتصادي: و يؤكد المشاركون هنا على وجوب دعم النمو الاقتصادي بالمدخرات المحلية وبالاستثمارات الخارجية المباشرة ، بالإضافة إلى تشجيع الأطراف المشاركة في المشروعات المختلفة على توقيع عدة اتفاقيات فيما بينها ودعم هذا التعاون والتحديث الصناعي وتوفير مناخ وإطار قانوني مواتيين.[4]

[1] أسامة المجدوب، **العولمة والإقليمية مستقبل العالم العربي** .مرجع سابق ،ص 69-71،

[2] Ammar Aouidef , **L'accord d'association avec l'union européenne ,** Revue mutation : décembre 1996.n :18 p36

[3] محمد يعقوب ولخضر عزيز، ، الشراكة الأورو – متوسطية وأثرها على المؤسسة الاقتصادية ، بحث مشترك ، جامعة محمد بوظياف المسيلة. أكتوبر 2004 ،ص47.

[4] محمد صالح السفر، الإتحاد الأوروبي وأبعاد مشاريعه المتوسطية ، أعمال المؤتمر الدولي الخامس حول العلاقات العربية الأوروبية ، حاضرها ومستقبلها ، باريس ، مركز الدراسات العربي الأوروبي ،1997، ص 127.

ج- التعاون المالي : ترتكز الشراكة الأورو- متوسطية على زيادة كبيرة في المعـــونة المالية ، وتعبئة القـــدرات الاقتصادية الداخلية ، بالإضافة إلى ما سيقدمه البنك الأوروبي للاستثمار من منح وقروض.[1]

2-الأهداف السياسية والأمنية : في ظل الظروف الدولية التي ميزت العشرية الأخيرة من القرن الماضي، من القعـــدم الاستقرار السياسي والأمني ، إتضح هدف الشراكة الأورو-متوسطية المتمثل في تحقيق السلام والأمن في البحر المتوسط. وتندرج ضمن هذا المسعى جملة من الأهداف الجزئية من بينها:[2]

- العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان.
- تنمية دولة القانون وتجسيد الديمقراطية.
- احترام التنوع والتعددية داخل مجتمعات الدول المعنية ومكافحة كافة مظاهر التعصب.
- احترام المساواة في الحقوق بين الشعوب وحقهم في تقرير المصير.
- تسوية النزاعات بالوسائل السلمية.
- توطيد التعاون من أجل الوقاية من الإرهاب ومكافحته.
- تشجيع وضمان الأمن الإقليمي بين الدول التي تربطها علاقات الشراكة.

وفي الحقيقة فإن المشاركة السياسية والأمنية كما وردت في إعلان برشلونة تهدف إلى جعـــل منطقـــة البحر المتوسط منطقة استقرار على الصعيد الإقليمي ، كما تعمل على تدعيم نظـــم سياسيـــة ليبرالية تحترم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية. ومن شأن هـــذا المناخ أن يساعد رجال الأعمال على خلق بيئة ملائمة لازدهار النشاط الاقتصادي وتحفيز المبادرات الفردية في إطار التحول الكامل نحو الخصخصـــة.

3- الأهداف الاجتماعية والثقافية : ويركز هذا الجانب على تنمية الموارد البشـــرية وتشجيـــع التفاهـــم والتبـــادل بين الثقافات والمجموعات المدنية ، وذلك من خلال التأكيد على أن الحوار والاحتـــرام بين الثقافات والأديان شرطان ضروريان لتقارب الشعوب. وتؤكد الدول التي تربطها علاقات الشراكة على ضرورة تنمية الموارد البشرية والاهتمام بالتعليـــم والتأهيل للشباب ، والمشاركة فـــي

[1] سمير محمد عبد العزيز ،**التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة** ، الإسكندرية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية 2001،ص.246 .

[2] محمد الأطرش ، المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، لبنان ، العدد 210 ،أوت 1996 ص 17.

التدابير الصحية والمعشية للسكان [1]، والتعاون الوثيق في مجالات التصدي للهجرة غير الشرعية ومكافحة الإرهاب والتجارة في المخدرات وظاهرة الإجرام الدولي والفساد ، ومختلف مظاهر العنصرية.[2]

الفرع الثاني: أهم المؤتمرات التي لحقت مؤتمر برشلونة :

نص إعلان برشلونة على عقد مؤتمرات وزراء خارجية الدول الأوروبية و الدول المتوسطية سنويا وبصفة دورية و بالتناوب بين هذه الدول ، إلا أن هذا الطلب رفض من طرف وزراء خارجية الدول العربية الأعضاء .ففي ظل هذه المعطيات تركزت الأنظار على مالطا كدولة متوسطية لاحتضان المؤتمر الثاني للشراكة الأورو- متوسطية. و قد وافقت جميع الدول على هذا الاقتراح. و من هنا سوف نتطرق إلى أهم المؤتمرات المنعقدة كما يلي :

1- مؤتمر فاليتا /مالتا : انعقد هذا المؤتمر في مدينة فاليتا – مالطا في الفترة من 15-16 أفريل 1997 بحضور وفود الدول السبع والعشرين الأطراف في المشاركة الأوروبية المتوسطية و ذلك برئاسة وزير خارجية مالطا ، سجل هذا المؤتمر تراجعاً واضحا عن المستوى الذي عرفه إعلان برشلونة بسبب التراجع السياسي لإسرائيل عن المضمون و الإلتزامات المقررة في الإعانات ورفضها للسلام في الشرق الأوسط في حين أن إعلان برشلونة تضمن في مبادئه و في المحور المتعلق بالشراكة السياسية و الأمنية دعم صريح لتحقيق السلام العادل في الشرق الأوسط و جعل المنطقة المتوسطية منطقة سلام و أمن و استقرار وازدهار[3]، كما شجع البيان الدول الأعضاء على اعتماد المشاريع الإقليمية في مجال التراث الثقافي الرامي إلى تحسين التفاهم المشترك و التقارب بين الشعوب" ONG " .

و كان هدف مؤتمر" مالطا "ايجاد قاعدة مشتركة للتفاهم و لتحديد السياسات الاقتصادية الواجب اتباعها للدول المرشحة للشراكة [4].

2 – مؤتمر باليرمو : تم عقد هذا المؤتمر بين 3-4 جوان 1998 بمشاركة جميع وزراء خارجية الدول الأوروبية والمتوسطية (27 دولة) ،وتم إنعقاد هذا المؤتمر بصفة غير رسمية بعد مدولات و إتصالات تم إجراؤها ما بين الدول الأعضاء حول صيغة المؤتمر وجدول الأعمال وقد إقترحت بريطانيا الصيغة غير

[1] عبد الفتاح رشدان, **العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، 1998، ص 68.

[2] وكالة الأنباء الكويتية ، والحياة، 2 أيلول/سبتمبر 2005 .

[3] هيفاء عبد الرحمن ، **أليات العولمة الإقتصادية وأثارها المستقبلية في الإقتصاد العربي**، مرجع سابق ،ص 297.

[4] سمير صا رم، **أوروبا و العرب من الحوار ...إلى الشراكة** ،دمشق، دار الفكر 2000 ، الطبعة الأولى ، ص215 .

الرسمية للمؤتمر مستفيدة من المشاكل والتعقيدات التي عرفها مؤتمر فاليتا – مالتا ،وتم إصدار البيان الختامي لهذا المؤتمر الذي أحرز تقدماً جوهرياً مقارنة مع المؤتمر الثاني "مالتا " .

و للإشارة فقد دار النقاش في هذا المؤتمر حول النقاط الآتية:[1]

- التأكيد على الإلتزام بالشراكة الحقيقية التي تخدم مصالح جميع الأطراف .
- مراجعة النتائج الفعلية و الواقعية المنجزة على أرض الواقع.
- شرح أسباب عدم التقدم أو التأخر المسجل في مناطق مقارنة بأخرى.
- . الموافقة على الأولويات العامة للسنوات القادمة.
- التعهد بمراعاة توفير السلام و الاستقرار و التنمية في المنطقة.
- أكد المشاركون بخصوص عملية الإصلاح المرتبطة بالتحول الاقتصادي على أن نسبة التقدم في هذه العملية الإصلاحية متفاوتة و هي بحاجة إلى دعم متواصل من الاتحاد الأوروبي.

3- مؤتمر شتوتغارت (ألمانيا): تم عقد هذا المؤتمر الوزاري الأورو -متوسطي الثالث في شتوتغارت بألمانيا بين 15-16 أفريل 1999 بمشاركة جميع الدول الأعضاء، و أكد المشاركون على الشمولية بخصوص تنفيذ الشراكة و ضمان الأمن الشامل و الدائم وتدعيمه كإجراء لا غنى عنه لتحقيق الإستقرار و الوصول إلى تسويات سلمية للصراعات و التوترات التي تعيشها المنطقة .و أكد المشاركون أيضا على الأهمية الكبيرة لإنشاء منطقة أورو -متوسطية للتبادل الحر في غضون سنة 2010 ، واعتماد الإصلاحات الإقتصادية والإستثمارات خاصة الأجنبية منها قصد إنشاء منطقة للرخاء المشترك وهو الهدف الاساسي من الشراكة [2].كما أكد المشاركون من خلال البيان على المضي قدما لإستكمال إتفاقيات الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية من أجل تحقيق المصالح المتبادلة على أساس المعاملة بالمثل والإتفاق على التنازلات فيما يخص المنتوجات الزراعية ،وتنسيق العمل المشترك في :

- مجال التعاون الجمركي وحرية دخول السلع وتوثيق النظم .
- حماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية وحماية قواعد المنافسة وتدقيق الحسابات .
- التركيز على الدور الكبير لتعدد شهادات المنشأ في تدعيم الإندماج الإقتصادي.
- إصلاح نظام الضرائب وتحسين المستوى المعيشي للفئات أقل دخلا.
- القضاء على البطالة وإعطاء دور أوسع للمجتمع المدني في برامج الإصلاح وإعطاء الأولوية للقطاع الخاص في التنمية وتوفير المحيط المشجع للإستثمار بتوفير الأطر القانونية والبنى التحتية .

[1] تصريح ختامي باليرمو :المؤتمر الو ا زري الأورو-متوسطي الخاص :بالرمو،3 ، 4، جوان1998 .
rights.net/français/barcelone/pem/palerme.htm hHP://**www.euromed**
[2] هاني حبيب ، "الشراكة الأورو- متوسطية مالها وما عليها "،سوريا،2003 ص 129.

كما نص البيان أيضا على أهمية تدعيم الشراكة الاجتماعية و الإنسانية و الشباب و دور المرأة و مشكل الهجرة و الحوار بين الثقافات و الحضارات و مكافحة الجريمة المنظمة و تجارة المخدرات بالإضافة إلى الدور الذي ينبغي أن تلعبه اللجنة الأوروبية المتوسطية بصفتها الهيئة المركزية لتفعيل ورقابة و متابعة وتقييم الإنجازات و المبادرات المعتمدة في إطار برشلونة.

4- مؤتمر مرسيليا (فرنسا): يعتبر هذا المؤتمر الرابع ، حيث اجتمع وزراء جميع الدول الأعضاء في مرسيليا بتاريخ 15-16 نوفمبر 2000، و قد أخذت حرب الإبادة التي شنتها إسرائيل ضد انتفاضة الأقصى في 2000/09/18 حيزاً كبيرا على الأجواء السائدة على مستوى مقررات القمة العربية التي انعقدت في القاهرة في 21-22 أكتوبر 2000 أو على مستوى المؤتمر الوزاري الرابع لوزراء خارجية الدول الأوروبية المتوسطية [1].

ثم تلت هذه المؤتمرات مؤتمرات أخرى ، من بينها مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية المتوسطية والأوروبية الذي انعقد ببروكسل ما بين 06/05/ نوفمبر 2001 حيث غلب على جدول أعمال هذا المؤتمر الجانب الأمني لا سيما و أنه تزامن مع أحداث 11 سبتمبر[2] . ثم انعقد مؤتمر آخر في فالنسيا بإسبانيا يومي 22 و 23 أفريل 2002 ،ثم مؤتمر لوزراء خارجية الدول المتوسطية الأوروبية انعقد بباريس يومي 25/24 أكتوبر 2004 ،ثم مؤتمر وزاري لوزراء خارجية الدول المتوسطية انعقد في لوكسبورغ في 30-31 ماي 2005 و أهم ما جاء به هو تشجيع مساعي التكتلات الجهوية و العمل على أمن المنطقة المتوسطية و استقرارها و تطبيق الديمقراطية و تشجيع الحكم الراشد[3].و قد ركزت كل هذه المؤتمرات على متابعة المسار، و في سنة 2007-2008 أصبح للشراكة الأورو -متوسطية صفة جديدة من خلال إعلان مشترك لقمة باريس 2008 حول الاتحاد من أجل المتوسط ،وهذا النص يتكلم على نقطتين:

الشراكة الأورو-متوسطية انقسمت إلى: عملية برشلونة و الاتحاد من أجل المتوسط [4] ،و بالتالي الاتحاد لا يكون منظمة جديدة في السياسة الأوروبية المتوسطية و إنما يعتبر المولود الجديد لمسار برشلونة.

5- قمة باريس (فرنسا): اجتمع رؤساء الدول و الحكومات الأورو -متوسطية في باريس يوم 13 جويلية 2008 ،حيث تحفزهم الإرادة السياسية المشتركة في إطلاق الجهود مجددا من أجل تحويل منطقة

[1] عمورة جمال ، دراسة تحليلية و تقييميه لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو - متوسطية. أطروحة دكتوراه ، مصدر سابق ذكره ص 225.
[2] المؤتمر الوزاري لوزراء خارجية الدول المتوسطية الأوروبية ،بروكسل 06/05/نوفمبر 2001.
WWW.DELMAR.CEC.EU.INT/FR/BULLETIN
[3] عمورة جمال، دراسة تحليلية و تقييمية للاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية، مرجع سبق ذكره، ص226 .
[4] Brice Martin, **le partenariat Euro-Med a l'heure de l'union pour la Méditerranée**. Université pierre Mendes France, Institut d'études politique de Grenoble,2008, p10

البحر المتوسط إلى منطقة سلام وديمقراطية و تعاون و رخاء يقررون تبني الإعلان المشترك الذي ينص على:[1]

- أن عملية برشلونة :اتحاد من أجل المتوسط التي ترتكز على إعلان برشلونة و على أهداف السلام و الإستقرار و الأمن المذكورة فيه ، وهي شراكة متعددة الأطراف ترمي إلى مضاعفة إمكانيات التكامل و التماسك الإقليميين.
- كما يذكر رؤساء الدول و الحكومات أيضا بالمركز الأساسي الذي يتمتع به حوض البحر الأبيض المتوسط في الاهتمامات السياسية لكل البلدان.
- إن رؤساء الدول و الحكومات على قناعة مشتركة بأن هذه المبادرة يمكن أن تلعب دوراً هاما في مواجهة التحديات المشتركة التي تواجهها المنطقة الأورو- متوسطية ،ومنها على سبيل المثال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الأزمة العالمية في مجال الأمن الغذائي ، تدهور الوضع البيئي بما فيه التغير المناخي و التصحر ، بغية تشجيع التنمية المستدامة ، الطاقة ، الهجرة ، و مكافحة الإرهاب و التطرف ، الارتقاء بالحوار بين الثقافات .

تضم هذ ه المبادرة كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و المفوضية الأوروبية ، كما تضم الدول الأخرى في عملية برشلونة و جامعة الدول العربية اعتبرت مدعوة لحضور اجتماعات عملية برشلونة : الاتحاد من أجل المتوسط امتدادا لمشاركتها في عملية برشلونة.

6- قمة مارسيليا 2008 : مثلت القمة الأولى (باريس 2008) تقدما هاما في الشراكة الأورو- متوسطية و بينت التصميم الثابت للاتحاد الأوروبي. و عقب اجتماع مرسيليا اقترح الوزراء إطلاق تسمية **"الاتحاد من أجل المتوسط** " بدل " عملية برشلونة :اتحاد من أجل المتوسط." .

حيث قرر الوزراء مجددا تأكيد إرادتهم بالوصول إلى تسوية عادلة و شاملة للنزاع العربي -الإسرائيلي طبقاً للبنود المرجعية و المبادئ التي نص عليها مؤتمر مدريد.

كما يؤكد الوزراء على تطلعهم المشترك لتحقيق السلام و الأمن الإقليميين طبقا لإعلان برشلونة 1995، الذي شجع بشكل خاص على إقامة الأمن الإقليمي بالعمل على عدم نشر الأسلحة النووية والكيميائية و البيولوجية بفضل الانضمام إلى مختلف الأنظمة الدولية و الإقليمية الخاصة بعدم الانتشار وانطلاقا من إعلان باريس الذي تبناه رؤساء الدول و والحكومات وافق وزراء الخارجية الأورو - متوسطيين على الخطوط التوجيهية التالية:

[1] -Reda Benkirane, « the Méditerranéen Union and the Geopraghy of closur ».Al jazeera centre forstudies,13/08/2008,p01.

- ✓ الرئاسة المشتركة.
- ✓ العلاقات مع البرلمانات و السلطات المحلية و الإقليمية.
- ✓ برنامج عمل 2009.
- ✓ مجالات التعاون والمتمثلة في الشراكة المالية والاقتصادية .
- ✓ إنشاء منطقة تجارة حرة أورو- متوسطية .
- ✓ الحوار الاقتصادي.
- ✓ التعاون الصناعي والتعاون الاجتماعي والبشري والثقافي.
- ✓ فضاء أورو-متوسطي للتعليم العالي و البحث.
- ✓ إبراز صور الشراكة في جميع المجالات والهيئات .

المطلب الثالث :صيغ الشراكة الأورو- متوسطية:

لقد أشار المشاركون في ندوة برشلونة إلى أن هذه المبادرة الأوروبية المتوسطية ، لا تهدف إلى الحل محل المبادرات الأخرى المُباشر بها من أجل السلام والاستقرار والنمو في المنطقة ، ولكن ستساهم في دفع هذه الأخيرة إلى الأمام [1].

كما أكدُوا على ضرورة خلق إطار متعدد الأطراف ودائم لعلاقاتهم ، يرتكز على روح المشاركة مع احترام مميزات وخواص وقيم كل المشاركين ، كما اعتبروا هذا الإطار المتعدد الأطراف مكملا لتوطيد العلاقات الثنائية ، التي يجب الحفاظ عليها ، وعلى خصوصيتها. ومن هنا نستطيع القول: أن الشراكة الأور-متوسطية تشتمل على صيغتين للتعاون هما:

أولاً: الصيغة الثنائية : يقوم من خلالها الاتحاد الأوروبي بتنفيذ عدد من الأنشطة بشكل ثنائي مع كل دولة وأهمها هي اتفاقيات الشراكة ، التي يتفاوض الاتحاد بشأنها مع الشركاء المتوسطيين كل على حدى وتعكس هذه الاتفاقيات المبادئ العامة التي تحكم العلاقات الأورو- متوسطية الجديدة ، وإن كان كل منها يتضمن خصائص متميزة فيما يخص العلاقات بين المجموعة الأوروبية وكل شريك من الشركاء المتوسطيين.

ثانياً:الصيغة الإقليمية : يمثل الحوار الإقليمي واحدا من أكثر جوانب الشراكة إبداعا ، حيث أنه يشمل التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية ، من خلال شبكة متكاملة من المنتديات والبرامج والمشاريع. والتعاون الإقليمي له تأثير استراتيجي كبير، حيث يتناول المشكلات الشائعة لدى العديد من الشركاء المتوسطيين مع التأكيد في الوقت نفسه على الجوانب الوطنية المتكاملة. وبعبارة أكثر دقة ، يهدف البعد الإقليمي للشراكة إلى تحقيق ما يلي:

[1] من نص بيان برشلونة. 1995.

- التشجيع على توثيق التكامل بين الشركاء السبعة والعشرين.
- أن يكون هذا التعاون بمثابة داعم ومكمل للإجراءات الثنائية والحوار الذي يجري في ظل اتفاقيات الشراكة.
- تعزيز التعاون جنوب جنوب ، أي التعاون بين الشركاء المتوسطيين أنفسهم على أساس شبه إقليمي أين ما يكون ذلك مناسبا.
- معالجة القضايا ذات البعد المتخطي للحدود مثل ربط البنية الأساسية ، أو توافق المعايير.

ثالثاً: سياسة الجوار الأوروبية:

مثلما يدل عليها اسمها، تنبثق سياسة الجوار الأوروبية عن المؤسسات الأوروبية وتندرج في إطار المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية والأمن المشتركة. تم تصوّر سياسة الجوار في المقام الأول من أجل توفير إطار شراكه مُعزّز مع البلدان الواقعة شرقي الحدود الأوروبية الجديدة التي نتجت عن توسع الإتحاد الأوروبي سنة 2004، وذلك بهدف منع بزوغ حدود جديدة. اعتباراً لضعف الشراكة الأورو-متوسطية فقد تم توسيع سياسة الجوار لتشمل البلدان المنضوية تحت هذه الشراكة ، ثم تم توسيعها لتشمل بلدان القوقاز الجنوبي أيضاً واستُكملت في ربيع 2004.

إن الهدف الذي تم إعلانه هو "إنشاء منطقة استقرار، أمن وازدهار مشتركة تتمتع بقدر عالي من التعاون الاقتصادي والتكامل السياسي[1].

يستمد هذا المشروع الأوروبي للتعاون المعزّز وللتكامل مع بعض الدول الثالثة التي تُسمى جيران ، الوحي من الآليات التي تم استخدامها مع البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي في مرحلة ما قبل الانضمام ولكنها ليست بأي حال من الأحوال عملية تستبق الترشيح. بل على العكس ، فإن سياسة الجوار الأوروبية تُعلّق مؤقتا النقاش حول انضمام أعضاء جدد للاتحاد الأوروبي ، إن سياسة الجوار ، هي أولاً[2] :علاقة بين كل دولة شريكة مع الاتحاد الأوروبي ، وهي تتطور حتى الآن فقط على مستوى الدول والمفوضية الأوروبية.كما ستقوي سياسة الجوار الأوروبية الأشكال الموجودة للتعاون الإقليمي ودون الإقليمي ووضع إطار لتطويره مستقبلا .كما ستدعم سياسة الجوار الأوروبية الاستقرار والأمن وتساهم في الجهود الجارية لحل النزاعات.

[1] وثيقة تحضيرية للمنتدى المدني الأورو- متوسطي 2006، تمت مراجعتها في 21 تشرين أول/أكتوبر 2006.أنظر الرابط التالي: www.europa.eu

[2] www.europa.eu , Op,Cit.

وفي الأقاليم الجنوبية ، ستشجع سياسة الجوار الأوروبية المشاركين على جني ثمار الشراكة الأورو-متوسطية (مسار برشلونة) ، وعلى دعم التداخل المتبادل وشبكات الهياكل ، لاسيما الطاقوية منها وعلى وضع أشكال تعاون جديدة مع جيرانهم . وستساهم سياسة الجوار الأوروبية في تطوير الإدماج الإقليمي بالارتكاز على النتائج المحققة في إطار الشراكة الأورو- متوسطية ومن بينها التعاون التجاري.

رابعاً: الإتحاد من أجل المتوسط:

الاتحاد من أجل المتوسط عرف في بداية إطلاقه بمشروع الاتحاد المتوسطي وهو هيئة تضم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إضافة إلي الدول المطلة علي البحر المتوسط بالإضافة إلى الأردن وموريتانيا وقد أعلن **الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي** في 13 يوليو 2008 ببروكسل عن انطلاق هذا الاتحاد. كما يهدف هذا الاتحاد من أجل المتوسط إلى:

- إقامة مشروعات تنموية بشأن البحر المتوسط والدول المطلة على شواطئه ، ويرى الكثيرون أن المشروع سيعيد تفعيل مبادرة برشلونة التي انطلقت في 1995 وضمت المغرب والجزائر وتونس ومصر وإسرائيل والسلطة الفلسطينية والأردن ولبنان وسوريا وتركيا والاتحاد الأوروبي.
- مكافحة تلوث البحر المتوسط (تنظيف مياه البحر مع التركيز على المياه والصرف الصحي).
- الطرق البرية والبحرية السريعة (تحسين النقل بين الموانئ بأحداث طرق سريعة بحرية بالإضافة إلى دعم إنجاز ما لم ينجز بعد من الطريق السريعة المغاربية وربما تشمل هذه الطريق كل الدول على شاطئ المتوسط الجنوبي في وقت لاحق).
- الحماية المدنية (التعاون في الوقاية والاستعداد والاستجابة للكوارث الطبيعية ومن صنع الإنسان).
- الطاقة البديلة (بحث مدى فعالية "خطة المتوسط للطاقة الشمسية" لتوليد الطاقة الشمسية ودعم البحوث والدراسات في مجال مصادر الطاقة البديلة للنفط والغاز).
- التعليم (إقامة جامعة أورو-متوسطية يكون مقرها في سلوفينيا تشجع الحراك الأكاديمي والدرجات العلمية لجامعات الدول الأعضاء).
- مبادرة أعمال المتوسط (إقامة هيئة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر المساعدة الفنية وتوفير الأدوات المالية باستخدام المساهمات الطوعية من الدول الأعضاء)[1].

[1] أنظر: الإتحاد من أجل المتوسط ،تاريخ الإطلاع :01/21 /2013 .
http://www.euromedinfo.eu/site.ar.html
http://ec.europa.eu/atoz_en.htm

- تسهيل الاندماج الإقليمي أو الأقلمة عن طريق تنظيم السياسات العامة فيما يتعلق بالنقل ، من خلال تأسيس نظام للنقل الإقليمي.
- وضع إمكانيات كبرى لتطوير الخدمات في البلدان الأقل تطوراً ونمواً. وما يدعم سياسات الأقلمة كمشروع "الاتحاد من أجل المتوسط فالتجارة الإقليمية تتطور على حساب العالمية.

المبحث الثاني : الشـــراكة الأوروبـــية في الجزائـــر وأطرافـــها:

بما أن الجزائر طرف في هذه الشراكة و باعتبارها شريك مهم نظراً لمواقعها الاستراتيجي وتوفير شروط الانطلاقة الاقتصادية و إمكانية الإستثمار في ميادين عدة و ما تربطه من علاقات مع الإتحاد الأوروبي منذ حوالي ربع قرن من الزمن فإنه لا يمكن الإستغناء عن هذا الشريك الإستراتيجي . لذلك تعد محاولة كلا الطرفين لإيجاد الصيغة المثلى للشراكة التي تساعد كل طرف و بعد جولات من المفاوضات ،تم الوصول إلى إتفاق شراكة في 19-12-2001 في فترة تولت بلجيكا رئاسة مجلس الإتحاد الأوروبي ،بحيث وضع برنامج تعاون يشمل الدعم التقني و اللازم لمتابعة عقد الشراكة ذلك بعد إطلاع اللّجنة الأوروبية على السياسة المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية.

المطلب الأول : واقع الإقتصاد الجزائري : بعد أن أصبحت بلدا مستقلا عام 1962 ، اختارت الجزائر نموذجا تنمويا طموحا عرف بـــ"الصناعات المصنعة"، كما اختارت المؤسسة العمومية كأداة لتنفيذ هذا البرنامج.

لقد تم تنفيذ هذه السياسة عن طريق الاستثمارات الضخمة في كل من صناعة الحديد والصلب والصناعة الطاقوية والمحروقات والبتروكيماويات ، لما لها من تأثير في باقي القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعات الخفيفة. وتم إنجاز جزء كبير من هذا المجهود التنموي ، والمتمثل في إقامة مؤسسات وطنية ، سخرت لإنجازها إمكانيات مالية ضخمة تجاوزت 120 مليار دولار في الفترة الممتدة ما بين 1966-1990[1].

ولكن انخفاض الموارد البترولية في أواخر الثمانينيات ، سلط الضوء على عيوب الاقتصاد وعلى الاختلالات التي كانت تخفيها وفرة الموارد، وهكذا لجأت الجزائر إلى أسواق المال الدولية لمواجهة أزمتها ،مما أدى إلى ارتفاع مديونيتها الخارجية.

ونتيجة للأزمة الاقتصادية والاجتماعية ، قامت الجزائر بإصلاحات اقتصادية من أجل تأهيل اقتصادها للاندماج في الاقتصاد العالمي، كخيار واحد ووحيد للخروج من الأزمات المتعددة التي واجهتها.

[1] مصطفى محمد العبد الله وآخرون، ***الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية***، مرجع سابق ، ص 356.

أولا: الإقتصاد الجزائري في ظل التخطيط: لقد اعتمدت الجزائر بعد الاستقلال نظام التخطيط المركزي ومحاولة إقامة قاعدة صناعية صلبة بإنشاء المؤسسة الوطنية من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني و كان المساهم الوحيد في هذه المؤسسات هو الدولة ، باحتكارها لمجمل الأنشطة الاقتصادية و تهميش القطاع الخاص ، و كان الهدف من ذلك وضع إستراتيجية تؤمن استغلال الموارد الوطنية بصفة عقلانية و انتهاج أساليب تنمية تعتمد على الذات و لقد مر الاقتصاد الجزائري بمراحل عديدة تلخيصها فيما يلي[1] :

1 – المرحلة الأولى :(**1662–1969**): عملت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال على إعادة هيكلة اقتصادها الذي عرف نوعا من الاستقرار و الاختلال الاقتصادي و المالي فبادرت الدولة إلى الاهتمام بتمويل الإستثمارات التي حملها المخطط الإستعجالي من خلال الخطة الثلاثية الأولى سنة 1967 من أجل النهوض بمختلف قطاعات الاقتصاد و العمل على بناء اقتصاد قوي للخروج من دائرة التخلف و التبعية يضمن الاستقلال للبلاد و توفير العدالة الاجتماعية لمواطنيها.[2]

2– المرحلة الثانية (مرحلة السبعينات):بعد تنفيذ تجربة الخطة الثلاثية الأولى شرعت الجزائر في تطبيق الخطة الرباعية الأولى (1970-1973)، كان الهدف منها إنشاء صناعات قاعدية تسهل فيما بعد إنشاء صناعات خفيفة وكان بين أهداف المخطط أيضا العمل على بناء القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية وهذا بترجيح الاستثمار في الصناعة الثقيلة ومواصلة تقويم المحروقات حيث تقرر خلال هذه الفترة (1970-1973)تخصيص أكثر من 15 ملياردج و أكثر من 60 مليار دج في الفترة ما بين (1974-1977)كنفقات استثمارية لتنمية و تقويم المحروقات على حساب باقي القطاعات الأخرى [3].

3– المرحلة الثالثة: (مرحلة الثمانينات): ابتداء من سنة 1980 تم الشروع في تطبيق المخطط الخماسي الأول(1980–1984) و المخطط الخماسي الثاني (1985–1989) اللذين يؤكدان على ضرورة تحقيق الانسجام بين المبادرات المختلفة، ولا سيما العلاقة بين الإنتاج والهياكل القاعدية و كذا المحيط وتطوير الشغل، و التركيز على الجانب التنظيمي للمؤسسات من أجل معالجة الإختلالات الاقتصادية والعقبات التي واجهتها الجزائر خلال الفترات السابقة[4].والجدول يبين أهمية كل قطاع في الاقتصاد الجزائري للفترة 1967–1989.

[1] بن عزوز محمد، "الشراكة الأجنبية في الجزائر.واقعها و افاقها"،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الجزائر:كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001 ،ص1 .

[2] هني أحمد ، **اقتصاد الجزائر المستقلة .الجزائر** :ديوان المطبوعات الجامعية،ص22.

[3] قدي عبد المجيد،المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييميه ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ،ص73 .

[4] هني أحمد، **اقتصاد الجزائر المستقلة .الجزائر** ، ديوان المطبوعات الجامعية، مرجع سبق ذكره ، ص29 .

جدول (03) : أهمية كل قطاع في الاقتصاد الجزائري للفترة 1967–1989 من إجمالي المخصصات المالية (الاستثمارات العمومية) الوحدة: نسبة مئوية(%)

قطاعات الأنشطة	المخطط الثلاثي الأول 1967–1969	المخطط الرباعي الأول 1970– 1973	المخطط الرباعي الثاني 1974–1977	الفترة الوسيطة 1978–1979	المخطط الخماسي الأول 1980–1984	المخطط الخماسي الثاني 1985–1989
قطاع الصناعة ويشمل المحروقات	53.5	57.3	60.7	62.2	32.8	31.6
قطاع الفلاحة ويشمل الري	20.5	11.9	7.3	7.2	9.9	14.4
القطاعات الأخرى	26	30.8	32	30.6	57.3	54

Source: Ministère de la Planification – Algérie – rapports annuels 1967-1989

من خلال الجدول وحسب استراتيجية التنمية المتبعة ، فإن الأولوية المطلقة منحت للقطاع الصناعي بينما القطاع الفلاحي لم يحظى بالأهمية الكبيرة عكس القطاعات الأخرى التي أخذت أهميتها تزداد من مرحلة إلى أخرى.[1] خلال هذه الفترة التي تميزت بتوترات كبيرة مع استمرار الأزمة العالمية والتغيرات التكنولوجية العميقة. ويوضح الجدول الموالي المبالغ التي رصدت للمخططات التنموية.

جدول (04) : مبالغ الاستثمار للمخططات التنموية / الوحدة:مليار دج

المخطط	المخطط الثلاثي 67 -69	المخطط الرباعي الأول 70–73	المخطط الرباعي الثاني 74–77	الفترة الإنتقالية 78–79	المخطط الخماسي الأول 80–84	المخطط الخماسي الثاني 85–89	المجموع
المبلغ	11	27.7	140	101.3	400.6	550	1160.6

المصدر :خلاصة الحصيلة العشرية الاقتصادية الاجتماعية:1967–1978،وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية لسنة 1980

- Rapport général de plan quinquennal II-M.A.P.T : (80-84)
- Rapport général de plan quinquennal II-M.A.P.T : (85-89)

[1] – إسماعيل عرباجي ، **اقتصاد المؤسسة" أهمية التنظيم وديناميكية الهياكل"**، دار الطبع، الطبعة الثانية، الجزائر، 1996، ص 29.

خلال هاتين العشريتين كان الاقتصاد الوطني مركزيا تلعب فيه الدولة دورا مهما في جميع الميادين فهي المالكة لجميع وسائل الإنتاج و الأراضي و إنشاء المؤسسات الوطنية العمومية ، المالية ،المنجمية البترولية و احتكار الدولة للتجارة الخارجية ، فأولت أهمية للقطاع الصناعي بينما لم يحظى القطاع الفلاحي بالأهمية الكبيرة كما أن تلك الفترة تميزت بضعف الإمكانيات المادية و المالية.

ثانياً: التجارة الخارجية في الجزائر من الاحتكار إلى التحرير :نظرا للأهمية الكبيرة لقطاع التجارة الخارجية والمتمثلة في حلقة الربط بين الجزائر والعالم الخارجي ، حرصت الدولة منذ السنوات الأولى للاستقلال على وضع هذا القطاع تحت دائرة الرقابة ، ولكن ابتداء من سنة 1971 ،انتقلت الدولة إلى احتكار هذا القطاع احتكارا إداريا وتنظيميا، ولكن مع المشاكل التي عرفتها الجزائر ابتداء من 1986 ولجوءها إلى المؤسسات الدولية (FMI) ،الذي فرض عليها الشروع في إصلاحات اقتصادية عميقة مست جميع القطاعات بما فيها قطاع التجارة الخارجية الذي عرف تحريرا تدريجيا في إطار الانفتاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق.

أ – وضعية قطاع التجارة الخارجية في ظل الاقتصاد المخطط (1962-1988): كأغلب الاقتصاديات النامية التي اتبعت سياسة تنموية مستقلة ، اتخذت الجزائر في الفترة الممتدة مابين (1963 - 1970) مجموعة من الإجراءات التقليدية التي آلت إلى فرض رقابة حكومية على التجارة الخارجية وبالخصوص على الواردات تمثلت هذه الإجراءات في وضع نظام للحصص ، والرفع من التعريفات الجمركية والرقابة على الصرف وكذلك الرقابة من خلال التجمعات المهنية للشراء (GPA).ولكن بالنظر للمشاكل التي عرفها قطاع التجارة الخارجية خلال الفترة السابقة والتي ربطت حينها بالحرية النسبية التي كان يتمتع بها هذا القطاع، لجأت الدولة إلى احتكار عمليات الاستيراد والتصدير خلال الفترة (1971-1981) فكانت البداية سنة 1971 بإصدار مجموعة من القوانين والأوامر ، غير أن سنة 1978 كانت نقطة التحول من خلال تعزيز هذا الاحتكار وصولا إلى نهاية الثمانيات تاريخ بداية الإصلاحات الاقتصادية[1].والجدول يبين أهم المؤشرات العامة للإقتصاد الوطني خلال الفترة 1967 -1987

جدول (05) : المؤشرات العامة للإقتصاد الوطني في الفترة 1967–1987

البيـــــــــــــان	1967	1987
الاستهلاك النهائي للعائلات (مليار دينار)	**12.5 (9.1)**	**21208 (4.8)**
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (مليار دج)	**13.3**	**188.3**
مدا خيل العائلات (مليار دج)	**9.84**	**179**

[1] فيصل بهلولي، "التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية"،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة سعد دحلب،البليدة،مجلة الباحث، العدد 2012/11 ص 112

تقديرات السكان الجزائريين (مليون نسمة)	**13.08**	**23.02**
التشغيل (العمال الفعليون بالآلاف)	**1748**	**4137**
المؤشر العام لأسعار الاستهلاك الأساس 100=1969	_	**373.2**
معدل البطالة	-	%21.7

Source: annuaires statistiques , ONS, Algérie.

إن التسيير الذي تبنته الدولة الجزائرية أدى إلى ظهور تبذير للموارد أو الأموال العامة فتولدت عن ذلك اختلالات عميقة على المستوى الداخلي و الخارجي، داخليا : أدى إلى زيادة كبيرة في الاستهلاك من جراء الضغط الديموغرافي و التدفق الكثيف للدخول مقارنة مع نسبة التشغيل مما أدى إلى ظهور فجوات تضخمية.وتفشي ظاهرة البطالة حيث قدرت ب 21.7% في سنة 1987[1] .

ب -التحرير التدريجي للتجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية الأولية:1989-1993

لقد أظهرت الأزمة النفطية لسنة 1986 عيوب الأسلوب التنموي المتبع، فبحلول نهاية سنة 1989 كان الاقتصاد الجزائري يتخبط في أزمة اقتصادية سببها انهيار أسعار النفط، حيث كل المؤشرات كانت تدل على خطورة الوضع، فلقد سجل الناتج المحلي الخام معدل نمو سالب قدر بـ (3.1- %) أما عجز الميزانية فقد بلغ 1.7% من PIB،كما سجل الميزان التجاري عجزا قدره 1825مليار د.ج في حين بلغ حجم المديونية 25,32 مليار دولار أمريكي أما فيما يخص التجارة الخارجية فتعتبر هذه المرحلة مرحلة تحرير تدريجي أو تحرير مقيد، حيث يعتبر قانون المالية التكميلي لسنة 1990 النواة الحقيقية لهذا التغيير إذ أشار في مادتيه 40-41 إلى التحرير الجزئي لعمليات التجارة الخارجية [2]. و من أهم مبادئ القانون 10/80 و الذي يتضمن النقاط التالية:

- تحرير الاستثمار الأجنبي في الجزائر .

- حرية المقيمين بالجزائر في تحويل رؤوس أموالهم إلى الخارج و هذا لتأمين وضمان تمويل العمليات في الخارج

- توسيع سلسلة الشراكة في الجزائر .

[1] الطيب الوافي،لطيفة بهلول،"أليات تطوير القدرة التنافسية للإقتصاد الجزائري"، الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،المنعقد خلال الفترة 13-14 لسنة 2006 ، ص 03 .

[2] فيصل بهلولي،التجارة الخارجية الجزائرية بين إتفاق الشراكة الأورو –متوسطية والإنظمتم للمنظمة العلمية للتجارة ،مرجع سابق، ص 112.

أما المادة 41 من قانون المالية 1990 يرخص باستيراد البضائع من أجل بيعها على حالتها مع الأعفاء على الإجراءات التجارية الخارجية ،وسمحت لكل متعامل إقتصادي التدخل في ممارسة حيازته على السجل التجاري ،و هذه الأحكام لا تطبق إلاَّ على المتعاملين المعتمدين .

وفي المقابل وكما تم الاتفاق عليه في اتفاق التثبيت ، فقد جاء قانون المالية لسنة 1992 بتخفيض جوهري للرسوم الجمركية التي فبعدما كانت كانت تعرقل تحرير التجارة في قانون 1986 قد وصلت إلى 120% وهو ما أدى إلى التهرب الجمركي والعزوف عن نشاطات التجارة الخارجية،حيث تم تخفيضها إلى 60% كحد أقصى [1]،و من جهة أخرى كانت هناك عدة إتفاقيات مع الهيئات المالية الدولية كالدور الذي لعبه صندوق النقد الدولي عن طريق إعادة جدولة الديون و تبنى إصلاحات هيكلية و تخفيض الرسوم الجمركية ، و هذا عن طريق الإمضاء على :اتفاقيتين STAND-BAY و إتفاقية تسهيل التمويل الموسع.بحيث يعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري للجزائر أو ليساهم بأكثر من 20% من التجارة الخارجية الجزائرية ،و بالتالي فإن هذه النسبة تضع الجزائر في المرتبة الثالثة من بين 12 دولة المنخرطة في مسار برشلونة بالنسبة للضفة الجنوبية من المتوسط بعد كل من تونس و مالطا .

ج- التحرير الكلي للتجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية المعمقة: 1994-1998

تعرضت الجزائر من جديد جديد إلى اختلالات هيكلية عميقة مع بداية 1992 تمثلت في أربعة عوامل أساسية هي المديونية الخارجية ، عجز الميزانية،التضخم والإعسار المالي ، الأمر الذي أدى بالجزائر في الشروع في إصلاحات اقتصادية عميقة مست جميع القطاعات بما في ذلك قطاع التجارة الخارجية فيما يخص التجارة الخارجية ، فقد تم إلغاء كل القيود المتعلقة بالاستيراد في أفريل 1994 وذلك على مراحل ويتعلق الأمر بتمويل المواد الاستهلاكية المستوردة بالعملة الصعبة وكذلك القيود المتعلقة باستيراد المعدات الصناعية وكذا إزالة الحدود المفروضة على آجال سداد إئتمانات المستوردين ومنه السماح لاستيراد كل السلع عدا المحظورة منها ، وفي إطار60 % إلى 50 % سنة 1996 ، وفي أول جانفي 1997 تم تخفيضه إلى 45 % ، وقد تم حصر قائمة المواد الممنوعة من الإستيراد في ثلاث مواد فقط [2] .والتي تم إلغاؤها في منتصف 1995 ،أما في جانب الصادرات فإن قائمة المواد الممنوعة والتي كانت تضم 20 مادة تم إلغائها فبحلول جوان 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية للجزائر خاليا من القيود الكمية [3].

---

[1] Bouzidi M'hamsadji Nachida: **" 5 essais sur l'ouverture de l'économie Algérienne"**, Algérie, ENAG éditions, 1998, P 15 .

[2] هذه المواد هي المواد المحرمة شرعا والمواد الممنوعة لأغراض صحية واجتماعية، المواد الممنوعة من الاستيراد بشكل مؤقت، و المواد الغذائية التي تتمتع بدعم من الدولة.

[3] فيصل بهلولي،التجارة الخارجية الجزائرية بين إتفاق الشراكة الأورو –متوسطية والإنظمتم للمنظمة العلمية للتجارة ،مرجع سابق ، ص113.

المطلب الثاني : وضعية الاقتصاد الجزائري على ضوء الإصلاحات والانتقال إلى اقتصاد السوق:

إن التحولات الاقتصادية الليبرالية في الجزائر بدأت قبل تدعيم التعاون مع صندوق النقد الدولي ، بعد التجربة الفاشلة في ظل المنهج الاشتراكي ومحاولات الإصلاح في بداية الثمانينات. ولقد تأكدت هذه التحولات بعد تعاظم دور صندوق الدولي في توجيه الاقتصاد الوطني في أواخر الثمانينات ، حيث كانت أول اتفاقية مع صندوق النقد الدولي في ماي 1989 ، ثم تلتها عدة اتفاقيات أخرى لتدعيم انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد إداري إلى اقتصاد مسير بقواعد السوق. ويمكن تقسيم الإصلاحات التي مست الاقتصاد الجزائري إلى عدة مراحل (دفعات) هي:

أولا: المرحلة الأولى من الإصلاحات 1988-1991:

كانت الصدمة النفطية في سنة 1986 ، كافية لإبراز كل صفات الضعف في النظام المخطط المركزي وعندها شرعت السلطات العمومية في تنفيذ العديد من الإجراءات، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية ومن بينها:

- استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية: ويتمثل ذلك في القانون رقم 88-01 الصادر في 12 جانفي 1988[1]، الذي يمنح هذه المؤسسات درجة واسعة من الحرية في تطبيق القواعد التجارية في أعمالها وفي التسيير، وحرية تحديد أسعار منتوجاتها وأجور عمالها، وإمكانية تحقيق استثمارات دون المرور بالهيئة المركزية للتخطيط.
- الإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط: ويتمثل في قانون 88-02 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988، الهادف إلى تفعيل التخطيط اللامركزي. حيث أصبح التخطيط يرتبط بنوعين من الاستثمارات هي استثمارات استراتيجية تغيب فيها المردودية وتتكفل بها الخزينة العامة، واستثمارات لامركزية يمكن للمؤسسات الاقتصادية العمومية إنجازها وتحقيق المردودية متحملة كل التبعات بعيدا عن كل القيود الإدارية.
- منح مكانة أكثر أهمية للقطاع الخاص الوطني، حيث أن القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، يسمح للمقيمين بتحويل الأموال إلى الخارج لضمان تمويل نشاطات مكملة لنشاطاتهم في الخارج متعلقة بالسلع والخدمات في الجزائر.

[1] – صالح مفتاح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، مداخلة مقدمة في : ***الملتقى*** الوطني حول: "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، جامعة بسكرة يومي 16- 17 نوفمبر 2004، الجزائر، ص 5.

- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل القطاعات غير التابعة للدولة: وحسب نصوص قانون النقد والقرض، فإنه يرخص لغير المقيمين بتحويل أموالهم إلى الجزائر لتمويل كل الأنشطة الاقتصادية غير المخصصة للدولة أو لمؤسساتها.
- وضع تأطير جديد للأسعار: حيث أن القانون رقم 89-12 المؤرخ في جويلية 1989[1]، المتعلق بالأسعار التي مستها الإصلاحات الاقتصادية، يفرق بين نظامين هما: الأسعار القانونية الإدارية الموجهة لتدعيم القدرة الشرائية للأفراد أو للنشاط الإنتاجي، والأسعار الحرة الموجهة لتحسين عرض السلع أي تشجيع الإنتاج عن طريق ممارسة سياسة حقيقة للأسعار.
- إعادة تنظيم التجارة الداخلية: وذلك بإعادة إنشاء وظيفة التجارة بالجملة "الفقرة 41 من قانون المالية التكميلي 1991"، وعودة المنافسة من خلال مرسوم 1988 الذي يلغي كل الاحتكارات المتحكمة في الاقتصاد الجزائري وغير المؤسسة عن طريق القانون.
- إعادة تنظيم التجارة الخارجية، عن طريق إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية "قانون المالية التكميلي 1990"
- التطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية وإعادة هيكلة الدين الخارجي.

ثانيا: المرحلة الثانية من الإصلاحات 1991-1993:

بدأت الدفعة الثانية من الإصلاحات الاقتصادية في أفريل 1991، بالتوقيع على اتفاقية مع صندوق النقد الدولي، الذي اشترط في مقابل القروض الممنوحة، تعميق الإصلاحات التي تم الشروع فيها في المرحلة الأولى. إن هذه الدفعة الثانية من الإصلاحات الاقتصادية توجت بإصدار نصين أساسيين هما:

المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمارات الذي ألغى النظرة القديمة التمييزية بين الاستثمار الخاص والعام وأدى إلى:

- إنشاء حرية الاستثمار بالشكل المرغوب من صاحب المشروع.
- وضع نظام تشجيعي وتوجيهي للاستثمار.
- خضوع الاستثمار إلى نظام بسيط للإشهار.
- تكريس الضمانات للمستثمر وخاصة حرية تمويل رؤوس الأموال المستثمرة ومدا خيلها واللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة التراع.

المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993، المتعلق بمراجعة القانون التجاري وخاصة توسيع الأشكال القانونية للشركات.

[1] إعادة تنظيم التجارة الخارجية، عن طريق إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية "قانون المالية التكميلي 1990.

وبالرغم من المجهودات المبذولة من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري ، فإن المنافع المحتملة لعملية التحرير والإصلاح لم تتحقق في مجموعها. ففي عام 1992 تباطأت خطى الإصلاحات الهيكلية واتسع نطاق الاختلالات الاقتصادية الكلية ، نتيجة لتطورات سياسية خطيرة ، أدت إلى انعدام اليقين السياسي وتدهور الوضع الأمني وتضاءل فرص الوصول إلى التمويل الخارجي.

لقد تميز الوضع الاقتصادي في هذه الفترة بما يلي:[1]

- تراجع النمو الاقتصادي، بحيث انخفض في نهاية 1993 إلى 2 %.
- ارتفاع التضخم إلى 30% .
- ارتفاع معدل البطالة إلى 24% .
- استمرار تدهور ميزان المدفوعات.
- الانخفاض الكبير في احتياطيات الجزائر من العملة الصعبة ، وارتفاع معـــدلات خـــدمات الدين الخارجي.
- تدهور شروط التبادل التجاري.
- سياسة الانفتاح الفاشلة في قطاع التجارة الخارجية.
- الفساد الإداري ، وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج.
- فشل نمط التنمية وهجرة الأدمغة.

ثالثاً : المرحلة الثالثة من الإصلاحات 1994–1998 (سياسة التعديل الهيكلي):

بدأت هذه الدفعة من الإصلاحات الاقتصادية في أفريل 1994، على خلفية الاختلالات السابقة، إضافة إلى حدوث تدهور آخر في أسعار البترول، حيث انخفض سعر البرميل من 20 دولار سنة 1993 إلى 14.19 دولار سنة 1994. هذا التدهور في الأسعار صاحبه استمرار في الأزمة السياسية والأمنية للبلاد، مما قاد الاقتصاد إلى أزمة حادة.

ومن أجل مواجهة هذه الأزمة ، قامت السلطات بتصميم برنامجين اقتصاديين ووضعهما حيز التنفيذ وذلك بالتنسيق والاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

[1] محرك البحث Google، في 26 أفريل 2006، ***الاقتصاد الجزائري في الفترة 1991– 1993*** ***http://www.islamonline.net***.

أ – **برنامج التعديل الهيكلي : 1995–1998**: حددت مدة ثلاث سنوات فترة لازمة لتطبيق هذا البرنامج الذي يحتوي على عدة عناصر تشكل مجموعة متكاملة من الإجراءات تنفد من طرف الدولة بهدف إلغاء الاختلالات الاقتصادية والمالية وإقامة العناصر المشكلة لاقتصاد السوق .ولقد تضمن البرنامج أهداف عديدة منها[1]:

- وضع نظام تسيير اقتصادي يضمن من جهة الاستقرار المالي ودعم مستوى معيشة الفئات المحرومة، ومن جهة ثانية يحقق نموا اقتصاديا من أجل استيعاب الزيادة في القوة العاملة.
- تقليص الضغط التضخمي من أجل تحقيق التقارب بين معدلات السائدة في الجزائر مع معدلات السائدة في البلدان الصناعية.
- الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتحفيز القطاع الخاص على الدخول في نشاطات إنتاجية وهذا بتوافر عوامل أساسية.
- ارتفاع معدل الادخار المحلي.
- تحقيق نمو في رأس المال البشري.
- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية ، حيث انتقلت إلى الاستقلالية مع الانفتاح على السوق الدولي.[2]
- إصدار قانون الخوصصة سنة 1995 ، ثم تعديله سنة 1997 لجعله أكثر مرونة.
- طلب عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، وبدأ المفاوضات سنة 1997.

ولتحقيق تلك الأهداف فكان تمويل البرنامج بمشروطية الصندوق النقدي الدولي الموزعة بالشكل التالي[3]:

جدول: (06) تمويل برنامج التعديل الهيكلي

السنة	1996-1995	1997-1996	1998-1997
القيمة المالية (مليون دولار)	7.4	7.3	3.0

المصدر :استنتج من أحمد بن بيتور مرجع سابق ذكره.

لقد أسفر عن هذا البرنامج نتائج إيجابية وسلبية غيرت من الوضع الاقتصادي والتي سنتحدث عنها تحت عنوان ما يسمى بنتائج برنامج التعديل الهيكلي.

[1] -A.Benbitour "**L'Algérie au troisième millénaire** : defies et potentialités , chapitre 4,p117

[2] CNIS. Projet de rapport sur la situation économique 2ème semestre 1998. Mai 1999, p 13

[3] ملخص شروط الصندوق الدولي: تقييم مدى فعالية تنفيذ بنود برنامج التصحيح– تحرير الأسعار والتجارة الخارجية– إصلاح النظام الضريبي.- إصلاح النظام المالي وسياسة سعر الصرف.

1 – نتائج برنامج التعديل الهيكلي: لقد أفرز هذا البرنامج في هذه الفترة عدة نتائج إيجابية وسلبية غيرت من الوضع الاقتصادي نذكر أهمها:

- إذا نظرنا إلى النمو الاقتصادي فلقد عرف تحسن من -0.9 % سنة 1994 إلى 4.6 % سنة 1998 ، إلا أن النمو خارج المحروقات لم يعرف التحسن المرغوب فيه، فعلى سبيل المثال نجد قطاع الصناعة كان بعيدا عن المساهمة الفعلية في إحداث استقرار لمعدل النمو الاقتصادي، لأنه تميز بمعدلات سلبية من -4.4 % إلى -1.4 % و – 7,9 % و – 3,9 % و 4,0 % خلال السنوات على التوالي 1994 و 1995 و 1996 و 1997 و 1998 وهذا بسبب ارتباطه بعوامل خارجية كسعر البترول [1].
- إنخفاض معدل التضخم من 28,33 % سنة 1994 إلى 4,7 % سنة1998
- أما فيما يخص مستوى التشغيل فلقد عرف ارتفاع من 23.8 % سنة 1992 إلى 28 % سنة 1998، وهذا بسبب عملية تسريح الأجراء بعد محاولة الحكومة حل بعض المؤسسات التابعة للقطاع العام في إطار برنامج الخصخصة ، وعليه اتسمت هذه الفترة بارتفاع نسبة العمل المترلي و العمل الغير الرسمي بالنسبة لمستوى الدخل.

ما يجب الإشارة إليه أن البنك الدولي حاول تعزيز علاقته مع الجزائر في السنوات الأخيرة من تطبيق هذا البرنامج ، حيث عمل على وضع إجراءات متجهة أساسا إلى تنمية القطاعات الإستراتجية و تلبية الاحتياجات الضرورية للطبقات المحرومة من أجل تطوير و تنمية الهيكل الاقتصادي الجزائري و القضاء على الفقر[2].

ب – برنامج الإنعاش الإقتصادي : لجأت السلطات الجزائرية بعد نهاية برنامج التعديل الهيكلي إلى استخدام الاحتياطيات الكبيرة التي تراكمت منذ سنة 1999 ،ووصلت إلى 11.910 مليار دولار سنة 2000 [3]، لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية .ولهذا سطرت الحكومة برنامجا للإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 الذي أعتبر برنامج إنفاق رأسمالي يتم فيه إنفاق مبلغ 525 مليار دج إضافة إلى الإنفاق الرأسمالي العادي المرصود في الميزانية.

[1] زغيب شهر زاد،" الشراكة الأورو- جزائرية بين متطلباتها وواقع الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية ،عدد 32 ، ديسمبر 2009،ص335

[2] .زغيب شهرزاد ،،" الشراكة الأورو- جزائرية بين متطلباتها وواقع الاقتصاد الجزائري"، مرجع سابق ص 335 ،بالإعتماد على الموقع الإلكتروني : WWW.ONS.DZ

[3] WWW.ONS.DZ , Op , Cit .

لقد كان أساس البرنامج هو استخدام عائدات البترول غير المتوقعة من أجل تنمية الطلب الإجمالي ودعم الإنتاج الفلاحي و النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وكانت أهم النتائج التي ظهرت في السنة الأخيرة من هذا البرنامج كما يلي:[1]

– تحقيق نمو حقيقي ب 5.1 %خلال الربع الأول لسنة 2004

– ارتفاع الإيرادات بحوالي 9.3 %.

– إرتفاع حصيلة الإحتياطات الصرف إلى 43.11 مليار دولار نهاية 2004[2].

– تطور بطيء في تجسيد برنامج الخصخصة، حيث نجد الحكومة قد أعلنت في سنة 2002 [3]، على خصخصة جزئية وكلية ل 100 مؤسسة ، إلا أن هذه العملية لم تتم بسبب معارضة النقابات العمالية من جهة والتغيير في نظام العمل للوزارة المكلفة بالخصخصة التي أصبحت تعمل تحت وصاية رئيس الحكومة بهدف وضع آفاق للخصخصة وفق عمليات محددة من جهة أخرى.

ما يمكن استنتاجه من تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ضمن برنامجي التعديل لهيكلي والانتعاش الاقتصادي ، بأنها لم تعطي النتائج المستهدفة من قبل السلطات ، بل أسفرت عن توازنات هشة و ظرفية لأن الاقتصاد الجزائري يرتبط بتنمية قطاع المحروقات بفضل الموارد الهامة التي يحويها، فهو يساهم بنسبة مرتفعة في الناتج المحلي وصلت إلى 40 % وأكثر من 60 % من الميزانية العامة للدولة عن طريق الجباية البترولية [4]. لأنه يحتل الصدارة في الصادرات الجزائرية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (07):هيكل الصادرات الجزائرية خلال 1994-2004 **الوحدة: مليار دولار**

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
ص م	94.2	98.2	92.2	97.1	96.9	96.1	96.8	96.2	90.46	97.21	98.00
ص خ م	5.8	11.8	7.1	2.9	3.1	3.9	3.2	3.8	9.54	2.79	2.00

المصدر: وصاف سعيدي، قويدري محمد ،"تنمية الصادرات غير النفطية وآثرها على النمو الاقتصادي "،الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية،العددان 34-35 ،القاهرة 2005 ص219 ، للإطلاع أنظر www.ons.dz

ص م:صادرات من المحروقات / ص خ م:صادرات خارج قطاع المحروقات

[1] Economie européenne occasionnel .papers n :6 mars 2004 page 65.

[2] التقرير السنوي 2004 لصندوق النقد العربي، دار العزيز للطباعة والنشر، افريل 2005 ،ص 88،90

[3] مركز الأبحاث الإحصائية و الإقتصادية والإجتماعية والتدريب 2006،أنظر الموقع : Www. Sesrtcic.org

[4] د.زغيب شهر زاد ،" الشراكة الأورو- جزائرية بين متطلباتها وواقع الاقتصاد الجزائري"، . مرجع سابق ،ص 336.

ومهما كانت نتائج هذه الإصلاحات فإنها عملت على إعداد الاقتصاد الجزائري للانصهار في الاقتصاد العالمي، خاصة بعد أن قامت (الجزائر) بتحرير التجارة الخارجية بشكل تدريجي .حيث تم سنة 2004 إلغاء نظام المراقبة الثقيل ونظام العلاوة الإدارية لموارد العملة الصعبة، وأيضا تم تعديل هيكل التعريفة الجمركية بالتخفيض من 60 % إلى 45% في أول جانفي 1997 [1].

فهذا الاندماج جسد بعدة إجراءات كانت أهمها التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 22 آفريل 2002 ، ومن ذلك الوقت اعتبرت الجزائر ثالث دولة مغاربية وقعت على مثل هذه الاتفاقية بعد كل من تونس والمغرب.

المطلب الثالث: واقع الإتحاد الأوروبي:

أولاً :نشأة وتطور الإتحاد الأوروبي

لقد بدأ التعاون الإقتصادي الأوروبي بعد الحرب العالمية مع تأسيس منظمة التعاون الإقتصادي الأوروبي في 1947،لتتولى تخصيص معونة مشروع مارشال وتعجيل إنتعاش أوروبا الغربية.في الخمسينات،تفككت بسرعة الحصص وقيود المدفوعات على التجارة داخل دول منظمة التعاون الإقتصاد الأوروبي،ونمت البلاد الأوروبية متعودة على التعاون الوثيق في التجارة والمسائل الإقتصادية الأخرى.ومع ذلك فقد إعتبر الكثير من الأوروبيين فضلا عن الأمريكيين التعاون الإقتصادي تحت إشراف منظمة التعاون. الاقتصادي الأوروبي،غير كاف لمكافحة مشاكل أوروبا[2].لقد جادلوا بأنه التكامل الإقتصادي فقط الذي يعلو على الحدود القومية.هو الذي سيمكن أوروبا من أن تلحق بالاقتصاديات القارية للولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي.إن التكامل الاقتصادي سيخلق الأسواق الكبيرة التنافسية التي هي شرط ضروري للإنتاج الكبير و وفرات الحجم وسيحفز تخصيص أكثر كفاءة للعمل،والمواد،ورأس المال.

إن فكرة الوحدة الأوروبية لم تكن مطروحة في الفكر والخطاب السياسي الأوروبي على مر القرون.وفي القرن ال20 فقد طرحت هذه الفكرة مابين الحربين،من قبل العديد من السياسيين الأوروبيين أمثال "فودنوف كالجاري"و "أرستيد برايان".وغيرهما .وهذه الفكرة لم تلقى إهتماماً عملياً إلا بعد الحرب العالمية الثانية،وهذه الفكرة ستتحق بعد أن إقتنع رجال السياسة الأوروبيين بأن الوحدة ستعيد السلام والرفاه إلى القارة القديمة.وعبر رئيس وزراء بريطانيا أنذاك(ونستون تشرشل) عن هذه الرغبة في خطابه الشهير الذي

[1] التقرير السنوي للجمارك الجزائرية2003 .
[2] كامل المصري ،**الإقتصاد الدولي،التجارة والتمويل**،الدار الجامعية 2003،ص215.

ألقاه في أيلول عام 1946في (مدينة زيورخ) السويسرية،وأعلن فيه عن ضرورة نهوض أوروبا وحدد فيه أسس الوحدة من خلال الترابط والتعاون مع فرنسا وألمانيا [1].

وأسس "تشرشل" في مطلع عام1947 ،حركة أوروبة المتحدة .كما تأس في سويسرا وفي العام نفسه" الإتحاد البرلمان الأوروبي "،وفي فرنسا بادر العديد من العاملين في الحقل السياسي إلى إنشاء المجلس الفرنسي لأوروبا و لم تتأخر بعد ذلك الخطوات العملية لبدء توقع اتفاقيات هذا التعاون بين العدد من الدول الأوروبية المجتمعة ،وهذه الاتفاقيات أنشأت الهيأت و المنظمات التالية .

ثانياً :هيأت الإتحاد الأوروبي :

1) **المنظمة الأوروبية للتعاون الإقتصادي**:عام 1948،بهدف إدارة وتوحيد المساعدات الأمريكية المتمثلة في مشروع (مارشال) المعروف لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية،وما ألحقته من دمار .

2) **المجلس الأوروبي** : عام 1949،بهدف المحافظة على الخلق والتراث الأوروبي القائم على هيمنة القانون وإحترام القيم الفردية.

3) **إتحاد المدفوعات الأوروبية** :عام 1950،لتنظيم الشؤون النقدية والمالية.

4) **المجموعة الأوروبية للصلب والكاربون** :تم التوقيع عليها في باريس عام 1951 وقد شهدت أربع دول إضافة للدولتين المؤسستين لها المتمثلة في فرنسا وألمانيا وهي (إيطاليا ،بلجيكا،لوكسمبورغ،هولندا)،وقد نصت هذه الاتفاقية على نقل الفحم الحجري و الحديد والصلب بين الدول الست الموقعة على الإتفاقية بإلغاء الجمارك بينها ،وتحديد كميات الإستيراد والتصدير من هذه المواد وأنشأت لتنفيذ تلك الإتفاقية أربع مؤسسات وهي:[2]

- **السلطة العليا** : مركزها "لوكسمبورغ" وتتكون من تسعة أعضاء وقراراتها إلزامية على الدول الأعضاء في الإتفاقية.
- **البرلمان الأوروبي** : ومقره "ستراسبورغ" ويتكون من 70 عضواً يجري إختيارهم من قبل برلماناتهم الوطنية.
- **مجلس الوزراء**: ويتكون من ممثلي الدول الست ،ويسهر على تنفيذ قرارت المجموعة .

[1]- .سمير صارم ،**اليورو عن الوحدة الأوروبية ،الإنتقادات والتمثي**ل،1999 ص75

[2] - .سمير صارم ،**اليورو عن الوحدة الأوروبية ،الإنتقادات والتمثيل**، مرجع سابق، ص76.

محكمة العدل: وتتكون من سبعة قضاة ومحامين يجري إختيارهم لمدة ست سنوات من قبل الحكومات ومهمتهم السهر على احترام الاتفاقية ويتم تطبيق قراراتها على كل الدول الأعضاء .وقد أعتبرت هذه الإتفاقية بما تضمنته من بنود،وما تلاها من مؤسسات الأساس لقيام السوق الأوروبية المشتركة فيما بعد.

5) المجموعة الأوروبية للدفاع : عام 1952جاء التوقيع عليها بناءاً على إقتاح وزير خارجية فرنسا أنذاك"رينه بلفان"الذي إقترح خطة لتكامل مختلف جيوش الدول الأعضاء تحت قيادة عليا مدفوعاً بالنجاح السريع والإلهام الذي حققته إتفاقية باريس،إلا أن هذه المجموعة لم ترى النور بسبب رفض البرلمان الفرنسي المصادقة عليها لذلك تخلت القيادات الأوروبية عن التوجهات للتعاون على الصعيد العسكري وانصب الاهتمام على التكامل والتعاون على الصعيد الاقتصادي.

وفي عام 1956 قرر وزير خارجية الدول الست الأعضاء في مجموعة الصلب والكاربون تكثيف التفاوض للتقدم إلى الأمام.في إقامة إتحاد في المجالات الإقتصادية والذرية وقد أسفر فيما بعد عن توقيع معاهدة روما .

أ – **معاهدة روما:** نتيجة للنجاحات التي تحققت على الصعيد التعاون في قطاع الفحم الحجري والصلب ،كان لابد من التفكير بخطوات متقدمة تطال جوانب أخرى كجوانب العمل الإقتصادي،تدفع إلى الأمام مسيرة الوحدة الأوروبية.من خلال تأسيس سوق أوروبية مشتركة،لذلك فقد تم في روما وبتاريخ الخامس والعشرون من مارس عام 1957،التوقيع من قبل الدول الست الأعضاء في مجموعة الصلب والفحم الحجري على معاهدتين :

الأولى:لتأسيس المجموعة الإقتصادية الأوروبية .

الثانية: المجموعة الأوروبية للطاقة.

وقد بلورت المعاهدة الأولى فكرة إنشاء سوق أوروبية مشتركة من خلال التقارب التدريجي للسياسات الإقتصادية للدول الأعضاء،وتسهيل انتقال السلع والبضائع والخدمات،عبر حدود الدول الأعضاء دون حواجز أو قيود،وذلك على ثلاث مراحل.كل مرحلة منها تستغرق أربع سنوات ففي المرحلتين الأولى والثانية،أتفق على أن يتم تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 30% لكل مرحلة،ثم 40% في المرحلة الثانية.

وبذلك تزول الحواجز الجمركية خلال إثنى عشر عاماً.وطوال هذه السنوات تم التنسيق بين الدول الأعضاء التي أصبحت تعرف بإسم "دول السوق الأوروبية المشتركة"،التي تطورت بعد تأسيسها المؤسسات التي كانت قائمة بين الدول الأعضاء في مجموعة الصلب والكاربون ،وهذه المؤسسات حالياً هي:

ثالثاً: مؤسسات الإتحاد الأوروبي:

1ــ المجلس الأوروبي :ومركزه بروكسل،ويتكون من رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية ،إضافة إلى رئيس اللجنة التنفيذية ومهمته إقتراح المشاريع،ومتابعة تنفيذها ، والسهر على إحترام المعاهدات

2ــ مجلس وزراء السوق الأوروبية المشتركة :ومقره بروكسل وأحياناً يجتمع في لوكسمبورغ ويتكون من وزراء الدول الأعضاء وفقاًللموضوع المطروح (زراعة،صناعة ،....إلخ) وترأس كل دولة المجموعة بالتناوب لمدة ستة أشهر.

3ــ **اللجنة التنفيذية** :وتتمثل في كل عضويين من الدول الكبرى :(فرنسا،ألمانيا،بريطانيا،إسبانيا)،وعضواً واحداً لبقية الدول الأعضاء،وتعتبر نواة الحكومة الأوروبية ويتجاوز عدد موظفيها 1500 موظف يتوزعون على أكثر من 20 وكالة تنفيذية.[1]

4ــ البرمان الأوروبي: ومركزه "ستراسبورغ"ويتكون من قضاة ومحامين ترشحهم دولهم لمدة ست سنوات ومهمته مراقبة قرارات المجموعة ومدى توافقها مع مع نصوص المعاهدات ويتألف من 518 عضو.

5ــ محكمة العدل الأوروبية: وتتألف من 13 عضو لمدة ست (06) سنوات،وهي تشكل الجسم القانوني للإتحاد الأوروبي،ومهمتهما الفصل في القضايا التي تنشأ بين الدول الأعضاء ويعتبر إنضمام كل من(برطانيا،الدانمارك،إيرلندا) عام 1970 إنجازاً هاما للسوق على الرغم من أن بريطانيا وكما هو معروف تقاوم تاريخياً أي الذوبان داخل أوروبا الموحدة،إلا أن الإنجليز لم يكن أمامهم سوى الرضوخ خشية العزلة.

وبدخول هذه الدول أصبح أعضاء المجموعة تسعة أعضاء وفي عام 1981،انضمت اليونان،ومن ثم في عام 1985، تم قبول عضوية إسبانيا و البرتغال،أما النمسا والسويد ،وفنلندا تم قبول عضويتهما عام 1995.

أما المعاهدة الثانية المتصلة بالطاقة الذرية فقد هدفت للسماح بالتعاون بين الدول الست الأعضاء في الاستخدام السلمي للطاقة،والقيام بأعمال مشتركة تتعلق بالبحوث والأمن .

-وفي عام 1985 وبموجب قرار رؤساء دول المجموعة الأوروبية ،القاضي بضرورة استكمال الخطوات الإجرائية الخاصة بتنفيذ التكامل الاقتصادي الأوروبي،فقد صدرت مجموعة من التوجيهات لتحقيق ما يلي:

- سوق مصرفية موحدة
- سوق تجارية موحدة

[1]- سمير صارم ،**اليورو عن الوحدة الأوروبية ،الإنتقادات والتمثيل** ، مرجع سابق ، ص 77.

- نظام نقدي أوروبي موحد
- توحيد اجتماعي أوروبي موحد
- سياسة مشتركة خاصة بالتطورات العلمية والتقنية
- الاهتمام بمشكلات وقضايا البيئة.

وقد شكلت هذه التوجهات إجراءات محدودة،كان يقصد بها إلغاء كافة الحواجز الاقتصادية والتجارة والتقنية والمالية،بين دول المجموعة،منذ نهاية عام 1992.حيث أصبح أسواق الدول الإثنتي عشرة (12) الأعضاء في المجموعة وهي (بلجيكا ،الدانمارك ،إيرلند ،فرنسا،ألمانيا الإتحادية أنذاك ، اليونان،هولندا البرتغال إيطاليا،لوكسمبورغ،إسبانيا،بريطانيا) سوقاً واحدة تنتقل خلالها البضائع والأشخاص عبر الدول الأعضاء بشكل تدريجي .

وقد شكلت هذه التوجهات إجراءات محدودة،كان يقصد بها إلغاء كافة الحواجز الاقتصادية والتجارة والتقنية والمالية،بين دول المجموعة،منذ نهاية عام 1992.حيث أصبح أسواق الدول الإثنتي عشرة (12) الأعضاء في المجموعة وهي (بلجيكا،الدانمارك،إيرلندا،فرنسا،ألمانيا الإتحادية أنذاك،اليونان،هولندا،البرتغال، إيطاليا،لوكسمبورغ،إسبانيا،بريطانيا) سوقاً واحدة تنتقل خلالها البضائع والأشخاص عبر الدول الأعضاء بشكل تدريجي .

ب – معاهدة ماستريخت: وقعت الدول الأوربية الأعضاء في المجموعة على معاهدة"ماستريخت" سنة 1992[1] والتي تنص خاصة على تدعيم،والتي تم التوقيع عليها في مدينة "ماستريخت"الهولندية في كانون الأول عام 1991وتم الإقرار والمصادقة عليها في شباط 1992.وتتضمن هذه الاتفاقية تنظيم كافة مجالات الحياة تشريعاً واجتماعيا.وتعمل على تنظيم كافة مناحي الحياة،لما يجعلها بمثابة دستور عمل للإتحاد الأوروبي والتي تنص أيضاً على إنشاء العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) ،التي بدأت في 1999/01/01 ،لتصبح متداولة بين الأفراد إبتداءاً من 2002/01/01،[2] والتي كانت محلها الوحدة النقدية المستعملة سابقاً والتي تدعى (ECU) في نظام النقدي الأوروبي والتي تتداول في الأسواق كعملة دولية وبعد ذلك استبدلت باليورو وقد رفض الدخول في نظام العملة الموحدة كل من المملكة المتحدة والسويد والدا نمارك بينما رُفضت اليونان لعدم استيفائها للمعايير المتفق عليها للدخول في نظام العملة الموحدة ، ثمّ قبلت بعد ذلك رسمياً في:2001/01/01.

والذي أصبح يضم حاليا 27 دولة كالأتي : ألمانيا،بلجيكا،فرنسا،إيطاليا،لوكسمبورغ،المملكة المتحدة (1958) ،بريطانيا العظمى،دانمارك،إيرلندا(1973) ،اليونان(1981) ،إسبانيا،البرتغال (1986)

[1]- - سمير صارم ،**اليورو عن الوحدة الأوروبية ،الإنتقادات والتمثيل**، مرجع سابق .ص 80 .

[2] PTITE LA ROUSSE 2008.

النمسا،فينلندا،سويد(1995)،إستونيا،ليتوانيا،المجر،بولونيا،سلوفاكيا،جمهوريةالتشيك،قبرص،مالتا(2004 بلغاريا،رومانيا(2007)، يضم الاتحاد الأوربي 374 مليون نسمة ويستحوذ على 43% من التجارة العالمية، كما تمثل تجارته البينية 73% من إجمالي تجارته مع العالم.

ج – البيانات الجيوبوليتيكية والديموجرافية لمنطقة الاتحاد الأوروبي: هذا الجدول أدناه يبين أهم البيانات الجيوبوليتيكية والديموغرافية لمنطقة الإتحاد الأوروبي[1].

جدول (08): البيانات الجيوبوليتيكية والديمغرافية لمنطقة الإتحاد الأوروبي

م	الدولـــة	العاصمة	المساحة ($كم^2$)	عدد السكان (نسمة)	الكثافة السكانية (نسمة/ $كم^2$)
1	أسبانيا	مدريد	504748	45989016	91.1
2	أستونيا	تالين	45228	1340021	29.6
3	ألمانيا	برلين	356350	81757600	229.4
4	أيرلندا	دبلن	70280	4422100	62.9
5	إيطاليا	روما	301225	60088880	199.5
6	البرتغال	لشبونة	91971	10707924	116.4
7	بريطانيا	لندن	244813	61612300	251.7
8	بلجيكا	بروكسل	30507	10827519	354.9
9	بلغاريا	صوفيا	110669	8961551	80.9
10	بولندا	وارسو	311730	38130302	122.3
11	التشيك	براغ	78834	10506813	133.3
12	الدنمارك	كوبنهاجن	43043	5534738	128.6
13	رومانيا	بوخارست	237500	22897421	96.4

[1]- www.euromedinfo.eu/site.ar.htm

م	الدولـــة	العاصمة	المساحة (كم^2)	عدد السكان (نسمة)	الكثافة السكانية (نسمة/ كم^2)
14	سلوفاكيا	براتيسلافا	49035	5379455	109.7
15	سلوفينيا	ليوبليانا	20273	2053355	101.3
16	السويد	ستوكهولم	449793	9340682	20.8
17	فرنسا	باريس	547026	65073482	118.9
18	فنلندا	هلسنكى	337009	5356358	15.9
19	قبرص	نيقوسيا	9251	870000	94
20	لكسمبورج	لكسمبورج	2586	502202	194.2
21	مالطة	فاليتا	316	412966	1306.9
22	المجر	بودابست	93030	10665000	114.6
23	النمسا	فيينا	83849	8316487	99.2
24	هولندا	أمستردام	33612	16605600	494
25	لاتفيا	ريجا	64589	2377383	36.8
26	ليتوانيا	فيلنيوس	65200	3341966	51.3
27	اليونان	أثينا	131944	11306183	85.9
الإجمالي العـــام			4314411	504377304	116.9

المصدر : من تصميم الباحث بالإعتماد على الموقع www.euromedinfo.eu/site.ar.html

ملاحظة : كرواتيا تعتبر الدولة 28 في الإتحاد الاوروبي ،حيث احتفلت بانضـــمامها التـــاريخي للإتحـــاد الأوروبي في 2013/07/01 ،لتصبح الدولة 28 في الإتحاد الاوروبي [1].

[1] من تصميم الباحث بالإعتماد على الرابط http://www.ennaharonline.com/ar/world_news ،تاريخ الإطلاع 2013/07/01.

– بعد استعراضنا لأهم الجوانب المتعلقة بالشراكة الأورو– متوسطة وقبل التطرق إلى الجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ، لابد من إعطاء نظرة ولو بصورة موجزة على العلاقات الاقتصادية الأوروبية الجزائرية منذ اتفاقية التعاون المبرمة منتصف السبعينات إلى غاية التوقيع على الاتفاقية.

المبحث الثالث: توقيع الجزائر لإتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي

إن علاقات التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بدأت مع نشأة المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وظلت الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1957- 1962، تحظى بمعاملة الدول الأعضاء لأنها كانت تمثل ثلاث مناطق فرنسية. ثم جاءت بعد ذلك اتفاقية التعاون في أفريل 1976، في إطار السياسة المتوسطية الشاملة، والتي دامت قرابة عشرين سنة مع إدخال بعض التعديلات عليها من وقت لآخر.

إن انعقاد مؤتمر برشلونة، أعطى صيغة جديدة لعلاقة الاتحاد الأوروبي بدول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، التي انتقلت من التعاون إلى الشراكة. وكانت الجزائر كغيرها من الدول معنية بهذا التغير الذي حصل.

لقد عبّرت الجزائر إثر انعقاد ندوة برشلونة سنة 1995 ، عن نيتها في التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، بغية النهوض باقتصادها والاندماج في الاقتصاد العالمي كضرورة حتمية لتحقيق النمو والتقدم.

وبالفعل وقعت الجزائر على اتفاق الشراكة بالأحرف الأولى في 19 ديسمبر 2001 ببلجيكا، بعد 17 جولة من المفاوضات امتدت ما بين 1997- 2001، مع فترة توقف دامت من ماي 1997 إلى أفريل 2000. ثم كان التوقيع الرسمي على الاتفاق بمدينة "فالنسيا" الأسبانية يوم 22 أفريل 2002 [1] ليدخل حيزا التنفيذ في الفاتح سبتمبر 2005.

المطلب الأول: تطور العلاقات الأوروــ جزائــرية من التعاون إلى الشراكة:

مرت العلاقات الأورو –جزائرية بالعديد من المراحل قبل أن تصل إلى مرحلة إقامة شراكة في مختلف المجالات :

أولا :التعاون المالي والتجاري بين الجزائر و المجموعة الاقتصادية الأوروبية:

[1] – EL MIQYAS, **Revue Algérienne de Normalisation**, N° 15, Décembre 2005, édition; l'institut Algérien de normalisation, Alger, 2005, p14.

تميزت العلاقات بين الجزائر والمجموعة الإقتصادية الأوروبية بنوع من الخصوصية،خاصة قبل سنة 1976،ثم وقعت إتفاقية التعاون التي تدخل في إطار السياسة المتوسطية الشاملة،القائمة أساساً على الطبيعة الإقتصادية والتجارية،فالهدف منها كان يتمثل في تسهيل التنقل الحر للبضائع والمنتجات الصناعية وإقرار المعاملة التفضيلية للمنتجات الزراعية .

1 – العلاقات بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية قبل 1976:

بنيت السياسة المتوسطية للمجموعة الإقتصادية الاوروبية (CEE) على المصالح الإقتصادية، خاصة التجارية منذ التوقيع على معاهدة روما 1958 [1].التي لم توقع عليها الجزائر لأنها كانت تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الإقليم الفرنسي .فالإقتصاد الجزائري كان يعد جزءاً من الإقتصاد الفرنسي،وبذلك فهو جزء من المجموعة .

اكتسبت بذلك العلاقات بين الجزائر والمجموعة طابع خاص منذ أواخر الخمسينات والستينات جعلها لا تحتاج إلى قبول وضعية البلد المشارك ، أي أن العلاقات كانت قائمة دون الحاجة إلى أي معاهدة ،في حين كانتا المغرب وتونس مرتبطتان بالمجموعة بموجب معاهدة روما في سنة 1969[2] ،هذا ما أشار البرتوكول الملحق بها .كما كانت الجزائر تحظى بامتيازات و المحصل عليها في اتفاقيات إيفيان سنة 1962 فيما يخص السوق الفرنسية، أين تم الاتفاق بين الجزائر وفرنسا على حرية دخول المنتجات الطرفين إلى أسواقهما بكل حرية ووفق شروط تفضيلية.

لكن بعد نهاية الستينيات قررت بعض الدول الأوروبية كإيطاليا رفض متابعة منح أفضليات المجموعة للصادرات الجزائرية التي كانت تلقاها في أسواق المجموعة الأوروبية ، وهو ما جعل المجموعة الاقتصادية الأوروبية تقرر انطلاقا من سنة 1972 فتح مفاوضات مع الجزائر قصد الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطية الشاملة التي تبنتها المجموعة كما أشرنا إلى ذلك آنفا ، دخلت حيز التنفيذ رسميا في نوفمبر1978 .

ثانيا : إتفاقية التعاون بين الجزائر والمجموعة الإقتصادية الأوروبية في 1976:

وقعت الجزائر أولى إتفاقيات التعاون مع المجموعة في 26 أفريل 1976في إطار السياسة المتوسطية الشاملة،التي تم تبنيها في قمة باريس (19-21أكتوبر 1972) وتمحورت هذه الإتفاقية حول نقطتين أساسيتن :

[1] BEKENNICHE OTMANE ,**LA Coopération entre l'union européenne et l'algérie** : l'accord d'association .2006 p 13

[2] براق محمد، الإقتصاد الجزائري ومسار برشلونة، الملتقى الدولي، أثار وانعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري ،المنعقد في 14/13 نوفمبر 2006، ص 5.

1 – التعاون التجاري :إن الإتفاقيات الموقعة بين الجزائر تتشابه مع تلك الموقعة من طرف تونس والمغرب فهي ترتكز بشكل كبير على الجانب التجاري حيث تم منح الجزائر الكثير من التفصيلات.

- تخفيض الحقوق الجمركية بين 20% و 100% لبعض المنتجات الزراعية ومثال ذلك تخفيض بنسبة 80% من الرسوم الجمركية المفروضة على الخضر والفواكه الجزائرية المصدرة إلى أوروبا و بين 60% و 70% للبطاطا.

- تحديد سقف سنوي لدخول بعض المنتجات الزراعية و في حالة تجاوز هذا السقف يعاد فرض الحقوق الجمركية (نظام الحصص) ومثال ذلك الخمور الجزائرية التي تم تدخل الى الأسواق الأوروبية في حدود حصة جمركية مقدرة مابين 250000 و 450000 هكتولتر (HL) خلال فترة خمس سنوات مع تخفيض للرسوم الجمركية المفروضة عليها بنسبة 80%.

– السماح بدخول المنتجات الصناعية الجزائرية إلى أسواق المجموعة الأوروبية بكل حرية باستثناء بعض المنتجات الصناعية الحساسة التي تدخل وفق نظام الحصص كما الحال بالنسبة للمنسوجات. إضافة إلى جوانب فرعية أخرى متعلقة بالتعاون الاقتصادي و التقني الذي يهدف حسب ما جاء في نص اتفاقية التعاون إلى[1]:

- تحسين البنيات التحتية الاقتصادية (Les infrastructures économiques) وتطوير قطاعي الصناعة والزراعة .

- دعم التعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجي وحماية البيئة.

- ترقية العلاقات بين المتعاملين الاقتصاديين لكلا الطرفين.

2– التعاون التقني والمالي : قصد تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المدرجة ضمن التعاون الاقتصادي والتقني تم وضع آلية مالية متمثلة في البرتوكولات المالية والتي بلغ عددها أربعة، غطت الفترة 1978–1996 والتي استبدلت فيما بعد ببرنامج ميدا .حيث قدر المبلغ الإجمالي الذي استفادت منه الجزائر خلال الفترة 1978-1996 ب 949 مليون (ECU) ،منه 309 مليون (ECU) في شكل إعانة مالية عن المجموعة الاقتصادية الأوروبية، و 640 مليون(ECU) قروض ممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار. ففي هذا الإطار تم التوقيع على أربع بروتوكولات مساعدة مالية بين الطرفين لأجل 5سنوات لكل بروتوكول قابلة للتجديد كما هو مبين في الجدول رقم... مع الإشارة إلى انه تم إضافة 95 مليون (ECU) إلى البرتوكول المالي الرابع تم تقديمها في إطار ما يعرف " بالسياسة

[1] Commission Européenne, *Accord de coopération entre l'Algérie et la CEE*, Officielles des Communautés Européennes, Luxembourg 1976, p3.

الأورومتوسطية المتجددة" و التي تم إدخالها فيما بعد ضمن برنامج MEDA كما سنرى ذلك لاحقا والجدول التالي يبين المبالغ المخصصة للجزائرفي إطار البرتوكولات المالية :

الجدول (09) :المبالغ المالية المخصصة للجزائر في إطار البرتوكولات المالية خلال الفترة (1978 -1996)

الوحدة:مليون ECU (وحدة نقدية أوروبية)

البلد	البروتوكولات	قروض البنك الأوروبي للاستثمار	مساعدات من ميزانية السوق الأوروبية المشتركة	المجموع
الجزائر	الأول1978-1981	70	44	114
	الثاني1982-1986	107	44	151
	الثالث1987-1991	183	56	239
	الرابع 1991-1996	280	70	95+ 350

المصدر: البنك الأوروبي للإستثمار ،بروكسل 1998.(البروتوكول الأول،الثاني ،الثالث (سنوات 1978-1991)[1].

- Commission Européenne (1976), *Accord de coopération* entre l'Algérie et la CEE, Office des[2]. (1991-1996)

عند تقييمنا لتعاون المالي الأوروبي الجزائري في إطار البرتوكولات المالية الأربعة خلال الفترة 1976-1996 نلاحظ من خلال قرأتنا للجدول رقم .. أن 67 % من المبلغ الإجمالي للبرتوكولات الأربعة هي عبارة عن قروض البنك الأوروبي للاستثمار في حين أن 33 % الباقية هي عبارة عن المساعدات الممنوحة من الميزانية الأوروبية.

وبالرغم من الزيادة الملحوظة التي عرفها كل من البروتوكول الثالث والرابع عن سابقيه ، إلا أن حجم هذا التعاون يعد جد متواضع مقارنة باحتياجات الجزائر من مساعدات بغية تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية ، بل أكثر من ذلك انه لم يسدد لها ما تم تخصصه (نسبة التسديدات الفعلية) حيث أن نسبة التسديد الفعلية بدأت تنخفض من برتوكول مالي لأخر في الوقت الذي كانت تزداد فيه حجم المبالغ المالية المخصصة للجزائر ولو كان ذلك بصورة ضئيلة ، حيث قدرت هذه النسبة في

[1] Otmane Bekenniche ,**la coopération entre l'union européenne et l'algerie**(l'accord d'association),p 73
[2] Officielles des Communautés Européennes, Luxembourg, p 6.

البرتوكول الأول ب 83% في البرتوكول المالي الأول انخفضت إلى 65% في الثاني ثم إلى 16% في الثالث و 10% في البرتوكول الرابع ، ومرد ذلك بالدرجة الأولى هو انخفاض في عملية تسديد القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار حيث لم تبلغ نسبة التسديد الفعلية خلال الفترة 1976-1996 سوى 40% فقط من إجمالي هذه القروض [1]. إضافة إلى مبلغ البروتوكول الرابع تم تقديم 95 مليون إيكو في إطار "**السياسية الأورو-متوسطية المتجددة** " والتي تم إدخالها فيما بعد ضمن برنامج ميدا الذي سوف نلقي عليه الضوء لاحقا.[2]

ويعود سبب عدم كفاية هذه المساعدات وضعف نسب التسديد إلى عوامل من بينها تباطؤ الجزائر في تنفيذ المشاريع حسب الرزنامة الزمنية المحددة، إضافة إلى افتقاد البروتوكولات المالية إلى المساواة في التعامل، فهي تفضل بلدان على بلدان أخرى علاوة على ثقل الإجراءات الإدارية الخاصة بتسيير هذه المساعدات على مستوى المجموعة الأوروبية.

المطلب الثاني: إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي:

حرص الإتحاد الأوروبي كما سلق الإشارة إليه إلى إقامة علاقات مع دول حوض المتوسط،فسعى إلى توسيع نفوذه في المنطقة منذ مطلع السبعينات من خلال قمة برشلونة التي تعد بمثابة إستجابة للسياسة الأورو- متوسطية الجديدة.فظهر مفهوم الشراكة ليحل محل التعاون .

1 – أسباب توقيع إتفاقية الشراكة :

ترجع أسباب إهتمام الإتحاد الاوروبي بدول حوض المتوسط بصفة عامة إلى القرب الجغرافي والعلاقات التاريخية والاقتصادية التي تربطهما [3] .و سعي الاتحاد الأوروبي من خلال هذه الاتفاقية إلى تقوية أسواقه ومنافسة التكتلات الإقليمية أما عن الاسباب التي دفعت الجزائر إلى التوقيع عن هذا الإتفاق فتتمثل كالتالي:

- بالنسبة للجزائر فان المشاكل الاقتصادية العويصة التي تتخبط فيها من مديونية خارجية ثقيلة وتفشي البطالة وجمود الجهاز الإنتاجي وعدم كفاية معدل نموها وتأخرها عن الركب الحضاري مقارنة بجيرانها سواء من ناحية التنظيم أو التسيير أو التكنولوجيا المستخدمة وعدم كفاية مصادر التمويل وضعف الاستثمار المحلي ونفور الاستثمار الأجنبي رغم ما تتوفر عليه من

[1] M'HAMSADJI-BOUZIDI Nachida (1998), ***5 Essais sur l'ouverture de l'économie algérienne***, ALG/ENAG, édition , Alger, p111

[2] Mahilaine Djebaili, ***l'Union du Maghreb Arabe et le Projet de Méditerranée Occidentale***, Paris, fondation des études de défense nationale, 1992, P.P 178-179

[3] عبد السلام النعيمات ،دراسة الاثار الإقتصادية والاجتماعية لإتفاق الشراكة بين الاردن والإتحاد الأوروبي،الجمعية العلمية الملكية للنشر،الاردن 2005 ص 65.

فرص الاستثمار في مختلف الميادين، كلها كانت وراء رغبتها في توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي [1].

- المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الطرفين وتعد من بين أهم العوامل التي تحث على إقامة تعاون وثيق في جميع الميادين وهو ما عبرت عنه مقدمة الاتفاق إذ أوزعته إلى:
  - الروابط التاريخية والقيم المشتركة والرغبة في تدعيمها على أساس علاقات تتسم بالاستمرارية وتبادلية المصالح والامتيازات.
  - إقامة شراكة ترتكز على المبادرة الخاصة بما يخلق مناخا ملائما لتطور العلاقات الاقتصادية والتجارية ويشجع الاستثمار في الجزائر، بما يسمح لها الاستفادة من التكنولوجية الأوروبية ويعيد البناء الاقتصادي لاقتصادها.
  - الرغبة في إقامة تعاون وحوار منتظم في الميادين الاقتصادية ، والاجتماعية و الثقافية والتكنولوجية ،والسمعية البصرية ،و البيئية.
  - تقريب مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.
  - إقامة إطار مناسب للحوار السياسي والأمني بما يعمق التوافق السياسي حول الجوانب والمسائل الثنائية والدولية ذات المصلحة المشتركة، ويضمن الاستقرار بالمنطقة المتوسطية.

2- مسار المفاوضات بين الجزائر والإتحاد الاوروبي :

لعبت الجزائر دوراً هاماً في المناقشات التحضيرية لعقد قمة برشلونة رغم العزلة التي كانت تعاني منها والتي أثرت بدورها على تأخير الإنطلاق الرسمي للمفاوضات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي إلى غاية 10 جوان 1996،حيث صادق الإتحاد على وثيقة تفاوضية عرضت على الجزائر بصفة رسمية في ديسمبر 1996 [2].

- بدأت المفاوضات حول الشراكة الأورو- جزائرية بصفة رسمية في مارس 1997 [3]، وامتدت إلى 17 جولة كانت تعقد بشكل متناوبا بين الجزائر وفرنسا.

[1] زعباط عبد الحميد،" الشراكة الأورو جزائرية وأثرها علي الاقتصاد الجزائري" ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف ، 2004 ،العدد 1 ،ص53 .

[2] Mimoun lynda ,KHaled mokhtar ,partenariat Algérie union européenne et mise a niveau des entreprises algériennes, colloque économie méditerrané monde arabe :partenariat euro méditerrané construction et dilution dans la mondialisation université GALATASARY .Turquie2006.p 05

[3] El Hadi MAKBOUL, ***coopération union européenne – Algérie: quelles perspectives?,*** Revue du CENEAP N°24, Centre national d'études et d'analyses pour la population et le développement, Alger, 2002, p50.

- عرفت الجولات العشر الأولى تعثرا بسبب اختلاف الرؤى حول بعض الملفات المطروحة منها: ملف العدالة والتعاون القضائي،و الشؤون الداخلية ،و حرية تنقل الأشخاص ، ومكافحة الإرهاب. هذا فيما يتعلق بالجانب السياسي والأمني.أما الجانب الاقتصادي فقد كانت المطالب الجزائرية تتمحور حول:

- الانفتاح الاقتصادي التدريجي نظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري.
- توسيع مجالات التعاون مع الطرف الأوروبي وعدم اقتصارها على المجال التجاري.
- رفض الجزائر إلغاء مبدأ الحماية الصناعية مرة واحدة.
- رفض الجزائر مبدأ الإلغاء المستمر للحوافز الجمركية ، واقترحت مبدأ المراجعة الدورية للتعريفة كل 3 أو 5 سنوات قصد حماية وتأهيل القطاع الصناعي.

وكنتيجة لتباين مواقف الطرفين ، تم توقيف المفاوضات في ماي 1997 من قبل الجزائر ، التي رأت أن الطرف الأوروبي تجاهل العديد من المسائل التي كانت تهمها كمشكلة المديونية ، وانتقال الأشخاص...إلخ وكذا عدم أخذ الجانب الأوروبي بعين الاعتبار لخصوصيات الاقتصاد الجزائري.

كما أن المشاكل الأمنية التي عرفتها الجزائر ساهمت إلى حد كبير في توقف هذه المفاوضات إلى غاية أفريل 2000 م وهو تاريخ استئنافها ، حيث استمرت بدون انقطاع بدراسة جميع المسائل المطروحة ، إلى غاية أن توصل الطرفين إلى اتفاق بعد 17 جولة من المفاوضات. والذي ترجم بالتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يوم 19 ديسمبر 2001 ببروكسل ، بحضور رئيس الجمهورية ."عبد العزيز بوتفليقة" ورئيس اللجنة الأوروبية آنذاك "رومانو برودي"، إلى جانب "لويس ميشال" ممثل الرئاسة البلجيكية للاتحاد الأوروبي.

ثم جاء التوقيع بصفة رسمية على الاتفاق يوم 22 أفريل 2002 بمدينة فالنسيا الإسبانية ، لدى افتتاح الندوة الأورو- متوسطية. وقد وقع عن الجانب الجزائري وزير الخارجية، وعن الجانب الأوروبي وزراء الاتحاد الأوروبي إلى جانب المحافظ الأوروبي المكلف بالشؤون الخارجية، وذلك بحضور رئيس الجمهورية الجزائرية ورئيس الحكومة الاسباني،والذي تضمن مجموعة من العناصر الأساسية منها المحور السياسي والإقتصادي إقامة منطقة تبادل حر مرحلياً حسب أحكام المنظمة العالمية للتجارة،حرية تنقل رؤوس الاموال والخدمات وتطبيق قواعد المنافسة المطبقة في دول الإتحاد الاوروبي ،أما في الجانب المؤسساتي فلقد نص الإتفاق على إقامة مجلس الشراكة ولجنة الشراكة التي تتمتع بسلطة القرار،وهذا الإتفاق يعد مكسبا إقتصادياً وديبلوماسياً بالنسبة للجزائر بعد مرحلة من العزلة الإقليمية والدولية والتي عانت منها طيلة عشرية كاملة .

ولقد وضع الإتحاد الأوروبي في هذا الإطار أداة مالية جديدة ، الهدف منها تأهيل الاقتصاديات المتوسطية غير الأوروبية والتأقلم مع التحول التدريجي لتنفيذ متطلبات الشراكة وهذه الأداة هي برنامج MEDA1 و MEDA 2 .والتي سوف نستعرضها في الفصول القادمة.

3- عرض وتحليل مضمون الإتفاقية :(بنود الاتفاقية)

دخل إتفاق الشراكة الأورو- جزائري حيز التنفيذ في اليوم الأول من شهر سبتمبر 2005 بمرسوم رئاسي رقم 159-05مؤرخ في 27أبريل سنة 2005، يتضمن التصديق على الإتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة ، و المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة اخرى ، الموقع بفالونسيا يوم 22أبريل سنة 2002،و كذا ملاحقه من 1 إلى 6 والبرتوكولات من رقم 1إلى رقم 7و الوثيقة النهائية المرفقة به[1].

حيث تضمن هذا الاتفاق على 110 مادة تضمنت في البداية الحوار السياسي ، أبعاده وأهدافه وأهميته ثم الجانب الاقتصادي والمالي الذي يخص حرية نقل البضائع والسلع والخدمات وحرية نقل رؤوس الأموال ثم الجوانب الاجتماعية والتعاون الثقافي والجوانب الخاصة بالجباية والمسائل التجارية ، إذ يمكن القول أن الاتفاقية شاملة ومتعددة الجوانب. وتشكل الملاحق من 1 إلى 6 أقسام أساسية في هذا الإتفاق، كما أنه يشمل خمسة تصريحات مشتركة وخمسة تصريحات أحادية الجانب من طرف الإتحاد الأوروبي وأربع تصريحات من الطرف الجزائري [2]. حيث يكتسي هذا الإتفاق طابعاً شمولياً وتطورياً نظراً لتطرقه لجميع الجوانب منها السياسية والإجتماعية، والإقتصادية والثقافية مع التركيز على الجانب الاقتصادي:

1 – المحور السياسي والأمني: و يتضمن المبادئ والقواعد العامة التي تحكم التعاون بين الطرفين في المجالين السياسي والأمني، و تسعي الاتفاقية التوصل من خلال الحوار المتواصل إلي مجموعة من الأهداف المشتركة وخاصة تلك المرتبطة بالسلام والأمن والديمقراطية والتنمية الإقليمية.

2 – التنقل الحر للسلع: تقوم المجموعة الأوروبية والجزائر بإنشاء منطقة للتبادل الحر تدريجيا وخلال فترة انتقالية تمتد إلي 12 سنة كأقصى حد ،اعتبارا من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ تبعا لمحاور الاتفاقية وطبقا لأحكام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لسنة 1994 وغيرها من الاتفاقيات المتعددة الأطراف حول تجارة السلع،الملحقة بالاتفاق المؤسس للمنظمة العالمية للتجارة.

[1] www.mincommerce.gov.dz ،تاريخ الإطلاع 2013./02/07
[2] www.caci.com، تاريخ الإطلاع 2013/02/07.

هذا الاتفاق لا يشكل عائقا أمام الإبقاء أو إقامة اتحاد جمركي أو منطقة تبادل حر من قبل إحدى الطرفين مع أطراف أخرى علي ألا يؤثر ذلك على نظام المبادلات الخاص باتفاق الشراكة وفي إطار هذه الاتفاقية :

- تلغى التقييدات الكلية والإجراءات ذات الأثر المكافئ على الصادرات والواردات في المبادلات بين الجزائر والمجموعة الأوروبية عند بدء سريان هذا الاتفاق.

-لا يتم إدخال أي حق جمركي جديد عند الاستيراد أو التصدير أو أي رسم ذي اثر مماثل على المبادلات بين المجموعة والجزائر و لا يمكن رفع ما هو مطبق أثناء بدء سريان الاتفاق.

-عند انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فان الحقوق التي تطبق على وارداتها من المجموعة الأوروبية ستكون معادلة للمعدل المثبت لدى المنظمة العالمية للتجارة أو بمعدل اقل مما هو مطبق فعليا أثناء الانضمام وإذا اجري تخفيض على الجميع بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يتم العمل بالمعدل المخفض [1].

1/2 – بالنسبة للمنتجات الصناعية : يتعلق الأمر بالمنتجات التي يكون منشؤها المجموعة والجزائر والخاصة بالفصول من 25 الى 27 من المدونة المشتركة للاتحاد الأوروبي والتعريفة الجمركية الجزائرية عدا المنتجات المشار إليها في الملحق 1 من الاتفاقية [2].

فالمنتجات الصناعية الجزائرية المستوردة من طرف الاتحاد الأوروبي تعفى من جميع الحقوق الجمركية ومن الرسوم التي لها اثر مكافئ وكذا من كل قيد كمي أو إجراء له اثر مكافئ. اما بالنسبة للمنتجات الصناعية التي تستوردها الجزائر من الاتحاد الأوروبي فقد صنفت حسب الاتفاقية إلى ثلاثة أصناف: الصنف الأول من المنتجات (القائمة الواردة في الملحق 2 من الاتفاقية):يتم إلغاء الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المطبقة على هذه المنتجات فور دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.

- الصنف الثاني من المنتجات (القائمة الواردة في الملحق 3 من الاتفاقية):يتم تدريجيا إلغاء الحقوق الجمركية والرسوم تبعا للرزنامة التالية:[3]

- بعد سنتين من دخول سريان الإتفاقية ،كل الحقوق والرسوم تخفض إلى 80% من الحق القاعدي
- ثلاث سنوات من دخول سريان الاتفاقية،كل الحقوق والرسوم تخفض إلى 70%من الحق القاعدي

[1] ACCORD EURO-MEDITERRANEEN ETABLISSANT UNE ASSOCIATION ENTRE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE D'UNE PART, ET, la COMMUNAUTE EUROPEEN ET SES ETATS MEMBRES, D'AUTRE PART « article 08 ,vertébre02 »

[2] Pour plus d'informations, consultez accord de partenariat Euro-algérien

[3] المادة 09 ،الفقرة 02 من إتفاقية المشاركة . مرجع سابق

- أربع سنوات من دخول سريان الإتفاقية ،كل الحقوق والرسوم تخفض إلى 60%من الحق القاعدي
- خمس سنوات من دخول سريان الإتفاقية،كل الحقوق والرسوم تخفض إلى 40%من الحق القاعدي
- ست سنوات من دخول سريان الإتفاقية،كل الحقوق والرسوم تخفض إلى 20% من الحق القاعدي
- سبع سنوات من دخول سريان الإتفاقية، يتم إلغاء كل الحقوق المتبقية.

هناك قائمة أخرى من البضائع الأوروبية تستفيد من التخفيض الجمركي وتشمل المنتجات الغير الواردة في الملحقين 2 و 3 والتفكيك يكون حسب الرزنامة التالية :

- سنتين بعد دخول سريان الإتفاقية،كل الحقوق والرسوم الجمركية تخفض إلى 90%من الحق القاعدي.
- ثلاث سنوات بعد دخول الاتفاقية،كل الحقوق والرسوم الجمركية تخفض إلى 80%من الحق القاعدي.
- أربع سنوات بعد دخول الإتفاقية،كل الحقوق والرسوم الجمركية تخفض إلى 70%من الحق القاعدي.
- خمس سنوات بعد دخول الإتفاقية،كل الحقوق والرسوم الجمركية تخفض إلى 60%من الحق القاعدي .
- ست سنوات بعد دخول الإتفاقية،كل الحقوق والرسوم الجمركية تخفض إلى 50% من الحق القاعدي .
- سبع سنوات بعد دخول الإتفاقية،كل الحقوق والرسوم الجمركية تخفض إلى 40% من الحق القاعدي .
- ثمان سنوات بعد دخول الإتفاقية، كل الحقوق والرسوم الجمركية تخفض إلى 30% من الحق القاعدي .
- تسع سنوات بعد دخول الإتفاقية،كل الحقوق والرسوم الجمركية تخفض إلى 20% من الحق القاعدي .
- عشر سنوات بعد دخول الإتفاقية،كل الحقوق والرسوم الجمركية تخفض إلى 10% من الحق القاعدي .
- إحدى عشرة سنة بعد دخول سريان الإتفاقية،كل الحقوق والرسوم الجمركية تخفض إلى 05% من الحق القاعدي .
- إثنى عشرة سنة بعد دخول سريان الإتفاقية، يتم إلغاء كل الحقوق والرسوم الجمركية المتبقية .

– في حالة ظهور صعوبات قصوى بخصوص منتوج ما، يمكن للجنة الشراكة أن تعيد النظر في الرزنامة الخاصة بالصنفين الثاني والثالث بحيث يتم تجاوز المدة القصوى للفترة الانتقالية(12 سنة) وهدا إما للحفاظ على الوحدات الصناعية الناشئة أو للمحافظة على قطاع اقتصادي يعرف مشاكل شتى منها مشاكل التموين ، التسيير وللتسويق.

2/2 – بالنسبة للمنتجات الزراعية ومنتجات الصيد والمنتجات الزراعية المحولة:والمستوردة من قبل احد الطرفين من بعضهما البعض والمتعلقة بالفصول من 1 إلى 24 للمدونة المنسقة للمجموعة الأوروبية[1].والتعريفة الجمركية الجزائرية، وكذا المنتجات التي تم عدها في الملحق 1 ،فقد تم الاتفاق على تحريرها التدريجي وفقا لأحكام خمس بروتوكولات معدة في هذا الصدد وذلك في أجل مدته خمس سنوات اعتبارا من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وتنظر كل من المجموعة والجزائر على مستوى الشراكة منتجا بمنتج وعلى أساس مشترك مع إمكانية منح تنازلات جديدة لبعضها البعض وذلك دون المساس بأحكام الاتفاقية.

– في حالة تعديل أو تطوير الترتيبات المتعلقة بتنفيذ سياستيهما الزراعيتين يمكن للمجموعة والجزائر وبالرجوع إلى لجنة الشراكة لتعديل النظام المنصوص عليه في هذا الاتفاق بخصوص المنتجات المعنية.

3– تجارة الخدمات : يُدخل الاتفاق أحكام جديدة خاصة بتحرير الخدمات. حيث يؤكد الاتحاد الأوروبي والجزائر التزامهما في إطار الاتفاقية العامة حول التجارة والخدمات ، بتبادل مبدأ "الدولة الأولى بالرعاية " فيما يخص الحضور التجاري للشركات وأداء الخدمات العابرة للحدود. مع احتفاظ الجزائر بالمعاملة الوطنية الخاصة بفروع الشركات الأوروبية المستقرة على إقليمها.

أما فيما يخص خدمات النقل التجاري، وتنقل الأشخاص لممارسة تجارة الخدمات، فتبقى مقيدة برخص وشروط متبادلة، ويمكن أن تكون محل اتفاقات خاصة يتفاوض حولها الطرفان [2].

4– المدفوعات ورؤوس الأموال والمنافسة : تلتزم المجموعة والجزائر ، بترخيص كل المدفوعات المتعلقة بالصفقات ، وذلك بعملة قابلة للتحويل. كما يعمل الطرفان على ضمان حرية تداول وانتقال رؤوس الأموال الخاصة بالاستثمار المباشر في الجزائر وكذا إمكانية تصفيتها وإعادة ترحيل نواتجها وأرباحها إلى موطنها الأصلي.

– فيما يخص ميزان المدفوعات، وفي حالة وجود صعوبات فيه، يمكن للطرفين اتخاذ بعض الإجراءات والتدابير المقيدة للصفقات وفقا لقواعد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والقانون الأساسي لصندوق النقد الدولي، وذلك لفترة محددة لا تتعدى المدى الضروري لتدارك وضعية ميزان المدفوعات.

[1] للمزيد من المعلومات راجع إتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.
[2] للمزيد من الإطلاع ،راجع المادة 30 إلى المادة 37 .من إتفاقية المشاركة .

– في مجال المنافسة ، يعمد الطرفان إلى التعاون الإداري في تنفيذ تشريعاتهما الخاصة بالمنافسة. كما يضمن الطرفان الحماية الملائمة والفعلية لحقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية ، وفقا للمقاييس الدولية.[1]

5– التعاون الإقتصادي : يتفق الطرفان على تدعيم الشراكة الاقتصادية التي تساهم في تنمية الشريكين على المدى الطويل، التعاون بين الجزائر الإتحاد الأوروبي يعطي الأولوية للقطاعات التي تسهل التقارب بين الاقتصاد الجزائري واقتصاد المجموعة الأوروبية وخاصة القطاعات التي تخلق قيمة مضافة وتساهم في خلق مناصب الشغل وتزايد حجم التبادلات وتنوعها كما وكيفا.

5–1 التعاون الجهوي: وتتطرق هده الاتفاقية إلى خلق تعاون جهوي من شانه أن يخلق شراكة بين مجموعة الدول المغاربية ومن جهة أخرى ركز التعاون على ما يلي:[2]

–خلق تكامل اقتصادي.

–تنمية البنية الأساسية الاقتصادية.

–التعاون في ميادين التعليم والتكوين.

–تبادل الخبرة في ميدان الجمارك.

ويرمي هدا التعاون إلى تحقيق عدة أهداف منها:

–تشجيع المستثمرين الأوروبيين على الاستثمار في قطاع الصناعة في الجزائر تدعيم الشراكة في ميدان الصناعة.

–تشجيع التعاون المباشر بين المقاولين والصناعيين الأوروبيين والجزائريين وتبادل الخبرات

– تدعيم المجهودات المبذولة في الجزائر في ايطار تحديث وإعادة تنظيم القطاع الصناعي ما في دلك

– صناعة تحويل المنتجات الزراعية عند القطاع الخاص والعام.

– مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية وتطوير البحث العلمي.

–المساهمة في زيادة تصدير البضائع المصنعة الجزائرية نحو السوق الأوروبية بدلا من الاعتماد على قطاع المحروقات.

5–2 الطاقة والمناجم : حيث تهدف الاتفاقية إلي تطوير الشراكة بين المؤسسات الجزائرية والأوروبية في نشاط التنقيب والإنتاج والتحويل والتوزيع وخدمات الطاقة والمناجم ودعم جهود إعادة هيكلة المؤسسات العمومية لقطاع الطاقة والناجم مع ضرورة التأهيل المؤسساتي والتشريعي التقني والتكنولوجي من اجل من اجل تحضير هذه المؤسسات للدخول في اقتصاد السوق.

[1] راجع المقال من المادة 38 إلى المادة 46 من إتفاقية المشاركة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر .
[2] راجع مقال الإتفاقية من المادة 47 إلى المادة 66.

5-3 التعاون في المجال الجمركي : يهدف التعاون إلي ضمان احترام نظام التبادل الحر من خلال تبسيط عمليات المراقبة والإجراءات الجمركية وتطبيق وثيقة إدارية وحيدة مماثلة لوثيقة المجموعة مع إمكانية الربط بين أنظمة العبور التابعة لكلا الطرفين دون الإخلال بأشكال التعاون الأخري المنصوص عليها في هذا الاتفاق.[1]

5-4 الخدمات المالية : يهدف التعاون إلي تحسين الخدمات المالية وتطويرها من خلال دعم الإصلاح المصرفي والمالي بالجزائر والعمل على تطوير السوق المالية فيها وكذا تبادل المعلومات حول التنظيمات والممارسات المالية .

6- التعاون المالي:قصد إنجاح الشراكة الأورو-متوسطية ومن أجل تفعيلها بشكل متكافئ ،تم توسيع نطاق التعاون بخلق أليات جديدة من قبل الإتحاد الاوروبي ،تتمثل في برنامج ميدا الذي عوض البروتوكولات السابقة .حيث يعتبر برنامج" **ميدا** "أهم وسيلة لدعم التعاون المالي بين الجزائر والإتحاد الأوروبي لإرساء قواعد المرحلة الانتقالية وللتوجه نحو اقتصاد السوق وتطوير القطاع الخاص وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي والجدول التالي يوضح أهم المبالغ المخصصة للجزائر في إطار ميدا 1،ميدا 2

جدول (10) : برامج التعاون المالي بين الإتحاد الأوربي والجزائر.[2]

نوع البرنامج	ميدا (1)	ميدا (2)	P.I.N (3)	
السنة	1998-1995	2001-1999	2004-2002	2006-2005
المبلغ مليون أورو	30.2	16.8	150	106

Source : 1-2 w w w. deldza. ce. ei.inie/ue

3- économie Européenne op cité page 65

يتضح أن المساعدات المالية ضمن برامج ميدا تبقى دون المستوى و لم تكن متوافقة مع ما هو مبرمج ويرجع ذلك لعدة أسباب نذكر منها:

-غلق مقر بعثة المفوضية الأوربية المسئولة عن مراقبة تنفيذ المشاريع خلال فترة 1994-1998 بسب الأوضاع الأمنية.

-تأخر انطلاق المشاريع الممولة من قبل برنامج MEDA .

-قلة المشاريع المقدمة من طرف السلطات الجزائرية، لأن برامج ميدا يقوم على مبدأ المنافسة بين الدول في تقديم المشاريع المرشحة للتمويل عن طريق البرنامج وفق البرامج الاستدلالية الوطنية (P.IN) فكلما

[1] للمزيد من المعلومات، راجع المادة 63 من الإتفاقية الشراكة.

[2] د. زغيب شهر زاد،" **الشراكة الأورو – جزائرية بين متطلباتها وواقع الاقتصاد الجزائري**"،مجلة العلوم الإنسانية ،عدد 32، ديسمبر 2009،ص 336.

كانت المشاريع والنشاطات المقدمة من قبل بلد ما كثيرة ومتنوعة كلما كان حجم الإعتمادات المالية المخصصة من قبل الإتحاد الأوربي لهذا البلد كبيرة .ولهذا نلاحظ من الجدول أعلاه أنه جسدت الفترة 2002-2006 بوثيقة إستراتيجية أوربية تعمل ضمن البرامج الاستدلالية الوطنية الذي يغطي فترتين،(2002-2004) وخصص لها غلاف مالي بقيمة 150 مليون أورو والثانية (2005-2006) خصص لها 106 مليون أورو، وكان يهدف كل منهما إلى تدعيم الإصلاحات الاقتصادية وتنمية الموارد البشرية وتحسين الإطار القانوني والسعي إلى تحقيق الحكم الرشيد [1].

كما استفادت الجزائر من القروض الممنوحة من قبل البنك الأوربي للاستثمار حيث تحصلت على 764,4مليون أورو خلال الفترة1996 -2000 أي ما يعادل 11.53 % من مجموع القروض المخصصة للشركاء المتوسطين (باستثناء تركيا،وإسرائيل) ولقد وجهت هذه المبالغ لتمويل العمليات الخاصة بتطوير الهياكل الاقتصادية وحماية البيئة وتدعيم القطاع الخاص ،إلا أن هذا الأخير لم يستفيد بقيمة القروض المخصصة له بسبب تأخر تنفيذ برامج الخصخصة وقلة استعمال طريقة التمويل برؤوس الأموال ذات المخاطرة في الجزائر بشكل واسع.

إذن ما يمكن استنتاجه فيما يخص تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر بأنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب ، لأن الأثر الإيجابي على الرصيد التجاري لا ينتج إلا على المدى البعيد عندما تدعم الاستثمارات الأجنبية الهياكل الإنتاجية للاقتصاد الجزائري ولتجسيد ذلك يتطلب توافر شروط وتحديد القطاعات التي يمكن تطويرها على المدى المتوسط من خلال عملية الشراكة للحصول على حصص مالية من الإتحاد الأوربي واكتساب الخبرة وتوطين التكنولوجيا .ولهذا نرى من الضروري الانتقال بأسرع ما يمكن من أسلوب تقديم المساعدات إلى دعم الاستثمار الأوربي المباشر في الاقتصاد الجزائري وبخاصة تشكيل رؤوس الأموال المخاطرة (الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية) [2].

7 – قطاعات أخرى: ويمتد اتفاق الشراكة الاورو- جزائرية إلى قطاعات أخرى نذكر منها السياحة والصناعة التقليدية حيث تتعهد المجموعة الأوروبية بمساعدة الجزائر على استغلال مواردها السياحية ومياهها المعدنية وصناعتها التقليدية كي تعطي نظرة حسنة للسائحين الدين يرغبون في زيارة الجزائر مما يؤدي إلى جلب العملة الصعبة وكدا الميدان الاجتماعي والثقافي ، ففي هدا المجال تنص الاتفاقية على تدعيم البرنامج الجزائري الذي يهدف إلى تحسين نظام الحماية الاجتماعية وقطاع الصحة وترقية الحوار الاجتماعي المهني وتطوير قطاع السكن الاجتماعي وتحسين نظام التكوين.

[1] الحكم الرشيد أو الحاكمية المرادف للتسيير الاقتصادي الفعال ولأمثل وقد عرف البنك الدولي الحكم الرشيد أنها الطريقة التي تمارس بها السلطة من أجل تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد بغية تحقيق التنمية، ويكون الحكم الرشيد باحترام كيان الدولة في حد ذاتها والمجتمع المدني ووجود قطاع خاص.

[2] ،زغيب شهرزاد، "الشراكة الأورو- جزائرية بين متطلباتها وواقع الاقتصاد الجزائري" مرجع سابق ،ص 346.

- إلى جانب بنود الاتفاق التي سبق ذكرها ، ينفرد اتفاق الشراكة بموارد أخرى خاصة هي :

–التعاون في المجال القضائي والقانوني ومكافحة الإرهاب والرشوة.

–دعم المؤسسات لتطبيق قانون سير العدالة وترسيخ دولة القانون.

–الوقاية ومحارة الجريمة المنظمة ومكافحة تبييض الأموال.

–المعالجة السريعة لإجراءات تسليم التأشيرة.

المطلب الثالث : مجلس الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي :نحو بعث التعاون المؤسساتي:

يعد مجلس الشراكة الجزائري–الاوروبي أعلى هيئة سياسية وضعت في إطار متابعة تنفيذ اتفاق الشراكة القائم بين الطرفين منذ سنة 2005 ، ويجتمع مرة في السنة لتقييم الانجازات والمشاريع في مجال التعاون.[1]

حيث تمت إقامة اللجنة المكلفة بتنفيذ ومتابعة الإتفاقية التي تشرف عليها وزارة الخارجية بتاريخ 30 سبتمبر 2004 .

- إقامة اللجنة التقنية المكلفة بمتابعة وإقامة منطقة التبادل الحر في هذا الإطار في 23 أوت 2005 والتي تترأسها الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI) [2].

ويتمثل هذا البعث التعاوني المؤسساتي في:

1– تنصيب ميادين للتعاون: ستغطي مجموعات العمل الخمسة التي ستنصب بهذه المناسبة ميادين التعاون (الفلاحة– الصيد البحري- الصناعة–التجارة–الخدمات–البيئة–النقل–الطاقة– العدالة–الشؤون الداخلية-التكنولوجيا) وستعوض بعد إنهاء الإجراءات التي قد تأخذ وقتا طويلا بلجان فرعية ذات صلاحيات ورزنامة ومرجعيات محل تفاوض بين الطرفين.

2– إتفاق بين الجزائر والإتحاد الأوروبي حول مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي :لقد توصلت الجزائر والإتحاد الأوروبي بعد مشاورات دامت أكثر من سنتين إلى إتفاق حول مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي الخاص بإتفاق الشراكة " إن الرزنامة تنص على تأجيل رفع الحواجز الجمركية حتى سنة 2020 أمام أصناف واسعة من المنتاجات التي تستوردها بلادنا " .

[1] www.djazairess.com ،تاريخ الإطلاع 2012/08/23.

[2] caci : الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة: خدمات منح شهادة المنشأ والتدويل /المصدر: دراسة حول التقنيات المختلفة لدعم التجارة المنجزة من قبل الإتحاد الإيطالي لغرفة التجارة والصناعة **UNIONCAMERE** ماي 2005،ص 23 .

كما ينص الإتفاق أيضا في شقه الفلاحي على إعادة النظر في بعض الأصناف التي يوليها الإتحاد الأوروبي الأفضلية ،لاسيما المنتجات الزراعية والمنتاجات الزراعية المصنعة ،وستدخل هذه الترتيبات الجديدة حيز التنفيذ في أول سبتمبر 2012[1].وكانت الجزائر قد رفعت في 2010طبقا لأحكام إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وهذا طبقا للمادتين 11 و 16 اللتان تمنحان للجزائر حق مراجعة رزنامة التفكيك التعريفي و تعديل الامتيازات التعريفية [2]. عريضة هي الأولى من نوعها يتقدم بها بلد متوسطي وقع على مثل هذا الإتفاق لدى المفوضية الأوروبية ،وهذا لضمان حماية أفضل لبعض الفروع الصناعية الوطنية النامية ولتمكين مؤسساتنا أن تهيئ نفسها بشكل أحسن لمرحلة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي المقرر في أفاق 2020 [3].

أما بخصوص أصناف السلع التفضيلية التي منحتها الجزائر للإتحاد الأوروبي في إطار إتفاق الشراكة فقد أستهلكت كلها من طرف بلدان الإتحاد الأوروبي بشكل كلي وفي المقابل فإن الجزائر لم تستهلك سوى 06 من 41 صنف التي منحها الإتحاد الاوروبي بنسب ضعيفة لا تتعدى 10 % .كما يلاحظ أيضا نقص كبير في المستثمرين الأوروبيين في الجزائر خصوصا في القطاعات خارج المحروقات .[4]

– **بالنسبة للمجال الفلاحي** : لقد توصلا الجانبان من خلال مناقشة السابقة إلى إتفاق حول 36 منتوج فلاحيا موجه للإستيراد بالجزائر يستفيد من الإعفاء الجمركي بعضها سيتم إلغاءه من الأن فصاعداً والبعض الأخر سيتم إعادة تهيئته .

بالنسبة للمنتوجات الصناعية :تكمن المنتجات الصناعية المتفق عليها في رزنامة التفكيك الجمركي إلى غاية 2020هي:مواد الحديد،النسيج ،الإلكترونيك ،والخاصة منها بصناعة السيارات وهذا إثر الجولة الخامسة [5].

3– على الصعيد الثنائي : تمت هناك ستة جوانب هامة للتعاون الثنائي من بينها:[6]

الحوار السياسي: حقوق الإنسان ،مكافحة الإرهاب .

الحوار الإقتصادي :والمتمثل في مساعدة الإتحاد الأوروبي للجزائر على :

– وضع وتكييف تشريعاتها وتحسين نجاعة الإدارة من أجل جعل هذه التشريعات واضحة في كلا ضفتي المتوسط .

[1] موقع الواب لوزارة الشؤون الخارجية ، www.mae.dz في 2012/08/23.
[2] للمعلومات أكثر طالع الرابط : www.el-massa.com
[3] نفس المرجع السابق على الموقع : www.mae.dz
[4] نشر في الجزائر الجديدة في 2011/06/14 عبر محرك البحث في الجرائد : www.djazairess.com
[5] www.djazairess.com ، نفس المرجع السابق تاريخ الإطلاع 2012/08/23 ..

[6] 2007 Design by webmaster@algerian-embassy.be .

– تحديث الإقتصاد الجزائري إلى جانب مختلف الشراكات والهيئات التابعة له .

– الإتفاق حول البرنامج التوجيهي الوطني الذي خصصت له ميزانية 172 مليون أورو على مدى ثلاث سنوات والذي يستجيب لمشاريع تم الإتفاق عليها بشكل مشترك في إطار دعم الإصلاحات التي شرعت فيها الجزائر من أجل تحقيق إقتصاد أفضل،حيث تم تخصيص مبلغ 286 مليار دولار للتنمية خلال البرنامج الخماسي 2010-2014 الذي رأت فيه دول الإتحاد الأوروبي منفذاً للتحرر من المشاكل الإقتصادية الداخلية التي تعانيها مما جعل الجزائر تضع شروطها ودعوتها إلى ضرورة مراجعة إتفاق الشراكة الذي تم الإمضاء عليه والذي استفادت منه دول الإتحاد الاوروبي على حساب الجزائر [1].

4- على الصعيد الجبائي: إن تجميد التفكيك التعريفي سيساعد على تعويم الخزينة العمومية بمداخيل اضافية من الحقوق الجمركية .و استنادا لأرقام دراسات نشرتها في أبريل الماضي وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار اشار علاوة الى ان التفكيك التعريفي الذي تم تطبيقه مع الاتحاد الأوروبي قد جعل الجزائر تخسر 2.5 مليار دولار من مداخيل الخزينة بين 2005 و 2009 أضاف علاوة انه حسب محاكاة لتقييم الاثر الجبائي لتطبيق اتفاق الشراكة فان الجزائر كانت ستخسر 8.5 مليار دولار بين 2010 و 2017 لو تم الابقاء على التفكيك التعريفي[2].

5- على صعيد الطاقة والمناجم : إثر اللقاء بين الجزائر والإتحاد الأوروبي على تطوير الشراكة في مجال الطاقات المتجددة ،التي بدأ الإتفاق عليها في بروكسل يوم الجمعة 09 ديسمبر 2011 برئاسة كل من وزير الطاقة والمناجم السيد يوسف يوسفي،والمفوض الأوروبي للطاقة السيد " Gûnther Oettinger" وهذا بهدف تقديم وتحضير البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية وترقية وتنمية المبادلات ضمن التعاون والشراكة [3]. كما من شأن هذه الشراكة أن تسمح أيضا بتدفق الاستثمارات التي طالما طالبت بها الجزائر وتحويل التكنولوجيا وتطبيق مشاريع في مجال الطاقات التقليدية وغير التقليدية. وهذا بعدما قامت كل من الجزائر والإتحاد الاوروبي منذ عام 2006، بالتفاوض حول مذكرة تفاهم بشأن شراكة استراتيجية في مجال الطاقة والتي من المتوقع أن تختتم في عام2013[4] وللإشارة، فإن الجزائر التي تعد ممونا هاما للاتحاد الأوروبي بالطاقة، تضمن لوحدها ما بين 13 و15 % من الاحتياجات الأوروبية من الغاز.[5]

[1] نفس المرجع السابق : www.djazairess.com ، تاريخ الإطلاع 2012/08/23 .

[2] عن وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،على الرابط التالي: www.mipmepi.gov.dz

[3] 2007 Design by webmaster@algerian-embassy.be Op.Cit.

[4] www.enpi-info.eu

[5] نوميديا نيوز/ الاذاعة الجزائرية

6 – على صعيد التعاون العلمي والتكنولوجي : تم التوقيع على اتفاق بين الاتحاد الأوروبي والجزائر حول التعاون العلمي والتكنولوجي في آذار/مارس 2012 ودخل مؤقتاً حيز التنفيذ ريثما يتم التصديق[1].

7 – أهم الأحداث في العلاقات الأورو– جزائرية :الجدول الموالي يبين أهم الأحداث في العلاقات الأورو –جزائرية.

جدول (11): أهم الأحداث في العلاقات الأورو– جزائرية

التاريخ	الحدث
2002	التوقيع على إتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي
2005	بدء سريان اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر.
سبتمبر 2006	– بداية التحرير الكلي للقائمة الأولى – بداية التفاوض حول مذكرة تفاهم بشأن شركة إستراتيجية في مجال الطاقة
2008	– التوقيع على خارطة الطريق، المكمّلة لاتفاقية الشراكة – إطلاق الاتحاد من أجل المتوسط (تعزيز الشراكة الأورو–متوسطية).
2010–2007	220 مليون يورو للبرنامج التأشيري الوطني للجزائر الممول في إطار آلية الجوار
2010	التقدم بطلب مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي (تأجيل التفكيك الجمركي إلى غاية 2020)
2013–2011	تبلغ ميزانية البرنامج التأشيري الوطني الجديد للجزائر (PIN) 172 مليون يورو لفترة 2011-2013.

[1] www.enpi-info.eu Op , Cit

2011	– انعقدت الجلسة الأولى للجنة الفرعية المعنية بالحوار السياسي، الأمن وحقوق الإنسان في الجزائر العاصمة. كذلك انعقدت الجلسة السادسة لمجلس الشراكة والجلسة الثانية للجنة الشراكة، إضافة إلى اللجنة الفرعية للبيئة والنقل والطاقة، والجلسة الخامسة للحوار الاقتصادي. – أبدت الجزائر استعدادها لبدء مناقشات بشأن امكانية إنجاز خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية.
مارس 2012	– التوقيع على اتفاق بين الاتحاد الأوروبي والجزائر حول التعاون العلمي والتكنولوجي – تم إرسال أول بعثة من الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات (حوالى 120 مراقباً) إلى الجزائر خلال انتخابات 10 أيار/مايو التشريعية، بناء على دعوة من السلطات الجزائرية
2013	– تحرير المبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الواردة في القائمة الثانية بشكل كامل – الإتفاق الإستراتيجي حول الطاقة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي
2017	تحرير المبادلات التجارة الخاصة بالمنتجات الواردة في القائمة الثالثة بشكل كامل
2020	التحرير الكامل للمبادلات التجارية وإنشاء منطقة التبادل الحر بين الجزائر والإتحاد الأوروبي

المصدر: من إعداد وتصميم الباحث بالاعتماد على الرابط www.enpi-info.eu

خلاصة الفصل:

تعتبر الشراكة الأورو- متوسطية أحد الاتفاقات المنبثقة عن مشروع برشلونة سنة 1995 ،والذي يعتبر الحدث أكثر شمولية وأكثر إرادة للتعاون بين دول الإتحاد الأوروبي والدول الواقعة على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط،والذي مس جميع الجوانب منها السياسية ،الاقتصادية ،والثقافية والاجتماعية ،حيث كانت دول المغرب العربي سباقة إلى إبرام اتفاقيات تعاون في سنوات السبعينات والتي كانت تحظى بتفصيلات تجارية ،ولكن بعد قيام مؤتمر برشلونة استبدلت علاقات التعاون بين الطرفين إلى اتفاقات شراكة الند للند،حيث تعتبر الجزائر من بين الدول التي وقعت اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في 2002 والتي بدأت حيز التنفيذ في سنة 2005 والتي عرفت عدة مفاوضات منذ سنة 1997 حيث نصت هذه الإتفاقية بين الجزائر والإتحاد الاوروبي على إقامة منطقة التجارة الحرة بين الطرفين في غضون 12 سنة كما نص مضمن الاتفاقية على المحور السياسي ،وكذا المحور الاقتصادي والتجاري .مع العلم أن الإتحاد الأوروبي يعتبر الشريك التجاري الأول للجزائر في ما يخص المبادلات التجارية ،والهدف من توقيع اتفاق الشراكة هو أن كل طرف يسعى إلى تحقيق مكاسب ومصالح التي قد تتوافق وقد تتعارض والتي تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والدخول ضمن آليات النظام الاقتصادي العالمي الجديد والعمل على اكتساب الخبرة والتكنولوجيا الحديثة

إذن فاتفاق الشراكة الأورو- جزائري جاء ليطرح تصور جديد للتعاون الاقتصادي والتجاري في أطر وآليات عمل تفتح أبواب الترقب المتفائل والحذر في نفس الوقت،فالأبعاد المطروحة والمغرية التي يتيحها الاتفاق من فرص وملائمات تكشفها العديد من المخاطر،وعلى الجزائر القيام بإدخال كل الإجراءات والتدابير اللازمة لنجاح هذا الاتفاق من خلال مواصلة عمليات الإصلاح والتأهيل الاقتصادي والاجتماعي.

تمهيد :

إن حرية الاستثمار والمنافسة في ظل اقتصاد السوق تتطلب شروطا قانونية واقتصادية تسمح بالتعاقد مع الشركاء الأجانب في هذا المجال،حيث سعت الجزائر إلى تطبيق سياسة الإنفتاح على الشراكة الأجنبية من خلال سنها لمجموعة من القوانين المنظمة للإستثمار،بتقديم جملة من الحوافز والضمانات للمستثمرين الأجانب،فشهدت قوانين الإستثمارات الجزائرية عدة تعديلات وتغييرات،قصد مقارنتها وتكييفها مع تشريعات وقوانين الدول الأوروبية،وأحكام وإجراءات المنظمة العالمية للتجارة .

سنحاول في هذا الفصل عرض الإطار القانوني والمؤسساتي لترقية وتنظيم الشراكة الأورو- جزائرية بشكل خاص و الإستثمار الأجنبي بشكل عام ،حيث خصصنا ثلاثة مباحث هامة في هذا الفصل ففي المبحث الأول سوف نتطرق إلى تنظيم الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات وخارجه ، أما المبحث الثاني تطرقنا إلى الإطار المؤسساتي لترقية الشراكة الأورو- جزائرية،وأما المبحث الثالث خصص للتوزيع القطاعي والجغرافي للإستثمار الأجنبي والشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي .

المبحث الأول : تنظيم الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات وخارجه

يشكل قطاع المحروقات ركنا هاما في الإقتصاد الجزائري،فهو يعتبر المصدر الأساسي لتوفير العملة الصعبة وبالتالي يشكل المصدر الفعال الذي تعتمد عليه التنمية في شتى المجالات،فهو يمثل نسبة 40% من الناتج الوطني المحلي،وأكثر من 60% من الميزانية العامة للدولة تمول عن طريق الجباية البترولية،ويساهم ب 97% من إيرادات الصادرات الجزائرية [1].هذا وتمتلك الجزائر خامس أكبر إحتياطي للغاز الطبيعي في العالم ،وتعتبر ثاني أكبر مصدر للغاز الطبيعي وثاني أكبر مصدر للغاز إلى أوروبا [2]،بنسبة تقدر بحوالي 4.1 تريليون متر مكعب من الغاز سنوياً عبر خطي أنابيب للتصدير تمتد من خلال مياه البحر الابيض المتوسط.يمثل قطاع المحروقات المحرك الرئيسي للإقتصاد الوطني .حيث عرف قطاع المحروقات مجموعة من التشريعات المتعاقبة والهادفة لفتحه أمام الشراكة الأجنبية عن طريق تشجيع الشركات الاجنبية على الإستثمار فيه منذ الإستقلال من خلال قانون الإستثمارات لسنة 1963.

المطلب الأول :الإطار القانوني والتنظيمي للشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات:

سنحاول أن نعرج في هذا المطلب على مختلف النصوص والقوانين والمراسيم التشريعية المنظمة للإقتصاد الوطني بعد الإستقلال السياسي،خاصة في مجال المحروقات باعتباره القطاع الإستراتيجي للإقتصاد الوطني ومن أهم القوانين الصادرة والمتعلقة بالإستثمار مايلي:

أولاً: قانون الإستثمار لسنة 1963 :

صدر قانون الإستثمار رقم 277/63 في سنة 1963 [3].وكان موجها خصوصا إلى رؤوس الأموال الأجنبية،حيث أولى أهمية بالغة للمستثمرين الأجانب بصفة عامة والشركات الأجنبية المنشأة بموجب إتفاق شراكة بصفة خاصة [4].فنصت المادة 23 منه "أن الدولة تتدخل بواسطة الإستثمارات العمومية بإنشائها لمؤسسات وطنية أو مؤسسات ذات إقتصاد مختلط بمشاركة الرأس المال الأجنبي والوطني من أجل جمع الشروط الأساسية لتحقيق إقتصاد إشتراكي خاصة في القطاعات ذوي النشاط الذي يمثل أهمية حيوية بالنسبة للإقتصاد الوطني ".[5].

وقد حدد هذا القانون مجموعة من الإمتيازات لصالح المستثمر الأجنبي تتلخص فيما يلي :[6]

---

[1] النشرة الإحصائية متوفرة على موقع http://www.pmeart-dz.org تاريخ التحميل 2010/05/19.
[2] أوشن ليلى، الشراكة الأجنبية والمؤسسات الإقتصادية الجزائرية ،2011،ص 46.
[3] أنظر المادة 23 من القانون رقم 63-277 المؤرخ في جويلية 1963الصادر في الجريدة الرسمية،20أوت 1963 ،العدد 53 ،
[4] علواش قربوع كمال،**قانون الإستثمارات في الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية**،بن عكنون ،الجزائر،1999،ص06.
[5] عليواش قربوع كمال، مرجع سابق ،ص 6- 7.
[6] بن عزوز محمد،الشراكة الأجنبية في الجزائر،واقعها وأفاقها،رسالة ماجستير،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،2001،ص99،100.

- ضمان إستقرار النظام الضريبي لمدة 15 سنة بالنسبة للشركات المتعاقدة التي لا يقل إستثمارها عن خمسة ملايين دج .
- تخفيضات جبائية عن الموارد المستوردة من الخارج،شريطة أن يكون إتفاق مسبق بين المستثمر والدولة

وإلى جانب هذه الإمتيازات فقد نص القانون الجزائري على أن تتميز عقود الشراكة بما يلي:

- يجب أن يرفق كل إستثمار بالإعتماد(agrément) من طرف اللجنة الوطنية للإستثمار .
- أن يكون عقد الشراكة ملائماً لبرامج الإستراتيجية التنموية المتبعة من طرف الدولة.
- ضرورة إستخدام تكنولوجيا حديثة وضمان تكوين يد عاملة،وأن توفر عقود الشراكة مناصب شغل.

رغم الضمانات والشروط والإمتيازات التي حددها قانون الإستثمار لسنة 1963 وكذا الإرادة الواضحة للسلطات الجزائرية اتجاه الإستثمار الأجنبي،غير أن هذا القانون لم يحقق أهدافه،وذلك لعدة إعتبارات إقتصادية وسياسية نوجزها فيما يلي :[1]

- عدم تجانس الخيار السياسي المتبع أنذاك مع الواقع الإقتصادي .
- الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية المتدهورة المفسرة بوجود إدارة هشة وإطارات غير مؤهلة،ونقص في الهياكل القاعدية....و غيرها .

فكل هذه الأسباب وأخرى جعلت التردد كبير لدى أصحاب رؤوس الأموال في الجزائر .

ثانياً: قانون الإستثمار لسنة 1966:

قامت الجزائر بتبني قانون جديد للإستثمارات في سنة 1966 ،يتمثل في الأمر رقم 284/66[2]،الذي تضمن مجموعة من الضمانات والمنافع الممنوحة للإستثمار الاجنبي ،والتي تستهدف تعبئة الموارد الداخلية برؤوس الأموال الاجنبية بغية تحقيق الإستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية ونجد منها [3]:

- إعطاء الحق للمستثمرين الخواص المحليين والأجانب في بناء الإقتصاد الوطني ولكن في ظل الإختيارات والتوجهات السياسية للبلد .
- تحديد مجالات الإستثمارات في القطاعات الصناعية والسياحية .

[1] بن عزوز محمد، الشراكة الأجنبية في الجزائر،واقعها وأفاقها، مرجع سبق ذكره،ص 101 .
[2] أمر رقم 284/66، مؤرخ في 15 ديسمبر 1966،يتضمن قانتن الإستثمارات ،جريدة الرسمية،عدد 80 الصادر في 1966/08/17.
[3] فارس فوضيل،الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ،حالة الجزائر،رسالة ماجستير،معهد العلوم الإقتصادية ،جامعة الجزائر،1998،ص126.

- لقد جاء هذا القانون بجملة من الإمتيازات والضمانات للمستثمرين الخواص المحليين والأجانب نذكر منها :
  - تقديم تسهيلات الحصول على قروض مصرفية من الصندوق الوطني للتنمية .
  - الإعفاء الكلي أو الجزئي من حقوق التسجيل المتعلقة بالملكية الفكرية ، بالإضافة إلى الإعفاء الكلي أو الجزئي من الرسم العقاري لمدة 10 سنوات على الأكثر .

والملاحظ أنه رغم انفتاح الجزائر على الإستثمار الأجنبي من خلال مجموعة النصوص القانونية المنظمة له،إلا أنه لم تتمكن السلطات الجزائرية من التحكم في الثروة الوطنية التي بقيت مستغلة من طرف الشركات الأجنبية وبالتالي إظطرت سنة 1971 إلى عملية تأميم قطاع حساس واستراتيجي في الجزائر ألا وهو قطاع المحروقات (المرسوم رقم 71-64 الصادر يتاريخ 1971/02/24) .والجدول الموالي يبن حجم الإستثمارات المنجزة خلال الفترة (1967-1979).

الجدول (12) : حجم الإستثمارات المنجزة خلال الفترة (1967-1979)

الوحدة :مليار دج

البيان	مخطط 1967-1969	مخطط 1970-1973		مخطط 1974-1977		مخطط 1978-1979
	الإنجازات	الإنجازات	التوقعات	الإنجازات	التوقعات	الإنجازات
الإجمالي بما فيها	9.1	36.2	27.7	93.2	110.2	106
الفلاحة	1.6	4.3	4	8.9	8.9	3.2
الصناعة	7.4	20.8	12.4	63.1	63.1	66

Source: Benissad Hocine, algérie restructuration et réforme économié, Op Cit, p209

يتضح من الجدول أنه تم إنجاز حجم الإستثمارات قدر ب 36.2 مليار دج خلال المخطط 1970-1973 أي أكثر مما كان متوقعاً (27.2 مليار دج)خلال نفس الفترة،وسجل إرتفاعاً بأربعة أضعاف مقارنة بمخطط (1967-1969) ،كما عرف أيضاً مخطط (1974-1977) إرتفاعاً ملحوظاً في حجم الإستثمارات المنجزة والذي قدر ب 93.2مليار دج لكنه أقل مما كان متوقعاً خلال نفس الفترة (أي بنسبة إنجازات قدرت ب 84.57).

ثالثا: قانون الإستثمار لسنة 1982:

في سنة 1982 تبنت الجزائر قانوناً يتعلق بتأسيس الشركات المختلطة وسيرها، [1]حيث أكدت في ذلك عن نيتها في رفض الإستثمار المباشر،وفضلت الإستثمار عن طريق الشركات المختلطة[2]،حسب هذا القانون فإن الشركات المختلطة الإقتصاد هي شركات أسهم خاضعة للقانون التجاري الجزائري ويندرج قانونها الأساسي في أطراف الإتفاق المبرم بين المؤسسات الاشتراكية والأطراف الاجنبية،تنشأ هذه الشركات لمدة تختلف حسب طبيعة النشاط على ألا تتجاوز مدة 15سنة،ويجوز تمديدها وتحدد نسبة المؤسسات الإشتراكيةبنسبة لا تقل عن 51 %.

تستفيد الشركة المختلطة عند إنشائها من جملة من الإمتيازات الجبائية أهمها :

- إعفاء كل المشتريات العقارية الضرورية من الحق على التحويل بالمقابل .
- الإعفاء من الضريبة العقارية لمدة 5 سنوات إبتداءاً من تاريخ الشراء .
- الإعفاء من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية خلال السنوات الثلاثة الأولى وتخفيض في السنتين الرابعة والخامسة بنسبة 50 %و 25 % .
- الإعفاء من الضرائب المفروضة على الأجر الإضافي .

رابعاً: قانون الإستثمار لسنة 1986:

في سنة 1986 ،تم إصدار القانون رقم 14/86، المتعلق بمجال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب،حيث أعطى دفعاً قوياً لتدخل الرأس المال الأجنبي في قطاع المحروقات،وأرسى قواعد قانونية تسمح للشريك الاجنبي أن يقوم بممارسة أعمال التنقيب،والبحث عن المحروقات واستغلالها،وتمكين هذا الأخير من التدخل في هذا المجال عن طريق الشراكة مع مؤسسة سوناطراك حيث إشترط المشرع ألا تقل عن 51 % ،في ممارسة أعمال التنقيب والبحث عن المحروقات بمختلف أنواعها (غاز طبيعي،نفط خام،)[3].

وقد نصت المادتان 20 و 21 من قانون 14/86 صراحة أن العقود المبرمة بين مؤسسة سوناطراك والشركاء الأجانب تخضع لإتفاقيات وعقود الشراكة،خاصة ما يتعلق بالمساهمة في الأعباء و الأخطار

[1] قانون رقم 13/82،المؤرخ في 1982/08/28،يتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الإقتصاد وسيرها ،الجريدة الرسمية،العدد 35،الصادر في 1982/08/31.

[2] علواش قربوع كمال ، قانون الإستثمارات في الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية، مرجع سابق،ص 25.

[3] انظر القانون رقم 14/86 المؤرخ في 1986/08/19،المتعلق بمجال التنقيب والبحث عن المحروقالت واستغلالها ونقلها بالأنابيب ،الجريدة الرسمية العدد 35، الصادرة في 1986/08/21.

والنتائج،وكيفية استفادة الشريك الاجنبي،كما أكدت على أن مؤسسة سوناطراك هي المؤسسة الوحيدة التي تملك الرخص المنجمية في مجال المحروقات .

أما بخصوص إستفادة الشريك الاجنبي فقد منح قانون 86/ 14لهذا الأخير حق حصوله على جزء من إنتاج الحقل المكتشف يمثل نسبة مساهمته والتي ينبغي ألا تتعدى 49 % كما هي محددة قانوناّ،كما يملك الشريك الاجنبي حصة من إنتاج الحقل المكتشف تعويضاً لكل الأعباء المنفقة على عمليات الإكتشاف [1] .

والملاحظ في هذا أنه بالرغم من الإصلاحات التي جاء بها هذا القانون والمتميزة عن باقي مختلف القوانين السابقة في مجال المحروقات،إلا أن الإستثمار الأجنبي في مجال المحروقات ظل بعيداً عن الطموحات،حيث أن عدد العقود المبرمة بين مؤسسة سوناطراك في إطار شراكة مع المتعاملين الأجانب بين 1986-1991، لم تتعدى 15 عقداً من بينها 13 عقد تنقيب و عقدين للبحث [2].

خامساً: قانون الإستثمار لسنة 1991:

يتعلق بقانون المحروقات 91-21 الذي يعدل ويتمم قانون 86-14، حيث ساهم هذا القانون بشكل أوسع في مجال تدخل الاستثمار الأجنبي ومشاركته في رفع مستوى إنتاج المحروقات، ذلك إن هذا القانون حدد القواعد الأساسية للبدء في شراكة فعلية تقوم بها شركة سونطراك مع الشركاء الأجانب، تمثلت هذه القواعد في البحث والتنقيب.فمن أجل ذلك تم إحداث مجموعة من التعديلات القانونية في قانون 14/86 قصد جعل مجال التنقيب والاكتشاف والإستغلال والتسويق أكثر إنفتاحاً على الإستثمار الأجنبي للإستفادة من الخبرة والمهارات الفنية والتكنولوجيا الحديثة في هذا المجال،حيث أصبحت هذه الغايات والأهداف الأساسية لإبرام عقود الشراكة،وفي هذا الإطار تم إصدار قانون 91-21 المؤرخ في 1991/12/04 والمتعلق بقانون المحروقات وأهم ما نص به ما يلي :[3]

- توسيع مجال الشراكة مع الأجانب بالنسبة للآبار الموجودة غير المستغلة أو المستغلة من خلال نشاطات البحث والتنقيب نتيجة للتكاليف المرتفعة في هذا المجال وجلب التكنولوجيا التي تسمح باستعمال تقنيات متطورة تقلل من التكلفة.
- عقود الشراكة تحدد الشروط التي يخضع لها الشركاء ، لاسيما فيما يخص الاستثمارات وبرامج العمل وانتفاع الشريك الأجنبي أيضا.
- عرض مزايا محفزة تحدد أشكال انتفاع الشريك الأجنبي، يمكن حصرها فيما يلي :

[1] القانون رقم 14/86،ج.ر،عدد35، الصادر في 1986/08/21،مرجع سابق.
[2] قانون رقم 21/91، المؤرخ في 1991/12/04،يعدل ويتمم القانون رقم 86/14،المتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب،ج ر،عدد 63،الصادر في 1991/12/07.
[3] بن عزوز محمد، الشراكة الأجنبية في الجزائر،واقعها وأفاقها ، مرجع سابق ،ص115.

- حصول الشريك في الميدان على جزء من إنتاج العقد يطابق نسبة مساهمته في الشراكة.
- تقديم تعويضات للشريك الأجنبي تتعلق بالمصاريف والخدمات تكون عينا أو نقدا وفق الشروط المحددة في العقد.
- عقود الشراكة في مجال استغلال حقل مكتشف تحدد جميع التكاليف والمخاطر المالية والتقنية التي تحملها المؤسسة الوطنية من أجل اكتشاف الحقل محل الشراكة وطرق استغلاله عند الاقتضاء.

إن الحوافز الإستثمارية التي قدمت في مجال المحروقات سمحت بتطوير مجال الإكتشافات والتنقيب عن المحروقات بفضل عقود الشراكة التي وقعت مع عدد كبير من الشركات الاجنبية.

- **عقود بعض مشاريع الشراكة المبرمة في قطاع المحروقات :**

- عقد أبرم بين سونا طراك وبريتيش بترو ليوم (British Petroleum) في فيفري 1992، يدخل في إطار عقد الإستغلال واقتسام الإنتاج بقيمة 45 مليون دولار لمدة سنتين .
- عقد تم إبرامه في 1996/04/15 بين سوناطراك وأركو (Arco) الأمريكية وهو عقد يتعلق بتقاسم الإنتاج،وهذا في حقل"رقد البقل"ويقدر مبلغ التطوير والإستغلال بين 910 مليون دولار و 1.09 مليار دولار ،ممول كامل من طرف الشريك الاجنبي،فضلا على دفع مبلغ 225 مليون دولار كحق الدخول .[1]
- في 1999/01/05 تم إكتشاف حقل في منطقة "بركين"بإحتياطي قدره 11.3 مليون طن من الزيوت وهذا بالشراكة بين سوناطراك وشركة (Losiana Land Energy)
- وقعت سونطراك في 27 ماي 1997 عقد شراكة من نوع تقاسم الإنتاج مع شركة أجيب الإيطالية (Agip) مدته 5 سنوات وبمبلغ 31,7 مليون دولار.[2]
- تم في سنة 2000 إكتشاف 11 بئر من بينها أربعة في إطار شراكة،تقدر طاقاتها الإجمالية ب 168 مليون متر مكعب من الزيت،و 23 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي .[3]
- في 1996/01/28 أبرمت سونطراك عقدا من نوع تقاسم الإنتاج ويقدر مبلغ العقد بـــ 874 مليون دولار، حيث تساهم سونطراك بنسبة 35%، وتوتال بـــ 35% وشركة ريبسول الإسبانية بـــ 30%. ويخص هذا العقد حقل غاز "تين فوي تبنكورت"، مدته 20 سنة[4].

[1] معزوز نشيدة،**" دور التحفيزات الجبائية في جلب الإستثمار الاجنبي المباشر"** دراسة حالة الجزائر خلال التسعينات،مذكرة ماجستير،جامعة سعد دحلب البليدة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،2005،ص 146-147.

[2] sonatrach la revue, N° 7, Juillet 1997, P. 19

[3] معزوز نشيدة ، **دور التحفيزات الجبائية في جلب الإستثمار الاجنبي المباشر"** ، مرجع سابق ص 147.

[4] النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)،العدد 1، جانفي 1996 ،ص 21.

- في 19 أوت سنة 2000 م ، أبرمت اتفاقية ما بين شركة سوناطراك و شركة CEPSA الإسبانية،الهدف من هذا هو إنشاء شركة مكلفة بدراسة و الترقية أنشئت شركة المساهمة "ميدغاز MEDGAZ"[1]،المملوكة من طرف اسبانيا و المسجلة في مدريد،حيث تساهم سوناطراك ب 20% .
- أما سنة 2003 عرفت هي الأخرى إبرام عدة عقود بين سوناطراك وشركات أخرى،أهمها عقد شراكة مع الشركة المختلطة الجزائرية التنوسية (نوميد)،قيمته 8 مليون دولار في مجدال التنقيب على النفط بمنطقة الحمرة الواقعة جنوب الجزائر،بالإضافة إلى إتفاق مع المجموعة الأسترالية (بي أتس بي بيليستون) لإستغلال حقول الغاز في منطقة أوجنات الواقعة بحوض ولاية إليزي .[2]
- مشروع قالسي، (**Projet GALSI** ،يتعلق هذا المشروع بتمديد أنابيب غاز في خط مباشر بين الجزائر و ايطاليا عبر سردينيا [3].
- هيليوس **HELIOS** شركة مختلطة مساهمة ، تملكها سوناطراك بنسبة % 51 ، و تعود % 49 منها إلى شركة هيلاب HELAP شركة فرنسية تملكها شركة "ايرليكد air liquid" بنسبة 50 % و شركة ايربروداكت air prodacts" بنسبة 50 % .[4] وهي المزود الأول لغاز الهيليوم ولتسويق الغازات الصناعية.

بالإضافة إلى قانون الإستثمارات المتعلقة بقطاع المحروقات التي تم التعرض إليها،وتشجعها لجلب المستثمرين في هذا القطاع حيث بادرت السلطات الجزائرية إلى إصدار قانون جديد للمحروقات سنة 2005 (قانون 05-07 المتعلق بالمحروقات الصادر في 2005/04/28)، ارتكز على الإطار القانوني لنشطات البحث والإستغلال و النقل عن طريق الأنابيب والتصفية وتحويل المحروقات والتسويق والتخزين وتوزيع المنتوجات البترولية .فقد جاء هذا القانون ب 115 مادة ألغت بموجبها أغلب أحكام القانون 86-14المتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب،حيث نصت المادة الثالثة منه على ما يخضع لسلطة الدولة في هذا القطاع فذكرت في هذا الشأن أن :" المواد وموارد المحروقات المكتشفة أو غيرة المكتشفة الموجودة على التراب الوطني وفي باطنه وفي المجال البحري الذي هو جزء من السيادة الوطنية وملك للجماعة الوطنية التي تجسدها الدولة "،وأشارت إلى ضرورة أن يتم إستغلالها باستعمال وسائل ناجعة وعقلانية من أجل ضمان الحفاظ الأمثل عليها مع إحترام قواعد حماية البيئة [5].وقد أبرز القانون ايضاً أهم الصيغ المعتمدة في التعاقدات النفطية كالصناعة البترولية الأفقية أو الترخيص بالتنقيب،كما تجدر الإشارة أنه

[1] التقرير السنوي للمؤسسة ، 2006 ، ص42 .
[2] معزوز نشيدة، نفس المرجع السابق،ص 147.
[3] التقرير السنوي للمؤسسة ، 2006 ، ص38 .
[4] التقرير السنوي للمؤسسة ، 2005 ، ص52 .
[5] أنظر الجريدة الرسمية،العدد 50،المؤرخة في 2005/07/19،الحاملة للقانون 05-07 المتعلق بقانون المحروقات الصادر في 28 أفريل 2005.

بموجب هذا القانون تم إستحداث وكالتين تتمثل الأولى في "الوكالة الوطنية لمراقبة نشاطات المحروقات وضبطها "وهي تسهر على تطبيق القوانين المتعلق بالنشاطات التي يحكمها هذا القانون(التعريفات،الإستعمال الحر لمنشآت النقل والتخزين،الأمن الصناعي،المحافظة على البيئة،دفتر الشروط المتعلق بإنجاز المنشآت والنقل والتخزين وتطبيق المعايير والمقاييس.

أما الثانية فهي تتمثل في "الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات "وهي تقوم بترقية إستثمارات القطاع،وتسليم رخص التنقيب،كما تقوم أيضاً بتحديد ومنح مساحات البحث وكذا مراقبة تطبيق عقود البحث والإستغلال ،تحديد وتحصيل الإتاوات وتحويلها للخزينة العمومية ،كما تقوم بتسيير وتطوير بنوك المعلومات الخاصة بالبحث واستغلال المحروقات[1].

المطلب الثاني : الإطار القانوني والتنظيمي للشراكة خارج قطاع المحروقات:

لقد عرفت مرحلة التسعينات جملة من النصوص التشريعية المنظمة للإستثمارات خارج قطاع المحروقات قصد تشجيع هذا الأخير وفك العزلة عنه ومسايرة التوجهات الجديدة التي سلكها الإقتصاد الوطني،وهو الإنتقال من النظام الإقتصادي المخطط إلى النظام الإقتصادي الحر،وتحضيرا للإنظمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة والدخول في منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي في إطار إتفاقيات الشراكة،فكل هذه العوامل أوجبت على الدولة إعادة النظر في أطرها القانونية،وتجسد ذلك بالفعل من خلال الإجراءات التي تضمنها النقد والعرض وهذا قصد تشجيع الإستثمار الأجنبي بصفة عامة والشراكة الأجنبية بصفة خاصة .

أولاً :قانون النقد والقرض لسنة 1990 :

صدر في سنة 1990 قانون النقد والقرض رقم 10/90 وهو ليس بقانون إستثمار ولكنه نص على الإستثمارات [2] ،حيث سمح لغير المقيمين بالإستثمار في الدولة الجزائرية ومن أهم النقاط التي جاء بها كالأتي:

- نصت المادة منه على أنه يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتميل أي نشاط إقتصادي مخصص للدولة أو أي مؤسسات تتفرع عنها .
- مراعاة إحتياجات الأقتصاد الوطني في مجال إحداث وترقية وسائل التشغيل،وتحسين مستوى الإطارات والمستخدمين الجزائريين .
- الإستغلال الأمثل محلياً لبراءات الإختراع للعلامات التجارية المسجلة والعلامات المحمية في الجزائر طبقا للإتفاقيات الدولية المتعارف عليها.[3]
- نص هذا القانون أيضاً على مبدأ حرية الإستثمار الأجنبي ،وفتح الطريق أمام الشراكة المالية من خلال إنشاء البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر،وهذا طبقاً للمادتين 84 و 85 من الأمر رقم 11/03 .

[1] أنظر المادة 12 من القانون 07/05 سنة 2005.
[2] قانون رقم 10/90مؤرخ في 14أفريل 1990،يتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم .ج.ر عدد 16،الصادر في 1990/04/18،
[3] علواش قربوع كمال، قانون الإستثمارات الأجنبية في الجزائر ،مرجع سابق ،ص76.

يعتبر هذا القانون نقطة البداية التي من خلالها أقرت الجزائر مبدأ تكريس الانفتاح لصالح رؤوس الأموال الأجنبية ولقد عرف هذا الأخير عدة تعديلات.[1]

ثانياً : قانون ترقية الإستثمار لسنة 1993:

صدر هذا المرسوم التشريعي رقم 12/93 الذي حدد النظام المطبق على الإستثمارات وأهم ما جاء في هذا القانون مايلي :

- يحدد هذا المرسوم النظام الذي يطبق على الإستثمارات الوطنية والاجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الإقتصادية الخاصة بإنتاج السلع أو الخدمات غير المخصصة صراحة للدولة أو لفروعها (المادة 01)
- يتم إنجاز الإستثمارات بكل حرية مع مراعاة التشريع والتنظيم المعمول بهما ،وتكون هذه الإستثمارات قبل إنجازها موضوع تصريح بالإستثمار لدى الوكالة (المادة 03)،وتسمى حسب المرسوم رقم 12/93 ،بوكالة ترقية الإستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSI)،ثم تغيير إسم الوكالة ليصبح الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار[2] (ANDI) .

كما تضمن القانون الخاص بالإستثمار رقم 12/93 مجموعة من الحوافز والإعفاءات والإمتيازات الضريبية الممنوحة للمستثمرين والتي نلخصها فيما يلي :[3]

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الإستثمار
- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة تقدر ب خمسة في الألف (5 في الألف) والتي تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال .
- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار من الرسم العقاري (TF) إبتداءاً من تاريخ الحصول عليها .
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار سواء كانت مستوردة أو مقننة من السوق الداخلية .
- تطبيق نسبة مخفضة في الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار
- الإعفاء طيلة فترة أدناها سنتين وأقصاها 05 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري .
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني في حالة التصدير (حسب رقم أعمال الصادرات).

[1] أهم التعديلات نجد:- أمر رقم 11/03،مؤرخ في 2003/08/26،يتعلق بالنقد والقرض ج.ر عدد 52 الصادرة في 2003/08/27.
- أمر 04/10 مؤبرخ في 2010/08/26،يعدل ويتمم الأمر رقم11/03 ،المؤرخ في 2003/08/26 والمتعلق بالنقد والقرض،ج.ر عدد 50،الصادر في 2010/09/01 .

[2] المرسوم التشريعي رقم 12/93،المؤرخ في 1993/140/05 المتعلق بترقية الإستثمار،ج.ر،العدد 64،الصادرة بتاريخ 1993/10/10.

[3] أنظر المواد(17-19) من المرسوم 12/93،مرجع سابق .

- تخفيض مساهمات أصحاب العمل من الإشتراكات في الضمان الإجتماعي (حيث سيدفعون نسبة 7% من الأجور المدفوعة كإشتراكات وتتحمل الدولة الفرق).
- إعفاءات خاصة بالمناطق الخاصة والمصنفة حسب المادة 20 من المرسوم رقم 12/93 كمناطق للترقية ومناطق للتوسع الإقتصادي التي تساهم في التنمية الجهوية،وكذا الإستثمارات المنجزة في المناطق الحرة،حيث منح قانون الإستثمار حوافز إضافية لهذه المناطق تمثلت فيما يلي:
  - ✓ تكفل الدولة جزئياً أو كلياً بأشغال البنى الأساسية لإنجاز الإستثمار .
  - ✓ تمديد مدة الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني إلى فترة تتراوح ما بين 05 إلى 10 سنوات .
  - ✓ التنازل عن الأراضي الحكومية بأسعار منخفضة جداً تصل إلى حدود الدينار الرمزي .
  - ✓ عند انتهاء فترة الإعفاء تخضع الأرباح لتخفيض إضافي .

أما بخصوص المناطق الحرة فقد حضيت هي الأخرى بجملة من الإعفاءات يستفيد منها المستثمر الأجنبي نوجزها فيما يلي :[1]

- الإعفاء من جميع الرسوم والضرائب والإقتطاعات ذات الطابع الضريبي والجمركي باستثناء الرسوم على السيارات السياحية (غير متعلقة بالنشاط).
- حرية إستيراد السلع والخدمات اللزمة لإنجاز المشروع وتشغيله .
- الإعفاء الضريبي لعوائد رؤوس الأموال الموزعة .

على غرار الإمتيازات والتسهيلات المذكورة أنفاً،فقد حددت هذه القوانين جملة من التدابير الضامنة للإستثمارات (لا سيما قانون النقد والقرض وقانون 93-12) نموجزها فيما يلي :

- عدم التمييز بين المستثمر المقيم وغير المقيم وهو ما أشارت إليه المادة من المرسوم 93-12 [2].
- حرية إقامة الإستثمارات الأجنبية عن طريق المساهمة بإجمال رأس المال أو عن طريق الشراكة،ومن أجل هذا تم إدخال عدة تغييرات في القانون التجاري عن طريق المرسوم التشريعي 93-18 المؤرخ في 1993/04/25 الذي سمح بإنشاء إستثمارات في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) أو شركة بإسم جماعي (SNC) أو في شكل شركة بالأسهم (SPA) .
- ضمان التحويل وهذا طبق المادة 126 من قانون النقد والقرض،حيث يمكن للمستثمرين تحويل رؤوس الأموال والمداخيل والفوائد من الأموال المتصلة بالتمويل،وقد تم تعزيز هذا الضمان أيضاً في قانون الإستثمار 93-12 في المادة 12 منه التي تنص على أنه :"تستفيد الإستثمارات التي تنجز بتقديم حصص رأس المال،بعملة قابلة للتحويل،ومسعرة رسمياً من البنك المركزي الجزائري الذي

[1] أنظر المواد (28-32)، من المرسوم التشريعي رقم 12/93،مرجع سابق الذكر .

[2] نصت المادة 38 من المرسوم على أنه " يحظى الاشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون من حيث الحقوق والإلتزامات فيما يتصل بالإستثمار ".

يتأكد قانوناً من إستردادها،من ضمان تحويل رأس المال المستثمر والعوائد الناجمة عنه،ويخص هذا الضمان أيضاً الناتج الصافي للتنازل أو للتصفية حتى ولو كان هذا المبلغ يفوق رأس المال الأصلي المستثمر،وتنفذ طلبات التحويل المطابقة التي يقدمها المستثمر في أجل لا يتجاوز 60 يوم "[1] .

لقد بلغ حجم المشاريع الإستثمارية التي تم التصريح بها من طرف وكالة ترقية ودعم الإستثمار (APSI) في إطار هذا القانون خلال الفترة 1993-2001 والتي تدخل في إطار مشاريع الشراكة (Projets d'investissement déclarés en partenariat) ما يقارب 283.282مليون دج أي ما يعادل 3.777 مليون دولار ل 440 مشروع و 51.909 منصب شغل .[2]

الجدول (13): المشاريع المصرحة بالشراكة والإستثمار الأجنبي المباشر مابين (1993–2001) :

السنوات	عدد المشاريع	النسبة (%)	عدد مناصب الشغل	النسبة (%)	قيمة الإستثمار(مليون دج)	النسبة المئوية
1993–1994	61	14	8.747	17	9.036	03
1995	17	04	2.550	05	19.871	07
1996	49	11	6.070	12	16.810	06
1997	59	13	6.378	12	21.317	08
1998	51	11	5.902	11	18.902	07
1999	60	14	5.957	11	26.699	09
2000	100	23	11.696	23	51.826	18
2001	43	10	4.609	09	118.819	42
المجموع	440	100	51.909	100	283.278	100

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارات ،2003

من خلال تحليلنا للجدول نلاحظ أن عدد المشاريع خلال هذه الفترة قد بلغ 440 مشروع أي ما يعادل ما قيمته 283.278 مليون دج حيث نلاحظ أن سنة 2001 قد سجلت أكبر إستقطاب للمشاريع الإستثمارية ببلغ قدره 118.819 مليون دج أي بنسبة 42 %وهذا راجع إلى دفع القسط الأول من

[1] أنظر المادة 12 من القانون 93-12،مرجع سابق .

[2] Agence de promotion de soutien et de suivi des investissement, notes sur les intention d'investissement ,bilan cumulé du 31/11/1993 au 31/12/2001

الرخصة الثانية للهاتف النقال من قبل شركة أوراسكوم تيليكوم (Orascom alg Telécom) ولما نرجع إلى سنوات التسعينات والتي تزامنت مع العشرية السوداء للبلد والمتمثلة في لا أمن السياسي مما أدى بالنفور من الإستثمار في الجزائر حيث بلغت النسبة 03% في الفترة مابين 1993- 1994 أي ما قيمته 9.036 مليون دج .

- **عقود بعض مشاريع الشراكة المبرمة خارج قطاع المحروقات:**

فيما يخص قطاع خارج المحروقات فقد عرف منتصف التسعينات مفوضات حول ثلاثة مشاريع تصل قيمتها إلى 1.2 مليار دولار أمريكي وهي:

- 500 ومليون دولار أمريكي تخص مشروع شراكة بين المجمع الإسباني ً فرتيبيريا ً و شركة ًأسميدالً و فيرفوسً التابعتين للشركة القابضة للمناجم، وتهدف هذه الشراكة إلى إنشاء ثلاثة مصانع للأسمدة.
- 400 مليون دولار أمريكي تخص مشروع شراكة مع مستثمرين من ألمانيا في مجال حمض الفوسفور.

– إلى جانب قطاع الكيمياء و المواد الصيدلانية، نجد القطاع المالي بشقيه البنكي و التأمينات شهد نشاطات كدخول بنك البركة و بنك (ABC) ، (city bank) الأمريكية و (BNP) الفرنسية.[1]

أما اهتمام مؤسسات التأمين الأجنبية و خاصة الأوروبية منها بالسوق الجزائري راجع أساسا إلى الاهتمام بسوق إعادة التأمين الذي يقدر بـــ: 60 مليون دولار أمريكي سنويا وبآفاق جذابة، باعتباره من الأسواق البارزة، حيث يقدر هذا الأخير بـــ:3 مليار دولار سنة 2010[2].

و من الشركات التي أقيمت مع القطاع الخاص نجد :

- إنشاء شركة (Pepsi-cola) بين مجمع مهري و الشركة الأمريكية الأم (Pepsi-cola) وهو استثمار يقدر بـــ: 60 مليون دولار أمريكي.[3] جدير بالذكر انه بعد 8 أشهر من بداية أعمال

[1] - Cité dans le journal la tribune du 18 novembre, 1998, N°1013 , p . 04.

[2] Amara LATROUS, (PDG de la SNA) l'expérience de la société national d'assurance : le partenariat dans le secteur des assurances »,in, partenariat et investissement annales de l'institue d'Economie douanière et fiscal ,1999, pp.33 -38.

[3] Cité dans le journal EL- Watan du13 décembre, 1998, N° 2739,p .24

هذه الشركة التي تشغل 500 عامل حصلت على 40% من السوق الجزائري حسب تصريحات السيد مهري المدير العام لهذه الشركة.[1]

- قامت مخابر (synthelabo) و (Laphal) الفرنسية في 1997 بإنشاء شركة مختلطة مع مستثمر جزائري بقيمة ثلاثة ملايين دولار أمريكي.[2]
- كما أنشأت شركة مختلطة في 25 سبتمبر 1997 لأجهزة التلفزيون(200ألف جهاز سنويا) بين شركة (Samsung) و شركة خاصة جزائرية (Sentrax electronics International) تأسست في أروبا و تعمل في لندن، براغ، باريس و كوريا ، استقرت هذه المؤسسة في الجزائر بتاريخ 05 أكتوبر 1997 وتعمل من أوائل مؤسسات القطاع الخاص التي حصلت على عقد من هذه الأهمية مع مؤسسة عالمية.[3]

ثالثاً: قانون تطوير الإستثمار لسنة 2001:

يندرج الأمر رقم 03/01 الصادر في 20 أوت 2003 والمتعلق بتطوير الاستثمار [4]،في سياق الإصلاحات التي باشرتها الجزائر منذ سنوات ،تتمثل غاية هذا المشروع في إصدار هذا القانون في تعميق هذه الإصلاحات وتحسين فعاليتها وذلك من خلال توفي الأدوات القانونية التي تتلاءم مع مرحلة التطور الإقتصادي والإجتماعي والسياسي التي وصلتها الجزائر ،وخلق المناخ الملائم لدفع وتنشيط الإستثمارات الوطنية والأجنبية بطريقة تمكن من تحفيز النشاط الإقتصادي ،خلق مناصب الشغل ويهدف أيضاً إلى إلى تشجيع قدوم المستثمرين الأجانب من خلال من خلال توفير النظام القانوني،الجبائي والمالي المناسب الذي يمنح لهم حوافز ومنافع جبائية وجمركية ومالية حيث كرس هذا الأخير أهم المبادئ التالية :

- مبدأ حرية الإستثمار .
- عدم اللجوء إلى التأميم .
- حرية تنقل رؤوس الأموال.

كما أنجز بموجب هذا القانون ثلاث أجهزة إستثمارية وهي :

[1] Cité dans le journal EL- Watan du 17 décembre, 1998, N° 2743 ,p 22

[2] Cité dans le journal la tribune Economie , du 9 au 15 juin, 1999, p .11

[3] Cité dans le journal la tribune du 8 novembre, 1997, N° 1004 , p . 07

[4] أمر رقم 03/01 مؤرخ في 2013/08/20،يتعلق بتطوير الإستثمار ،ج .ر عدد 47، الصادر في 2001/08/22.

1 – المجلس الوطني للإستثمار:

هو جهاز إستراتيجي لدعم وتطوير الإستثمار ،حيث أنشئ هذا المجلس بموجب المادة 18 من الامر رقم 03/01 ،يرأسه رئيس الحكومة ومن مهام هذا المجلس أنه يعمل على تشجيع وتطوير الإستثمار وهذا طبقاً للمادة 19 من الأمر رقم 03/01 التي تنص على[1] :

- رسم إستراتيجية لتطوير الإستثمار وتحديد أولوياته.
- إقتراح تدابير تحفيزية للإستثمار .
- الفصل في الإتفاقيات المبرمة بين الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار والمستثمرين
- الفصل في المزايا الممنوحة في إطار الإستثمار وأيضاً تحديد المناطق ذات الأولوية في الإستفادة من إمتيازات النظام الإستثنائي* .

2 – الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار(ANDI):

الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية القانونية والإستقلال المالي [2].حيث تتولى مهمة:

- ضمان ترقية وتطوير ومتابعة الاستثمارات الوطنية والأجنبية.
- إستقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين المقيمين وغير المقيمين في إطار تنفيذ المشاريع الإستثمارية .
- مكلفة بتسيير صندوق دعم الإستثمار والتأكد من إحترام الإلتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء .

3 – الشباك الوحيد اللامركزي :

تم تأسيسه ضمن الوكالة الوطنية لتطوير للإستثمار[3]،وهو يتواجد على مستوى بعض الولايات وهي: الجزائر، وهران ،عنابة ، ورقلة،البليدة ، قسنطينة، أدرار، سطيف،تلمسان ،سعيدة،باتنة،بجاية،تيارت،يشمل ممثلين محليين للوكالة والهيئات الإدارية المعنية بالإستثمار فهو أنشأ خصيصاً لتسهيل العمليات الاستثمارية باعتباره المخاطب الوحيد للمستثمرين.

[1] أنظر المادة 19،من نفس الأمر رقم 03/01.

* **نظام استثنائي :** يُطبق على الاستثمارات الحالية المنجزة في المناطق الواجب تطويرها و تلك التي تمثل فائدة خاصة للدولة للإطلاع أكثر، أنظر الموقع www.andi.dz

[2] أنظر نص المادة 21من الأمر 03/01.

[3] أنظر المادة 23 من الامر نفسه .

رابعاً: الأمر رقم 08/06 :

لقد تم إصدار نص جديد لتشجيع الإستثمار وهو الأمر رقم 08/06 وهذا لتعديل الامر رقم 03/01 [1]،والذي نص على تبسيط مسار منح الإمتيازات من خلال نظام بسيط وتصريحي يضمن شفافية أكبر فعدل النظام الإستثنائي التعاقدي بصفة تضمن إدراج معايير واضحة لتحديد المشاريع بتوضيح الإمتيازات التي تمنح لهذه المشاريع[2].

كما أوكلت لها بعض المهام التي تسمح لها بمرافقة أفضل للإستثمارات وهذا من خلال :

- التركيز على الإعلام والتبسيط والمساعدة وترقية الإستثمار وكذا مراقبة إحترام المستثمرين للإلتزامات المحددة مقابل الإمتيازات الممنوحة ،وذلك بمساعدة الإدرات الجبائية والجمركية [3].حيث يمنح للوكالة أجل أقصاه 72 ساعة لإصدار قرار بالإمتيازات المقررة في إطار مرحلة الإنجاز و10 أيام فيما يخص القرار بمرحلة الإستغلال،وتتحصل الوكالة على إتاوة محددة مقابل تحملها لتكاليف دراسة ملفات المستثمرين [4].كما تم بموجب هذا القانون منح مزايا إضافة إلى الإستثمارات التي لها تعود بالفائدة على الإقتصاد الوطني،وتحدد المزايا عن طريق التفاوض بين الوكالة والمستثمر تحت إشراف وزير ترقية الإستثمارات ذات الأهمية حسب التنظيم بعد رأي المجلس الوطني للإستثمار .
- وسع من الإمتيازات الممنوحة للمستثمرين الوطنيين و الأجانب،فهو لا يميز بين المستثمر الأجنبي والوطني من حيث الحقوق والإلتزامات،هذا ما أدى بالتحفيز وتشجيع الشركات الاجنبية للإستثمار في الجزائر،حيث يستفيد كافة المستثمرين من نفس المعاملة بغض النظر عن جنسياتهم .

كما قامت الجزائر بالتوقيع على إتفاقيات ثنائية للتشيع المتبادل للإستثمارات مع دول عديدة منها إتفاق حول التشجيع والحماية المتبادلة للإستثمار بين الجزائر وهولندا[5]،الموقع في 2007/03/20، كما أقبلت على إبرام عدة إتفاقيات شراكة مع دول منها فرنسا و تركيا وبلجيكا و...إلخ ،وهذا سنستعرضه في المطلب الثالث.

[1] أمر رقم 08/06 مؤرخ في 15جويلية 2006،يعدل ويتمم الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار ،ج.ر عدد 47 ،الصادر في 2006/07/19.

[2] أنظر نص المادة 03 من الأمر نفسه .

[3] أنظر نص المادة 14 من الأمر نفسه .

[4] أنظر نص المادة 05 من الأمر نفسه.

[5] مرسوم رئاسي رقم 378/07،مؤرخ في 2007/12/01،يتضمن التصديق على الإتفاق حول التشجيع والحماية المتبادلة للإستثمارات بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ومملكة هولندا،الموقع ب لاهاي في 2007/03/20،ج.ر عدد 78،الصادر في 2007/12/12.

المطلب الثالث: الأطر القانونية للمعاهدات والإتفاقيات الدولية الثنائية الخاصة بتشجيع وضمان الإستثمار وتفعيل الشراكة في الجزائر:

لقد عملت الجزائر ومن أجل توفير كافة الشروط الضروررية لتشجيع وضمان الإستثمار في المجالات الإقتصادية على إبرام العديد من الإتفاقيات الثنائية مع كثير من الدول باختلاف نظمها السياسية وتوجهاتها الإقتصادية،وسنقف عند بعض الإتفاقيات على سبيل المثال :

1 – الإتفاقية المتعلقة بالتشجيع والحماية المتبادلة للإستثمارات بين الجزائر والإتحاد الإقتصادي البلجيكي اللوكسمبورغي:

إن الإتفاقية الموقعة بين الجزائر من جهة وباسم حكونة لوكسمبورغ قامت على خلق إطار ملائم لإقامة إستثمارات من طرف رعايا أحد الطرفين على إقليم الطرف المتعاقد الأخر،وأهم ما نصت عليه هذه الإتفاقية مايلي:[1]

- كل طرف من الأطراف المتعاقدة يعمل على على تشجيع الإستثمارات على إقليمه من قبل مستثمري الطرف الأخر،بما يتماشى والتشريعات المعمول بها،كما يقوم طرف متعلقد بترخيص إبرام وتنفيذ عقود إتفاقيات المساعدة التجارية والإدارية والفنية .
- حماية كل الإستثمارات التي تتم من طرف أحد الأطراف المتعاقدة ،وتتمتع بمعاملة عادلة وغير تميزية
- أن تكون المعاملة والحماية المشار إليها في المادة الثالثة من الإتفاقية المذكورة أنفاً متساوية على الأقل بالنسبة لما يتمتع به من مستثمرو دولة أخرى أي تحت مايسمى بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية والخضوع لقوانين المنظمة العالمية للتجارة .

- يلتزم كل طرف متعاقد بعد القيام بأي إجراء لنزع الملكية أو لتأميمها بمراعاة الشروط الآتية(المادة 04):
  - ✓ يجب أن تتخذ مثل هذه الإجراءات طبقاً لأحكام قانونية .
  - ✓ أن لا تكون هذه الإجراءات تمييزية .
  - ✓ أن تكون مرتبطة بالتدابير التي تنص على دفع التعويض المناسب وفي الوقت المحدد وإلا تتعرض الدولة لفوائد التأخير .
- يلتزم كل طرف بالسماح للمستثمرين بحرية تحويل أموالهم السائلة والخاصة :
  - ✓ مداخيل الإستثمارات بما فيها الارباح،الفوائد وعوائد رأس المال،الحصص الموزعة

[1] المرسوم الرئاسي رقم 91-345 المؤرخ في 1991/10/05يتضمن المصادقة على الإتفاق المبرم بين الجزائر والإتحاد الإقتصادي البلجيكي المتعلق بالتشجيع والحماية الميبادلة للإستثمارات الموقع في الجزائر ،في 1991/04/24، الجريدة الرسمية العدد 46 .

✓ المبالغ الضرورية لتسديد القروض المتحصل عليها بانتظام (المادة 05)

- تتم تسوية الخلافات المتعلقة بالإستثمارات بين الأطراف المتعاقدة بالتراضي في حدود الإمكان (بالطرق الديبلوماسية)،وفي حالة عدم التوصل إلى هذا الأسلوب يعرض هذا الخلاف بناء على طلب أحد المتنازعين بذلك الخلاف لتحكيم المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالإستثمارات (CIRDI).[1]

والجدول الموالي يبين أهم المؤسسات البلجيكية المتمركزة في الجزائر في ظل الشراكة والإستثمار المباشر .[2]

الجدول (14) : الشركات(البلجيكية) المتخصصة في التصدير،التوزيع،الصيانة وخدمات مابعد البيع في الجزائر.

النشاط / القطاع	المقر الإجتماعي
متخصصة في المواد الطبية والمخبرية والأجزاء المستعملة في التحليل	**M.A.T.S sarl**
الهندسة والمستلزمات الألية للمكننات في قطاع الطاقة	**Honeywell**
الألات والتزويد باللوازم الصناعية	**Outilac**
المسايرة بالحلول للإنتاجية الصناعية	**Atlas Copco**
التشييد والبناء والهندسة ومتابعة الأشغال البحرية	**GEMHY**
محطة للتكسير والجرش بالبليدة	**Distrivin Internationale**
إستراد وتوزيع المنتجات	**DEMDISTRAL Algérie Spa**
إستيراد وتوزيع قطاع الغيار ل toyota والمحركات perfils	**Distribution Perkins Algérie sarl**
مركز تعبئة البراميل من اسطوانات أكسيد النيتروز	**Messer Algérie Spa**
وحدة المعالجة، الملاحة ،الصيانة والتكوين	**Bejaïa Maintenance – SKB.**

المصدر:من الموقع webmaster@algerian-embassy.be لسنة 2007.

وأما الجدول الثاني يبين أهم الشركات التي تقوم على الإنتاج ونذكر من بينها :[3]

[1] أنظر المادة 10 من المرسوم الرئاسي رقم 91-345 .
- تم إنشاء (cirdi) بمقتضى الإتفاقية الخاصة لحل النزاعاة المتعلقة بالإستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى الموقعة بواشنطن في 1965/03/18.

[2] أنظر الموقع webmaster@algerian-embassy.be

[3] أنظر الموقع webmaster@algerian-embassy.be

الجدول (15) : الشركات (البلجيكية) المتخصصة في الإنتاج في الجزائر.

Hannekk Gaufre Eurl	تصنيع وتوزيع حلوى القوفريت
AGC (ex GLAVERBEL) Flat Glass Europe	صناعة الزجاج
De Smet	وحدة تكرير السكر بوهران
NESPATES Eurl	إنتاج العجائن الغذائية
Diamant Boart Algérie SARL	تصنيع وتجهيز الأدوات بالماس
Sarl SES le Fennec (filiale Euro Metal services)	مصنع التنميط و الإنحناءات للألواح المعدنية وطلاء المباني الصناعية في إطار معدني

المصدر : من الموقع webmaster@algerian-embassy.be لسنة 2007.

2– الإطار القانوني الخاص بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين الحكومة الجزائرية والحكومة الفرنسية : تضمنت هذه الاتفاقية مايلي :[1]

- إلتزام كل من الطرفين المتعاقدين طبقاً لقواعد القانون الدولي بضمان على إقليمه ومنطقته البحرية معاملة عادلة ومنصفة لإستثمارات مواطني وشركات الطرف الأخر،مع الإلتزام بمنح الطرف الأخر نفس المعاملة الممنوحة لمواطني ومستثمري الدولة المضيفة .(المادة 03-04).
- الإلتزام بحماية الإستثمارات من إجراءات نزع الملكية أو التأميم أو أي إجراءات أخرى من شأنها أن تؤدي (بطريقة مباشرة أو غير مباشرة)إلى مصادرة إستثمارات مواطني وشركات الطرف الأخر التي يمتلكونها،غير أن هذا لايمنع الدولة أحياناً من إتخاذ مثل هذه الإجراءات بسبب المنفعة العامة،شريطة أن تكون هذه التدابير قد تم إتخاذها وفقاً لإجراءات قانونية وأن لاتتم بصفة تعسفية ومخالفة للقانون،علفى أن يترتب على نزع الملكية دفع التعويض المناسب يحسب على أساس القيمة الحقيقية للإستثمارات المعنية في الوقت الذي تمت فيه هذه الإجراءات (المادة 05).
- حرية تحويل الفوائد والأرباح غير الموزعة،والأرباح الصافية من الضرائب والمداخيل الجارية الأخرى والأجور والمرتبات وكذا العوائد الناتجة عن الحقوق المعنوية،وكذا المدفوعات التي تتم بغرض تسديد القروض (المادة 06).

[1] المرسوم الرئاسي رقم 94-01،المؤرخ في 1994/01/02،يتضمن المصادقة على الإتفاق المبرم بين الجمهورية الجزائرية والجمهوورية الفرنسية بشأن التشجيع والحماية المتبادلة فيما يخص الإستثمارات وتبادل الرسائل المتعلقة بهما ،الموقعة في مدينة الجززائر في 1993/02/13،الجريدة الرسمية،العدد01.سنة 1994.

- نصت المادة 08 من الإتفاق أنه تتم تسوية الخلافات المتعلقة بالإستثمارات بين الأطراف المتعاقدة بالتراضي في حدود الإمكان (بالطرق الديبلوماسية)،وفي حالة عدم التوصل إلى هذا الأسلوب يعرض هذا الخلاف بناء على طلب أحد المتنازعين بذلك الخلاف لتحكيم المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالإستثمارات (CIRDI).

وللإشارة فقد وقعت الجزائر عدة إتفاقات من أجل تشجيع الإستثمار، وكتمهيد لعملية الدخول في الشراكة الأجنبية ،الجدول يبرز أهم الإتفاقيات الموقعة بين الجزائر وبعض دول الإتحاد الأوروبي [1].

الجدول (16):الإتفاقيات الموقعة بين الجزائر ودول الإتحاد الأوربي حول التشجيع والحماية المتبادلة للإستثمارات

رقم ج.ر	مدة الصلاحية	تاريخ التصديق	تاريخ التوقيع	طبيعة الاتفاق أو الاتفاقية
رقم 58-2000	10	07/10/2000	11/03/1996	التشجيع و الحماية المتبادلة للإستثمارات
رقم 65-2004	-	10/10/2004	17/06/2003	الترقية و الحماية المتبادلة للإستثمارات
رقم 38-2005	-	28/05/2005	17/06/2003	تجنب الإزدواج الضريبي و منع التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل و على الثروة
رقم 82-2002	-	09/12/2002	15/12/1991	تفادي الإزدواج الضريبي و إرساء قواعد المساعدة المتبادلة في ميدان الضرائب على الدخل و الثروة
رقم 25-2002	15	07/04/2002	25/10/1998	الترقية و الحماية المتبادلة للإستثمارات
رقم 01-2005	-	29/12/2004	25/10/1998	تجنب الإزدواج الضريبي و منع التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة
رقم 02-2004	10	30/12/2003	25/01/1999	الترقية و الحماية المتبادلة للإستثمارات
رقم 45-2005	-	23/06/2003	07/10/2002	تجنب الإزدواج الضريبي و منع التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل و على الثروة
رقم 23-1995	10	25/03/1995	23/12/1994	الترقية و الحماية المتبادلة للإستثمارات
رقم 82-2006	20	13/01/2005	11/12/2006	الترقية و الحماية المتبادلة للإستثمارات
رقم 24-2002	-	07/04/2002	17/10/1999	تجنب الإزدواج الضريبي و تفادي التهرب و الغش الجبائي و وضع قواعد المساعدة المتبادلة في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة و التركات

[1] **WWW.ANDI.DZ/CADRE -JURIDIQUE/ACCORD-CONVENTION, Date de téléchargement 02/01/2014 .**

رقم 01-1994	10	02/01/1994	13/02/1993	التشجيع و الحماية المتبادلة للإستثمارات
رقم 41-2001	10	23/07/2001	20/02/2000	التشجيع و الحماية المتبادلة للإستثمارات
رقم 46-1991	10	05/10/1991	18/05/1991	الترقية و الحماية المتبادلة للإستثمارات
رقم 35-1991	-	20/07/1991	03/02/1991	تجنب الإزدواج الضريبي على الدخل و الثروة و تفادي التهريب و الغش الجبائي
رقم 37-2005	01	28/05/2005	15/09/2004	الترقية و الحماية المتبادلة للإستثمارات
رقم 24-2005		31/03/2005	02/12/2003	تجنب الإزدواج الضريبي و منع التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة
رقم 25-2002	10	07/04/2002	22/09/2000	الترقية و الحماية المتبادلة للإستثمارات
رقم 69-1994	10	22/10/1994	28/06/1994	التشجيع و الحماية المتبادلة للإستثمارات
رقم 37-1995	-	15/07/1995	28/06/1994	تجنب الإزدواج الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة
رقم 21-2006	-	03/04/2006	10/03/2006	تجنب الإزدواج الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة
رقم 84-2004	20	29/12/2004	15/02/2003	الترقية و الحماية المتبادلة للإستثمارات
رقم 49-2013	10	30/09/2013	13/02/2012	الترقية و الحماية المتبادلتين للاستثمار
رقم 45-2005	15	23/06/2005	30/11/2004	الترقية و الحماية المتبادلة للإستثمارات
رقم 12-262	05	13-06-2012	21-11-2011	اتفاق التعاون الاقتصادي و الصناعي
رقم 46-1991	10	05/10/1991	24/04/1991	التشجيع و الحماية المتبادلة للإستثمارات
رقم 27-2004	-	19/04/2004	14/12/2002	تجنب الإزدواج الضريبي و تفادي التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل و على الثروة

المصدر: WWW.ANDI.DZ/CADRE -JURIDIQUE/ACCORD-CONVENTION

إن هذه الإتفاقيات المبرمة بين كل من الجزائر وهذه الدول والمبينة في الجدول أعلاه،تحتوي على نفس البنود والإجراءات السابقة الذكر في الإتفاقيات السابقة،والتي تمت مع كل من فرنسا وألمانيا وبلجيكا

ولوكسمبورغ من حماية وتشجيع وضمان للإستثمارات،حق التعويض،حق التحويل والمعاملة العادلة والمنصفة،فض النزاعات،وغيرها من التدابير والإجراءات.

المبحث الثاني :الإطار المؤسساتي لترقية الشراكة الأورو– جزائرية:

على غرار القوانين المتعلقة بتشجيع الإستثمار وتفعيل الشراكة سواء على مستوى قطاع المحروقات أو خارج قطاع المحروقات،عملت السلطة الجزائرية جاهدة من أجل التحضير والدخول المرتقب لمنظمة التجارة العالمية،وتوقيعها للتبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي في ظل الشراكة ،وهذا للإنفتاح أكثر عل إقتصاديات دول العالم الخارجي وجلب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك بقيامها بجملة من التعديلات مست جوانب عديدة سواء في البنى التحتية الإقتصادية ،وتوفير خدمات دعم التجارة و هذا ما سنستعرضه في المبحث الثاني .

المطلب الأول : تهيئة المناخ الاستثماري للشراكة:

اتجه تفكير الدولة إلى العمل على تكثيف مسار الإصلاحات ، لتشمل جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتحرير الاقتصاد الوطني ، من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة. لذلك حاولت السلطات العمومية أن تستفيد من الوضع المالي الجيد الناتج عن ارتفاع أسعار البترول ابتداءا من سنة 2000 ، حيث تتمحور هذه الإصلاحات حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة، التي تخلق القيمة المضافة وتوفر الشغل ، وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية ، وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية. والتي ساهم فيها برنامج **"دعم الإنعاش الاقتصادي"** ، وهذا بغية مكافحة الفقر ، وتوفير فرص العمل وتحقيق توازن جهوي ضمن برامج الإنتعاش الإقتصادي التي جسدتها الدولة لإحياء الفضاء الإقتصادي .

أولا: وضعية القطاع الحقيقي:

لقد سجل الاقتصاد الوطني نموا إيجابيا ومنتعشا خلال السنوات الأخيرة، بفضل مساهمة قطاعات مختلفة (المنشآت القاعديـــة، والفلاحة و الطاقـــة، الصناعـــة، التجـــارة، الخدمـــات).

1– المنشآت القاعدية: إن أول اتصال يخص مجال الشراكة، والواجب التعرف عليه من قبل المستثمر الأجنبي هو البنية التحتية ، كون هذه الأخيرة تمثل العمود الفقري لأي نشاط. حيث أن المنشآت القاعدية والقدرة الاقتصادية يسيران بنفس السرعة، وفي هذا المجال يستوجب الاهتمام بالهياكل القاعدية مثل المنشآت الخاصة بشبكات النقل والاتصال، والمنشآت القاعدية الخاصة بالري، نظرا للأهمية التي تكتسيها مسألة المياه، إضافة إلى المنشآت القاعدية كالمطارات والموانئ وشبكات الطرق.

أ –النقل: وبالنسبة للطرق، انتقل الخط الذي تم إنجازه من 1032كلم سنة 2001 إلى 1748كلم سنة 2004، كما تم إصلاح 4500 كلم وبناء 118 منشأة فنية، دون أن ننسى الطريق السيار شرق–غرب، الذي انطلقت به الأشغال ويمتد على مسافة 1216كلم. وهو يربط بين أهم ولايات الوطن من مغنية حتى الطارف ،حييث تقدمت عدة شركات في جانفي 2006 بعدة عروض مختلفة من بينها الشركة الصينية CSCE التي تتواجد بالجزائر منذ عدة سنوات والمجمع الصيني CETIC و الذي يشتهر بخبرته العالمية في إنشاء الطرق ومجموعة بويغاس BOUYGUES والمجموعة الأمريكية على رأسها باشتال BECHTEL،وكذلك كوجال COJAL اليابانية حيث تحصل في 2006 مجمعين على رخصة إنجاز ، الأول هو المجمع الصيني CETIC،لإنجاز الأوسط الغربي للطريق السريع وهي تساوي 550 كلم و الرخصة الثانية من نصيب المجمع الياباني COJAL لإنجاز الجزء الشرقي و المتمثل ب 400 كلم[1]. حيث يعتبر هذا الطريق شريان التنمية الإقتصادية حيث يساعد على نقل البضائع بسهولة والتواصل السهل ،أما فيما يخص الأغلفة المالية لإنجاز وصيانة وتحديث الطرقات،منذ سنة 1999 إلى غاية 2014 فهو مبلغ قارب قيمة 5000 مليار دينار جزائري،والجدول الموالي يوضح هذه المبالغ .

الجدول (17): الأظرفة المالية المنفقة على إنجاز وصيانة وتحديث الطرقات خلال سنوات 1999–2014 **الوحدة :(مليار دج)**

الأظرفــة الماليــة					
المراحــل	1999–2014	2005–2009	2010–2014	المجموع	النسبة المئوية
الطرقــات	300.80	2647.295	1864.346	4811.721	% 94.74

المصدر: وزارة الأشغال العمومية لسنة 2014.

من خلال الجدول نلاحظ أن سنة 2005–2009 شهدت إنجازات كبيرة وهذا من خلال الغلاف المالي المقدر ب 2647.295 أما فيما يخص الأفاق المرسومة لهذا القطاع حتى 2025 فهي كالتالي[2] :

- توسيع شبكة الطرق،إنجازات جديدة وازدواجية على مسافة 10000 كم.
- تحديث شبكة الطرق على طول 4000 كلم.

[1] مبارك بوعشة، الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات بالجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد 31 سنة 2012،ص 69.
[2] محي الدين محمد ،مدير عام الطرقات بوزارة الأشغال العمومية .2014.

- إنجاز طرق إجتنابية للمدن الكبرى على طول 200 كلم .
- إنجاز تدعيم وصيانة 500 منشأة فنية .
- إنتاج وتوزيع 116 دار صيانة .

ب– الموانئ: يبلغ عدد الموانئ التجارية في الجزائر 11 ميناء من الحجم الصغير و المتوسط (أنظر الشكل 02) ويصل حجم مبادلاتها الإجمالي إلى 130 مليون طن .وتخدم 95 % من المبادلات التجارية الخارجية، مما يدل على أهمية الموانئ، كعامل حيوي في الاقتصاد الجزائري.

كما قامت الدولة أيضاً في هذا المجال بصيانة الهياكل القاعدية وتطويرها وكذلك تطوير الموانئ النفطية وتأهيلها[1] ، والشكل أدناه يبين أهم الموانئ التجارية في الجزائر .

شكل 02: خريطة الموانئ التجارية الجزائرية

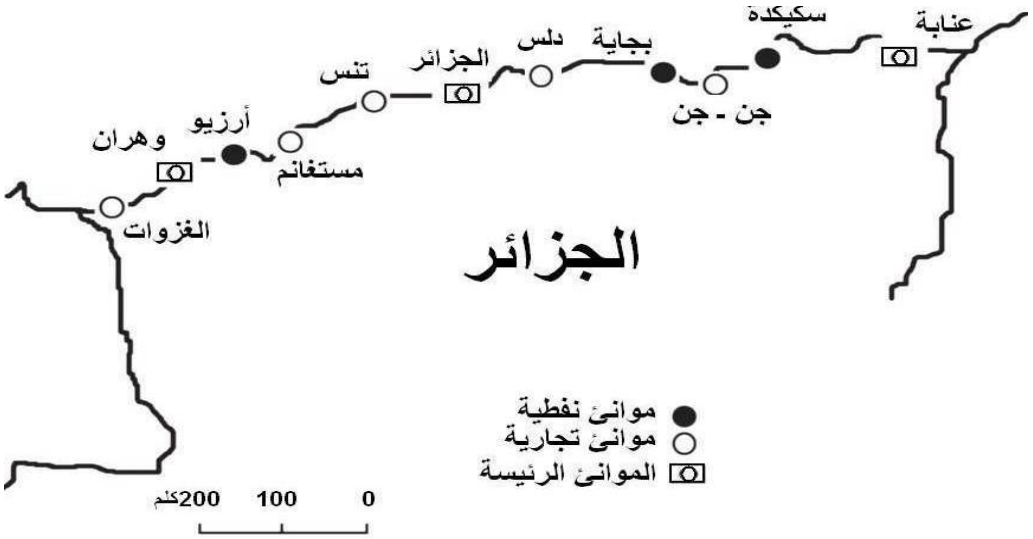

SOURCE: Mohamed-chérif F.Z. (2004), L'Activité Portuaire et Maritime de L'Algérie, O. P. U., Alger

ج– المطارات: لقد عملت الجزائر على تهيئة إقليمها ومواكبة التطورات السريعة ،حيث قامت بعمليات كبرى في هذا المجال،وهذا بتجسيد برنامج لتكييف وتطوير المطارات، حيث استفادت 8 مطارات من عملية الصيانة والإصلاح، و 6 مطارات من عملية المطابقة وفقا للقوانين الدولية منها[2]:

– مواصلة إنجاز المطار الجديد لمدينة الجزائر .

[1] فاطمة الزهراء محمد الشريف ،**الموانئ الجزائرية "تحول صعب في تسييرها"**،المعهد العالي البحري- الجزائر- مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، السنة مجهولة، العدد السابع، د.ت.ن ص 165.

[2] عبو عمر، جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة،ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر(واقع وتحديات) ،جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف،ص 12،السنة مجهولة.(د.ت.ن)

– توسيع قدرات استيعاب مطارات وهران،عنابة، سطيف و برج باجي مختار و كذا انجاز مطاري الشلف والبيض .

– تحويل مطار حاسي مسعود إلى خارج المنطقة البترولية.

وتقوم استراتيجية هذا القطاع في أفق سنة 2025 على أهداف التحكم في النوعية والآجال واندماج المشروع في محيطه.

د – السكك الحديدية :لقد قامت الدولة في هذا المجال بإنجاز عدة مشاريع منها:[1]

– إنجاز خط يربط بين المشرية ورجم دموش .

– الخط الحلقي جنوب حاسي مسعود – الجلفة عبر توقرت و الجلفة.

– تحديث الخط بين ولايتي غيليزان وتيارت وإنجاز خط ثاني بين الثنية وتيزي وزو وكهربته.

– تجديد الخط المنجمي في الشرق و تحديث شبكة السكة الحديدية للعاصمة .

د– الموارد المائية: في ميدان الموارد المائية ، قد شكل حل معادلة الموارد المائية ، أحد الانشغالات الدائمة للسلطات بغرض تلبية حاجيات السكان في مجال المياه وكذا الصناعة والري. وقد استهلك قطاع المياه حوالي 30 مليار دولار منذ الاستقلال إلى اليوم، وبلغ الاستثمار العمومي بين سنتين 2000 و 2004 حوالي 604 مليار دج. وفي إطار المخطط القادم لتدعيم النمو الاقتصادي، وفي مجال رخص البرنامج، سيتم في مرحلة أولى تخصيص 363.3 مليار دج للقطاع خلال الفترة 2005-2009.

وتبلغ القدرات الإجمالية من الماء 16 مليار متر مكعب سنويا، منها 9 ملايير بالنسبة للمياه السطحية، ولا تتجاوز الكميات التي يمكن تعبئتها 12 مليار متر مكعب[2].

ه– الموارد البشرية : تعتبر تنمية الموارد البشرية بمثابة عملية استثمار لرأس المال البشري، حيث تعرف بأنها عملية تطوير مهارات وقدرات ومعارف القوى العاملة عن طريق عمليات التدريب والتكوين بما يساهم في رفع مساهمتها في عملية الإنتاج إلى أقصى حد ممكن.

حيث خصص برنامج الإنعاش الإقتصادي لسنة (2001-2004) غلافاً مالياً قدره 85.5 مليار دج وهذا لتلبية حاجيات السكان و كذلك لتقييم الإمكانيات و القدرات الموجودة منها (منشآت الصحة

[1] عبو عمر ، جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، نفس المرجع السابق،ص 12.
[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة *2004***، جويلية 2005، ص61-64.

والتربية)،كما إهتم أيضاً بالبرامج التي تقدر الإمكانيات العلمية والتقنية ويتوزع هذا البرنامج على الشكل التالي في الجدول الموالي [1]:

جدول (18) : بعض القطاعات التي مسها برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001–2004)

التربية الوطنية	**27 مليار دج**
التكوين المهني	**9.5 مليار دج**
التعليم العالي	**18.9 مليار دج**
البحث العلمي	**12.38 مليار دج**
الصحة والسكان	**14.7 مليار دج**
الثقافة والإتصال	**2.3 مليار دج**

Source : Programme de soutien à la relance économique appui aux réformes,OP, CIT, P20

من اجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج ، ثمة عدة تغيرات وجب التطرق إليها لجعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي ، من اجل ذلك قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أي تخصيص موارد مالية التي ترمي إلى تشجيع الاستثمار وتحسين عمل المؤسسة و الإسراع في إجراءات الشراكة و فتح رأس المال ، بالإضافة إلى التحضير لانضمام للمنظمة العالمية للتجارة و الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

ثانيا: وضعية القطاع النقدي والمـــالي:

لقد تميز الوضع النقدي والمالي في الآونة الأخيرة ، بالاستقرار والدعم على مستوى التوازنات الداخلية والخارجية، ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول وما نجم عنه من زيادة معتبرة في إيرادات الدولة.

1– الوضع الخارجي: من بين المعايير التي أكّدت على النتائج المالية المحققة في السنوات الأخيرة، هناك ثلاث معايير تتعلق بمتانة الوضع الخارجي ، وهي تحسن ميزان المدفوعات وحجم احتياطات الصرف والتحكم في المديونية الخارجية. وقد حقّق ميزان المدفوعات فائضا قدّره 7,5 مليار دولار سنة 2003 و9,3 مليار دولار سنة 2004 [2] ،وبلغت احتياطات الصرف 32,9 مليار دولار سنة 2003، و43,1

[1] عبو عمر ، **جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة**، مرجع سابق،ص 06.

[2] O.N.S, quelques statistiques et indicateurs économiques, Avril 2006.

مليار دولار نهاية سنة 2004 ، لتصل إلى 56,18 مليار دولار نهاية سنة 2005 ثم 66 مليار دولار في جوان 2006 [1] . وعلى الرغم من التذبذب القوي لسعر الصرف بين الأورو والدولار خلال السنوات الأخيرة ، فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار بقي مستقرا.

أما المؤشر الثالث الخاص باستقرار الوضع الخارجي، فهو تحسن قدرة تحمل المديونية الخارجية ، فبعدما كانت المديونية الجزائرية تقدر بـــ 21,41 مليار دولار سنة 2004 ، انخفضت إلى 16,48 مليار دولار في نهاية 2005 ، لتصل إلى 5.06 مليار دولار بعد الاتفاق مع نادي باريس على التسديد المسبق لـــ7,9 مليار دولار في ماي 2006 [2].

والجدول الموالي يبين رصيد الديون الخارجية للجزائر منذ سنة 2001 إلى غاية 2012 .

جدول (19): رصيد الديون الخارجية للجزائر 2001–2012

(الوحدة :مليار دولار)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مجموع الديون إلى MLT	22,44	22,54	23,20	21,41	16,48	5,06	5,28	4,84	4,35	3,90	3,26	2,479
مجموع الديون الخارجية	22,70	22,64	23,35	21,82	17,19	5,60	5,79	5,92	5,687	5,681	4,40	3,637

المصدر : البنك الجزائري

عرف رصيد الديون الخارجية على المدى المتوسط والطويل اتجاها تنازليا منذ عام 2004، حيث انخفضت إلى 3,26 مليار دولار في نهاية عام 2011 مقابل 3,90 مليار دولار في نهاية عام 2010 و 4,35 مليار دولار في نهاية عام 2009 مقابل4,84 مليار دولار في نهاية 2008

أما فيما يخص مجموع الديون الخارجية فعرف إستقرار في سنة 2010، حيث قدر ب 5.681 مليار دولار مقابل 5.687 مليار دولار في سنة 2009 ،ومن ثم عرف رصيد الديون الخارجية إنخفاظاً قدر ب 3.637 مليار دولار في سنة 2012 مقابل 4.40 مليار دولار في 2011.[3]

[1] – جريدة الخبر اليومية، الخميس 22 جوان 2006، ص 02.

[2] جريدة الخبر اليومية، السبت 13 ماي 2006، ص 06.

[3] أنظر الموقع www.andi.dz

شكل (03) : رصيد الديون الخارجية للجزائر 2001–2012

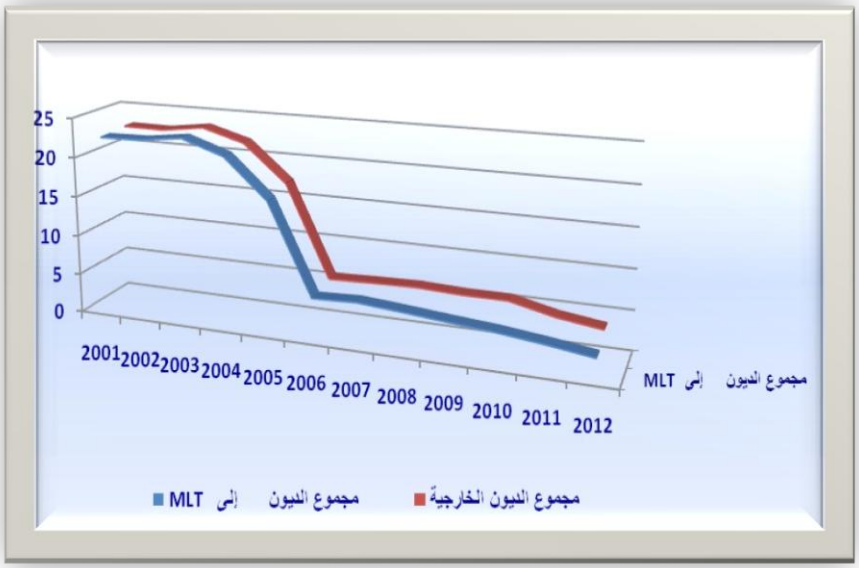

المصدر : البنك الجزائري، بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (19) .

2– المالية العامة:

وتضمن قانون المالية لسنة 2005، المحاور الكبرى لسياسة الميزانية خلال السنوات الخمس المقبلة. وتعتبر هذه المرة الأولى التي توجد فيها رؤية على المدى المتوسط سواء بالنسبة لإيرادات أو نفقات الميزانية. أما فيما يخص الخزينة العمومية ، فقد قدّر الفائض الإجمالي لها بحوالي 350 مليار دينار جزائري سنة 2004 مقابل 263 مليار دينار جزائري سنة 2003، ويتواصل تعزيز قدرة تمويل الخزينة بفضل تحسن الإيرادات البترولية. الأمر الذي يقلّص من ضعف المالية العمومية أمام التقلبات الخارجية، ويساعد على بقاء مجهودات تطهير الاقتصاد الوطني وضمان التمويل اللازم للمنشآت العمومية.

كما ساهم إنشاء صندوق ضبط الإيرادات في وظيفة تسديد الديون العمومية وتوفير الاحتياطات، بالإضافة إلى لعب دور استراتيجي في التخفيف من الصدمات الخارجية، عن طريق التكفل بالنقص في قيمة الجباية البترولية تحت السعر المرجعي للبترول، مما سمح باستقرار نفقات الميزانية التي كانت سابقا تتذبذب حسب المداخيل.[1]

[1] O.N.S, quelques statistiques et indicateurs économiques, Avril 2006. Op , Cit

3– الوضع النقدي:

تعكس حالة السوق النقدية اليوم، ظرفا نقديا استثنائيا من حيث تراكم الأرصدة الداخلية والخارجية. ومنذ سنة 2001 عرفت السوق النقدية سيولة مفرطة على الرغم من جهود بنك الجزائر من أجل تقليص حجم هذه السيولة.

إن السلطة النقدية تحدد في بداية كل سنة برمجة نقدية من أجل التحكم في وتيرة تطور مختلف العناصر النقدية وجعلها تتماشى مع نسبة التضخم المنشودة، وهكذا سجلت الكتلة النقدية (M2) تزايد نسبة 17,3 % سنة 2002 وبـ 15,6 % سنة 2003 وبـ 11,9 % سنة 2004، ويعتبر هذا الانخفاض بمثابة نتيجة جيدة في مجال الاستقرار ا لنقدي والمالي. وفيما يتعلق بالتضخم فقد سجل 3,6 % سنة 2004 و1,6 % سنة 2005.[1]

4 – ضرورة الإصلاح المالي: إن الإصلاح المالي أصبح ضرورة حتمية، وعلى الخصوص إعادة تحديث الشبكات المالية والنقدية، التي يمر عبرها الادخار الوطني بشكل ناجع نحو تمويل الاستثمارات المنتجة ويكشف الواقع في هذا المجال نقائص عديدة على مستوى هياكل وآليات التسيير، وتجدر الإشارة هنا إلى أن منظومة تمويل الاقتصاد الوطني تطغى عليها البنوك العمومية بنسبة 95 %، وتعتبر نسبة التعامل عن طريق البنوك في الجزائر من بين أضعف النسب في حوض البحر الأبيض المتوسط.

وهكذا فإن تحسين المؤسسات المكلفة بتوجيه الادخار الوطني بصفة خاصة، وتطوير المنظومة المصرفية بصفة عامة ، يخضع إلى إرادة سياسية أكثر مما يخضع إلى اعتبارات تقنية، ويجب على الجزائر إسراع عمليات الإصلاح حتى تستطيع تحقيق النهضة الاقتصادية المنشودة.

والجدول الموالي يبين المرتبة العالمية للجزائر ضمن التصنيف الدولي لمعهد "**فريزر** " الكندي ،حيث يكشف هذا المعهد عن تباين المراتب التي حصلت عليها في المؤشرات والمعايير المختلفة ،حيث قيم هذا التقرير لهذا العام مدى الحرية الإقتصادية في 152 دولة،على خمس متغيرا رئيسية هي :حجم الإنفاق الحكومي،النظام القضائي وحماية حقوق الملكية الفكرية ،السياسة النقدية ،حرية التبادل التجاري،الإجراءات الحكومية التجارية .[2]

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، **الجزائر بالأرقام رقم 34**، نشرة 2005، ص 54.

[2] جريدة الخبر،العدد 71012،تاريخ 2013/10/02.

الجدول (20): تباين المراتب التي حصلت عليها الجزائر في المؤشرات العالمية لسنة 2011

المؤشر والمعيار	المرتبة عالمياً
حجم الإنفاق الحكومي	119
النظام القضائي وحماية حقوق الملكية الفكرية	121
حرية التبادل التجاري	114
السياسات النقدية	85
الإجراءات الحكومية التجارية	118

المصدر :معهد "فريزر" الكندي المتخصص في الأبحاث المتعلقة بالإقتصاد والعلوم السياسية .*

و الغريب في حالة الجزائر التي يقف عليها التقرير، أن مرتبتها في زمن الانفتاح الاقتصادي الذي انتهجته الحكومات المتعاقبة، قد تراجعت عما كانت عليه في فترة الاشتراكية، فجاء ترتيب الجزائر في سنة 2011 في المرتبة 119، بعلامة 4.71من عشرة، في حين كان ترتيبها في سنة 1980 في المرتبة 90، بعلامة 3.82، ما يعني أن الجزائر تحسنت في العلامة ولكنها تدهورت في الترتيب.

أما الجدول الموالي يبين التصنيف العالمي للجزائر،الذي أصدره **المنتدى الإقتصاد العالمي للتنافسية** لعام 2013-2014 حيث تصنف الجزائر في المرتبة 100 عالمياً من بين 148 دولة متقدم ب عشر مراكز مقارنة بالسنة الماضية، وذلك حسب المؤشرات التي تضمنها التقرير لقياس أداء الاقتصاد. حيث يقسّم الوضع الاقتصادي فيها إلى ثلاث مراحل رئيسية وبينها مراحل انتقالية. وتتمثّل المرحلة الأولى في الاقتصاد القائم على الإنتاجية كمحرّك رئيسي، والمرحلة الثانية في الاقتصاد القائم على فاعلية الأداء، أما المرحلة الثالثة فتندرج تحتها الدول التي يقوم اقتصادها على الإبداع والابتكار.

وتبعا للمرتبة التي حصلت عليها الجزائر هذا العام، يؤكد التقرير أنها تندرج ضمن المرحلة الانتقالية الأولى من الدول التي يكون فيها الاقتصاد قائمًا على الإنتاجية كمحرّك رئيسي إلى الاقتصاد القائم على فاعلية الأداء، أي أنها لا زالت في بدايات تطور اقتصادها وفق نتائج العديد من المعايير المستخدمة لتقييم أداء

* معهد **"فريزر":** يعد مؤسسة مستقلة غير ربحية مختصة بالأبحاث المتعلقة بالاقتصاد والعلوم السياسية، تأسست عام 1985،يقوم التقرير بتصنيف الدول والمراكز التي تحتلها حسب السياسات المتبعة لتشجيع الحرية الاقتصادية والمجال المتاح لاتخاذ القرارات الاقتصادية، التي من شأنها تسهيل الاستثمار وإقامة المشاريع والأعمال كالتسهيلات التجارية أو نظام الضرائب والإجراءات الحكومية ومدى مرونتها والقوانين والضوابط الموضوعة على الملكية الأجنبية للأعمال.

التنافسية الاقتصادية. ويعتمد مؤشر التنافسية حسب التقرير على 12 متغيّرا رئيسيا وهي موزعة في الجدول التالي:[1]

الجدول (21): المراتب المتباينة التي حصلت عليها الجزائر عالمياً لعام 2013–2014

مؤشر التنافسية	المرتبة عالمياً
الإطار المؤسساتي	135
البنية التحتية	106
المناخ الإقتصادي العام	34
قطاع الصحة والتعليم	92
قطاع التعليم العالي والتدريب	101
كفاءة الأسواق	142
سوق العمل	147
كفاءة أسواق المال	143
الجاهزية التقنية	147
حجم القطاع الخاص	48
الإبتكار والتطوير	143

المصدر :تقرير المنتدى الإقتصادي العالمي للتنافسية لعام 2013–2014

واللافت في هذا التصنيف أن الجزائر احتلت المرتبة 106 عالميا من حيث تطور بنيتها التحتية ، وهي مرتبة متأخرة جدا قياسا إلى تخصيص جزء هام من البرامج الخماسية المتتالية التي بلغت 400 مليار دولار منذ عشر سنوات في مشاريع البنى التحتية كالطرقات والسدود والموانئ ومختلف المرافق، إلا أن الجزائر بقيت حبيسة مراتب متخلفة، ما يطرح أسئلة جوهرية عن حقيقة ما تم إنجازه والترويج له حكوميا.

وبحسب تقرير التنافسية العالمي الذي يشمل 148 دولة في العالم، فقد احتلت دولة قطر المرتبة 13، تليها على الصعيد العربي دولة الإمارات التي احتلت المركز 19، ثم المملكة العربية السعودية التي احتلت المرتبة 20 على مستوى العالم. وتراجعت مصر 11 مركزاً عن ترتيبها في العام الماضي لتحتل المرتبة 118، كما تراجعت كل من البحرين صاحبة المركز 43، والأردن صاحبة المركز 68، والمغرب التي حلّت في الترتيب 77، بينما دخلت تونس إلى المؤشر مجدداً لتحل في المرتبة 83.

[1] جريدة الخبر،العدد 7185،تاريخ 2013/09/05 .

المطلب الثاني : توفير خدمات دعم التجارة :

تغير النظام الاقتصادي العالمي اليوم، وأصبح يتميز بالزيادة، المعتبرة لحجم التبادل على المستوى الدولي وببروز مؤسسات موجودة في أكثر من بلد،وبالارتفاع المحسوس للاستثمارات الأجنبية وبتحرير التبادل،وهذا من أجل تحرير الإقتصاد ،وتحسين التنافسية على المستوى الدولي والإدماج الإقليمي،فتوسع الانفتاح التجاري الذي كان نتيجة لتطبيق نظام التفضيل التجاري للاتحاد الأوروبي والجزائر ولارتفاع الطلب المدعم لنصيب الاتحاد الأوروبي ولتحرير التبادل من قبل دول المتوسط عامة والجزائر خاصة حيث عملت هذه الأخيرة على توفير خدمات دعم التجارة في الجزائر والمتمثلة في المنظمات التالية [1]:

- الديوان الجزائري لدعم التجارة الخارجية (PROMEX).
- الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFEX).
- الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI).
- غرف التجارة الثنائية.

1 – الديوان الجزائري لدعم التجارة الخارجية (PROMEX):

أنشئ الديوان الجزائري لدعم التجارة الخارجية، وهو جهاز عمومي تابع لوزارة التجارة الجزائرية ، في سنة 1976 من أجل دعم الصادرات الجزائرية. وهو مكلف بما يلي[2]:

- إعداد برامج لتثمين دعم المبادلات التجارية، والموجهة أساسا نحو تطوير تصدير المحروقات.
- متابعة الأسواق العالمية وتحليلها قصد تسهيل ومضاعفة المنافذ الخارجية أمام المنتجات الجزائرية.
- توفير معلومات من شأنها مساعدة المتعاملين الاقتصاديين خصوصا، في إطار عمليات الاستيراد.
- إعداد وتوزيع النشرات والملفات المتعلقة بالتجارة الدولية على المؤسسات والإدارات العمومية.

2 – الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFEX):

تهدف الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير للمساهمة في تطوير النشاطات التجارية الجزائرية .تنظم هذه الشركة معارض(مثلا معرض الجزائر الدولي)، وأسواق تجارية في الجزائر وفي الخارج، وتعزز التبادل التجاري بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية .تتمثل خدماتها الأساسية في[3]:

- دراسات ونشاطات البحث التجاري.
- إقامة علاقات تجارية.

[1] المديرية الأوروبية للتعاون،دراسة حول التقنيات المختلفة لدعم التجارة ماي 2005،ص 22.

[2] http://www.promex.dz

[3] http://www.safex.com.dz

- إجراءات التصدير.
- الاستيراد/التصدير أو المبادلات التجارية.
- كراء المساحات الإشهارية وتنظيم الملتقيات والندوات.

3 – الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI):

يوجد في الجزائر عشرون غرفة محلية للتجارة والصناعة مجتمعة على المستوى الوطني في الفيدرالية الجزائرية. باعتبارها جهازا يخضع للقانون العام ولإجبارية الانضمام إليه فإن هده الغرف مراقبة من قبل وزارة التجارة. تتمثل مهامها الأساسية في ما يلي[1]:

- على مستوى الإعلام :مدونة المصدرين هي قاعدة بيانات تضم أكثر من 18000 مؤسسة جزائرية.
- على المستوى الإداري، تقديم الشهادات والوثائق التجارية (فواتير، شهادات)، شهادة المنشأ، دفاتر ATA
- التدريب.
- دعم الصادرات.
- تنظيم الاجتماعات بين المقاولين الجزائريين والأجانب.
- تنظيم مهمات تجارية إلى الخارج.
- البحث عن الشركاء الأجانب عن طريق مكتب تقارب المؤسسات (B.R.E.).

4 – غرف التجارة الثنائية:

الغرفة الفرنسية التي أنشئت في سنة 1975،هي غرفة التجارة الرئيسية الثنائية التي تساعد المؤسسات الفرنسية والجزائرية في مبادلاتها المهنية [2].

[1] http://www.caci.com.dz

[2] المديرية الأوروبية للتعاون،**دراسة حول التقنيات المختلفة لدعم التجارة** ،ماي 2005،ص 22.

المبحث الثالث:التوزيع القطاعي والجغرافي للإستثمار الأجنبي والشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي:

المطلب الأول: التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي ومشاريع الشراكة في الجزائر:

تبين تقارير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI وهي الهيأة المكلفة رسميا بموجب قانون تطوير الإستثمار، بضمان ترقية الإستثمارات في الجزائر وتطويرها ومتابعتها وتسهيل إجراءات تأسيسها بأن الاستثمار الأجنبي المباشر سواءاً الإستثمار بالشراكة أو الإستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي في إنجاز المشاريع بقي محتشماً نوعاً ما ،حيث بلغ عدد المشاريع المنجزة خلال الفترة 2002-2008 حوالي 690 مشروع إستثماري .إلا أننا نلاحظ من خلال الجدول أن سنة 2007 حظيت ب قفزة في المشاريع حيث وصلت إلى 134 مشروع في ظل الإستثمار الأجنبي.

الجدول (22): تطور حجم وقيمة الإستثمارات الأجنبية والشراكة خلال الفترة 2002–2008

السنوات / الإشمارات الأجنبية منها:	2002		2003		2004		2005	
	عدد المشاريع	القيمة	عدد المشاريع	القيمة	عدد المشاريع	القيمة	عدد المشاريع	القيمة
–الشراكة	24	13140	44	31910	43	25975	35	19104
–المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي	62	27496	35	8269	62	128615	49	93813

المجموع الكلي	86	40636	79	40179	105	154590	84	112917
	2006		2007		2008		الإستثمارات المتراكمة خلال الفترة 2002– 2008	
	عدد المشاريع	القيمة	عدد المشاريع	القيمة	عدد المشاريع	القيمة		
–الشراكة	44	165487	64	94304	37	372603	291	722523
–مملوكة بالكامل للمستثمر الاجنبي	56	88037	70	51446	65	524989	399	922665
المجموع الكلي	100	253524	134	145750	102	897592	690	1645187

Source : Agence National de Développement D'investissement (ANDI), 2009

voir site web : http://www.andi.dz/?Fc=bdeclare *consulter le:12 /02/2009*

إلا انه ما يلاحظ على تطور حجم وقيمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة المتراكمة خلال الفترة 2002-2011 أنها قد انخفضت إلى 451 مشروع استثماري أجنبي و يرجع ذلك حسب الوكالة إلى إلغاء عدد معتبر من المشاريع الأجنبية المباشرة[1] ،التي سبق و أن تم التصريح بها سابقا و هو ما يبينه الجدول رقم 23.

[1] مبارك بوعشة، الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات بالجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد 31 سنة 2012،ص 65،66 .

الجدول (23): تطور حجم و قيمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة والشراكة في الجزائر خلال الفترة 2002-2011

نوع الإستثمارالأجنبي	الإستثمارات المتراكمة خلال الفترة 2002-2011	
	عدد المشاريع	المبلغ (مليون دج)
الشراكة	209	851473
مملوكة بالكامل للمستثمر الاجنبي	242	1312905
المجموع الكلي	451	2164378

Source : Agence National de Développement D'investissement (ANDI), 2012
voir site web : http://www.andi.dz/?Fc=bdeclare consulter le:17 /01/2012

وفيما يخص قيمة هذه الإستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة خلال نفس الفترة السابقة 2002-2011،فقد تم التصريح بأن قيمة ال 451 مشروع أجنبي قدرت ب 2164378 مليون دج منها 209 مشروع عم طريق الشراكة بقيمة 851473 مليون دج و 242 مشروع مملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي بقيمة 1312905مليون دج ،حيث يمكن القول أن المشروعات الإستثمارية الأجنبية قد نمت بوتيرة معتبرة بدءاً من سنة 2002 حتى 2011، ،حيث انتقلت قيمتها من 40636 مليون دج خلال 2002 إلى 2164378 مليون دج ، و لعل السبب يعود إلى نجاعة الإجراءات المتخذة من اجل ترقية و تطوير الإستثمارات في الجزائر و ذلك منذ الشروع في الإصلاحات وتطوير القوانين المحفزة على تشجيع وجلب الإستثمار الأجنبي . وهكذا تم إتخاذ عدة إجراءات من خلال قانون المالية و كذا قرارات المجلس الوطني للإستثمار خاصة منها:

* تعميم و تنشيط الشبابيك الوحيدة اللامركزية من أجل تسهيل عمل الإستثمار و إنشاء المؤسسات،

* تنفيذ المنظومة المتعلقة بالنظام الإستثنائي للمناطق التي تستدعي التنمية و الترقية من خلال الإقليم المعني،

* الرخص الممنوحة للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار للدراسة المباشرة للمشاريع الاستثمارية المبادر بها من قبل الشركات الوطنية المقيمة (الخاصة والعامة) و التي تتجاوز قيمتها 500 مليون دينار جزائري.

حيث تتوزع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على مجموعة قطاعات الاقتصاد الوطني ، حيث تحتل كل من الصناعة ،الخدمات ، البناء و الأشغال العمومية و النقل مكانة الصدارة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وذلك لأنها القطاعات الأكثر مرد ودية و فائدة و تهيئة. والجدول الموالي يبين توزيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات،حيث قدرت عدد المشاريع الأجنبية الموجهة لهذه القطاعات من أصل 451 مشروع أجنبي على التوالي:

الجدول (24): التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية في الجزائر 2002-2011

القطاع	عدد المشاريع	النسبة (%)
الصناعة (يظم المحروقات)	257	56.98
الخدمات	85	18.85
البناء والاشغال العمومية	70	15.52
النقل	16	3.55
السياحة	11	2.44
الزراعة	08	1.77
الصحة	03	0.67
الإتصالات	01	0.22

المصدر :من تصميم الباحث بالإعتماد على الموقع http://www.andi.dz

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المشاريع بلغت أقصاها في قطاع الصناعة والذي يظم المحروقات ما يعادل 257 مشروع أي بنسبة 56.98 % ،ما يبين أن قطاع الصناعة بما فيه المحروقات له أهمية كبيرة في مجالات الإستثمارات الاجنبية،حيث يجلب عدد كبير من الشركات الاجنبية في مجال البحث والتنقيب والإستغلال،أما فيما يخص الصناعة يضم أيضاً مجالات مهمة ومربحة للإستثمارات الأجنبية كصناعة الأدوية التي إستقطبت عدداً من الشركات مثل شركة غلاكسو سميث كلاين Glaxo Smith Klin البريطانية والتي تتطلع أن تكون رائدة في سوق الأدوية الجزائري و ذلك من خلال العديد من التخصصات[1].

ويضم قطاع الصناعة كذلك المشاريع المتعلقة بتحليه 1.5 مليون $م^3$ يوميا من ماء البحر، ويعرف السوق تنافسية كبيرة بين عدد من الشركات الأجنبية لكن الملاحظ هو الحضور الكبير للشركات الاسبانية مثل:

[1] مبارك بوعشة ،الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات بالجزائر، مرجع سابق، ص 69.

الكونسورتيوم" جيدا Le Consortium Geida والذي يضم أربع شركات إسبانية CODESA COBRA, SADYT, BESESA, و التي أنشأت سنة 2004 ، حيث اشترك هذا التمركز مع الشركة الجزائرية للطاقة AEC من أجل إنتاج الماء الخالي من الملح وذلك بمنطقتين من بينهما سكيكدة. هذا بالإضافة إلى المجمع الإسباني أنيما أكاليا ENIMA AQUALIA و التي ستقوم بإنجاز مصنع لتحلية مياه البحر في مستغانم بطاقة تقدير ب 100000 م 3 ، حيث ستقوم بإنجاز شركة مشتركة مع AEC من أجل إنجاز و استغلال وصيانة هذه المحطة التي تكلف 100 مليون دولار وتستغل لمدة 25 سنة وكذلك الشركة بين SNC Lavalin , PRIDESA الكندية لإنجاز وحدة تحلية مياه البحر بزرلدا تكلف 155 مليون دولار.

أما فيما يخص توزع الإستثمارات والشراكة في بعض القطاعات فهي كالتالي:

– **قطاع الإتصالات وتكنولوجيا الإعلام**:من أهم الشركات المستثمرة في هذا القطاع نجد[1]:

- الشركة المصرية Egypte Télécom تستثمر 200 مليون دولار بالشراكة مع المشغل الجزائري Algérien Lacom
- الشركة الفرنسية Neuf Cégetel توقع عقد شراكة لتطوير تقنية ADSL.

– **قطاع الحديد ومواد البناء والكيمياء:**

- إعلان الشركة المصرية Orascom عن إنجاز مصنع لإنتاج الأسمدة الكيمياوية بالشراكة مع سوناطراك.
- الشركة الإيطالية Buzzi Unicem تشتري حصة % 35 من أسهم مصنع الأسمنت بالحجار بقيمة 110 مليون أورو.
- الشركة الألمانية Knouf تعلن عن نيتها في شراء حصة % 50 من أسهم مصنع البلاط بوهران بقيمة 24.2 مليون أورو.

[1] ساعد بوراوي،الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي ،مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية السنة الجامعية 2007-2008،ص131.

المطلب الثاني:التوزيع الجغرافي للإستثمار الأجنبي ومشاريع الشراكة في الجزائر:

يتمثل التوزيع الجغرافي للإستثمارات الاجنبية المباشرة وكذا مشاريع الشراكة في الجدول الممثل أدناه[1] :

الجدول (25):التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر حسب مناطق التبادل خلال الفترة 2003–2006. **الوحدة (مليون أورو).**

دول أوروبا	قيمة الإستثمارات	النسبة (%)
ألمانيا	114	1.5
بلجيكا	15	0.2
اسبانيا	4296	58
فرنسا	616	8.3
إيطاليا	183	2.5
النرويج	1622	20.7
هولندا	114	1.5
البرتغال	23	0.3
المملكة المتحدة	159	2.2
سويسرا	229	3.1
باقي أوروبا	17	0.2
المجموع	7388	51

Source: Anima, "IDE dans la region MEDA en 2006", Mai2007, p.25.

من خلال تحليلنا للجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الإستثمارات الأوروبية بلغت 51 % ،حيث احتلت إسبانيا المرتبة الأولى ضمن المجموعة الأوروبية بنسبة 58 % وتركزت مجمل الاستثمارات في قطاعات الطاقة (Cepsa, Gas Endesa, Repsol, Natural) والأشغال العمومية وصناعة الأسمدة وتحلية مياه

[1] ساعد بوراوي ، الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، مرجع سابق،ص 140.

البحر .ويبلغ عدد الشركات الإسبانية العاملة في الجزائر 110 شركة وقد تم الاتفاق مع الحكومة الإسبانية على تحويل 70 مليون أورو من المديونية الخارجية إلى استثمارات.

أما الاستثمارات النرويجية فتحتل المرتبة الثانية بنسبة تبلغ 20.7 % تليها الاستثمارات الفرنسية بنسبة 8.3% بالرغم من أن فرنسا تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع المتواجدة في الجزائر التي تبلغ 29 مشروعا سنة 2006.وتتواجد الاستثمارات الألمانية في قطاع المنظفات وذلك من خلال مشاريع الشراكة التي تمت بين الشركة الألمانية (Henkel) والفرع القديم للمؤسسة الوطنية للمنظفات ومواد الصيانة (Enad) وتشغل الشركة حوالي 1300 عامل[1].

– كما تم التوقيع على بعض **مشاريع الشراكة** في المستقبل بين **الجزائر** و **الإتحاد الأوروبي** والتي من بينها **نذكر مايلي :**

– سيتم التوقيع على عقدي مساهمات شراكة في قطاع البناء بالجزائر بين شركات **جزائرية** و **برتغالية** وهذا كان بحضور وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار،حيث سيتم التوقيع على العقد الأول الخاص بانجاز المنشئات الموجهة لما بعد الإنتاج النفطي بين المجموعتين **"باتيميتال"** و **"أو أن سي سي"** عن الجانب الجزائري و المجموعة **البرتغالية "أمال"**.

أما العقد الثاني سيوقع بين **"باتيميتال"** و الشركة **البرتغالية "كوبرميتال"** لنشاطات التصميم و الصناعة وانجاز العمارات لكل أنواع الاستعمال (سكنات و مركبات فندقية و رياضية و عمارات إدارية و صناعية وغيرها) انطلاقا من هياكل معدنية و التغطية الصناعية للعمارات، حيث تكمن أهداف هذه الشراكة التي جاءت في إطار تطبيق مخطط تنمية فرع البناء المعدني في استحداث مناصب عمل جديدة و تكوين العمال و تحويل المهارة[2].

–كما تم التوقيع على 13 اتفاق شراكة بين مؤسسات **جزائرية** تابعة للقطاع العمومي والخاص ومؤسسات **فرنسية** لاسيما في مجالات القياسة والصناعات الغذائية والطاقة.وتتمثل هذه الإتفاقات الخاصة بقطاع الصناعة في انشاء مدرسة لحرف الصناعة ومدرسة وطنية للاقتصاد الصناعي. وتتمثل الشراكات ايضا في انشاء معهد وطني للوجستية للتكوين والتاهيل في اللوجستية ومدرسة للتسيير لصالح اطارات المؤسسات الصناعية العمومية.

[1] ساعد بوراوي ، الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، مرجع سابق.ص 141.
[2] أنظر المجلة الصحفية 2013/06/21 عن الموقع www.andi.dz تاريخ التحميل 2014/01/10.

كما تم التوقيع بالاحرف الاولى على اتفاق اخر من قبل **الجمعية الفرنسية للقياسة والمعهد الجزائري للقياس.**

كما ادرج في هذه الاتفاقات الرامية الى تعزيز التعاون الاقتصادي الثنائي انجاز مخبر وطني للمرجعية في مجال القياسة. وستتعزز **الشراكة الجزائرية الفرنسية** بانشاء شراكات مختلطة في قطاع البناء لانتاج اجهزة دعم الطرقات وفي قطاع الطاقة لانتاج الالواح الشمسية وفي قطاع الصناعات الغذائية ، وتركيب قطع الغيار لآلات التبريد الخاصة بفرع الحليب[1].

التوقيع أيضاً على برنامج عمل يتضمن التعاون في مجال التربية بين **الجزائر وفرنسا** في إطار الشراكة بين البلدين للفترة 2013-2017 ويتعلق الأمر بمواصلة مسار تعزيز القدرات الوطنية في مجال تكوين المكونين في طوري التعليم الابتدائي والمتوسط، لاسيما في اللغة الفرنسية والرياضيات .كما يتضمن البرنامج تعزيز الكفاءات المهنية لأساتذة التعليم الثانوي في مجال تعليم العلوم الإنسانية والعلوم التجريبية والعلوم الدقيقة[2].

– أما فيما يخص عقد مشاريع الشراكة مع **إيطاليا**، فتمت إقامة شراكة في مجال البناء، ليضاف اليها عقود في مجال التجهيز، آخره عقد بقيمة 40 مليون أورو لفائدة شركة **"أنسالدو"** في مجال السكك الحديدية.ويرتقب أن تقوم الشركة الايطالية المتخصصة بتصميم وتوفير وتشغيل نظام الإشارة من الجيل الجديد على السكك الحديدية المكهربة المزدوجة بين تلمسان وواد تليلات ووهران على مسافة 130 كلم. هذا المشروع سيضمن توفير أنظمة أوروبية لمراقبة حركة القطارات،كما تقوم الشركة **الايطالية** بتوفير تجهيزات ومراكز للقيادة والتسيير المركزي لمدينة وهران. وسبق لمجمع ايطالي يضم "أنسالدو" أن أنجز في 2007 خط السكك الحديدية بين واد تليلات ووهران الذي سيكتسي أهمية بالغة مع المشاريع الصناعية الجديدة، منها مشروع رونو للسيارات السياحية[3].

– كما وقعت شركة **"ريميليك"**، المتخصصة في إنتاج التجهيزات الكهربائية، اتفاق شراكة مع الفرع الفرنسي لشركة **"شنايدر" الألمانية**، أمس، لإنتاج المحولات الكهربائية والخلايا الكهربائية ذات الضغط المتوسط،وهذا لضمان نقل التكنولوجيا إلى الطرف الجزائري [4].

– تم الإتفاق على إعلان شركة مختلطة بين الجزائر وإسبانيا تدعى شركة **"شركة مساهمة إنجاز الجزائر إسبانيا** "وفق القانون الجزائري "49 – 51"وذلك لإكتساب الخبرة والتكنولوجيا من طرف الشركاء[1] .

[1] أنظر المجلة الصحفية 2013/12/16، عن الموقع www.andi.dz تاريخ التحميل 2014/01/10
[2] جريدة الخبر،العدد 7110،يوم 2013/06/20.
[3] جريدة الخبر،العدد 7112، يوم 2013/06/22.
[4] جريدة الخبر ،العدد 7212، يوم 2013/10/02.

– التوقيع على شراكة إنتاجية وصناعية والمتمثلة في "**مصنع رونو**" لتركيب السيارات الصناعية بواد تليلات (وهران) بالشراكة مع الشركة الوطنية للسيارات الصناعية و الصندوق الوطني للاستثمار و الشركة الفرنسية لصناعة السيارات،وهذا أهم حدث ميز قطاع الصناعة خلال سنة 2013.

و من المقرر أن تسوق أول سيارة "**رونو**" جزائرية الصنع في نوفمبر 2014، حيث سيقوم المصنع خلال مرحلة أولية بإنتاج حوالي 25000 وحدة سنويا قبل أن يضاعف الانتاج ليصل إلى 75000 وحدة سنويا في آفاق 2020.

و إلى جانب شركة "**رونو الفرنسية**" لجأت الجزائر إلى الخبرة الألمانية من أجل إقامة صناعة ميكانيكية ناجعة بإبرام شراكة مع المجمع الألماني "ديملر مرسيدس–بيتر" لصناعة السيارات[2].

[1] المؤسسة الوطنية للتلفزة الجزائرية،نشرة الأخبار الثامنة ،يوم 2012/12/04.
[2] أنظر المجلة الصحفية، 2013/12/28،عن الموقع www.andi.dz ،تاريخ التحميل 10/ 2014/01.

خلاصة الفصل:

تعبر الجزائر كسائر الدول السارية في طريق النمو ،حيث عملت هذه الأخيرة على اعتماد الاقتصاد السوق، و ذلك لمواكبة العولمة الإقتصادية،واقتصاديات الدول المتقدمة ،الشيئ الذي دفع بها إلى إصلاح المنظومة الإقتصادية من أجل تشجيع الإستثمار الأجنبي عامة وتفعيل الشراكة الأجنبية مع الإتحاد الاوروبي خاصة و كان هذا التشجيع من خلال الامتيازات القانونية والتسهيلات الجبائية والتنظيمات القانونية لترقية الشراكة سواءاً في قطاع المحروقات أو خارج قطاع المحروقات.

كما عملت الدولة الجزائرية على تحسين تهيئة المناخ الإقتصادي للتسهيل على الشركاء الأجانب عملية إنجاز المشاريع وجذب عدد كبير من المستثمرين الأجانب ،حيث تمثلت هذه التهيئة في إنجاز البنى التحتية كالطرقات والسكك الحديدية والموانئ والمطارات،وتحسين قطاع الموارد المائية والبشرية .

إن كل هذه الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية،سواءاً في تحسين المنظومة القانونية والجبائية ،أو إنجاز البنية التحتية وتحسين المناخ الإقتصادي هذا من أجل تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر وكذا تفعيل الشراكة الأجنبية و بهذا فقد حققت خلال هذه المدة مشاريع شراكة أجنبية في مختلف القطاعات كالصيدلة و الصناعة و الفندقة. غير أن القطاع الذي عرف أكثر ديناميكية هو قطاع المحروقات كونه انتهج الشراكة منذ فترة، و هو ما سمح لهذا القطاع التحكم بشكل يضمن الفعالية من نقل التكنولوجيا و تأهيل اليد العاملة و خلق مشاريع تنموية متنوعة.

تمهيد :

لقد شهد العالم إبتداءاً من نهاية القرن العشرين إنتشاراً واسعاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى أنها أصبحت ميزة مختلف الإقتصاديات لمختلف دول العالم خاصة المتقدم منه وأبرز الأمثلة على ذلك الإقتصاد الياباني،وقد ساهم هذا النوع من المؤسسات مساهمة فعالة وبارزة في إحداث التقدم والتنمية الإقتصادية حيث تحتل المؤسسات الاقتصادية دورا رياديا في دعم الجهود التنموية في كافة الاقتصاديات، لاسيما النامية منها. والجزائر كغيرها من الدول النامية انتهجت الأسلوب الاشتراكي، كأسلوب ينشد تحقيق التنمية الاقتصادية والمساواة الاجتماعية غداة حصولها على الاستقلال. لكن نظرا لفشل هذا المنهج في تحقيق الغاية المتوخاة منه، عرفت الجزائر في العشرية الأخيرة مجموعة من الإصلاحات والتحولات، تمهيدا لانتهاج سياسة جديدة تقوم على الخوصصة والحرية الاقتصادية.

هذه السياسة قوامها المؤسسات الاقتصادية، باعتبارها أحد أهم أعمدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.ومن هذا المنطلق فإن الاتفاق الموقع يمثل فرصا وتحديات معتبرة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وخاصة الصناعية منها، سواء على مستوى تنويع الأسواق والتنافسية أو تنويع المنتجات باعتبار أن إقام ة منطقة للتبادل الحر ُتعني الانتقال التدريجي من نظام تفضيلي قائم على أساس التنازلات التجارية من طرف واحد وهو الإتحاد الأوروبي إلى اتفاق شراكة يقتضي تنازلات تجارية متبادلة بين الطرفين الموقعين على الاتفاق، مما يؤدي حتما إلى اشتداد المنافسة من خلال تزايد وجود المؤسسات الأوروبية.

كما أولى إتفاق الشراكة الأورو –جزائري أهمية بالغة للشق التحاري والخاص بالمبادلات التجارية ،من خلا إرسائه لمنطقة التبادل الحر أي تحرير حركة تنقل السلع في الفضاء المتكون من الأقاليم الجمركية للطرفين

هذا ما جعلنا نحاول التعرض بالدراسة والتحليل الكمي من خلال هذا الفصل والذي تم تقسيمه إلى مبحثين هامين ، ففي المبحث الأول تتطرقنا فيه إلى أثار وانعكاسات إتفاق الشراكة الأورو- جزائرية على المؤسسة الإقتصادية الجزائرية،أما المبحث الثاني فقد تتطرقنا فيه إلى أثر إتفاق الشراكة الأور– جزائرية على التجارة الخارجية والجمارك .

المبحث الأول : أثار وانعكاسات إتفاق الشراكة الأورو- جزائرية على المؤسسة الإقتصادية الجزائرية:

أصبحت المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الآونة الأخيرة تلقى اهتمام عالمي نظرا لما تقدمه من فرص عمل وتحسين الدخل، وقد سعت كافة الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص إلى توفير البنية التحتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كي تنمو و تزدهر.

يسعى معظم الباحثين لإيجاد مفهوم دقيق لذلك لا يمكن تحديدها استنادا إلى معيـــــار واحد، حيث يعكس هذا التنوٌع في المعايير تعدد الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأمر الذي أدى إلى اختلاف التعاريف بين الدول.

المطلب الأول : الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أولاً: تعريف المؤسسة الإقتصادية وتصنيفاتها :

قبل التطرق إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ارتأينا أولاً التعريف بالمؤسسة الإقتصادية بصفة عامة ثم إبراز أهم تصنيفاتها وفق جملة من المعايير المختلفة ومن ثمة التطرق إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كجزء من المؤسسات الإقتصادية ككل.

1 – تعريف المؤسسة الإقتصادية :

تعددت التعاريف التي أعطيت المؤسسة الإقتصادية وكل منها يركز على جانب من الجوانب كالهيكل والعناصر المكونة لها،طبيعة نشاطها وأهدافها،ومن التعاريف الشاملة التي يمكن تبنيها في هذا المجال نجد التعريف التالي [1] "المؤسسة يمكن أن تعتبر كعميل إقتصادي ،كهيكل عضوي،وكنظام أو منظومة "

– **المؤسسة كعميل إقتصادي:** يعني أن المؤسسة تقوم بنشاط ذو طابع صناعي أو تجاري أو مالي،ويدخل ضمن ذلك عمليات الإنتاج،التموين البيع،التوزيع والتمويل إلى غير ذلك .

– **المؤسسة من حيث هيكلها العضوي** :وهي التي تتكون دوماً وطبيعياً من مستخدمين ومن وحدات وأقسام أو مصالح،ترتبط ببعضها البعض بشكل متكامل .

– **المؤسسة كنظام أو منظومة** : يعني أنه يمكن النظر إليها كوحدة متكاملة قائمة على أساس العلاقات والتبادلات بين مختلف مكوناتها وأجزائها.

[1] رابح خوني،رقية حساني،**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**،إيتراك للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى 2008،ص 12 .

وبعد الفصل في طبيعة النشاط،الهيكل و نظام العمل نصل إلى الغاية الأساسية من إنشاء المؤسسة الإقتصادية من خلال تبني التعريف التالي :

" المؤسسة عبارة عن وحدة إقتصادية تقوم بمزج عوامل الإنتاج لتحصل في الأخير على السلع الخدمات لتصرفها في السوق وتحقيق عوائد تمكن من إعادة الإنتاج وتوسيعه " وهو ما يوضحه الشكل التالي :

الشكل (04) :خاصية المؤسسة

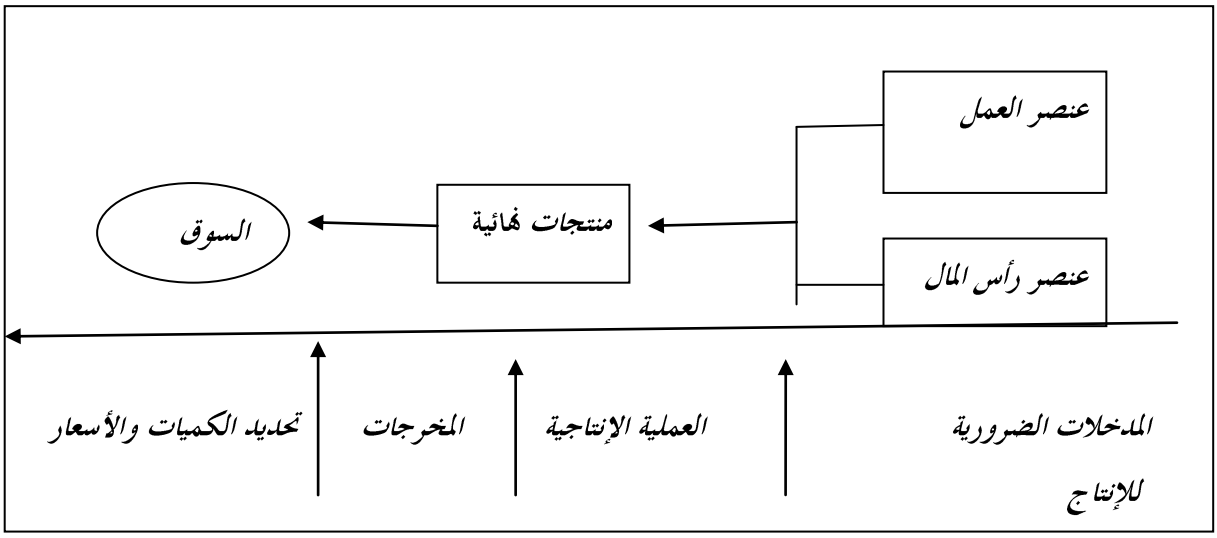

المصدر:رابح خوني،رقية حساني،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها ، 2008،ص 13.

1–2 التصنيفات المختلفة للمؤسسات الإقتصادية :

تصنف المؤسسات الإقتصادية تبعاً لثلاثة معايير أساسية هي :طبيعة الملكية،طبيعة النشاط الإقتصادي وأخيراً تبعاً للحجم .

1–2–1:تصنيف المؤسسات الإقتصادية تبعاً لطبيعة الملكية : وينتج عن هذا التصنيف مايلي[1] :

أ. **المؤسسات الخاصة** : هي جميع المؤسسات التي تعود ملكيتها للفرد أو مجموعة من الأفراد (شركات أموال،شركات أشخاص).

ب. **المؤسسات المختلطة:** وهي بصورة عامة المؤسسات التي تعود ملكيتها بصفة مشتركة بين القطاعين العام والخاص .

ج. **المؤسسات العامة** :وتعود ملكيتها للدولة وتهدف إلى تحقيق المصلحة العامة .

[1] إسماعيل عرباجي ،**إقتصاد المؤسسة** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1996،ص 12.

1-2-2 تصنيف المؤسسات الإقتصادية تبعاً للطابع الإقتصادي :وينتج عن هذا التصنيف مايلي[1] :

أ. **المؤسسات الصناعية** :وهي المؤسسات ذات الطابع الصناعي،ومنها المؤسسات الصناعية الثقيلة (كالحديد والصلب)،والتي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ومهارات عالية لنشاطها ومنها مؤسسات الصناعات التحويلية أي الخفيفة(الغذائية).

ب. **المؤسسات الفلاحية** :وهي المؤسسات التي تمارس الأنشطة الإنتاجية الزراعية فتقوم بعمليات الإنتاج الزراعي سواء كان إنتاج حيواني،إنتاج نباتي .

ج. **المؤسسات التجارية** :وهي التي تعمل في النشاط التجاري أي القيام بعمليات توزيع السلع والخدمات.

د. **المؤسسات المالية** :وهي المؤسسات التي تقوم بالنشاط المالي كالبنوك ومؤسسات التأمين ...إلخ .

ه. **مؤسسات الخدمات** :وهي المؤسسات التي تقدم الخدمات كمؤسسة النقل والعيادات الصحية ومكاتب الخبرات (الهندسة و المحاسبة ...إلخ).

1-2-3 تصنيف المؤسسات تبعاً للعمالة الموظفة :وينتج عن هذا التصنيف تقسيم المؤسسات إلى :

أ. **المؤسسات الصغيرة** :وتنقسم إلى قسمين المؤسسات المصغرة Micro وتضم من واحد إلى تسعة عمال،المؤسسات الصغيرة Mini وتضم من عشرة إلى مائة وتسعة وتسعين عامل .

ب. المؤسسات المتوسطة:وهي المؤسسات التي تضم من مائتين إلى أربعة مائة وتسعة وتسعين عامل .

ج. المؤسسات الكبيرة :وهي المؤسسات التي تضم أكثر من خمس مائة عامل ومنها على سبيل المثال :مؤسسات البترول ،المركبات الكبيرة،صناعة الطائرات .

2- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

أصبحت المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الآونة الأخيرة تلقى اهتمام عالمي نظرا لما تقدمه من فرص عمل وتحسين الدخل، وقد سعت كافة الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص إلى توفير البنية التحتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كي تنمو و تزدهر.

[1] إسماعيل عرباجي ،**إقتصاد المؤسسة** ،مرجع سابق،ص 13.

يسعى معظم الباحثين لإيجاد مفهوم دقيق لذلك لا يمكن تحديدها استنادا إلى معيـــــار واحد، حيث يعكس هذا التنوٌع في المعايير تعدد الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأمر الذي أدى إلى اختلاف التعاريف بين الدول[1].

2-1 أسباب اختلاف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وجب علينا التطرق إلى هذه الأسباب المؤدية إلى اختلاف تعاريف بين المفكرين وبين الدول وبين الهيئات الاقتصادية قبل الوصول إلى تحديد تعريف يعكس أهمية ومكانة هذه المؤسسات في المحيط الاقتصادي والمتمثلة في الأسباب التالية[2] :

أ – اختلاف درجة النمو الاقتصادي:

يعكس اختلاف درجة النمو بين الدول الصناعية والمتقدمة والدول النامية التطور في كل دولة و أيضا على وزن الهياكل الاقتصادي (مؤسسات ووحدات اقتصادية).

فالمؤسسات الصغيرة في اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية أوفي أي بلد مصنع يمكن اعتبارها مؤسسة كبيرة في دولة نامية مثل الجزائر، وذلك حسب اختلاف وضعيتها الاقتصادية والنقدية والاجتماعية.

ب– تنوع النشاط الاقتصادي :

عند مقارنة بين المؤسسات لفروع مختلفة نجد على سبيل المثال مؤسسة تضم 500عامل تعتبر كمؤسسة صغيرة في قطاع صناعة السيارات، لهذا من الصعب أمام اختلاف النشاط الاقتصادي إيجاد تعريف واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ج– تعدد واختلاف فروع النشاط الإقتصادي :

تختلف كل مؤسسة حسب فروع النشاط الذي تنتمي إليه مثال ذلك ينقسم النشاط الصناعي إلى المؤسسات الصناعية الإستخراجية، ومؤسسات صناعية تحويلية وهذا الأخير يضم بدوره عدد من الفروع الصناعية من صناعات غذائية وصناعة الغزل والنسيج والصناعات المعدنية وصناعة الورق والخشب ومنتجاته ولذا تختلف كل مؤسسة من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات الذي يتطلبه نشاطه.

د– العامل التقني :

يتلخص في مدى الاندماج بين المؤسسات فحيثما تكون هذه الأخيرة أكثر اندماج يؤدي هذا إلى توحد عملية الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد ، وبالتالي يتجه حجم المؤسسات إلى الكبرى بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة إلى عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدٌة مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

[1] إسماعيل عرباجي ،**إقتصاد المؤسسة** ، مرجع سابق ، ص 16.
[2] إسماعيل عرباجي ،إقتصاد المؤسسة ، مرجع سابق ، ص 17.

ه– العامل السياسي : وتتمثل في مدى إهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تقديم مختلف المساعدات له وتذليل الصعوبات التي تعتبر طريقة من أجل توجيهه وترقيته ودعمه.

2-2 معايير تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعددت المعايير التي يتم على أساسها تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, فنجد المعايير الكمية والتي تعد الأكثر استخداما فهي تسمح بتحديد الحجم (صغر أو كبر كل مؤسسة) كما نجد أيضا المعايير النوعية والتي تسمح بشرح طبيعة كل تنظيم.

أ– المعايير الكمية : إن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يخضع لجملة من المعايير و المؤشرات الكمية لقياس أحجامها ومحاولة تمييزها عن باقي المؤسسات ومن بين هذه المعايير نذكر :حجم العمالة،حجم المبيعات ،قيمة الموجودات،التركيب العضوي لرأس المال،القيمة المضافة،الطاقة المستعملة رقم الأعمال،رأس المال المستثمر..إلخ.

ب– المعيار المالي والنقدي :إلى جانب المعيار العددي والبشري،نجد المعيار المالي والذي يستند إلى كل من : رأس المال، رقم الأعمال ،حجم المبيعات.

إن الإعتماد على المعيار المالي وحده في تحديد ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعترضه عنصر الإختلاف في الحصيلة المالية بسبب إختلاف المبيعات النقدية من عام إلى أخر باتجاه الزيادة أو النقصان،خاصة إذا حدث إرتفاع في معدل التضخم،فما نعتبره مؤسسة صغيرة ومتوسطة في هذا العام قد لا يكون كذلك في العام المقبل والعكس صحيح [1].

ج– المعايير النوعية :إن المعايير الكمية لوحدها لا تكفي لتحديد وضع تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظراً لإختلاف أهميتها النسبية،واختلاف درجات النمو،واختلاف المستوى التكنولوجي،لذا وجب إدراج جملة من المعايير النوعية والتي من أهمها مايلي :الإستقلالية،الملكية ، محلية النشاط .حيث سنقوم على شرح هذه المعايير كالتالي[2] :

– **الإستقلالية** : ونعني بها إستقلالية المشروع عن أي تكتلات إقتصادية ،وبذلك نستثني فروع المؤسسات الكبرى، حيث نجد في المؤسسات الصغيرة المدير / المالك أحيانا يؤدي عدة وظائف في نفس الوقت، الإنتاج و الإدارة و التمويل، في حين المؤسسات الكبرى يتوزع أداء هذه الوظائف على عدة أشخاص.

– **الملكية** : تعود ملكية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في أغلبها إلى القطاع الخاص، وتشكل النسبة الكبيرة منها مشروعات فردية وعائلية، ويلعب المدير /المالك دورا كبيرا على جميع المستويات و نجد مثلاً في الجزائر الدولة تملك عددا من هذه المؤسسات تابعة لها حيث تأخذ شكل مؤسسات عمومية محلية.

[1] توفيق عبد الرحيم يوسف ،**إدارة الأعمال التجارية الصغيرة** ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان،الأردن ،الطبعة الأولى 2002،ص 17.
[2] إسماعيل عرباجي ،**إقتصاد المؤسسة** ،مرجع سابق ،1996،ص 22.

– **محلية النشاط:**ونعني بها أن يقتصر نشاط المؤسسة على منطقة أومكان واحد وتكون معروفة فيه،وأن لا تمارس نشاطاتها من خلال عدة فروع ،تشكل حجماً صغيراً نسبياً في قطاع الإنتاج الذي تنتمي إليه في المنطقة،وهذا طبعا لايمنع إمتداد النشاط التسويقي للمنتجات إلى مناطق أخرى في الداخل أو في الخارج .

ثانياً :تعاريف حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

لقد أصبح من الصعب إيجاد تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات إذ يختلف من دولة أخرى، اعتمادا على معياري الحجم لعدد العمال أو رأس المال، فما يبدو مؤسسة صغيرة أو متوسطة في بلد متطور قد يكون مصنف كمؤسسة كبيرة في بلد نام والعكس صحيح .

1 – تعريف البنك الدولي : يضع البنك تعريفاً محدداً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تقديم المساعدات لها فيعرفها على أنها "المنشأة المستقلة في الملكية والإدارة وتستحوذ على نصيب محدود من السوق".[1]

2– في ألمانيا: " تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا على أنها مؤسسات تجارية بإمكانها توظيف عدد من العمال قد يصل إلى 500 عامل وتحقيق مبيعات إضافية اقل من 100 مليون DM في السنة."[2]

3– في فرنسا: "تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في فرنسا إستناداً للقانون الصادر في 1978/01/04،عللى أنها كل مؤسسة لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 100 مليون فرنك فرنسي،وعدد عمالها لا يتجاوز 500 عامل"[3] .

4– تعريف إتحاد الصناعات المصرية : قد حدد مفهوم المؤسسات والصناعات الصغيرة من خلال تحديده لرأس مال المؤسسة الواحدة بعشرة ألاف جنيه مصري ،(حوالي ثلاثة ألاف وثلاث مائة دولار أمريكي بأسعار صرف عام 1992)، ويعمل بها خمسين عامل فأقل [4].

5– تعريف الإتحاد الأوروبي : إعتمد الإتحاد الأوروبي في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك في أفريل 1996،على المعايير التالية :عدد العمال،رقم الأعمال،إستقلالية المؤسسة،وقد فرق الإتحاد الأوروبي في تعريفه بين المؤسسات المصغرة والمؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة ،حيث يضمن النوع الأول ما بين 1–9 عمال ،أما النوع الثاني فيضم من 10–49 عامل،في حين تضم المؤسسات المتوسطة مابين 50–250 عاملا.

أما رقم أعمالها أقل من أربعين وحدة نقدية أوروبية والتي لا تكون في حد ذاتها مملوكة بنسبة 25%من قبل مؤسسة أخرى .[1]

---

[1] رابح خوني،رقية حساني،**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**،مرجع سابق،الطبعة الأولى 2008،ص 24.

[2] ريمي رياض،ريمي عقبة، *تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الجزائر*، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير،جامعة الوادي ، **الملتقى الوطني حول : واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، يومي 2013/05/06-05،ص 05.

[3] رابح خوني،رقية حساني ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، مرجع سابق ،ص 29.

[4] رابح خوني ،رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، مرجع سابق،ص 31.

6– تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر : لقد تم الاعتماد في تعريف هذا النوع من المؤسسات في التشريع الجزائري على معياري عدد العمال والجانب المالي، حيث قدمت الوزارة تعريفاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتضمن في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/1 المؤرخ في 2001/12/12 ،والذي يعد مرجعاً لكل برامج وتدابير المساعدة والدعم لصالح هذه المؤسسات وإعداد ومعالجة الإحصائيات المتعلقة بهذا القطاع حيث أشارت الجريدة الرسمية[2]:

- **المادة الرابعة :**يقصد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك المؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع أو الخدمات، التي تشغل من 1 إلى 250 عامل، ورقم إعمالها السنوي لا يتجاوز 02 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية(حصيلتها السنوية)، تتراوح بين 100 و 500 مليون دينار جزائري .
- **المادة الخامسة :**أشارت إلى تصنيف المؤسسة المتوسطة بأنها تلك التي تشغل ما بين 50-250 عامل ورقم أعمالها يتراوح مابين 200-2 مليار دينار جزائري أو الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 100-500 مليون دينار.
- **المادة السادسة :**تصنف المؤسسات الصغيرة بأنها تلك التي تشغل بين 10-49 عامل، ورقم إعمالها لا يتجاوز 200 مليون دينار أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز ملي 100 مليون دج.
- **المادة السابعة :**تصنف المؤسسات المتناهية الصغر أو الصغرى إلى تلك التي تشغل ما بين 1-9 عمال تحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار، أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 10 مليون دينار جزائري.

ومن خلال الجدول رقم 26 نبين المعايير الكمية المعتمدة لتعريف تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر [3].

الجدول (26): المعايير الكمية لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

المؤسسة /المعيار	عدد العمال	رقم الأعمال (دينار جزائري)	مجموع الميزانية (دينار جزائري)
متوسطة	250 -50	200 مليون- 2 مليار	100 مليون- 500 مليون
صغيرة	49 -10	10 مليون- 200 مليون	10مليون- 100 مليون
صغيرة جدا	9 -1	أقل من 10 مليون	أقل من 10 مليون

المصدر : القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2001،ص 8-9

[1] توفيق عبد الرحيم يوسف،**إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**،دار الصفاء للنشروالتوزيع ،عمان،الأردن ،الطبعة الأولى ،2002،ص 18.
[2] أيت عيسى عيسى ، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ا لجزائر أفاق وقيود"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السادس ،السنة مجهولة ،(د.ت.ن) ص 274،275.
[3] رابح خوني،رقية حساني ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها** ،مرجع سابق ،ص 27.

بالاعتماد على المعايير الكمية والنوعية السالفة،يمكننا أن نخلص إلى **التعريف التالي** :"المؤسسات *الصغيرة والمتوسطة هي كل مؤسسة تعمل في إحدى القطاعات الإقتصادية (الصناعة،الزراعة،التجارة والخدمات)،والتي يتراوح عدد العمال فيها بين عشرة عمال كحد أدنى وخمسمائة كحد أقصى،وأن لا يقل رقم أعمالها عن عشرين مليون دج كحد أدنى وملياري كحد أقصى،وتتراوح حصيلتها السنوية بين عشرة مليون دج كحد أدنى ولا تتجاوز خمسمائة مليون دج كحد أقصى،وتتمتع بالإستقلالية في الإدارة الملكية،وأن تكون حصتها من السوق محدودة وتكون محلية النشاط وتستخدم الأساليب الجديدة في الإنتاج والإدارة وتقسيم العمل*" .

المطلب الثاني :تأهيل المؤسسات الإقتصادية وتطورها في ظل الشراكة الأورو– جزائرية:

أولاً: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتحديات المواجهة لها في الجزائر:

1– مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :

مر تطور المؤسسات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بأربعة مراحل أساسية هي:

– **المرحلة الأولى (1963 - 1980)**: إن سياسة التخطيط المنتهجة منذ العام 1967 ركزت على الصناعات الكبيرة المنتجة لوسائل الإنتاج، بينما كان ينظر إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة لتدعيم عمليات التصنيع الشاملة و تكثيف النسيج الصناعي الموجود لذلك عرفت هذه المؤسسات بالصناعات التابعة (les industries entraîner)، و أما فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة المتوسطة التابعة للقطاع الخاص، فكانت مؤطرة بموجب قانون الاستثمار للعام 1966، وموجهة حسب الأهداف العامة لسياسة التنمية.[1]

– **المرحلة الثانية (1980 – 1990)**: في هذه المرحلة ظهر تصور جديد للسياسة الاقتصادية و ذلك من خلال الانتقال بالاقتصاد الجزائري من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد مفتوح، فأصبح ينظر بذلك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كتوجه جديد و بديل، و من هذا المنطلق أكد المخطط الخماسي الأول (1980-1984) على ضرورة ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و الاعتماد عليها في امتصاص حالات العجز الهامة المسجلة في العقدين السابقين، و كان يهدف من ذلك إلى تغطية الطلبات الآنية، و المساهمة الفعالة في تعزيز الوحدات العامة الكبرى، و شرع في الانتقال بالاستثمارات من الصناعات الثقيلة و وحدات الصناعة الخفيفة الكبيرة الحجم التي تتطلب تكنولوجيا عالية و

[1] بوزيان عثمان، قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 17 و18 أفريل 2008 ، ص 768.

متنوعة ومركبات ضخمة و مكلفة، إلى الاستثمار في الصناعة الصغيرة و المتوسطة (الانتقال من الصناعة الواسعة إلى الصناعة الكثيفة)[1].

- **المرحلة الثالثة (1990 - 2001)**: تعتبر فترة نهاية التسعينات القفزة النوعية نحو إقامة قطاع حقيقي للمؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر، وذلك بشروع الحكومة في تهيئة المناخ الاقتصادي الذي يلائم ويساعد على نمو وتطور هذه المؤسسات، من خلال اتخاذ مجوعة من الإجراءات و التدابير والتي نذكر منها:[2]

- إصـــدار قانون النقد و القرض في 14 أفريل 1990، يهدف إلى توجيه عمـــل البنوك و إعادة تحديد دور البنك المركزي.

- إنشـــاء بورصة الجزائر لتبادل الأوراق المالية سنة 1993.

- إصـــدار قانون مستقل لتوجيه الاستثمار و هو قانون عام 1993، و على إثره تم تأسيس وكالة وطنية تهدف إلى تسهيل عمليـــات الاستثمـــار حيث تم تجميع كل المصـــالح في شباك واحد سمي بوكالة ترقية و متابعة الاستثمارات APSI.

- إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسســـات الصغيرة و المتوسطة في 12 ديسمبر 2001، الذي يهدف إلى تحسين المحيط الخاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- **المرحلة الرابعة (ما بعد 2001)**: انطـــلاقا من سنـــة 2001 زاد عـــدد المؤسســـات الصغيرة والمتوسطـــة ، فالإحصائيات الموجودة بين يدينا تشير إلى أن نصف عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الموجودة في الجزائر أنشأت خلال الفترة 2001-2007 ، أي بعد صـــدور القانون التوجيهي لترقيـــة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 12 ديسمبر 2001 ، ففي نهاية سنة 2010 عرف عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة تطورا ملحوضا، حيث تم إحصاء أكثـــر من 737 606 مؤسسة ، و التي تمثل حـــوالي ثلاثة أضعـــاف العدد المسجـــل في سنة 2003 (949 207 مؤسسة) ، و خلاف ذلك فقد شهد قطـــاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية انخفاض مسجل بـــ 288 مؤسسة خلال 07 سنوات ، أما المؤسســـات الحرفية فقد ارتفع عددها من 850 79 مؤسسة خلال سنة 2003 ليصل إلى 085 162 في نهاية 2009. كما هو موضح في الجدول التالي[3]:

[1] بوزيان عثمان، قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، مرجع سابق،ص 769.

[2] بوزيان عثمان، قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مرجع سابق، ص 770.

[3] Samia GHARBI, LES PME/PMI EN ALGERIE : ETAT DES LIEUX, Laboratoire de Recherche sur l'Industrie et l'Innovation, Université du Littoral Cote D'opale, France, Mars 2011 ,p 08 .

جدول(27): تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2003-2010)

مؤسسات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
خاصة	207 949	225 449	245 842	269 806	293 946	392 013	408 155	606 737
عمومية	788	778	874	739	666	626	598	560
حرفية	79 850	86 732	96 072	106 222	116 347	126 887	162 085	-
المجموع	288 587	312 959	342 788	376 767	410 959	519 526	570 838	607 297

Source: Samia GHARBI, LES PME/PMI EN ALGERIE : ETAT DES LIEUX, Laboratoire de Recherche sur l'Industrie et l'Innovation, Université du Littoral Cote D'opale, France, Mars 2011 , P07.

2– التحديات المواجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :

إن التغيرات الحاصلة في الأنظمة والأدوات الاقتصادية في العقد الأخير من القرن العشرين ساهمت في إعادة تشكيل معادلة القوى السياسية والاقتصادية على الصعيد العالمي، كما أن التغيرات التكنولوجية والتغير السريع لأذواق المستهلكين...سيؤثر حتماً على المؤسسات الكبيرة والصغيرة معا سواء من حيث رؤيتها المستقبلية للأهداف والأنشطة أو للأسواق. وفي ظل تنامي ظاهرة العولمة فإن هناك العديد من التحديات التي قد تعيق نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.أهمها [1]:

- *التكتلات الاقتصادية العالمية :* نعلم أن الأقطاب الثلاثة (مجموعة دول شمال أمريكا– الاتحاد الأوروبي– مجموعة ASEAN) أصبحت تسيطر على العلاقات الاقتصادية بين الدول ، و منه ستؤثر حتماً على نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة .
- *منظمة التجارة العالمية :* والتي تحث على التجارة العالمية مما يزيد من شدة المنافسة أمام المؤسسات الصغيرة؛ وخاصة في ظل التفتح الاقتصادي، وإبرام اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.
- *اتفاقيات الشراكة مع الدول الأجنبية :* والتي تقود إلى إلغاء الرسوم الجمركية على منتجات الدولتين المتشاركتين.
- *ضآلة حجم التمويل :* وهذا راجع لعدم وجود مرونة لمنح القروض للمؤسسات الصغيرة من طرف القطاع المصرفي نتيجة شروط القروض والضمانات المفروضة، بالإضافة إلى عدم وجود تنوع في قنوات الائتمان حسب نوع واستخدام القرض ودرجة أهمية الصناعة.

[1] أيت عيسى عيسى ، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ا لجزائر أفاق وقيود"،مرجع سلبق، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السادس ،السنة مجهولة ،(د.ت.ن)، ص 276.

- *عدم وجود سياسة موحدة لتنمية ودعم المؤسسات الصغيرة :* حيث تحتاج هذه المؤسسات إلى استراتيجية واضحة وسياسة موحدة.
- صعوبة إيجاد المكان الدائم والمناسب لإقامة المؤسسة بسبب ارتفاع أسعار المباني والأراضي أو انعدامها بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الحصول على مقومات عوامل الإنتاج الأخرى.
- صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية لقبول المشروع.

بالإضافة إلى ما سبق نجد كذلك بعض المشاكل المرتبطة ببيئة المؤسسة الداخلية مثل :

- غياب أو ضعف نظام المعلومات وسوء التحكم في تقنيات التسيير يجعل المؤسسة الصغيرة غير قادرة على المنافسة والتكيف مع المتغيرات البيئية ، بالإضافة إلى أن انعدام أو صعوبة الحصول على المعلومة الاقتصادية ينعكس سلبا على تجسيد فرص الاستثمار.
- القصور في الجوانب الفنية وضعف المهارات الإدارية ، سياسة التوسع غير المخطط ، ضعف الخبرة التسويقية ، عدم توافر فرص التدريب الجيد...إلخ.

ثانيا: تأهيل المؤسسة الإقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورو –جزائرية

أصبحت معظم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية العمومية منها والخاصة بعد عملية تحرير التجارة الخارجية تواجه منافسة حادة في السوق الوطنية ، خاصة وأنها لم تستعد بالقدر الكافي للدخول في هذه المرحلة ؛ ذلك كونها كما وسبق وأن أشرنا في النقاط الفارطة أنها كانت تعمل في وضعية اقتصادية محمية من المنافسة الخارجية ومحتكرة بقوة القرار الإداري ، وهكذا وعند القيام بالتحرير المفاجئ والسريع للتجارة الخارجية وجدت هذه المؤسسات نفسها في مستوى تنافسي لا يسمح لها بالمقارنة أمام المؤسسات الأجنبية التي تسوق منتجاتها في السوق الوطنية .وبالتالي حان الوقت للمؤسسة الجزائرية أن تفكر بل وأن تتخذ إجراءات إضافية من شأنها أن توفر لها القدرة التنافسية وتأهلها.

1– ماهية التأهيل: تواجه المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وبشكل أخص مؤسسات القطاع الصناعي،تحدي الإندماج في القطاع الإقتصادي ،من خلال منطقة التبادل الحر بين الجزائر والإتحاد الأوروبي أفاق 2020 هذا يستدعي بالضرورة تحولات عميقة وملحة في القطاع الصناعي،ويتأتى ذلك من خلال عملية التأهيل التي تساعد على ترقية إقتصاد متفتح ومنافس على الصعيدين الداخلي والخارجي ،لأنها تهدف إلى تحديد تنافسية المؤسسة الجزائرية،والمحافظة بذلك على حصتها في السوق المحلية ،بل أكثر من ذلك دفعها إلى غزو الأسواق الأوروبية[1] ،لما يوجد من ذلك لإمكانيات تزخر بها الدولة الجزائرية كما تم الإشارة إليها في الفصول السابقة من هذا البحث .

[1] أوشن ليلى، الشراكة الأجنبية والمؤسسات الإقتصادية الجزائرية، مرجع سابق ، ص 107.

2– مفهوم التأهيل : إن مصطلح التأهيل من أكثر المصطلحات شيوعاً واهتماماً خاصة في وقتنا الحالي،مقارن بالمصطلحات التقليدية كالتصحيح الهيكلي وإعادة الهيكلة ،التي كانت تنحصر في إطار الإقتصاد الجزئي للمؤسسة عكس عملية التأهيل التي تمس المؤسسة وتشمل محيطها .

إن المؤسسة الإقتصادية الوطنية مرت بعدة مراحل ميزتها كل مرة جملة من الإصلاحات بهدف إيجاد إطار متكامل للإنتقال من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق،ومن بين هذه الإصلاحات برنامج التعديل الهيكلي المدعوم بإتفاق التسهيلات المالية الموسعة " facilités financières élargies " 1995-1998 الموقع مع صندوق النقد الدولي وكذا إعادة الجدولة [1].

سمحت كل هذه الإصلاحات بتسجيل نتائج مشجعة نوعاً ما على مستوى الإقتصاد الكلي ،إلا أن الظروف والمتغيرات الإقتصادية العالمية حتمت عليها ظروف مغايرة،مما جعلها تفرض عليها المنافسة الخارجية وفي السوق الوطنية من خلال منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية ،وهذا الأمر يستدعي تبني برامج لدعمها .

3 – تعريف عملية التأهيل : "**La mise à niveau** " ظهر مصطلح التأهيل أولا من خلال التجربة البرتغالية سنة 1988 في إطار إجراءات المرافقة لتكامل البرتغال مع أوروبا ، وكان يسمى بالبرنامج الاستراتيجي لتنشيط وتحديث الاقتصاد البرتغالي ، ثم أصبح مصطلح التأهيل خاص بدول العالم الثالث خاصة الدول التي كانت تنتهج النظام الاشتراكي ، وقد غيرت وجهتها نحو اقتصاد السوق ، فهي بحاجة إلى تطوير وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الخبرة القليلة للرفع من أدائها التنافسي في الأسواق خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ،فماذا نعني بالتأهيل إذن ؟ لقد وردت عدة تعاريف خاصة بمفهوم التأهيل نستطيع أن نورد منها[2]:

– تعريف" **منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية**" ONUDI سنة 1995 بأنه عبارة عن مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية التي هي في مرحلة الانتقال من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات.

ولقد طور L'ONUDI مفهوم التأهيل خلال السنوات الأخيرة، فأصبح يعني الإجراءات المتواصلة والتي تهدف لتحضير المؤسسة وكذا محيطها للتكييف مع متطلبات التبادل الحر Libre- échange.

كما يعرف أيضا على" أنه عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير تهدف إلى تحسين وترقية فعالية أداء المؤسسة على مستوى منافسيها الرائدين في السوق"

[1] بوشارب أحمد ،تأهيل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية في ظل منطق التبادل الحر الأورو- متوسطي ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ،فرع إدارة أعمال ،الجزائر 2008،ص 137.

[2] سليمة غدير أحمد،تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة تقييميه لبرنامج ميدا "،مجلة الباحث عدد 2011/09، ص 133.

ولهذا سعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحديد مفهوم مضبوط لعملية التأهيل خلال الأيام الدراسية حول برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات ص و م الجزائرية ديسمبر2006 :

- نعني بتأهيل المؤسسات **ص و م** هو قبل كل شيء إجراء مستمر للتدريب، و التفكير و الإعلام والتحويل، بدف الحصول على توجهات جديدة وأفكار وسلوكيات المقاولين وطرق تسيير ديناميكية ومبتكرة.

- أما بالنسبة لبرنامج التأهيل يعرف بواسطة هدفه الأساسي، وهو مرافقة المؤسسة ليسمح لها بالتحسين المستمر في تنافسيتها، وتسويتها مع المقاييس الدولية للتنظيم والتسيير للوصول إلى تأطير تطورها المستقبلي.

وأخيرا نستطيع أن نستخلص بشكل عام أن : عملية التأهيل تعتبر بمثابة تطوير المؤسسات الإقتصادية وتمكينها من المنافسة ،عن طريق إستخدام مواردها بكفاءة تضمن من خلالها بقاءها وتحديد مردو ديتها وبالتالي فالتأهيل يعني الإنتقال للمؤسسة من مستوى إلى آخر يتميز بالكفاءة والمرد ودية من خلال تقوية العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي ولكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم.

4– أهداف عملية التأهيل :تتمثل أهداف التأهيل فيما يلي [1]:

أ. **ترقية وتطوير محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** : إن المحيط هو الوسط الذي تمارس فيه المؤسسات ص و م نشاطها وتسعى للتأقلم مع جميع متغيراته وتأثيراته فهو يعبر عن المؤشر الأساسي الذي يبين الوضعية التي تعمل فيها هذه المؤسسات، ولذلك وجب العمل على تأهيله وترقيته بالشكل الذي يساعدها على تحقيق أهدافها والنجاح في استمرارها وبقائها.

ب. **تحسين تسيير المؤسسات:** تسعى الجزائر من خلال برامج التأهيل إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات ص و م حتى تستطيع الحفاظ على حصتها في السوق المحلي في مرحلة أولى والبحث عن أسواق خارجية في مرحلة موالية(الانفتاح الاقتصادي)، وذلك بإدخال مجموعة من المتغيرات في طرق وأساليب التسيير والإنتاج بغية الاستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية المتاحة، وتنمية الكفاءات البشرية، والتنمية والبحث في وظيفة التسويق

ج. **تعزيز وتدعيم مؤسسات الدعم** : تسعى الجزائر إلى تعزيز الدعم وهذا على المستوى القطاعي لأن نجاح أي برنامج للتأهيل مرتبط بمدى قدرة وفاعلية هذه المؤسسات، فهذا البرنامج يهدف

[1] سليمة غدير أحمد ، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،مرجع سابق،ص 134.

بالضرورة إلى تحديد أهم المتعاملين مع المؤسسة من حيث إمكانياتها ومهامها ، بالإضافة إلى تطويرها حسب المتطلبات العالمية الجديدة ومن أهم هذه المؤسسات نجد : مؤسسات التكوين المتخصصة ، مؤسسات تسيير المناطق الصناعية ، بورصة المناولة والشراكة.

د. **تحسين تنافسية المؤسسات** : إن هدف الوصول إلى تعزيز وتحسين القدرة التنافسية يعتبر من الأهداف الهامة التي يسعى إليها قطاع المؤسسات ص و م فبالرجوع إلى المادة 18 من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات ص و م، نجد أن عملية التأهيل تهدف أساسا إلى زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات لأن عنصر التنافسية ضروري لأي مؤسسة في وقتنا الحالي للحفاظ على مكانتها وتطويرها.

ثالثاً: البرامج المرافقة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الأورو– جزائرية :

لقد قامت الجزائر بتجسيد مجموعة من البرامج في إطار سياسة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن هذه البرامج ما وجه للمؤسسات الصناعية بصفة خاصة ، إضافة إلى برنامج آخر يتم بالتعاون بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاتحاد الأوروبي وهو ما يعرف ببرنامج ميدا ، كما تم تصميم برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي كالتالي [1]:

1– البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية: يسعى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية التي تشغل أكثر من 20 عامل والذي تشرف عليه وزارة الصناعة إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية العمومية منها والخاصة لترقية التنافسية الصناعية وذلك بتحسين كفاءات المؤسسات الصناعية وتهيئة محيطها بتكييف جميع مكوناته من أنشطة مالية، مصرفية ، إدارية ، جبائية واجتماعية .وقدر المبلغ المخصص لتمويل هذا البرنامج ب 04 مليار دج، خصص منه مبلغ 02 مليار دج لتأهيل المؤسسات أما المبلغ المتبقي فخصص لتحديث وإعادة تأهيل المناطق الصناعية .

1–أ أهداف البرنامج : يهدف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- على مستوى المؤسسة: يهدف هذا البرنامج إلى تشجيع المؤسسات الصناعية من خلال تدابير مالية معينة على تحديث أدوات إنتاجها وخاصة الرفع من مستوى تنافسيتها بوضع أنظمة للإنتاج والتنظيم والتسيير تستجيب للمقاييس والمعايير المعمول بها في القطاع،وتجدر الإشارة إلى أنه لا يقصد بذلك التطهير المالي أو إنقاذ المؤسسات التي تعاني من صعوبات.

[1] سهام عبد الكريم،سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج "PME 2 "،مجلة الباحث ،العدد 2011/09 ،ص 144- 145.

-على مستوى المحيط المباشر للمؤسسة: نظرا لكون المؤسسة الجزائرية لا تستفيد من الظروف الملائمة مقارنة مع المؤسسات الأجنبية المنافسة ، فقد قامت وزارة الصناعة بتحديد عدة عمليات هي:

- تأهيل المؤسسات والإشهاد بالمطابقة وفق المواصفات الدولية.
- إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاطات.
- دعم وسائل الضبط (التقييس والملكية الصناعية والقياسة القانونية).
- تطوير الخدمات التكنولوجية للدعم والاستشارة لفائدة الصناعة.

ويتم تمويل عمليات ونشاطات برنامج التأهيل في شكل مساعدات مالية من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية.

1–ب نتائج البرنامج: حسب وزارة الصناعة فمنذ انطلاق برنامج التأهيل سنة 2001 وإلى غاية 30 جوان 2010 فقد تمثلت حصيلته فيما يلي:

-مرحلة التشخيص الاستراتيجي: تقدمت 492 مؤسسة (منها 253 مؤسسة عمومية و 239 مؤسسة خاصة) بطلبات الانخراط،وتمت معالجة 491 مؤسسة وبقيت مؤسسة واحدة في طور المعالجة حيث تم رفض طلب 136 مؤسسة(منها 86 مؤسسة عمومية و50 مؤسسة خاصة)، بينما تم قبول 355مؤسسة (منها 168 مؤسسة عمومية و 187 مؤسسة خاصة)، ويعود السبب الرئيسي لرفض طلبات العديد من المؤسسات إلى وضعيتها المالية، حيث تعاني تلك المؤسسات من اختلالات مالية تجعلها غير مؤهلة للحصول على مساعدات من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية في إطار برنامج التأهيل.

-مرحلة تنفيذ مخطط التأهيل: فيما يتعلق بتنفيذ برنامج التأهيل فقد تم قبول 175 مؤسسة (منها 97 مؤسسة عمومية و 78 مؤسسة خاصة). للاستفادة من الإعانات والمساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية من إجمالي 181 مؤسسة. ويمكننا تفسير العدد القليل من الملفات المعروضة وهي 181 ملف مقارنة بالملفات المقبولة والتي بلغت 332 ملف إلى قصر آجال التسجيل وإتمام الملفات من طرف المؤسسات ، إضافة إلى التأخيرات المسجلة في معالجة طلبات الحصول على القروض من طرف البنوك.

وبالنسبة للمؤسسات المقبولة والبالغ عددها 175 مؤسسة فقد تم اتخاذ إجراءات التأهيل ل 151 مؤسسة بينما اقتصرت مؤسسة الأخرى على دراسات التشخيص فقط.

كما بلغ عدد عمليات التأهيل المتعلقات بتنفيذ مخطط التأهيل للمؤسسات المقبولة وهي 151 مؤسسة (الاستثمارات التي تضمنها مخطط التأهيل) 2230 عملية منها 1273 عملية لامادية (بما في ذلك الدراسات التشخيصية)، أما 957 عملية فهي إجراءات مادية[1].

2– البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يندرج هذا البرنامج في إطار القانون التوجيهي المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما المادة 18، التي تنص على قيام وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تأهيل هذه المؤسسات بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات وكذا ترقية المنتوج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية [2].

ولقد صادق عليه مجلس الوزراء في 08 مارس 2004 وانطلقت أولى مراحله منذ بداية سنة 2007 بعد استكمال آليات تنفيذه، في إطار تعزيز التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني من خلال تحسين ودعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واكتسابها لعناصر التسيير الراشد باعتماد التقييس والابتكار التكنولوجي . ويمتد على مدار 06 سنوات ويتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقدر الميزانية المخصصة له ب 06 مليار دج [3].

2–أ هداف هذا البرنامج : تم إعداد هذا البرنامج قصد مواجهة متطلبات تحرير المبادلات وحركة السلع والخدمات بين الجزائر والإتحاد الأوربي،وتتمثل الأهداف المرجوة منه في :

- جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على مواكبة التطور التكنولوجي وتحسين تنافسيتها على مستوى الأسعار والجودة والإبداع [4].
- وضع مخطط أعمال لتطوير تنافسية المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة.
- إعداد وتنفيذ سياسة وطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها.
- تحضير وتنفيذ ومتابعة برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وضع بنك للمعلومات يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين تنافسيتها.[5]

2–ب نتائج البرنامج: منذ بداية البرنامج وإلى غاية ماي 2010 فقد تم تسجيل النتائج التالية [1]:

[1] سهام عبد الكريم ، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج "PME 2 "، مرجع سابق، ص 145 .
[2] القانون رقم 18/01المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77 الصادر بتاريخ15 ديسمبر 2001 ، ص07 .
[3] سهام عبد الكريم ، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج "PME 2 "، مرجع سابق، ص 145.
[4] أوشن ليلى ،الشراكة الأجنبية والمؤسسات الإقتصادية الجزائرية، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون ،جامعة تيزي وزو، 2011 ،ص 138 .
[5] سهام عبد الكريم ، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج "PME 2 "، مرجع سابق،ص 145.

أبدت 1700 مؤسسة صغيرة ومتوسطة رغبتها في الانخراط في البرنامج الوطني للتأهيل، وتقدمت منها 529 مؤسسة بطلب الانخراط في البرنامج ومن بين هذه المؤسسات نجد 206 ملف جاهز للدراسة أما 351 مؤسسة فقد انطلقت في إجراءات التأهيل.

ومن بين 351 مؤسسة هناك 279 مؤسسة استفادت من عمليات تشخيص قبلي أو تشخيص استراتيجي بينما استفادت32 مؤسسة من كافة عمليات التأهيل.

وهنا أيضا نلاحظ العدد القليل للمؤسسات الراغبة في الانضمام للبرنامج.

. وقد شملت عمليات التأهيل مجموعة من الميادين أهمها : التنظيم ، نظام تسيير الجودة ، التسويق ، المنتوج المبتكر ، تكاليف الإنتاج ، تسيير الإنتاج ، تسيير الموارد البشرية.

3– برنامج ميدا لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: جاء هذا البرنامج في إطار الشراكة الأورو–جزائرية التي دخلت حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر2005 باسم برنامج أورو–تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية [2] (Euro-Développement PME)،حيث قامت الجزائر بعقد اتفاق مع الإتحاد الأوروبي يهدف رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة، ويتمثل هذا الاتفاق في برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أكثر من 20 عامل و التي تنشط في القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية للتمكن من الصمود أمام المؤسسات الأجنبية[3]، وتقدر الميزانية المخصصة لتمويل هذا البرنامج بغلاف مالي قدره 62.9 مليون أورو موزعة كاالتالي (57 مليون أورو من قبل المفوضية الأوربية، 3.4 مليون أورو من قبل وزارة المؤسسات ص و م والصناعة التقليدية، 2.5 مليون أورو مقدمة من طرف PME، أما المدة التي استغرقها هي 7 سنوات من أكتوبر 2000 إلى ديسمبر2007 [4].

3–أ أهداف هذا البرنامج : يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البرنامج في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية،لكي تساهم في التنمية الإقتصادية والإجتماعية الوطنية حيث يرتكز هذا البرنامج على ثلاث محاور رئيسية هي [5] :

[1] سهام عبد الكريم، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج "PME 2 " مرجع سابق ،ص 146.
[2]- سليمة غدير أحمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة تقييمية لبرنامج ميدا،جامعة ورقلة، مجلة الباحث ،العدد 2011/09، مرجع سابق،ص 136.
[3]- عروب رتيبة، ربحي كريمة ،**"تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**،الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،كلية العلوم الإقتصادية،جامعة الشلف، 2006،ص 719.
[4]- سليمة غدير أحمد، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة تقييمية لبرنامج ميدا"**،جامعة ورقلة، مجلة الباحث ،العدد 2011/09، مرجع سابق،ص 136.
[5]- سهام عبد الكريم ، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج "PME 2 "، مرجع سابق،ص 146.

- الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : من خلال القيام بعمليات التشخيص الاستراتيجي للمؤسسات، إضافة إلى دعم تكوين مسيري هذه المؤسسات.
- دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :من خلال وضع وتنفيذ عقود الشراكة مع المؤسسات المالية من أجل مساندة ودعم المؤسسات التي تدخل في نشاطات التأهيل والتطوير إضافة إلى دعم المؤسسات المالية في نشاطاتها.
- دعم محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: من خلال الدعم المؤسساتي ودعم جمعيات أرباب العمل والجمعيات الحرفية والمهنية في إعداد إستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الدعم التقني المتخصص من أجل التكوين وانجاز الدراسات وتنظيم الندوات والملتقيات من أجل تحسين المحيط المؤسساتي.

3–ب نتائج برنامج ميدا : حسب التقرير النهائي الصادر في ديسمبر 2007 فقد تقدمت 685 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للانضمام للبرنامج، ولقد تم الدخول الفعلي ل 445 مؤسسة ضمن إجراءات التأهيل بما يمثل نسبة 65 % من إجمالي المؤسسات الراغبة في الدخول للبرنامج، وتعود الأسباب الرئيسية لتخلي باقي المؤسسات عن المواصلة في إجراءات البرنامج في تردد مسئولي المؤسسات في متابعة الإجراءات، إضافة إلى الصعوبات المالية وكذا سوء تنظيم هذه المؤسسات وعدم شفافية التسيير.

وحسب تصريح وزير القطاع السيد مصطفى بن بادة فإن الاتحاد الأوروبي أشاد بنجاح برنامج ميدا الأول ، الأمر الذي شجع على الدخول في برنامج ميدا 2 الممتد من 2008 إلى 2010 إلا أنه تأخر الشروع في تطبيقه حيث تم الانطلاق فيه يوم 5 ماي 2009 ،حيث تضمن هذا البرنامج تقديم دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، من خلال مساعدتها ومرافقتها لتكثيف استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال ، إلى جانب دعم النوعية في إنتاجها من خلال إرساء نظام الجودة (النوعية) والقياسة على مستوى تلك المؤسسات، بما يمكنها من الاستفادة من الاتفاقيات الدولية لا سيما مع الاتحاد الأوروبي[1].

4– برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم بتكنولوجيا المعلومات والاتصال (PME2):

عند نهاية برنامج ميدا تم الشروع في تطبيق برنامج آخر بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، والذي تضمن تقديم دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مساعدتها ومرافقتها لتكثيف استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إلى جانب إرساء نظام للجودة والقياسة على مستوى تلك المؤسسات

[1] سهام عبد الكريم ، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج "PME 2 "، مرجع سابق،ص 146.

وعليه فإن برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم بتكنولوجيا المعلومات والاتصال هو برنامج تأهيلي يساعد المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة على تعزيز قدرتها على تحسين أدائها وتوسيع حصتها في السوق، ويلعب فيه الاتحاد الأوروبي دورا مركزيا باعتباره مموله الأساسي.

وقدر المبلغ المخصص له ب 44 مليون يورو، حيث تساهم المفوضية الأوروبية ب 40 مليون يورو،أما 04 ملايين يورو فتمثل حصة مساهمة الجزائر وتم تحديد مدة البرنامج ب 34 شهرا بداية من انطلاقه والذي كان في ماي 2009 .[1]

ومما سبق نستخلص أن عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لها أهمية بالغة كونها تعتبر بمثابة مرحلة انتقال للمؤسسة من مستوى إلى آخر يتميز بالكفاءة و المردودية ،إلا أن المساعدات التي قدمت من طرف الإتحاد الأوروبي في ظل الشراكة الأورو جزائرية ضمن ***برنامج ميدا*** تظل ضئيلة مقارنة بالمساعدات التي قدمت إلى دول أخرى في إطار الشراكة الأورو متوسطية .

المطلب الثالث: انعكاسات اتفاق الشراكة الأورو– جزائرية على المؤسسة الإقتصادية الجزائرية:

إن المؤسسات الاقتصادية في الجزائر تسعى كغيرها من المؤسسات إلى خلق الثروة داخل المجتمع، وتحقيق التنمية في مختلف مجالات الحياة، الأمر الذي يضمن لها البقاء والاستمرار. إلاّ أن التطورات الاقتصادية التي حدثت في الآونة الأخيرة، وفي مقدمتها توقيع الجزائر على اتفاق الشراكة الأورو– متوسطي مع الاتحاد الأوروبي، ودخوله حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005، جعل هذه المؤسسات الاقتصادية أمام تحديات جديدة،لأن منطقة التبادل الحر الناتجة عن إتفاق الشراكة تفرض تحدياً مصيرياً بالنسبة للمؤسسات الوطنية التي كانت محمية من المنافسة ،وهنا سنحاول أن نبرز أهم الانعكاسات التي ستترتب عن هذا الاتفاق.

أولاً:الإنعكاسات الإيجابية على المؤسسة الإقتصادية الجزائرية: ستجني الجزائر من خلال إندماجها في منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي عدة فوائد وهذا من خلال الإنعكاسات الإيجابية لهذا الإتفاق والتي يمكن ذكرها فيما يلي :

– احتكاك المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مع المؤسسات الكبرى الأوروبية ذات الخبرة والكفاءة في التسيير، مما يؤدي بها إلى اكتساب الخبرات والمهارات التسييرية وجعلها تقارب نظيراتها الأوروبية [2].

[1] سهام عبد الكريم، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج "PME 2 "،مرجع سابق،ص 147.

[2] بلال أحمية، دور التمويل بالمشاركة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الأوروعربية، ***الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية***، جامعة الشلف، يومي 17و18 أفريل 2006، ص449.

– تقليص تكاليف الإنتاج في المؤسسات الجزائرية ، الناتج عن انخفاض أسعار الواردات من المواد الأولية والوسيطة، والسلع النصف مصنعة، وذلك بسبب التخفيض المرحلي في التعريفات الجمركية.

– الاستفادة من التكنولوجيا التي تمتلكها مؤسسات دول الاتحاد الأوروبي.

– تمثل الشراكة الأجنبية فرصة هامة للحصول على التكنولوجيا والاستفادة من التطور التكنولوجي الذي يؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية وتخفيض التكاليف وبالتالي رفع القدرة التنافسية للمؤسسة.

– الاستفادة من البرامج والمساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لشركائه ،أهمها برامج ميدا 1 وميدا2 .

– فرصة لإمكانية دخول المنتوج الجزائري للسوق الأوروبية، في حال توفر شروط النوعية والمنافسة والجودة مما يؤكد **ضرورة الإسراع في عملية التأهيل** وإصلاح مخططات الإنتاج[1].

– تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات وإنعاش القطاعات الإقتصادية الصناعية،وتوسيع الأسواق نتيجة إنخفاض القيود الجمركية [2].

– إن اتفاق الشراكة يشجع تدفق الاستثمارات الأجنبية، التي ستساهم في تقوية الهياكل الإنتاجية للمؤسسات الجزائرية، خاصة من خلال عمليات الشراكة مع المؤسسات الأوروبية، وهنا على المؤسسات الوطنية استغلال الفرص واكتساب الخبرات.

– ترقية الصادرات يؤدي إلى فائض في الميزان التجاري ، ومنه في ميزان المدفوعات.

– زيادة رأس المال الأجنبي وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

– مساعدة المؤسسات الجزائرية على تعلم التقنيات الجديدة في التسويق والتجارة الخارجية ، وعلى الصرامة في تسيير الموارد البشرية وتكوينه[3].

– تقوم الشركات الأجنبية بتنفيذ برامج للتدريب والتنمية الإدارية في الدول المضيفة مما يؤدي إلى خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال إضافة إلى تنمية قدرات الطبقة الحالية كما تستفيد الشركات الوطنية من الأساليب الإدارية الحديثة من خلال الاحتكاك مع الشركات الأجنبية [4].

---

[1] بلال أحمية، دور التمويل بالمشاركة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الأوروعربية،مرجع سلبق،ص 449

[2] ياسين جبار،**الشراكة الأورو متوسطية واقع وأفاق**،دراسة حالة الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة الماجستيرفي العلوم الإقتصادية ،فرع التخطيط،جامعة الجزائر 2007،ص 85.

[3] سهام عبد الكريم ، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج "PME 2 "، مرجع سابق،ص 147

[4] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي** ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، القاهرة، 2003، ص 460–461

وتجدر الإشارة إلى أن الشراكة الأجنبية يمكنها تحقيق هذه الآثار للدول المضيفة لكن هذا يتوقف بدرجة كبيرة على مدى مرونة الدولة وفعاليتها في تطوير هذه الإستراتيجية عن طريق تخفيف القواعد التنظيمية وتخفيف عامل الجباية وتسهيل المعاملة والإجراءات الإدارية والتنظيمية.[1]

ثانياً: االإنعكاسات السلبية على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية: إن اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ، يحمل في طيّاته ، تحديات وانعكاسات سلبية على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، يتمثل أهمّها في:

– فقدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما تتمتع به من حماية خاصة كانت تحضى بها منذ نشأتها،وهذا من جراء إتفاق الشراكة،فهي ستعرف منافسة شديدة من قبل المؤسسات الأوروبية التي تفوقها في تقنية الإدارة

والتسويق والمعلومات.فهي منافسة غير متكافئة مما سيؤدي إلى إفلاس عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية .

– صعوبة التكيف مع نظم الإنتاج والتسويق الجديدة التي يفرضها هذا الإتفاق في الأجل القصير حتى وإن كان يحتوي على نصوص للحماية من الإغراق .[2]

من ناحية أخرى فإن المنافسة ستتضاعف من خلال المجهودات المبذولة من طرف المؤسسات الأوروبية من أجل الدفاع عن حصصها السوقية. وفي المستقبل فإن المؤسسات ستركز ليس فقط على التجديد ومؤهلات اليد العاملة، ولكن على إعادة الهيكلة والتقارب من أجل مقاومة منافسة حادة على الأسعار. فالاستراتيجيات المتبناة من طرف المؤسسات الأوروبية ترمي إلى دعم النمو الخارجي من خلال التعاون ما بين المناطق المتجاورة في المجالات ذات المصلحة المشتركة.

–إغراق السوق المحلية بالمنتجات الأوروبية،مما يؤثر سلباً على المؤسسات الإنتاجية الجزائرية .

– إن إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية، سيرفع من مستويات الاستهلاك الكلي والمحلي ، ويدفع المستهلكين إلى شراء السلع المستوردة بدلا من السلع المحلية نتيجة جودتها وأسعارها، وهذا ما سيضعف المنتوج الجزائري وبالتالي إضعاف المؤسسة الجزائرية.

– وجود منافسة قوية أمام صادرات المؤسسات الوطنية نحو الاتحاد الأوروبي، بسبب الاندماج المتزايد لدول أوروبا الوسطى والشرقية في مبادلات الاتحاد الأوروبي، وانخفاض التفضيلات التي كانت تتمتع بها الجزائر [1].

[1] محمد يعقوبي / لخضر عزي ، **الشراكة الأورو متوسطية وآثارها على المؤسسة الاقتصادية**، مجلة علوم إنسانية، العدد 2004/14، تم التحميل بتاريخ 20 أوت 2011، ص 09.

[2] أوشن ليلى ، الشراكة الأجنبية والمؤسسات الإقتصادية الجزائرية، مرجع سابق ،ص 104.

المبحث الثاني:أثار إتفاق الشراكة الأورو– جزائرية على التجارة الخارجية والجمارك:

من البديهي أن إبرام الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يهدف أساسا إلى إنشاء منطقة التبادل الحر وخلق مجال للتعاون الاقتصادي ، سيرافقه ارتفاع ملموس في حجم المبادلات التجارية الاقتصادية مع الدول الأوروبية. ففي الوقت الذي تفتح فيه الجزائر أسواقها لاستقبال سلع وخدمات الدول الأوروبية ستحظى بفرصة النفاذ بدورها إلى أسواق هذه الدول بأكثر سهولة وحرية .

المطلب الأول : الإتجاه العام للمبادلات التجارية:

أولاً: بالنسبة للصادرات الجزائرية : إن هيكل الصادرات بالنسبة للجزائر بصفة عامة يبقى نفسه من سنة لأخرى،حيث تقسم الصادرات إلى صادرات خارج المحروقات والتي تمثل تقريباً 2.2%.من قيمة الصادرات الإجمالية وهذه النسبة تعتبر قليلة جداً،مقارنة بنسبة الصادرات في قطاع المحروقات والتي تقدر ب 97.8 % من إجمالي الصادرات الجزائرية ،حيث ظلت المحروقات تمثل أهم الصادرات الجزائرية [2]والجدول الموالي يبين الحجم الإجمالي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2005-2013.

الجدول (28):الحجم الإجمالي للصادرات الجزائرية (2005-2013)

الوحدة:مليون دولار

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
صادرات خارج المحروقات	1099	1158	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2165
الصادرات المحروقات	44902	53456	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63752
إجمالي الصادرات	46001	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917

المصدر: المركز الوطني للإعلام الألي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS

[1] أوشن ليلى ، الشراكة الأجنبية والمؤسسات الإقتصادية الجزائرية ، مرجع سابق،ص 145.
[2] إحصائيات التجارة الخارجية (2005-2013)،أنظر الموقع: www.douane.gov.dz تاريخ التحميل 2014/02/05.

الشكل (05): تطور الحجم الإجمالي للصادرات الجزائرية (2005-2013)

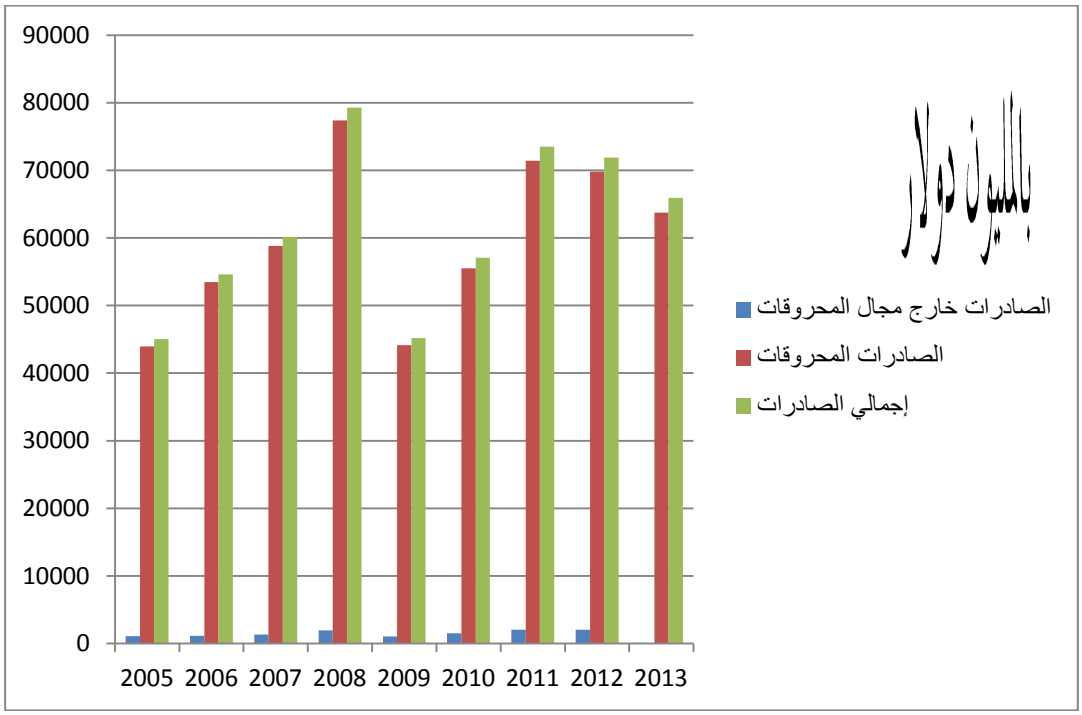

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 28 .

نلاحظ من خلال الشكل رقم (05) ،أن إجمالي الصادرات الجزائرية في إرتفاع ملموس ،حيث في سنة 2005 بلغ حجم الصادرات 45.03 مليار دولار وهو في تزايد مستمر حتى سنة 2008،ثم عاودت الإنخفاض في سنة 2009 ، لتعاود الإرتفاع من جديد حيث بلغت أقصاها 65.91 مليار دولار أي بإنخفاض طفيف قدرب 8،27٪

غير أن هذا الإرتفاع يغلب عليه تصدير المحروقات، إذ لا تزال الجزائر تعتمد على الأحادية في التصدير وهو ما قد يؤثر كثير ا في علاقتها التجارية الخارجية، إذ يستحوذ قطاع النفط على حصة الأسد في الصادرات الجزائرية على عكس الصادرات الأخر خارج قطاع المحروقات التي تسجل نسباً ضئيلة جد أما بالنسبة لسنة 2009 فيفسر هذا الإنخفاض المحسوس في حجم الصادرات الإجمالية للجزائر والذي قارب ما قيمته 45.19 مليار دولار وهذا من جراء تأثيرات الأزمة المالية لسنة 2008 والتي بدأ تأثيرها في بداية 2009 و ما سببته من كساد عالمي،أثر في نسبة الصادرات الجزائرية ،وابتداءاً من سنة 2010 فقد سجل إرتفاعاً في نسبة الصادرات خاصة المحروقات بسبب التعافي الذي شهده الإقتصاد العاليمي.

ثانياً: بالنسبة للواردات الجزائرية:

تعتبر الواردات الجزائرية في تزايد مستمر والتي قدرت ب 54 مليار دولار خلال سنة 2013 ،مما يعكس حالة المؤسسة الجزائرية التي تفتقر لإستراتيجية المنافسة والتنويع[1] والجدول الموالي يبين الحجم الإجمالي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2005-2013

[1] إحصائيات التجارة الخارجية (2005-2013)، مرجع سابق ،أنظر الموقع: www.douane.gov.dz تاريخ التحميل 2014/02/05.

الجدول (29): الحجم الإجمالي للواردات الجزائرية (2005–2013)

الوحدة :مليون دولار

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الواردات	20357	21456	27631	39479	39294	40473	47247	50376	54852

المصدر: المركز الوطني للإعلام الألي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS.

الشكل (06):تطور الحجم الإجمالي للواردات الجزائرية (2005–2013)

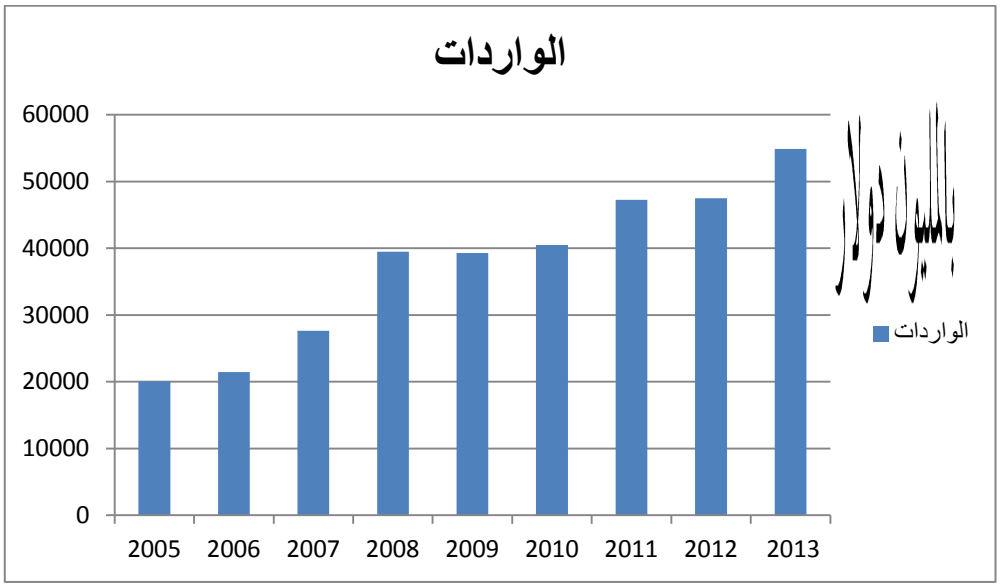

من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 29 .

من خلال الجدول يتبين أن دالة الإستيراد في الجزائر بصفة عامة في تزايد مستمر منذ سنة 2005 إلى غاية سنة 2013 ،رغم بوادر الأزمة المالية لسنة 2008 والتي بدأ تأثيرها في النصف الثاني من عام 2008 وامتد إلى غاية 2009،بقيت الواردات الجزائرية في تزايد مستمر ،حيث بلغت قيمتها مايقارب 55 مليار دولار وهذا مايفسر بتخفيض معدل الحماية الجمركية الناجم عن إتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي والذي دخل حيز التطبيق منذ سنة 2005 والذي يعفي الواردات الجزائرية من الحماية الجمركية كما أشرنا إليه في الفصول السابقة .ما أدى بالمنتوجات الأجنبية أن تغزو السوق الجزائرية، وهذا يعكس الصورة الحقيقية للمنتوج الجزائري الغير المؤهل للتنافسية، وهذا أيضاً ما يعكس الصورة الحقيقية للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية التي تعتبر غائبة عن الساحة الإقتصادية العالمية، والتي يجب عليها أن تفكر في إستراتيجية تنويع المنتج .

ثالثاً: بالنسبة للميزان التجاري الجزائري : تعتبر حصيلة الميزان التجاري موجبة وذلك نتيجة تفوق حجم الصادرات على حجم الواردات،والتي تغلب على هذه الأولى الصادرات النفطية التي تحتل الصدارة دائماً[1].

والجدول رقم (30) يبين تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2005-2013

الجدول (30): تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2005-2013)

الوحدة :مليون دولار

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي الصادرات	46001	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917
الواردات	20357	21456	27631	39479	39294	40473	47247	50376	54852
الميزان التجاري	25644	33157	32532	39819	5900	16580	26242	21490	11065

المصدر: المركز الوطني للإعلام الألي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS.

الشكل :(07):تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2005-2013).

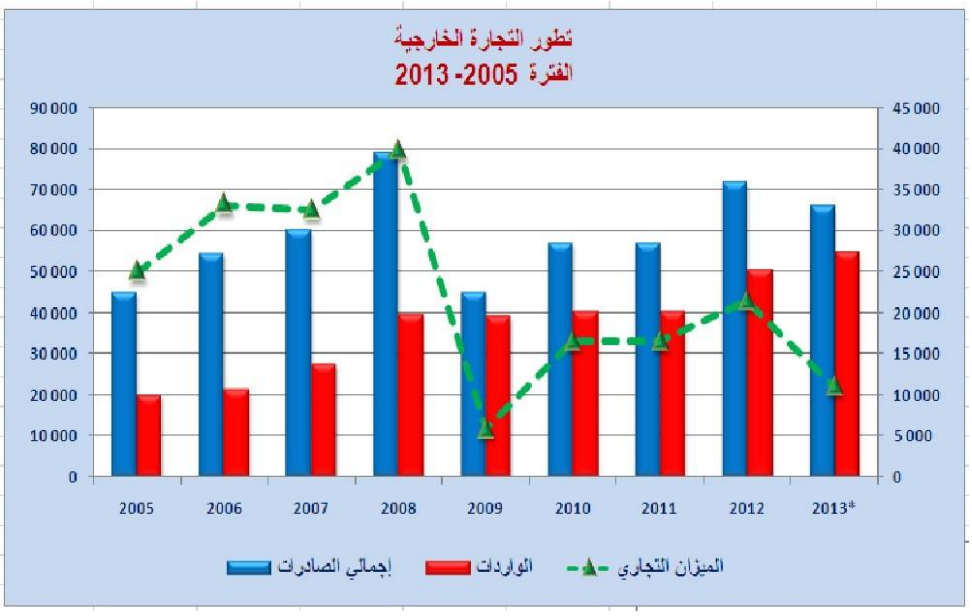

المصدر: المركز الوطني للإعلام الألي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS.

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ تواصل في فائض الميزان التجاري وذلك منذ سنة 2005 إلى غاية سنة 2008 ،حيث بلغ فائض الميزان التجاري في سنة 2008 حوالي 39.819 مليار دولار ،حيث بلغ الحجم

[1] www.douane.gov.dz ,Op ,Cit

الإجمالي للصادرات في هذه السنة (2008) أكثر من 79 مليار دولار والتي يغلب عليها طابع المحروقات،في حين بلغت قيمة الواردات في نفس السنة تقريباً 40 مليار دولار .

إلا أنه في سنة 2009 نلتمس إنخفاض كبير في الفائض التجاري حيث وصلت قيمة فائض الميزان التجاري 6 مليار دولار وهذا ناتج عن إنخفاض كبير للصادرات ،حيث بلغت قيمتها في هذه السنة (2009) حوالي 45.1 مليار دولار وها الإنخفاض راجع حتماً إلى موجة الكساد العالمي الذي أصيبت به إقتصاديات العالم بسبب إفرازات الأزمة المالية العالمية كما ذكر سابقاً.

كما نلاحظ أيضاً تضاءل في فائض الميزان التجاري خلال فترة التسعة أشهر من عام 2013 بحوالي 11،06 مليار دولار ضد 21،4 مليار دولار أي بإنخفاض قدر ب 48،51٪ مقارنة بعام 2012. وحسب التقييم الذي أجرته مصالح وزارة التجارة حول تأثير اتفاق الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي على صادرات الجزائر خارج المحروقات تسجيل تراجع لحجم صادراتنا باتجاه هذه المنطقة خلال سنة 2009 أيضاً. مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، بلغت نسبته على التوالي 56.2 بالمائة مقابل 60.6 %، ولا يزال حجم التبادل التجاري بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي يشهد اختلالا محسوسا وبشكل مستمر لصالح هذا الأخير، وهذا منذ دخول اتفاق الشراكة بين الطرفين حيز التنفيذ في سبتمبر 2005،وحسب المعطيات الإحصائية التي أعلنت عنها الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية "ALGEX" حول تأثير اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أفضى إلى تسجيل استمرار اختلال الميزان التجاري بين الطرفين لصالح دول الاتحاد، وبأن حجم التبادل التجاري بينهما خلال الفترة المذكورة بلغ 33 مليار دولار منها 16 مليارا واردات و 17 مليارا صادرات من محروقات ومواد خارج المحروقات. وسجل حجم صادراتنا خارج المحروقات باتجاه هذه المنطقة خلال هذه السنة انخفاضا مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية بنسبة 53.33 %، انتقلت فيها من 60.6 % خلال 2008 بقيمة 954.4 مليون دولار، إلى56.2 %،بقيمة445.45 مليون دولار [1]،وعلى هذا الأساس فإن منطقة التبادل الحر هذه ينتابها نوع من لا تناظر واللا تكافؤ بين طرفي العلاقة باعتبارها تؤدي إلى تكاليف مؤكدة ومباشرة،ومكاسب غير مؤكدة وغير مباشرة ،أي أن الأثار السلبية المؤكدة تظهر على المدى القريب،أما الأثار الإيجابية المحتملة فستكون على المدى المتوسط والطويل.

المطلب الثاني : تطور التجارة الخارجية للجزائر حسب المناطق الإقتصادية :

أولاً:التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب الدول: تعتبر الواردات الجزائرية والتي تقدر ب حوالي 54 مليار دولار في تزايد مستمر بإعتبار أن الجزائر سوق مستهلك بالضرورة نظراً لعدم تكيفه مع السوق العالمية [2]،حيث يبن الجدول التالي أهم الممولون العشرة الأوائل للجزائر خلال الفترة 2005-2008.

[1] http://www.djazairess.com/elmassa ، مرجع سابق، تاريخ الإطلاع 2013/12/22.

[2] إحصائيات التجارة الخارجية ، www.ons.dz ،الفصل 10 من حوصلة إحصائيات التجارة 1962-2011 ، ص 204.

جدول (31):الممولون العشرة الأوائل للجزائر خلال الفترة (2005-2008)

المبلغ: :مليون دج

2005				2006			
الرتبة	الدول	القيمة	المبلغ	الرتبة	الدول	القيمة	المبلغ
1	فرنسا	22.0	328138.4	1	فرنسا	20.3	317122.7
2	إيطاليا	7.5	111819.8	2	ايطاليا	8.8	136676.9
3	الو.م.أ	6.6	99314.7	3	الصين	8.0	124047.7
4	الصين	6.5	97809.4	4	ألمانيا	6.9	107252.0
5	ألمانيا	6.3	93739.8	5	الو.م.أ	6.6	103181.9
6	إسبانيا	4.8	70991.3	6	إسبانيا	4.8	74583.3
7	اليابان	3.8	57301.7	7	تركيا	3.3	51634.7
8	تركيا	3.0	44452.6	8	اليابان	3.3	51551.0
9	الأرجنتين	2.9	43408.2	9	الأرجنتين	2.9	45838.1
10	أوكرانيا	2.7	39884.5	10	بلجيكا	2.5	38380.2
2007				2008			
الرتبة	الدول	القيمة	المبلغ	الرتبة	الدول	القيمة	المبلغ
1	فرنسا	16.7	320054.6	1	فرنسا	16.4	422772.7
2	ايطاليا	8.7	166969.5	2	ايطاليا	10.9	280177.6
3	الصين	8.6	165757.3	3	الصين	10.3	265461.3
4	الو.م.أ	7.7	146770.2	4	اسبانيا	7.4	189816.4
5	ألمانيا	6.5	124049.0	5	ألمانيا	6.1	157818.7
6	إسبانيا	5.7	110157.2	6	الو.م.أ	5.6	143233.8
7	اليابان	3.9	73853.0	7	اليابان	3.6	91965.4
8	الأرجنتين	3.3	63986.1	8	تركيا	3.4	87723.4
9	تركيا	3.3	63916.4	9	الأرجنتين	3.2	81577.7
10	جمهورية كوريا	2.9	56164.9	10	كندا	2.5	63403.6

المصدر : www.ons.dz إحصائيات التجارة الخارجية (الفصل 10 من حوصلة إحصائيات التجارة (1962-2011) ص 204

من خلال الجدول الذي يبين الممولون العشرة الأوائل للجزائر في بنية المبادلات التجارية خاصة في جانب الواردات أن فرنسا تحتل المراتب الأولى دوماً منذ الفترة (2005-2008) وإيطاليا هي المورد الثاني للجزائر خلال هذه الفترة أيضاً ،كما نلاحظ هناك تباين في المراتب فمثلاً ألمانيا إحتلت المرتبة الرابعة مقارنة بسنة 2005 حيث كانت في المرتبة الخامسة،أما في سنة 2008 نسجل قفزة نوعية لإسبانيا التي قفزت إلى المرتبة الرابعة سنة 2008 ،مقارنة بالمرتبة السادسة التي إحتلتها سنة 2007 ،وتراجع ألمانيا في المرتبة الخامسة في سنة 2007-2008 على التوالي حيث يفسر هذا بالإتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف مع

دول الإتحاد الأوروبي منذ سنة 2005 .والتي تعطي ميزة تفضيلية للصناعات الأوروبية وهذا من خلال تخفيض الرسوم الجمركية عليها مايشجع الواردات القادمة من الإتحاد الأوروبي ،في حين تبقى الرسوم على صناعات الدول الأخرى غير الأعضاء في الشراكة،مما يقيد حرية الإستيراد في الجزائر لصالح دول الإتحاد .

ثانياً: تطور التجارة الخارجية حسب المناطق الإقتصادية

1– بالنسبة للواردات : تتوزع الواردات الجزائرية من خلال المناطق الجغرافية حسب الجدول التالي [1]:

جدول (32) تطور التجارة الخارجية حسب المناطق الإقتصادية بالنسبة للواردات خلال الفترة (2005–2013) / الوحدة:مليون دولار

المناطق الإقتصادية	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإتحاد الأوروبي(EX CEE)	11255	11729	14427	20985	20772	20704	24616	26333	28582
منظمة التعاون والتنمية (hor ue	3506	3738	5363	7245	6435	6519	6219	6160	6958
دول أوروبية أخرى	1058	777	715	659	728	388	579	1652	1213
أمريكا الجنوبية	1249	1281	1672	2179	1866	2380	3931	3590	3468
أسيا(دون دول عربية)	2506	3055	4318	6916	7574	8280	8873	9538	10596
أوقيانوسيا (OCEANIE)	31	---	---	---	---	---	---	---	---
دول عربية (SANS (UMA	387	493	621	705	1089	1262	1760	1555	2416
دول مغربية	217	235	284	395	478	544	691	807	1023
دول إفريقية أخرى	148	148	231	395	350	396	578	741	596
المجموع	20357	21456	27631	39479	39294	40437	47247	50376	54852

المصدر : http://www.mincommerce.gov.dz/f / .pdf

[1] إحصائيات التجارة الخارجية (2005-2013)،أنظر الموقع: www.douane.gov.dz تاريخ التحميل 2014/02/05، مرجع سابق

- الإحصائيات ترجمة للتقرير الأصلي بالغة الفرنسية الذي أعدته مصالح الجمارك بالإعتماد على قاعدتها المعلوماتية التابعة ل CNIS

2– بالنسبة للصادرات : تتوزع الصادرات الجزائرية من خلال المناطق الجغرافية حسب الجدول التالي:

الجدول (33):تطور التجارة الخارجية حسب المناطق الإقتصادية بالنسبة للصادرات خلال الفترة (2005–2013) / **الوحدة :مليون دولار**

المناطق الإقتصادية	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإتحاد الأوروبي(EX CEE)	25593	28750	26833	41246	23186	28009	37307	39797	42773
منظمة التعاون والتنمية (hor ue	14963	20546	25387	28614	15326	20278	24059	20029	12202
دول أوروبية أخرى	15	7	7	10	7	10	102	36	51
أمريكا الجنوبية أسيا(دون دول عربية)	3124	2398	2596	2875	1841	2620	4270	4228	2965
أوقيانوسيا (OCEANIE)	1218	1792	4004	3765	3320	4082	5168	4683	4241
دول عربية (SANS UMA)	---	---	55	---	---	---	41	---	---
دول مغربية	621	591	479	797	564	694	810	958	869
دول إفريقية أخرى	418	515	760	1626	857	1281	1586	2073	2749
	49	14	42	365	93	79	146	62	67
المجموع	46001	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917

المصدر : http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers08/ .pdf

تبرز دراسة الجدولين والمتعلقين بتوزيع التبادلات وفق المناطق الإقتصادية،أن معظم المبادلات الخارجية الجزائرية لازالت تقتصر على دول الإتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصاديية ،ومن خلال الجدولين رقم (32) و(33) الخاصين بالمبادلات التجارية وفق المناطق الإقتصادية خلال الفترة (2005–2013)نلاحظ مايلي:

إنتقلت قيمة الواردات من 20.357 ملياردولار أمريكي إلى 21.456 مليار دولار أمريكي،أي بزيادة قدرت بنسبة 3.21 % وهذا خلال سنة 2006 مقارنة بسنة 2005،وهي في تزايد مستمر حتى السنة الفارطة 2013 حيث قدرت قيمة الواردات في هذه السنة ب 54.85 مليار دولار [1].

[1] المديرية العامة للتجارة الخارجية ،مديرية تقييم التجارة الخارجية وتقيمها ، موقع واب www.mincommerce.gov.dz ،تاريخ التحميل 2014/02/05.

كما إنتقلت قيمة الصادرات من 46 مليار دولار في سنة 2006 إلى 54.61 مليار دولار،أي الزيادة بنسبة 14.88% ،وهذا الإرتفاع في قيمة الصادرات راجع أساساً إلى إلى إرتفاع أسعار البترول .

2–1- الإتحاد الاوروبي : UE يبقى الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي للجزائر حيث يحتل المرتبة الأولى من خلال المبادلات التجارية حيث سجلت الواردات القادمة من الإتحاد الأوروبي مايفوق 11.729 مليار دولار أمريكي لسنة 2006،مقارنة ب 11.255 مليار دولار أمريكي في سنة 2005 وهي في تزايد مستمر حتى وصلت إلى قيمة 28.582 مليار دولار في سنة 2013.

أما فيما يخص الصادرات الجزائرية نحو الإتحاد الأوروبي،فبلغت قيمة أقصاها 41.24 مليار دولار في سنة 2008،ومن ثم عرفت إنخفاظا كبيراً خاصة في سنة 2009 ،حيث بلغت 23.18 مليار دولار ومنذ سنة 2010 بدأت تتعافى الصادرات الجزائرية نحو الإتحاد الأوروبي ،ويرجع سبب الإختلال الواضح في سنة 2009 إلى تأثيرات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وما سببته من كساد إقتصادي.

2–2- دول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية خارج دول الإتحاد الأوروبي : OCDE

تحتل منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية المرتبة الثانية بالنسبة للمبادلات التدارية مع الجزائر ،حيث سجلت 3.7 مليار دولار ،في سنة 2006 مقارنة ب 3.5 مليار دولار في سنة 2005 وبلغت أقصاها 7.2 مليار دولار في سنة 2008 ومن ثم انخفضت في سنة 2008 بسسب الأزمة كما أشرنا سابقاً.

أما فيما يخص الصادرات الجزائرية نحو هذه المجموعة من خلال الجول أنها تسجل 28.6 مليار دولار كقيمة أقصاها في سنة 2008 ،ومن تلك السنة عرفت صادرات الجزائرية نحو هذه المجموعة إنخفاظاً محسوساً حتى سنة 2013،حيث بلغت 12.2 مليار دولار .

2–3 – المناطق الأخرى : بقيت المبادلات التجارية بين الجزائر وباقي المناطق الأخرى دائماً متميزة بحصص ضعيفة .

يظهر الحجم الإجمالي للمبادلات التجارية بين الجزائر والدول الأوروبية الاخرى (خارج الإتحاد الأوروبي) حيث بلغت قيمة الواردات 1.2 مليار دولار أقصاها في سنة 2013 .

أما قيمة الصادرات الجزائرية إتجاه هذه الدول فبقي محتشماً،حيث سجل مايقارب 51 مليون دولار،ما يدعو إلى وجود إختلال في الميزان التجاري بين هاته الدول والجزائر .

بينما عرف حجم المبادلات التجارية مع دول أسيا زيادة معتبر حيث قدرت قيمة الواردات الجزائرية ب 10.59 مليار دولار في سنة 2013 ،أما بالنسبة للصادرات فبلغت قيمته القصوى في سنة 2013 ب 4.2 مليار دولار .

كما عرفت المبادلات التجارية مع دول المغرب العربي قفزة نوعية ،حيث بلغت قيمة الواردات الجزائرية من هذه الدول لسنة 2013 قيمة 1023 مليون دولار مقابل 212 مليون دولار سنة 2005 .

أما الصادرات فبلغت قيمتها 2.74 مليار دولار سنة 2013 ،مقابل 418 مليون دولار في سنة 2005 وتفسر هذه الزيادة في المبادلات التجارية مع الجزائر والدول المغربية وحتى الدول العربية الأخرى كما هو موضح في الجدولين أعلاه وخاصة منذ سنة 2009 بالدخول الفعلي للجزائر وانظمامها لمنطقة العربية الكبرى للتجارة الحرة GZALE.

ثالثاً:واقع نشاط التبادلات التجارية الجزائرية :

1–تشخيص الصادرات الجزائرية : تعتبر الجزائر دولة مصدرة للمحروقات والتي تمثل أساساً مبيعات الجزائر نحو الخارج،بحصة قدرها 97.8 % من القيمة الإجمالية للصادرات الجزائرية .

أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات تبقى هامشية بنسبة 2.2 % فقط من إجمالي الصادرات والجدول الموالي يبين صادرات المنتوجات الجزائرية[1] .

الجدول (34):تطور التجارة الخارجية من حيث تركيب الصادرات خلال الفترة (2005–2013)

الوحدة :مليون دولار

مجموعة المواد	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المواد الغذائية	67	73	88	119	113	315	355	315	402
الطاقة و زيوت التشحيم	45094	53429	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63752
المواد الخام	134	195	169	334	170	94	161	168	109
نصف المنتجات	656	828	993	1384	692	1056	1496	1527	1610
معدات التجهيز الفلاحية	-	1	1	1	-	1	-	1	-
معدات التجهيز الصناعية	36	44	46	67	42	30	35	32	27
السلع الاستهلاكية	14	43	35	32	49	30	15	19	17
المجموع	**46001**	**54613**	**60163**	**79298**	**45194**	**57053**	**73489**	**71866**	**65917**

المصدر : WWW.ALGEX.DZ تاريخ الإطلاع 09 /2014/02

Email : info@algex.dz

[1] إحصائيات التجارة الخارجية ،الموقع : / http://www.douane.gov.dz تاريخ الإطلاع 09 /2014/02.

من خلال الجدول يتبين لنا أهم المنتوجات المصدرة خارج المحروقات في الترتيب التالي :حيث تحتل المواد النصف المصنعة في المرتبة الأولى بمبلغ 1610 مليون دولار في سنة 2013 ،تليه في المرتبة الثانية مجموعة المواد الغذائية والتجهيزات الصناعية على التوالي بمبلغ قدره 402 مليون دولار و 27 مليون دولار ،وأخيراً مواد السلع الإستهلاكية بمبلغ 17 مليون دولار .

2– تشخيص الواردات الجزائرية : يغلب على طابع الواردات الجزائرية مواد المنتوجات الموجهة للتجهيزات الصناعية والمواد الموجهة لتشغيل ألات الإنتاج والجدول التالي يبين أهم المنتجات المستوردة

جدول (35):تطور التجارة الخارجية من حيث تركيب الواردات خلال الفترة (2005-2013)

الوحدة:مليود دولار

مجموعة المواد	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المواد الغذائية	3587	3800	4954	7813	5863	6058	9850	9022	9580
الطاقة و زيوت التشحيم	212	244	324	594	549	955	1164	4955	4341
المواد الخام	751	843	1325	1394	1200	1409	1783	1839	1832
نصف المنتجات	4088	4934	7105	10014	10165	10098	10685	10620	11223
معدات التجهيز الفلاحية	160	96	146	147	233	341	387	330	506
معدات التجهيز الصناعية	8425	8528	10026	13093	15139	15776	16050	13604	19897
السلع الاستهلاكية	3107	3011	3751	6397	6145	5836	7328	9997	7471
المجموع	**20357**	21456	27631	39479	39294	40473	47247	50376	54852

المصدر : WWW.ALGEX.DZ تاريخ الإطلاع 09 /2014/02.

من خلال الجدول يتضح لنا أهم المنتجات المستوردة، تتصدرها معدات التجهيزات الصناعية في المرتبة الأولى، وهي في تزايد مستمر حتى بلغت 19.89 مليار دولار مقارنة ب 8.42 مليار دولار في سنة 2005 ،تليها في المرتبة الثانية من حيث الإستيراد مواد نصف المنتجات الموجهة لتشغيل ألات الإنتاج وهي في تزايد مستمر ،والمقدر قيمتها ب 11.22 مليار دولار .تليها المواد الغذائية بمبلغ 9.580 مليار دولار و 7.47 مليار دولار بالنسبة للسلع الإستهلاكية الغير الغذائية .

كخلاصة أن الإجراءات التي إتخذتها الجزائر مع الأطراف الخارجية فيما يتعلق بتحرير التجارة الخارجية،تتجه فيها غالبية المبادلات التجارية مع الدول الأعضاء في هذه الإتفاقيات خاصة الدول التي وقعت معها إتفاقية الشراكة الأورو–متوسطية وأيضاّ دول المنطقة العربية الكبرى للتجارة الحرة،إلا أننا نجد معظم المبادلات التجارية تتم مع الإتحاد الأوروبي بصفته الشريك الرئيسي للجزائر وهذا ما تنص عليه إتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والإتحاد الأوروبي .

أما فيما يخص القول عن السوق الجزائرية،حقيقة أنها لا تتمتع بخاصية التنوع وبقيت عرضة للصدمات الخارجية،وهذا بسبب الحماية المفروضة والعوائق المتمثلة في الحواجز التعريفية وغير التعريفية،وسياسات الإحلال محل الواردات التي انتهجتها الجزائر خلال العشريات السابقة والتي أدت إلى الاتجاه نحو الأنشطة غير التنافسية، فضلا عن الاحتكار الممارس من طرف الدولة عن طريق المؤسسات العامة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتهميش دور القطاع الخاص في المساهمة في النشاط الاقتصادي[1].

رابعاً: الأثار المترتبة عل القطاع الجمركي :

إن قطاع الجمارك يكتسي أهمية بالغة في الاقتصاد الجزائري من خلال المبالغ التي يتم تحصيلها من الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات الخارجية التي تساعد في الرفع من قيمة الدخل الوطني الخام،حيث يمثل إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية من رفع مستويات الإستهلاك الكلي الذي قد ينتج عنه أثر إيجابي يتمثل في توسيع الوعاء الخاص بالضرائب على الاستهلاك (الرسم على القيمة المضافة، وكذا الرسم الداخلي على الإستهلاك)والذي من شأنه أن يدعم موارد ميزانية الدولة وتقليل الإعتماد على الجباية البترولية كمورد أساسي من موارد الميزانية [2].

أما بخصوص الإلغاء الفوري للتعريفة الجمركية،فإن الهبوط الذي عرفته التعريفة و التي انتقلت من 150 % إلى 30 % سنة 2002 ساهم في الزيادة من قيمة استيراد مواد التجهيز[3] ،والتي تؤدي إلى خلق نوع من المنافسة بين المتعاملين الإقتصاديين المحليين مما سيؤدي إلى تحسين النتائج الإقتصادية للمؤسسات المحلية ويجعلها في وضع أفضل اتجاه الإلتزامات الضريبية مما يمكن الإقتصاد أيضاً من الإستفادة من زيادة مستويات الإنتاج وكذا زيادة الموارد الجبائية .وهذا ما يتطلب تكييف النظام الجبائي وإصلاح الإدارة الضريبية،بغية تحسين عملية التحصيل الضريبي وتفادي التهرب والغش الجبائي .

أما الأثر السلبي فيتمثل في ميل المستهلكين إلى اقتناء المنتوجات المستوردة بدلاً من المنتوجات المحلية وهذا مايؤدي إلى رفع فاتورة الإستيراد نتيجة إلغاء التعريفة الجمركية الذي سيمارس ضغطا على توازن

[1] سمينة عزيزة، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، جامعة بسكرة،الجزائر، مجلة الباحث،العدد 2011/09،ص 156.

[2] زايري بلقاسم ، السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الثالث ، جامعة الشلف ، 2005 ،ص199.

[3] بورغدة حوسين ،الشراكة الأورو-جزائريةوأثرها على المؤسسات الإقتصادية الجزائرية ،الملتقى الوطني حول : أثار وانعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،يومي 13-14 نوفمبر 2006،ص 08 .

المالية العمومية، من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية، التي تساهم بحصة هامة من مجموع إيرادات الدولة. والذي سيؤدي إلى انخفاض قيمة التحصيل الضريبي مما يعكس انخفاض في مستوى الإنفاق العام. وهذا ما سيحدث اختلال في مستوى الطلب العام.

حيث كشفت مصالح الجمارك أن التفكيك الجمركي تسبب في خسارة بقيمة 8,1 مليار دولار من المداخيل المختلفة منذ دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ العام 2005 ،وذكر مسؤول متحدث بوزارة التجارة السيد شريف زعاف انه "مقابل 1دولار تصدره الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي فإنها تستورد ما قيمته 20 دولارا" [1].

وصفوة القول أن التفكيك الجمركي سيؤدي إلى حدوث ضغط على الميزان التجاري بسب زيادة الواردات من السلع الصناعية الوافدة من أوروبا،وبالمقابل لن تستفيد الجزائر من أي مزايا تفضيلية على صادراتها اتجاه السوق الأوروبية وذلك لأن الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات في الدول الأوروبية متدنية،وليس لها تأثير على تقليص الواردات إلى أوروبا،بل تعتمد معايير أخرى منها (صحية،بيئية،مواصفات فنية ،معيار الجودة والقياسة ...إلخ)والتي تؤدي إلى الحد من دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية في حالة عدم تطابقها مع هذه المعايير [2].

المطلب الثالث : الإجراءات (السياسات) المرافقة لنجاح إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي:

لا يقتصر نجاح اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي على تحرير حجم المبادلات ودخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية، بل ينبغي على الجزائر اعتماد جملة من السياسات والإجراءات المرافقة التي تساعد على خلق مناخ استثماري من شأنه أن يؤدي إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعيشها الاقتصاد الوطني، ويمكننا تلخيص أهم هذه الإجراءات فيما يلي:

1 – إعادة التأهيل الصناعي:

نقصد بالتأهيل إتخاذ مجموعة من الإجراءات قصد تحسين أداء المؤسسة في ظل المنافسة الدولية ، و التكيف مع التحولات الإقتصادية الدولية قصد الإندماج في الإقتصاد الدولي ، و الإستعداد للمنافسة التي ستنتج عن الدخول الحر للسلع الأوروبية نحو السوق الجزائري ، و بذلك تصبح المؤسسات تنافسية على مستوى الأسعار و الجودة و قادرة على مواكبة تطور الأسواق ، و في هذا المجال يجب مراعاة ما يلي: [3]

[1] أنظر الموقع : http://www.djazairess.com/elmassa ،تاريخ الإطلاع 2013/10/09.

[2] Bachir Hamdouch ,Mohamed Chater, les échange euro-med ,impact des accord de libre échange ,euro-méditerranéens, forum euro-Med des instituts économiques ,Marseille,29-30 mars,2001,p16

[3] سمينة عزيزة ، الشراكة الأورو- جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة ، مجلة الباحث،العدد 2011/09 مرجع سابق ص158

أ –الاستثمارات غير المادية : ويتعلق الأمر بجميع الاستثمارات المعنوية الهادفة إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة، خاصة ما يتعلق بالطاقات البشرية، المعارف العلمية، الدراسات والبحوث التطبيقية، البحث عن إقتحام أسواق جديدة، ابتكار منتوجات جديدة، تحسين الجودة، إعداد برامج معلوماتية تساعد على الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسة، اعتماد أساليب جديدة في عمليات التنظيم، التسيير والإنتاج...إلخ.

ب –الاستثمارات المادية : على غرار الاستثمارات المعنوية التي تؤثر بطريقة غير مباشرة في تحسين أداء ورفع تنافسية المؤسسة، فإن الاستثمارات المادية المتمثلة في وسائل الإنتاج تساعد على رفع القدرة التنافسية للمؤسسة، عن طريق زيادة الإنتاج والتحكم في التكاليف، وذلك من خلال:[1]

- تشخيص عام لكل الوظائف الموجودة في المؤسسة؛
- تحديث التجهيزات والمعدات ومواكبتها مع التطورات التقنية والتكنولوجية الجديدة؛
- اقتناء تجهيزات جديدة تؤدي إلى رفع أكثر للمردودية (التخفيض في التكاليف وتحسين الإنتاجية) .

ج –إعادة الهيكلة المالية : تتطلب إعادة التأهيل إعادة النظر في التوازنات المالية للمؤسسة وتحديد إمكانياتها المالية، وذلك من خلال[2]:

- دعم الإمكانيات الذاتية(برفع رأسمال المؤسسة، وذلك إما بفتح رأس المال للاكتتاب أو عن طريق إصدارات جديدة).
- التحكم في حجم ونوعية الديون؛
- تمويل الاستثمارات برؤوس أموال دائمة
- ترشيد استعمال القروض البنكية
- تقليص اليد العاملة مقارنة بحجم نشاط المؤسسة، وذلك باعتماد إحالة العمال على التقاعد، أو التسريح الإرادي... إلخ.

2– ضرورة تأهيل التكوين:

يشكل التكوين الركيزة الأساسية لعرض يد عاملة مؤهلة لذلك يجب الإهتمام بالتكوين و الإستفادة من المساعدات التقنية و المادية و المالية في إطار برامج MEDA و التي تعمل على تكوين اليد العاملة قصد تأهيل التشغيل ، و بالتالي جلب رؤوس الأموال الأجنبية و إستقطاب الأسواق ، في هذا المجال يجب إتخاذ الإجراءات التالية :[3]

[1] سمينة عزيزة، الشراكة الأورو- جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة،مرجع سابق، ص159
[2] زايري بلقاسم ، السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر،مرجع سابق ، ص 49.
[3] زايري بلقاسم ، السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر، مرجع سابق،ص 50

-إصلاح قطاع التكوين لتأهيل اليد العاملة .

-إعداد برامج واسعة للتكوين و الرسكلة الموجهة لإطارات المؤسسة ، و الذي يرقى إلى مستوى الشراكة الفعلية بين الطرفين

-تحسين التكوين وفق متطلبات السوق لتوفير يد عاملة مؤهلة.

-الاهتمام بمراكز البحث العلمي و الجامعات و المعاهد و ذلك من خلال تسخير كافة الشروط الضرورية لترقية الخدمات المقدمة .

-تشجيع الاستثمار في مجال البحث و التطوير.

-إحداث مراكز فنية و تأهيل مخابر التحليل.

-تكوين أخصائيين في الجودة لتمكين المؤسسات الحصول على شهادة المطابقة للمواصفات الدولية. ISO

-الاهتمام بالمعرفة و العنصر البشري الذي أصبح أهم عنصر لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة.

-استخدام تكنولوجيا المعلومات في دعم عملية صنع القرار و البحوث و التطوير ، و تصميم و تطوير المنتجات.

-تدعيم البحث و الاستغلال الأفضل لسياسات البحث و الإبداع و التطوير التكنولوجي قصد تحسين القدرة الصناعية.

3 – ضرورة استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

يمكن اعتبار الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرافقة لتوقيع اتفاقيات الشراكة عامل هام لنجاح هذه الاتفاقيات ، غير أن استقطاب هذه الاستثمارات يتطلب ما يسمى بالمناخ الاستثماري المساعد على ذلك ، والمتمثل في الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وتوفير البنى التحتية (الهياكل القاعدية)، حيث أن وضعية هذه الأخيرة تؤثر تأثيرا واضحا على الاستثمار لدى العديد من المستثمرين ، كونها المحدد لقدرة المؤسسة على المنافسة ، باعتبار أن الكهرباء وشبكات النقل (الطرق الموانئ المطارات والسكك الحديدية) وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخطوط أنابيب النفط والغاز كلها من عناصر الإنتاج، وتدخل ضمن تكاليفه .

وعلى هذا الأساس ومن أجل تحقيق هذا المسعى (جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية التي تساعد على إعطاء الانطلاقة الحقيقية للاقتصاد الوطني) ينبغي توفير بنك معطيات يتعلق بحصر الفرص الاستثمارية المتواجدة في البلد، وكذا توضيح مختلف الأنظمة والقوانين والتشريعات المالية والجبائية والمحاسبية (كأنظمة الخضوع ، المعدلات الجباية ، الامتيازات ، الإعفاءات...إلخ) ، ووضعها تحت تصرف المستثمرين الوطنيين والأجانب (أي وضع دليل المستثمر).[1]

[1] سمينة عزيزة، الشراكة الأورو- جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة،مرجع سابق، مرجع سابق،ص 161.

خلاصة الفصل:

تعتبر المؤسسات الاقتصادية مركز اهتمام كبير من طرف الدول والحكومات المختلفة ، نتيجة لمزاياها المتعددة وقدرتها على خلق الثروة وتوفير فرص العمالة ودفع عجلة النمو الاقتصادي ، حيث بدأت هذه المؤسسات في الجزائر ، تنشط في اقتصاد يشهد تراجع ملحوظ لدور الدولة ، إضافة إلى الانخراط في النظام الاقتصادي العالمي من خلال اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

إن هذا الاتفاق يمثل تحديا كبيرا بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، التي لا بد وأن تسعى لتوظيف أوضاعها الاقتصادية لمجارات نظيراتها من المؤسسات الأوروبية. فبقاء واستمرار مؤسساتنا الوطنية مرهون بوجود إدارة متميزة واعية ومدربة تهتم بالبحث والتطوير، وتتبنى أفكار جديدة وكل ما من شأنه العمل على تطوير منتجاتها وتقديم كل ما هو جديد لإشباع حاجات العملاء وتطلعاتهم.

إن نجاح اتفاق الشراكة الأورو–جزائرية مرهون بحرس الطرف الجزائري على التقدم بخطى سريعة في برامج التأهيل. حيث تكتسي عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أهمية بالغة كونها تعتبر بمثابة مرحلة انتقال للمؤسسة من مستوى إلى مستوى آخر يتميز بالكفاءة والمردودية ، وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الاقتصادية ، وتعزيز قدراتها التنافسية لمواجهة المنافسة المتنامية وطنيا ودوليا.

إن إنشاء منطقة التبادل الحر الأورو –جزائرية سينجر عنه تقلص وتراجع في موارد الخزينة العامة للدولة،كما ستنجر عنه أثار على تجارتها الخارجية مع الإتحاد الأوروبي الذي يعتبر الشريك التجاري الرئيسي للجزائر مما يجبرها على البحث عن موارد مالية بديلة ، وبالتالي لا بد من تعويض التنازل عن الحماية الجمركية بتحسين القدرة التنافسية للنظم الإنتاجية للإقتصاد الوطني والبحث عن موارد جديدة

إذن تعد الشراكة الأورو– جزائرية محورا رئيسيا في تأهيل المؤسسة الجزائرية من خلال الدعم برؤوس الأموال، الكفاءات، التكنولوجيا وبإدارة الأعمال، أي أن هذه الإستراتيجية تساهم في عصرنة أداء المؤسسات الوطنية كما أنها تساهم في تطوير تنافسيتها ،حيث لا ننسى أن هذا الاتفاق يحمل في طياته فرصا، يجب على المؤسسات الجزائرية استغلالها وتوظيفها لصالحها، ولعل أهم هذه الفرص: المساعدات الفنية والمالية المقدمة في إطار عدة برامج، بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية المرافقة لاتفاق الشراكة.

تساهم الشراكة الأجنبية في تحقيق الإستفادة من عمليات التحويل التكنولوجي من الدول الأجنبية،كما تخفض من التكاليف والمخاطر التي قد تنتج من المشروع المشترك ، وتعد الشراكة أحد أنواع الاستثمار المباشر ، فهي عبارة عن اتفاق بين شريكين إحداهما محلي و الآخر دولي في إطار يكون فيه تضافر الجهود وتحقيق عرض مشترك من خلال تبادل مكثف للمعلومات و المعارف و التكنولوجيا ، و أيضا تحمل الأرباح والخسائر ، وتعد الشراكة أيضا إحدى عمليات دخول الأسواق ، و طبعا كل هذا الارتباط يكون في حيز احترام النظام الدولي ، و الذي من خلاله تحاول المؤسسة إستغلال فرص جديدة في السوق،تخفيض التكاليف،واختيار الشريك المناسب مهما كان نوعه وطبيعته. إلا أن الشراكة لا تعتبر الحل المثالي لكل المشاكل والصعوبات التي تواجهها هذه الأخيرة،لأن الشراكة الأجنبية تحقق عدة أثار إيجابية لكنها تخلف أيضاً أثار سلبية،وبذلك فإن إستفادة المؤسسات بشكل خاص والدول بشكل عام منها يتوقف على إختيار الشركاء المناسبين من جهة والقدرة على مواكبة التكنولوجيا المتطورة التي تجنيها من جهة أخرى.

تعتبر الشراكة الأورو- متوسطية من أهم ملامح وآثار التحولات المتسارعة والتطورات المتداخلة التي عرفتها الساحة الاقتصادية العالمية ، كما تعتبر من أهم إفرازات ظاهرة تنامي التكتلات الإقليمية والدولية. وقد أدركت الدول النامية المتوسطية ومنها الجزائر، بأنه لا يمكنها البقاء بمعزل عن هذه التطورات والإفرازات ، بل وجدت نفسها مجبرة للدخول في هذا المشروع الأورو- متوسطي من أجل الحفاظ على بقائها ضمن الخارطة الدولية. وإذا نظرنا إلى الأهداف المعلنة من قيام الشراكة الأورو- متوسطية نجدها تتمثل في: جعل منطقة البحر المتوسط منطقة حوار وسلام واستقرار، وتوطيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وتنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا بشكل مستديم ومتوازن، ومكافحة الفقر وإيجاد فرص أفضل للتفاهم بين الثقافات باعتبارها عناصر أساسية للشراكة. إن هذه الأهداف تّهم كل الدول المعنية بهذا الفضاء الأورو- متوسطي وفي مقدمتها الجزائر، التي وقّعت بالفعل على الإتفاق الأورو- متوسطي لتأسيس شراكة مع الإتحاد الأوروبي في إسبانيا عام 2002 ، والذي دَخل حيّز التطبيق في 01 سبتمبر 2005.

إنّ دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيّز التنفيذ ، خلق جواً رهيبا لدى المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين ، بسبب جملة التحديات والمخاطر التي يحملها معه هذا الاتفاق. فالمؤسسات الاقتصادية التي تعتبر الخلية الأساسية في النشاط الاقتصادي داخل المجتمع ، ستجد نفسها مجبرة على مواجهة الصعوبات ومحاولة استغلال الفرص التي يفرضها الواقع الجديد والمتمثل في الإندماج في النظام الاقتصادي العالمي. هذا الاندماج لم يعد خيارا بل مر واقع لا يمكن تخطيه وتجاوزه، لكن هذا الاندماج يتحقق كذلك وسط تحديات لا يستهان بها وكان بالموازاة مع ذلك. فإن إصلاح السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والتعديل الهيكلي كان لهما فضل في تقويم التوازنات الكبرى والسماح للتحولات الهيكلية بالإتجاه نحو إقتصاد السوق.ولهذا الغرض تم مراجعة أطر ترقية الاستثمار وإعادة هيكلة المؤسسات والتحفيزات الجبائية

والشروع في مسار الخوصصة التي تعتبر مسعاً إقتصادياً لتحسين مردودية أداء الإنتاج وتنافسيته بنقل التكنولوجيا وجلب رؤوس الأموال من الأسواق الخارجية ، فالجزائر تكون بتبنيها لسياسة اقتصاد السوق تسعى لتشجيع بصفة خاصة الشراكة في مختلف المجالات الاقتصادية.

إن التجربة الجزائرية والمتمثلة في الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ،والتي كانت محور دراستنا في هذا البحث لم تعد بالأهداف المنتظرة،فبعد مرور تسعة سنوات منذ دخول هذا الإتفاق حيز التنفيذ مازالت الجزائر لم تلمس بعد الجانب الإيجابي منه. والسبب الرئيسي في ذلك هو عدم وجود التكافؤ بين الطرفين فالإتحاد الأوروبي يفاوض ككتلة قوية إقتصادياً،بينما تفاوض الجزائر بصورة منفردة،لأنه في أي تجربة تكامل يجب توفير مناخ لتحقيق التكافؤ بين الأطراف المتعاقدة في كل القطاعات،وهذا الشيئ يكاد ينعدم في الشراكة الأورو – جزائرية خاصة والشراكة الأورو- متوسطية عموماً،إذ في الوقت الذي تترقب فيه دول جنوب حوض المتوسط أن يقوم الإتحاد الأوروبي بما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية مع أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية،أي المساهمة في تنميتها ودعم جهودها في الإندماج في الإقتصاد العالمي،نجد أن هذا الأخير يركز أكثر على المبادلات التجارية من خلال إنشاء منطقة التبادل الحر وهو ما يضفي الطابع التجاري على السياسة المتوسطية التي قادها الإتحاد الأوربي منذ قمة برشلونة ،أي أن نظرة دول الإتحاد الأوروبي إلى بلدان جنوب حوض المتوسط لم تتغير كثيراً عن ما كان عليه قبل 1995 فهي تظل سوقاً لصرف منتجاتها .

إن إتفاق الشراكة الأورو –جزائري يعزز من التبعية الإقتصادية للإتحاد الأوروبي،خاصة في شقه التجاري وهذا من خلال الزيادة في العجز الميزان التجاري،حيث انتقلت الواردات القادمة من الاتحاد الأوروبي حسب وزارة التجارة من 8.2 مليار دولار قبل تطبيق اتفاق الشراكة (2002-2004) إلى 24.21 مليار دولار سنة 2011، أما بالنسبة للصادرات نحو الاتحاد الأوروبي فقد انتقلت من 15 مليار دولار بين 2002 و 2004 إلى 36.3 مليار دولار سنة 2011 أي زيادة تقدر ب 140 %. بالإضافة إلى ما خسرته الميزانية العمومية جراء التفكيك الجمركي الذي باشرته الجزائر في إطار إقامة منطقة التبادل الحر إذ خسرت 2.5 مليار دولار بين الفترة 2005-2009 ،وحسب محاكاة لتقييم الأثر الجبائي لتطبيق إتفاق الشراكة ،فإن الجزائر كانت ستخسر 8.5 مليار دولار بين 2010-2017 لو تم الإبقاء على التفكيك التعريفي .هذا ما يجعل الميزان التجاري في حالة عجز دائمة إتجاه الإتحاد الأوروبي،فالصادرات الجزائرية من السلع تخضع لشروط ومعايير قاسية لكي تصدر إلى أوروبا،وهو ما دفع بالطرف الجزائري للمطالبة بإعادة النظر لمراجعة بنود الإتفاق خلال الإجتماع التقييمي لمجلس الشراكة في سنة 2010 مبررة طلبها بضرورة منح مهلة اضافية للمؤسسات الجزائرية للإستعداد للمنافسة المتزايدة التي ستفرض عليها مع انشاء منطقة التبادل الحر الجزائرية الأوروبية سنة 2017،والذي دخل حيز التنفيذ في أول سبتمبر

2012. حيث سيسمح إبرام هذا الإتفاق للجزائر بتأجيل إنشاء منطقة التبادل الحر مع المجموعة الأوروبية إلى سنة 2020.

تعتبر المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، أداة فعالة للتوسع الاقتصادي والتنمية، بالنظر لمساهمتها المستقبلية في النمو وتكثيف النسيج الصناعي وتحقيق القيمة المضافة، خاصة إذا علمنا أن هذه المؤسسات عرفت واقعا جديدا من خلال عمليات الخوصصة والتأهيل، التي تساعدها على التكيف مع المحيط الجديد، واستغلال الفرص المتاحة في السوق وتحسين موقعها في إطار الاقتصاد التنافسي، ورفع أدائها الاقتصادي. كل هذا في ظل تزايد المنافسة والتحديات الكثيرة التي يفرضها اتفاق الشراكة الأورو- جزائري.

هذه الشراكة الأورو- جزائرية ستخلق وضعا جديدا بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، من خلال مجموعة الفرص التي توفرها، كاقتناء المهارات والمناهج والطرق التسييرية الحديثة، واكتساب التكنولوجيا والتحكم فيها، وتوفير رؤوس الأموال الضرورية للتمويل. الأمر الذي يساعد على التقليل من حدة المنافسة ويسهل الدخول إلى السوق الأوروبية، ويقلل من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة أو على الأقل السيطرة النسبية على الآثار السلبية المرتبطة بهذه المخاطر. بالإضافة إلى اكتساب القدرات لمواجهة ظاهرة العولمة التي شملت المجالات المالية والتسويقية والتكنولوجية، كما شملت أسواق السلع والخدمات والعمالة. دون أن ننسى جملة التحديات التي تفرضها هذه الشراكة على مؤسساتنا الاقتصادية. فالتحرير التجاري وانفتاح أسواقنا الوطنية على المنتجات والسلع الأوروبية له أثره المباشر على المؤسسات الصناعية، التي ستعاني بدون شك من منافسة المنتوجات الأوروبية التي تتميز بانخفاض تكلفة إنتاجها وذلك على المدى القصير،الأمر الذي سيدفع ببعض المؤسسات الجزائرية التي لا تستطيع المنافسة إلى الغلق.

عموما مهما قيل عن انعكاسات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على المؤسسات الاقتصادية، سواء تعلق الأمر بالانعكاسات الإيجابية أو السلبية. فإنه يجب الإقرار بأن الشراكة الأورو- جزائـــرية، هي فرصة تاريخية ينبغي انتهازها ، وأنها خيار استراتيجي يخدم مؤسساتنا الوطنية على المدى البعيد. أما فيما يخص التقييم الموضوعي لآثار هذا الاتفاق على المؤسسات الاقتصادية. فآثار اتفاق الشراكة ستبرُز بعد سنوات،أي بعد استكمال تدابير تفكيك منظومة التعريفات الجمركية ، وغيرها من التدابير التي تسمح بتوسيع نطاق المبادلات والاستثمارات والتدفقات المالية. وبالرغم من عدم تبلور نتائج إيجابية بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، والتي يبقى تحقيقها مرتبط بعامل الزمن، يكفي في المرحلة الراهنة أن مؤسساتنا دخلت مرحلة حاسمة ميزتها برامج التأهيل والإصلاح والخوصصة والانفتاح على اقتصاد السوق، وهي في حد ذاتها نتيجة إيجابية بدأت ملامحها تتبلور من خلال التحسينات التي أصبحت تتحقق على مستوى المؤسسات الاقتصادية.

نتائج البحث:

من بين النتائج المتوصل إليها في هذا البحث نلخصها فيما يلي :

- تعتبر الشراكة إحدى العوامل الاستثمارية التي ترتكز عليها الدول من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية، كما تعتبر سياسة تنموية بين المؤسسات في إطار تعاون يرتكز على تحمله الأرباح والخسائر.
- الشراكة الأجنبية تمثل وسيلة جد فعالة للإندماج في الإقتصاد العالمي .
- تمكن الشراكة سواء في القطاع الخاص أو العام من خلق مناصب جديدة للشغل بالإضافة إلى تأهيل العمال والإطارات وفقاً لمعايير دقيقة .
- الشراكة لها بعد كبير منه تحويل المعرفة ،وتنويع الإقتصاد ،تحقيق منتوج صناعي وطني قادر على التنافسية .
- الشراكة تعكس الإرادة الكبيرة في وضع أسس جديدة لإقتصاد مزدهر يضع الجزائر على أعتاب مرحلة تتماشى وطموحات المجتمع وأماله في التطور والرقي وتضع الجزائر في ركب الأمم .
- فتح الأسواق الحرة معناه القضاء على التعريفة الجمركية وتخفيضها وأغلب الدول النامية تقتات من التعريفة .
- الشراكة الأورو- جزائرية هي قرار سياسي إرتجالي تسرعت فيه الجزائر وذلك من أجل العزلة التي كانت فيها إقتصادياً وسياسياً،حينها لم تكن هناك مؤسسات ولا الوسائل التقنية لمعرفة تحديد التعريفة الجمركية .
- دخول الشراكة مع الإتحاد الأوروبي يعتبر كتمهيد من المفاوضات للدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة ،حيث الإمتيازات الجمركية التي أعطيت للإتحاد الأوروبي في السلع.سوف تضاعف في حالة الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وبالتالي إتفاق الشراكة يعطي الوقت الكافي في النظر إلى مراجعة التعريفة الجمركية وتدارك الإختلالات ،وهذا ما حصل مع الجزائر حين طلبت إعادة النظر في جدول رزنامة التفكيك الجمركي مع الإتحاد الأوروبي والإبقاء على إنشاء منطقة التبادل الحر حتى 2020.
- إن إتفاق الشراكة الأورو- جزائري بقي مقتصراً على المبادلات التجارية بين الطرفين أكثر منه في المجالات الأخرى ، مما سمح بزيادة الواردات الأوروبية إلى الجزائر نتيجة الإمتيازات الجمركية التي منحتها الجزائر لدول الإتحاد الأوروبي في الإتفاقية ،مما يخلق علاقة عدم تكافئ بين الطرفين واعتبار الجزائر كسوق لصرف منتجات الإتحاد .

- إقتصاد الجزائر إقتصاد ريعي يخلو من التنويع،شبيئ أضعف المنظومة الإقتصادية وضخم فاتورة الإستيراد .
- عدم إعطاء دول الإتحاد الأوروبي مبدأ "شرط الدولة الأكثر رعاية" للجزائر .
- مسايرة التطورات التي تحدث على الساحة العالمية و اندماج الاقتصاد الجزائري في إطار مسار العولمة.
- الاستفادة من التطور التكنولوجي الذي يمكن من زيادة الكفاءة الإنتاجية.
- اشتداد المنافسة في المستقبل قد يشكل حافز للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية قصد تحسين الكفاءة و رفع مستوى الجودة و الإنتاج.
- من الناحية العملية فإن الجزائر لم تتحصل على امتيازات إضافية في إطار اتفاق الشراكة وسيكون اقتصادها عرضة لمنافسة شديدة وغير متكافئة مما قد يؤدي إلى إفلاس العديد من المؤسسات الاقتصادية ،إلا أن زوال الحماية سيحمل المؤسسات المتبقية بعد تأهيلها على تحديث وسائل عملها والاستفادة من الفرص التي تتيحها الشراكة، وهذا من شأنه أن يحدث نقلة نوعية في تنافسية المنتجات الجزائرية، أي أن الشراكة ضرورة حتمية بالنسبة للجزائر وإلا فإن اقتصادها سيفقد وجوده ككيان مستقل.
- من الواضح أنه ستكون لمنطقة التبادل الحر الاورو- جزائرية آثار ستجعل الاقتصاد الجزائري بالنظر إلى بنيته الهيكلية عرضة لمجموعة من الآثار المتوقعة، خاصة تلك الناجمة من عملية التفكيك الجمركي وانخفاض جزء من موارد ميزانية الدولة، ومنها ماهو ذو صبغة ايجابية متعلقة بتحقيق مستويات من المنافسة وإعادة التأهيل للنسيج الصناعي الوطني وقد تحدث في وقت متأخر نسبيا مما يعني تحمل الاقتصاد الوطني الجزائري للآثار السلبية لفترة طويلة.
- تعتبر برامج التأهيل المسطرة من قبل السلطات الجزائرية جد محفزة للمؤسسات الإقتصادية بهدف تحسين من تنافسيتها ورفع كفاءتها .

التوصيات والإقتراحات :

إنطلاقا مما سبق يجب القيام بما يلي :

- العمل على تعويض الخسائر المحتملة للإيرادات العامة من جراء التفكيك التعريفي والذي لن يتأتى إلا بإصلاح النظام الضريبي وتحديثه وكذا تكييف النظام الجمركي مع الواقع الجديد.
- تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي تعرف تأخرا كبيرا وعلى رأسها إصلاح المنظومة البنكية وتنفيذ برنامج خوصصة المؤسسات العمومية.

- إنسجام المؤسسات الإقتصادية في السياسة الإقتصادية للبلد كلها والتنسيق معها .
- هناك حوالي 600 ألف مؤسسة إقتصادية في الجزائر ،حيث يؤكد الخبراء بأن يبلغ عدد المؤسسسات الإقتصادية مستقبلاً في الجزائر مليون وستة مائة ألف مؤسسة .
- العمل على خلق مناخ عمل مشجع للاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي وهذا بالقضاء أو على الأقل التقليل من العراقيل التي تقف في وجه المستثمرين.
- الاهتمام بالقطاعات التي تمتلك فيمها الجزائر مزايا تنافسية وإعادة بعث القطاعات الإستراتيجية التي عانت الإهمال في السنوات الماضية خصوصا الزارعة والسياحة.
- لا يمكن أن يكون للجزائر ميزة تنافسية في قطاع PME دون أن تمتلك PME قادرة على المنافسة محليا ودوليا، لأننا لا نستطيع الوصول إلى تنافسية الدولة أو القطاع دون وجود مؤسسات ذات قدرة تنافسية.
- إعادة تأهيل المؤسسات عن طريق إعادة تأهيل ورسكلة الموارد البشرية، وإدخال معاييرللأداء الدولية في تقييم المؤسسات وإعادة تنظيمها بشكل يساعدها على تحسين قدرتها التنافسية والتقليل من تكاليفها.
- عصرنة المؤسسات المالية والاستفادة من الشراكة في مجالات تمويل الاستثمارات والتسيير والتسويق والتحكم في التكنولوجيات.
- تحسين البنية الأساسية و التحتية للاقتصاد الوطني،الإستثمار في الكفاءات البشرية .
- توسيع الشراكة الأوروبية كون أنها ضرورة لتفعيل الاقتصاد الوطني، ومواجهة تحديات المنافسة و تنظيمها وتوجيهها بالتدريج و بسرعة لتسمح للمؤسسات الجزائرية بالتكيف والتأقلم مع الظروف التنافسية الاقتصادية الجديدة.
- لا بد على الجزائر أن تعمل على تنمية الموارد البشرية من خلال تكوينها بالشكل الذي يسمح بتعزيز أدائها في الإقتصاد واستخدام تكنولوجيا الإعلام والإتصال في المؤسسات الإقتصادية .
- إنشاء وتنظيم مؤسسات إعلامية في الخارج تقوم أساسا بجلب المستثمرين عن طريق إيضاح المزايا النسبية والضمانات التي يمنحها الاقتصاد الجزائري وكدا الامتيازات التي تمنحها التشريعات الجزائرية للمستثمرين الأجانب.
- تحرير الخدمات يوفر الجو المناسب لعمل المؤسسات الإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني وتحسين النوعية و التقليل من التكلفة.
- إن كلا من الطرفين والمتمثل في الجزائر والإتحاد الأوروبي يسعى إلى تحرير التجارة الخارجية عن طريق تخفيض القيود الجمركية وكذا التعريفة الجمركية والتوصل فعلاً إلى إنشاء منطقة التجارة

الحرة والتي تم تأجيلها إلى غاية سنة 2020.والسؤال الذي يطرح نفسه وهو مهم جداً في العلاقات التجارية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.

هل فعلاً تأجيل منطقة التجارة الحرة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي إلى غاية سنة 2020 سيعطي الوقت الكافي للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية من أن تأهل وتهيئ نفسها من أجل تحسين وتنويع منتوجاتها والدخول إلى المنافسة مع المؤسسات الأجنبية؟وهل المنتوج الوطني يستطيع أن يكون منافساً للمنتوجات الأوروبية في الأسواق العالمية؟أم سنشهد مرة أخرى إعادة النظر في رزنامة التفكيك الجمركي القائمة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.

قائمة المراجع

أولاً – باللغة العربية :

أ – المؤلفات :

1. أسامة المجدوب ، "العولمة و الإقليمية" ، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية القاهرة،الدار المصرية اللبنانية ، 2001.

2. إسماعيل عرباجي ، *اقتصاد المؤسسة" أهمية التنظيم وديناميكية الهياكل"* ، دار الطبع، الطبعة الثانية، الجزائر، 1996.

3. هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي ،أليات العولمة الإقتصادية وأثارها المستقبلية في الإقتصاد العربي الطبعة الأولى، 2010.

4. زينب حسين عوض الله، "الإقتصاد الدولي "، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية، 1992.

5.كامل المصري ، الإقتصاد الدولي،التجارة والتمويل،الدار الجامعية، 2003.

6.محسن الندوي ،تحديات التكامل الإقتصادي العربي في عصر العولمة ،الطبعة 2011.

7.سمير محمد عبد العزيز ،التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة الإسكندرية مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2001.

8.سمير محمد عبد العزيز ،التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة ، الإسكندرية ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2001.

9.سميح مسعود برقاوي ، المشروعات العربية المشتركة،،الواقع والأفاق،مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولي ، بيروت،1988.

10.سمير صا رم، أوروبا و العرب من الحوار ...إلى الشراكة ،دمشق، دار الفكر الطبعة الأولى، 2000.

11.سمير صارم ،اليورو عن الوحدة الأوروبية ،الإنتقادات والتمثيل،1999.

12.عبد المطلب عبد الحميد ، عميد معهد الاستشارات والبحوث والتسويق،المنظور الإستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين.الطبعة 2009/2008.

13.عمر سعد الله، المعجم في القانون الدولي ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

14.عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي،الإسكندرية،مطبعة الإشعاع الفنية،2001.

15.عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شيهاب، ، الاقتصاد الدولي ، بيروت الدار الجامعية للنشر، 1998.

16.عوض الله زينب حسين، الاقتصاد الدولي(نظرة عامة على بعض القضايا) بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر 1998.

17.عبد السلام النعيمات ،دراسة الأثار الإقتصادية والاجتماعية لإتفاق الشراكة بين الأردن والإتحاد الأوروبي،الجمعية العلمية الملكية للنشر ، الأردن ، 2005.

18.عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي ، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية القاهرة ، 2003.

19.فريد النجار،التحالفات الإستراتيجية من التنافسية إلى التعاون، خيارات القرن الحادي والعشرين ، ايتراك للنشر والتوزيع ، مصر، 1999.

20.رابح خوني،رقية حساني،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إيتراك للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، 2008.

21.توفيق عبد الرحيم يوسف ،إدارة الأعمال التجارية الصغيرة ،دار صفاء للنشر والتوزيع عمان،الأردن الطبعة الأولى ، 2002.

ب – الرسائل الجامعية:

- **مذكرات الماجستير:**

1. أوشن ليلى، الشراكة الأجنبية والمؤسسات الإقتصادية الجزائرية،رسالة ماجستير،جامعة مولود معمري،تيزي وزو ،2011

2. بن عزوز محمد، "الشراكة الأجنبية في الجزائر.واقعها و افاقها"،رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر:كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2001 .

3. ليليا بن منصور ، الشراكة الأجنبية ودورها في تمويل قطاع المحروقات بالجزائر رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع اقتصاد التنمية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2004/2003.

4. ياسين جبار،**الشراكة الأورو متوسطية واقع وأفاق**،دراسة حالة الجزائر ،رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع التخطيط،جامعة الجزائر، 2007.

5. معزوز نشيدة ،" دور التحفيزات الجبائية في جلب الإستثمار الأجنبي المباشر" دراسة حالة الجزائر خلال التسعينات،مذكرة ماجستير،سعد دحلب البليدة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،2005.

6. ساعد بوراوي ،الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، السنة الجامعية، 2007-2008.

7. فارس فوضيل ،الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية،حالة الجزائر،رسالة ماجستير،معهد العلوم الإقتصادية ،جامعة الجزائر،1998.

- **الأطروحات:**

1. عمورة جمال ، دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو -متوسطية. أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2006.

2. شريط عابد ،دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الإقتصادية الأور- ومتوسطية أطروحة لنيل شهادة دكتورة دولة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير .جامعة الجزائر ، 2004.

ج- المقـــالات:

1.أيت عيسى عيسى ، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لجزائر أفاق وقيود"،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السادس ،السنة مجهولة ،(د.ت.ن).

2. زغيب شهر زاد،" الشراكة الأورو- جزائرية بين متطلباتها وواقع الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية ،عدد 32 ، ديسمبر، 2009.

3.زعباط عبد الحميد،" الشراكة الأورو- جزائرية وأثرها علي الاقتصاد الجزائري" ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،جامعة حسيبة بن بو علي ،الشلف ، 2004 العدد.1

4.زايري بلقاسم ، السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الإتحاد الأوروبي والجزائر مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الثالث ، جامعة الشلف ، 2005.

5.محمد الأطرش ، المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي لبنان العدد 210 ،أوت 1996 .

6.مبارك بوعشة ، الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات بالجزائر مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد 31 سنة، 2012.

7.محمد يعقوبي / لخضر عزي ، الشراكة الأورو- متوسطية وآثارها على المؤسسة الاقتصادية،مجلة علوم إنسانية، العدد 2004/14، تم التحميل بتاريخ 20 أوت 2011.

8.محمد سعد، التوجه المتوسطي في الفكر السياسي المصري, السياسة الدولية، عدد 124,أبريل 1996.

9.ناصيف حتى ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 205 ،، لبنان، ماي 1996.

10.سهام عبد الكريم ، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج "PME 2 "،مجلة الباحث ،العدد 2011/09

11.سمينة عزيزة ، الشراكة الأورو- جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة جامعة بسكرة،الجزائر، مجلة الباحث،العدد 2011/09..

12.فيصل بهلولي ، "التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية"،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة سعد دحلب،البليدة،مجلة الباحث، العدد 2012/11.

13.فاطمة الزهراء محمد الشريف ،الموانئ الجزائرية "تحول صعب في تسييرها"،المعهد العالي البحري- الجزائر- مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، السنة مجهولة ، العدد السابع.

14. جريدة الخبر اليومية، السبت 13 ماي 2006.

15. جريدة الخبر،العدد 71012،تاريخ 2013/10/02.

16. جريدة الخبر ، العدد 7110،يوم 2013/06/20.

17. جريدة الخبر ، العدد 7112 ، يوم 2013/06/22.

18.جريدة الخبر ، العدد 7212 ، يوم 2013/10/02.

19. جريدة الخبر ، العدد 7185،تاريخ 2013/09/05.

20. ميلود بن غربي،"الأورو-متوسطية رهانات متضاربة ." جريدة المستقبل ، الأحد 12 تشرين الثاني 2006 - العدد 2443.

د- الوثائق و المطبوعات :

1.إسماعيل عرباجي ،إقتصاد المؤسسة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1996.

2.المؤتمر الوزاري لوزراء خارجية الدول المتوسطية الأوروبية ،بروكسل 06/05/نوفمبر 2001 أنظر الرابط: WWW.DELMAR.CEC.EU.INT/FR/BULLETIN

3.الإتحاد من أجل المتوسط ،تاريخ الإطلاع :01/21 /2013 ،أنظر الرابط:
http://www.euromedinfo.eu/site.ar.html
http://www.euromedinfo.eu/site.ar.html

4.المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، جويلية 2005.

5.المديرية الأوروبية للتعاون،دراسة حول التقنيات المختلفة لدعم التجارة، ماي 2005.

6.التقرير السنوي 2004 لصندوق النقد العربي ،دار العزيز للطباعة والنشر، افريل 2005.

7.التقرير السنوي للجمارك الجزائرية، 2003 .

8.تقرير المنتدى الإقتصادي العالمي للتنافسية،2011.

9.تصريح ختامي باليرمو :المؤتمر الوزاري الأورو-متوسطي الخاص،جوان1998

10.هني أحمد ، اقتصاد الجزائر المستقلة، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية.

وكالة الأنباء الكويتية ، والحياة، 2 أيلول/سبتمبر2005 .

11.وثيقة تحضيرية للمنتدى المدني الأورو- متوسطي 2006 ، تمت مراجعتها في 21 تشرين أول/أكتوبر، 2006.أنظر الرابط التالي:www.europa.eu

12.من نص بيان برشلونة،1995.

13.معهد "**فريزر**": يعد مؤسسة مستقلة غير ربحية مختصة بالأبحاث المتعلقة بالاقتصاد والعلوم السياسية، تأسست عام 1985.

14.علواش قربوع كمال،قانون الإستثمارات في الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون الجزائر،1999.

15.قدي عبد المجيد،المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييميه ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،2003 .

ه- المؤتمرات والملتقيات:

1. الطيب الوافي،لطيفة بهلول،"أليات تطوير القدرة التنافسية للإقتصاد الجزائري"، الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،المنعقد خلال الفترة 13-14 لسنة 2006.

2. براق محمد، الإقتصاد الجزائري ومسار برشلونة، الملتقى الدولي، أثار وانعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري ،المنعقد في 14/13 نوفمبر 2006.

3. بوزيان عثمان، قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 17 و18 أفريل 2008.

4. بلال أحمية، دور التمويل بالمشاركة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الأورو- عربية، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة **والمتوسطة** في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17و18 أفريل 2006.

5. بورغدة حوسين ،الشراكة الأورو- جزائريةوأثرها على المؤسسات الإقتصادية الجزائرية ،الملتقى الوطني حول : أثار وانعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،يومي 13-14 نوفمبر 2006.

6. معين أمين سيد ، مفهوم الشراكة ، آلياتها ، أنماطها ، الملتقى الاقتصادي الثامن حول الجزائر والشراكة الأجنبية ، يومي 09،10 ، ماي 1999، بالجزائر.

7. مبارك بلا لطة ،"أهمية الشراكة الأجنبية في تأهيل المؤسسة الإقتصادية الجزائرية"،الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات الشراكة على الإقتصاد الجزائري، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس، سطيف، 13- 14 نوفمبر 2006 .

8. محمد قويدري، "أثر المشروعات المشتركة في تحسين مستوى الآداء الاقتصادي"، محاضرة ألقيت في الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف ، 2001.

9. محمد صالح السفر، الإتحاد الأوروبي وأبعاد مشاريعه المتوسطية ، أعمال المؤتمر الدولي الخامس حول العلاقات العربية الأوروبية ، حاضرها ومستقبلها ، باريس ، مركز الدراسات العربي الأوروبي 1997.

10. عبو عمر، جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة،ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر(واقع وتحديات) ،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.(د.ت.ن) .

11. عروب رتيبة، ربحي كريمة ،"**تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"،الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،كلية العلوم الإقتصادية،جامعة الشلف، 2006.

12. صالح مفتاح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول: "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر" ، جامعة بسكرة يومي 16- 17 نوفمبر 2004.

13. ريمي رياض،ريمي عقبة، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير،جامعة الوادي ، الملتقى الوطني حول : واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 05-2013/05/06.

و – البحوث والندوات:

1. بوهزة، محمد، "تحليل الجوانب المالية لاتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية، الندوة العلمية الدولية حول :التكامل الإقتصادي العربي كألة لتشجيع وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير بجامعة فرحات عباس، سطيف، 2004.

2. عبـــد الفتاح رشـــدان، العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير، الإمارات العربية المتحدة: مركـــز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، 1998.

3. محمد محمود الإمام، اتفاقيات "المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي ،بحوث إقتصادية عربية،العدد السابع،1997.

4. محمد يعقوب ولخضر عزيز، ، الشراكة الأورو- متوسطية وأثرها على المؤسسة الاقتصادية بحث مشترك ، جامعة محمد بوظياف المسيلة. أكتوبر 2004.

ز- النشرات والدوريات:

1. الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر بالأرقام رقم 34 ، نشرة 2005.

2. المؤسسة الوطنية للتلفزة الجزائرية،نشرة الأخبار الثامنة ،يوم 2012/12/04.

3. عيسى محمد الغزالي، مدير عام للمعهد العربي للتخطيط بلكوبت،الإستثمار الأجنبي المباشر"تعاريف وقضايا"، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية ، 2004،وللإطلاع أكثر أنظر الموقع: www.arab-api.org

4. مهدي الحافظ ،الشراكة الإقتصادية العربية ــ الأوروبية ،نشرة الرباط ،الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية ،العدد 17 نيسان 1999.

5. مجلة الجامعة المغاربية ،العدد الرابع ،السنة الرابعة ،دورية محكمة نصف سنوية تصدرها الجامعة المغاربية التابعة لإتحاد المغرب العربي ، 2009.

ح- النصوص القانونية:

1. أمر رقم 284/66، مؤرخ في 15 ديسمبر 1966،يتضمن قانون الإستثمارات ،ج ر عدد 80 الصادر في 1966/08/17.

2. أمر 04/10 مؤرخ في 2010/08/26،يعدل ويتمم الأمر رقم11/03 ،المؤرخ في 2003/08/26 والمتعلق بالنقد والقرض،ج.ر عدد 50،الصادر في 2010/09/01 .

3. أمر رقم 08/06 مؤرخ في 15جويلية 2006،يعدل ويتمم الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الإستثمار ،ج.ر عدد 47 ،الصادر في 2006/07/19.

4. القانون 05-07 المتعلق بقانون المحروقات الصادر في 28 أفريل 2005. أنظر ج ر، العدد 50،المؤرخة في 2005/07/19.

5. أنظر المادة 12 من القانون 07/05 سنة 2005.

6. أمر رقم 11/03،مؤرخ في 2003/08/26،يتعلق بالنقد والقرض ج.ر عدد 52 الصادرة في 2003/08/27.

7. أمر رقم 03/01 مؤرخ في 2013/08/20،يتعلق بتطوير الإستثمار ،ج .ر عدد 47،الصادر في 2001/08/22 .

8. المادة 23 من القانون رقم 63-277 المؤرخ في جويلية، 1963، ج ر عدد 53 ،الصادر في 20 أوت 1963 .
9. قانون المالية التكميلي 1990.
10. قانون رقم 13/82،المؤرخ في 1982/08/28،يتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الإقتصاد وسيرها ، ج ر عدد 35 الصادر في 1982/08/31.
11. قانون رقم 14/86 المؤرخ في 1986/08/19،المتعلق بمجال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب ،ج ر عدد 35، الصادرة في 1986/08/21.
12. قانون رقم 21/91، المؤرخ في 1991/12/04،يعدل ويتمم القانون رقم 86/14،المتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب،ج ر، عدد 63 الصادر في 1991/12/07.
13. قانون رقم 10/90مؤرخ في 14أفريل 1990،يتعلق بالنقد والقرض، ج.ر عدد 14،الصادر في 1990/04/18،المعدل والمتمم.
15. قانون رقم 18/01 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ج ر عدد 77 الصادر بتاريخ15 ديسمبر2001 .

ط- النصوص التنظيمية:

1. مرسوم تشريعي رقم 12/93،المؤرخ في 1993/140/05 المتعلق بترقية الإستثمار،ج.ر،العدد 64،الصادرة بتاريخ 1993/10/10.
2. مرسوم رئاسي رقم 91-345 المؤرخ في 1991/10/05يتضمن المصادقة على الإتفاق المبرم بين الجزائر والإتحاد الإقتصادي البلجيكي المتعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة للإستثمارات الموقع في الجزائر ،في 1991/04/24، ج ر عدد 46.

3. مرسوم رئاسي رقم 94-01،المؤرخ في 1994/01/02،يتضمن المصادقة على الإتفاق المبرم بين الجمهورية الجزائرية والجمهورية الفرنسية بشأن التشجيع والحماية المتبادلة فيما يخص الإستثمارات وتبادل الرسائل المتعلقة بهما ،الموقعة في مدينة الجزائر في 1993/02/13،ج ر عدد 01 .سنة 1994.

4. مرسوم رئاسي رقم 378/07،مؤرخ في 2007/12/01،يتضمن التصديق على الإتفاق حول التشجيع والحماية المتبادلة للإستثمارات بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ومملكة هولندا،الموقع ب لاهاي في 2007/03/20،ج.ر عدد 78،الصادر في 2007/12/12.

ثانياً :باللغة الفرنسية:

A-OUVRAGE :

1. Bela Balassa. the theory of economic integration1961 .
2. Labouze Marie – Françoise , « le partenariat de l'union européenne avec les pays tiers .- »Bruxelles 2000.
3. Bruno Ponson,"Partenariat d'entreprise et mondialisation"paris,1999 .
4. Bernard Garret et Pierre Dussage, les stratégies d'alliance. edition d'organisation, 1995 .
5. Bernard Revenel, Méditerranée :l'impossible mur ,édition l'Harmattan,1995.
6. Bouzidi M'hamsadji Nachida: " 5 essais sur l'ouverture de l'économie Algérienne", Algérie, ENAG éditions, 1998.
7. Bekenniche Otmane ,La Coopération entre l'union européenne et l'algérie : l'accord d'association .2006
8. Collins,Timothy et Doorley,Thomas l. « les alliances stratégique ». Inter Edition,paris 1992.
9. Patrick Joffer, Comprendre la Mondialisation de L'entreprise

   (Paris: Economica, 1994).
10. le petit Larousse illustré ,édition 2007.
11. M'HAMSADJI, BOUZIDI Nachida, « 5Essais sur l'ouverture de l'économie algérienne, ALG/ENAG, édition Alger. » 1998 .

B-ARTICLES :

1. Ammar Aouidef, « L'accord d'association avec l'union européenne » Revue mutation : décembre 1996.
2. Amara LATROUS, (PDG de la SNA) l'expérience de la société national d'assurance: le partenariat dans le secteur des assurances",in, partenariat et investissement annales de l'institue d'Economie douanière et fiscal ,1999.

3. Brice Martin, « le partenariat Euro-Med a l'heure de l'union pour la Méditerranée ». Université pierre Mendes France, Institut d'études politique de Grenoble , 2008

4. Bachir Hamdouch , Mohamed Chater, les échange euro-med ,impact des accord de libre échange ,euro-méditerranéens forum euro-Med des instituts économiques ,Marseille,29-30 mars,2001.
5. Cité dans le journal EL- Watan du13 décembre, 1998, N° 2739.
6. Cité dans le journal EL- Watan du 17 décembre, 1998, N° 2743 .
7. Cité dans le journal la tribune Economie , du 9 au 15 juin, 1999.
8. Cité dans le journal la tribune du 8 novembre, 1997, N° 1004.
9. EL MIQYAS, Revue Algérienne de Normalisation, N° 15 Décembre 2005, édition; l'institut Algérien de normalisation Alger, 2005.
10. El Hadi Makboul, coopération union européenne- Algérie*:* quelles perspectives*?,* Revue du CENEAP -[1] N°24, Centre national d'études et d'analyses pour la population et le développement, Alger, 2002. .
11. Fatiha Talahite , « Le partenariat euro- méditérranéen " » vu sud Revue le monde Arabe (Magreb- Machrek) N 0153, juillet – septembre, 1996.
12. Mimoun Lynda ,Khaled Mokhtar , « partenariat Algérie union européenne et mise a niveau des entreprises algériennes » colloque économie méditerrané monde arabe :partenariat euro méditerrané construction et dilution dans la mondialisation Université GALATASARY .Turquie2006
13. Mahilaine Djebaili, « l'Union du Maghreb Arabe et le Projet de Méditerranée Occidentale », Paris, fondation des études de défense nationale, 1992.
14. Reda Benkirane, «the Méditerranéen Union and the Geopraghy of closur» Al jazeera centre forstudies,13/08/2008.

15. Samia GHARBI, Les PME/PMI en Algerie : ETAT DES LIEUX, Laboratoire de Recherche sur l'Industrie et l'Innovation, Université du Littoral Cote D'opale, France, Mars 2011.

C-DOCUMENTS :

1. A. Benbitour "L'Algérie au troisième millénaire ": défis et potentialités.

2. Commission Européenne, *Accord de coopération entre l'Algérie et la CEE*, Officielles des Communautés Européennes Luxembourg 1976.

3. CNIS. Projet de rapport sur la situation économique 2ème semestre 1998. Mai 1999 .
4. Centre Nationale de l'information et statistique de la douane CNIS.
5. O.N.S, quelques statistiques et indicateurs économiques, Avril 2006.
6. Rapport Annuel UNCTAD, 2001 .
7. Sonatrach la revue, N° 7, Juillet 1997 .

agence de promotion de soutien et de suivi des investissement notes sur les intention d'investissement , bilan cumulé du 31/11/1993 au 31/12/2001.

D-Sitographie:

1. http://ec.europa.eu/atoz_en.htm
2. *http://*www.islamonline.net
3. www.euromedinfo.eu/site.ar.html
4. http://www.ennaharonline.com/ar/world_news
5. www.mincommerce.gov.dz
6. www.caci.com
7. www.djazairess.com
8. www.mae.dz
9. www.el-massa.com
10. webmaster@algerian-embassy.be
11. www.mipmepi.gov.dz
12. www.enpi-info.eu
13. http://www.pmeart-dz.org
14. http://www.promex.dz
15. http://www.safex.com.dz
16. http://www.caci.com.dz
17. www.douane.gov.dz
18. www.ons.dz .statistiques des commerces extérieur.
19. WWW.ALGEX.DZ
20. Www. Sesrtcic.org

EVOLUTION DE LA BALANCE COMMERCIALE DE L'ALGERIE

PERIODE: Années 2000 à 2013*

Unité: Millions USDollars

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013*
IMPORTATIONS (CAF)	9 173	9 940	12 009	13 534	18 308	20 357	21 456	27 631	39 479	39 294	40 473	47 247	50 376	54 852
EXPORTATIONS (FOB)	22 031	19 132	18 825	24 612	32 083	46 001	54 613	60 163	79 298	45 194	57 053	73 489	71 866	65 917
BALANCE COMMERCIALE	**12 858**	**9 192**	**6 816**	**11 078**	**13 775**	**25 644**	**33 157**	**32 532**	**39 819**	**5 900**	**16 580**	**26 242**	**21 490**	**11 065**
TAUX DE COUVERTURE (%	**240**	**192**	**157**	**182**	**175**	**226**	**255**	**218**	**201**	**115**	**141**	**156**	**143**	**120**

(*) RESULTATS PROVISOIRES

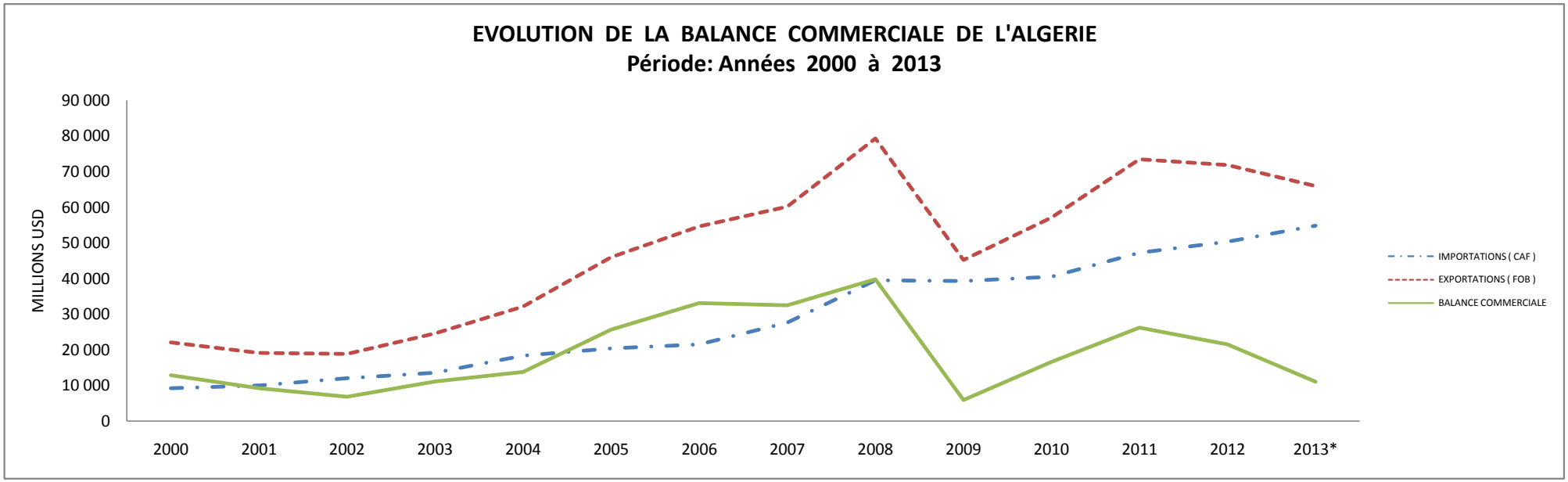

EVOLUTION DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE PAR GROUPES D'UTILISATION

*PERIODE: Années 2000 à 2013**

IMPORTATIONS

Unité: Millions USDollars

GROUPES D'UTILISATION	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013*
Alimentation	2 415	2 395	2 740	2 678	3 597	3 587	3 800	4 954	7 813	5 863	6 058	9 850	9 022	9 580
Energie et Lubrifiants	129	139	145	114	173	212	244	324	594	549	955	1 164	4 955	4 340
Produits bruts	428	478	562	689	784	751	843	1 325	1 394	1 200	1 409	1 783	1 839	1 832
Demi produits	1 655	1 872	2 336	2 857	3 645	4 088	4 934	7 105	10 014	10 165	10 098	10 685	10 629	11 223
Biens d'équip. Agr.	85	155	148	129	173	160	96	146	174	233	341	387	330	506
Biens d'équip. Ind.	3 068	3 435	4 423	4 955	7 139	8 452	8 528	8 534	13 093	15 139	15 776	16 050	13 604	16 172
Biens de consom.	1 393	1 466	1 655	2 112	2 797	3 107	3 011	5 243	6 397	6 145	5 836	7 328	9 997	11 199
TOTAL	9 173	9 940	12 009	13 534	18 308	20 357	21 456	27 631	39 479	39 294	40 473	47 247	50 376	54 852

(*) RESULTATS PROVISOIRES

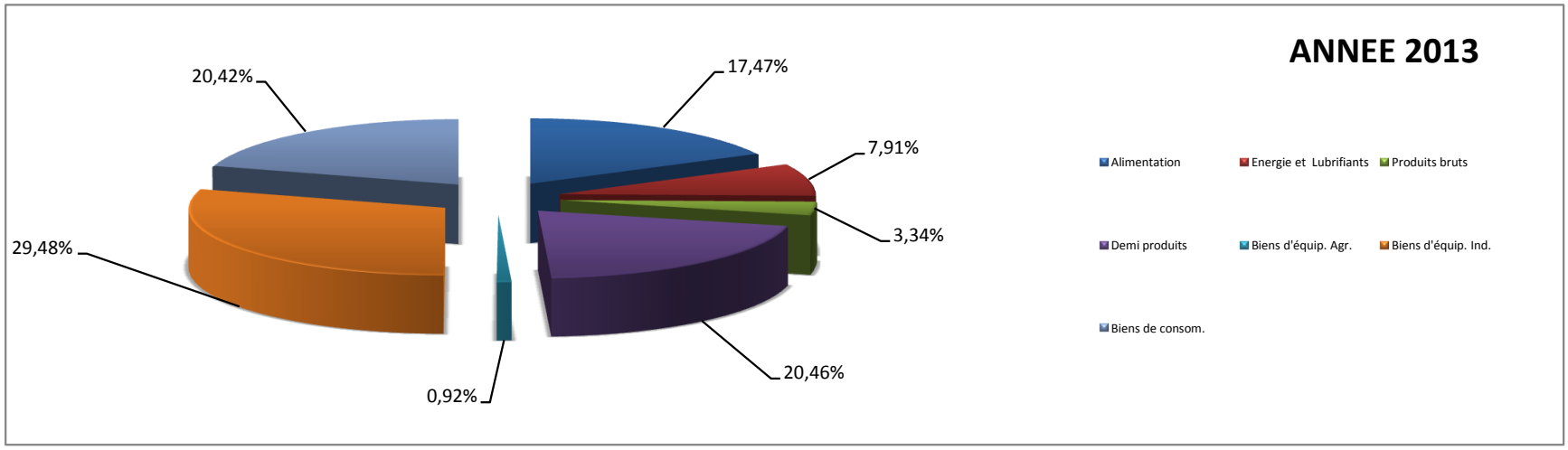

EVOLUTION DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE PAR GROUPES D'UTILISATION

*PERIODE: Années 2000 à 2013**

EXPORTATIONS

Unité: Millions USDollars

GROUPES D'UTILISATION	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013*
Alimentation	32	28	35	48	59	67	73	88	119	113	315	355	315	402
Energie et Lubrifiants	21 419	18 484	18 091	23 939	31 302	45 094	53 429	58 831	77 361	44 128	55 527	71 427	69 804	63 752
Produits bruts	44	37	51	50	90	134	195	169	334	170	94	161	168	109
Demi produits	465	504	551	509	571	651	828	993	1 384	692	1 056	1 496	1 527	1 610
Biens d'équip. Agr.	11	22	20	1	-	-	1	1	1	-	1	-	1	-
Biens d'équip. Ind.	47	45	50	30	47	36	44	46	67	42	30	35	32	27
Biens de consom.	13	12	27	35	14	19	43	35	32	49	30	15	19	17
TOTAL	22 031	19 132	18 825	24 612	32 083	46 001	54 613	60 163	79 298	45 194	57 053	73 489	71 866	65 917

(*) RESULTATS PROVISOIRES

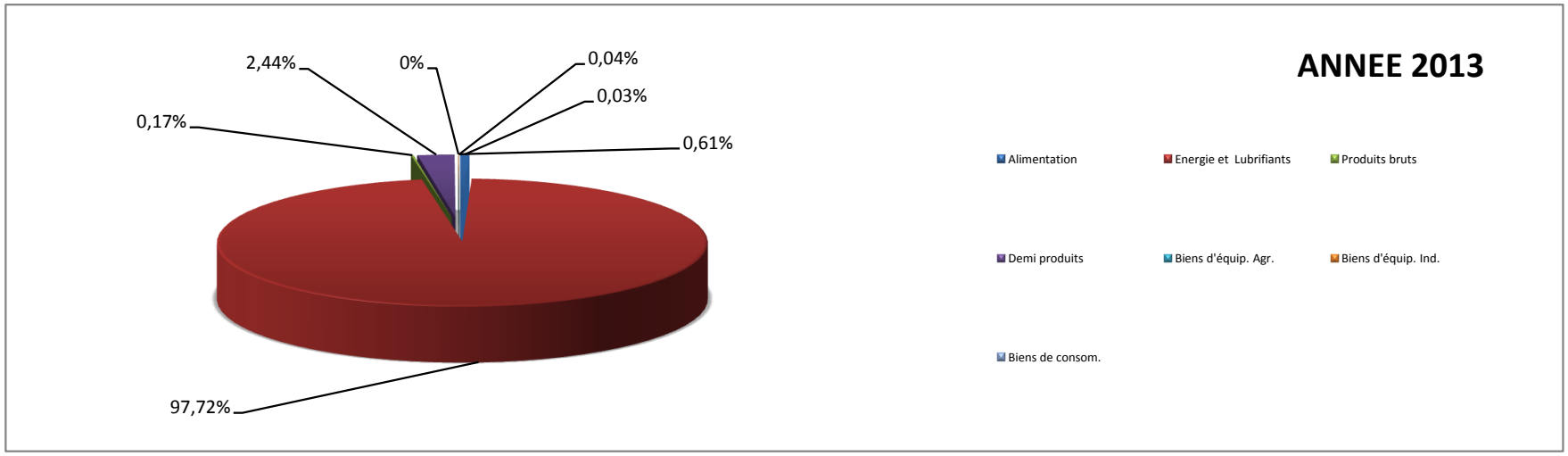

EVOLUTION DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE PAR REGIONS ECONOMIQUES

PERIODE: Années 2000 à 2013*

IMPORTATIONS

Unite: Millions USDollars

REGIONS ECONOMIQUES	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013*
U.E (EX CEE)	5 256	5 903	6 732	7 954	10 097	11 255	11 729	14 427	20 985	20 772	20 704	24 616	26 333	28 582
O.C.D.E (hors U.E)	2 194	2 125	2 485	2 242	3 071	3 506	3 738	5 363	7 245	6 435	6 519	6 219	6 160	6 958
Autres pays d'EUROPE	603	636	757	855	1 097	1 058	777	715	659	728	388	579	1 652	1 213
AMERIQUE DU SUD	142	269	385	567	1 166	1 249	1 281	1 672	2 179	1 866	2 380	3 931	3 590	3 468
ASIE (sans les pays arabes)	599	579	943	1 206	1 952	2 506	3 055	4 318	6 916	7 574	8 280	8 873	9 538	10 596
OCEANIE	64	92	127	47	56	31	-	-	-	2	-	-	-	-
pays Arabes (sans UMA)	144	179	366	418	525	387	493	621	705	1 089	1 262	1 760	1 555	2 416
Pays du MAGHREB	52	72	127	120	169	217	235	284	395	478	544	691	807	1 023
Autres pays d'AFRIQUE	119	85	87	125	175	148	148	231	395	350	396	578	741	596
TOTAL	**9 173**	**9 940**	**12 009**	**13 534**	**18 308**	**20 357**	**21 456**	**27 631**	**39 479**	**39 294**	**40 473**	**47 247**	**50 376**	**54 852**

(*) RESULTATS PROVISOIRES

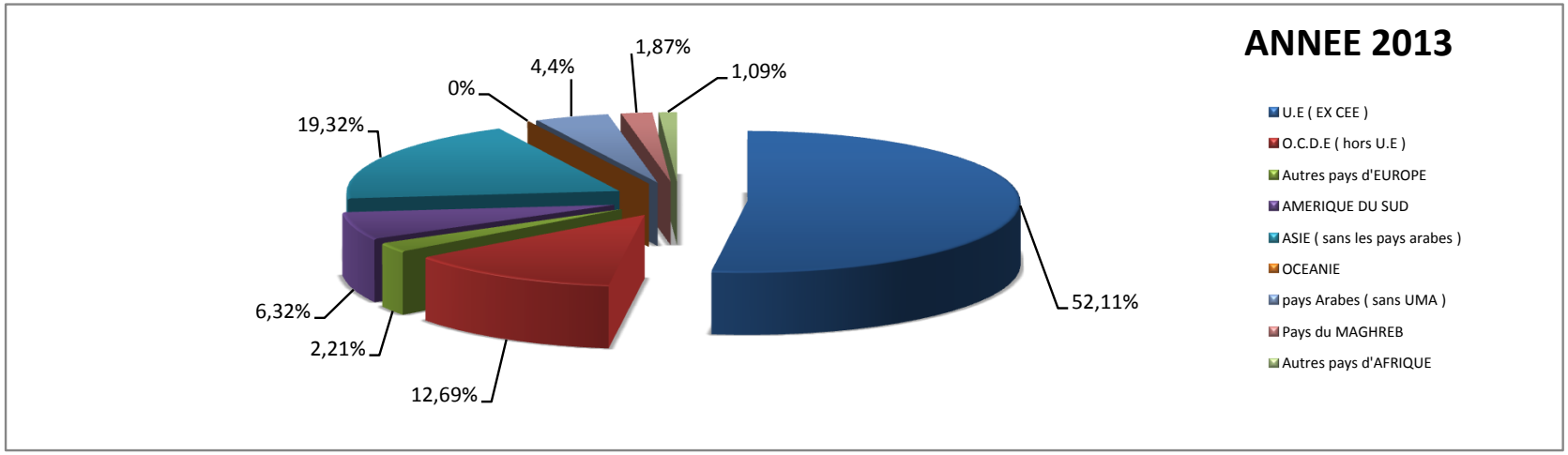

EVOLUTION DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE PAR REGIONS ECONOMIQUES

PERIODE: Années 2000 à 2013*

EXPORTATIONS

Unité: Millions USDollars

REGIONS ECONOMIQUES	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013*
U.E (EX CEE)	13 792	12 344	12 100	14 503	17 396	25 593	28 750	26 833	41 246	23 186	28 009	37 307	39 797	42 773
O.C.D.E (hors U.E)	5 825	4 549	4 602	7 631	11 054	14 963	20 546	25 387	28 614	15 326	20 278	24 059	20 029	12 202
Autres pays d'EUROPE	181	87	130	123	91	15	7	7	10	7	10	102	36	51
AMERIQUE DU SUD	1 672	1 037	951	1 220	1 902	3 124	2 398	2 596	2 875	1 841	2 620	4 270	4 228	2 965
ASIE (sans les pays arabes)	210	476	456	507	686	1 218	1 792	4 004	3 765	3 320	4 082	5 168	4 683	4 241
OCEANIE	0	23	38	0	-	-	-	55	-	-	-	41	-	-
pays Arabes (sans UMA)	55	315	248	355	521	621	591	479	797	564	694	810	958	869
Pays du MAGHREB	254	275	250	260	407	418	515	760	1 626	857	1 281	1 586	2 073	2 749
Autres pays d'AFRIQUE	42	26	50	13	26	49	14	42	365	93	79	146	62	67
TOTAL	**22 031**	**19 132**	**18 825**	**24 612**	**32 083**	**46 001**	**54 613**	**60 163**	**79 298**	**45 194**	**57 053**	**73 489**	**71 866**	**65 917**

(*) RESULTATS PROVISOIRES

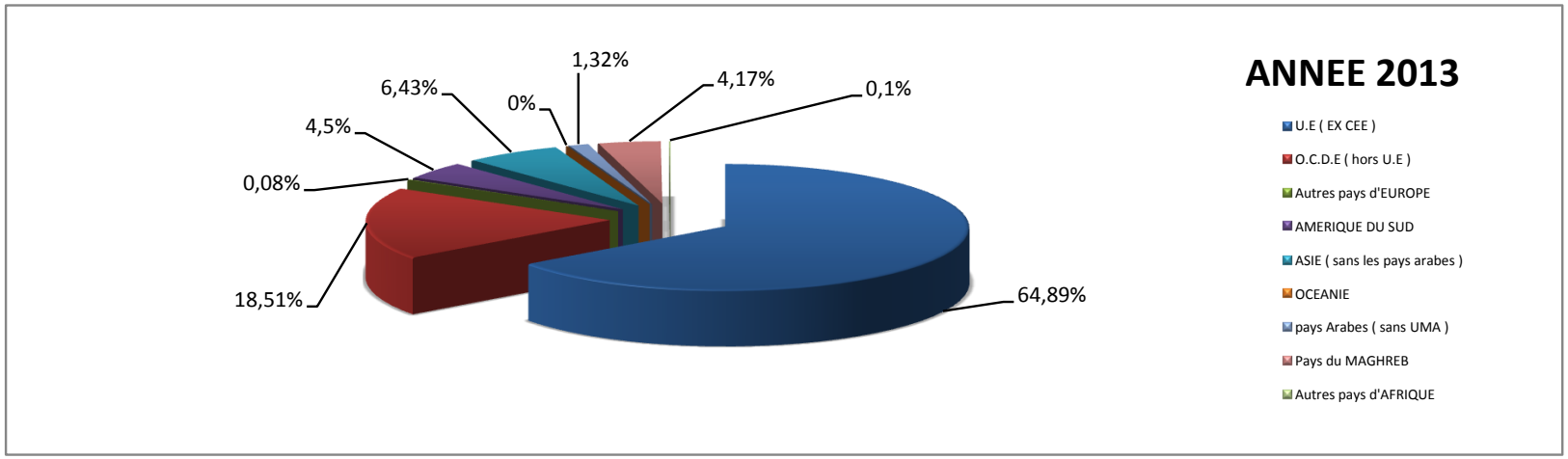

EVOLUTION DES RECETTES DOUANIERES

PERIODE: Années 2000 à 2013*

Unite: Millions de DA

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
PRODUITS DES DOUANES	90 380	104 597	128 455	143 557	137 171	143 683	113 590	132 766	164 104	172 816	183 573	222 190	337 571	401 447
TVA	66 974	72 697	93 559	109 897	138 687	159 162	162 275	200 675	261 401	276 634	296 777	345 233	441 678	516 918
T.I.C	2 352	3 375	6 026	5 492	3 734	5 622	5 612	8 153	12 224	7 577	4 481	7 128	6 876	11 507
AUTRES	1 675	1 907	2 202	2 497	2 202	2 512	2 518	1 704	1 816	3 185	7 671	4 091	6 722	10 183
TOTAL	**161 381**	**182 576**	**230 242**	**261 443**	**281 794**	**310 979**	**283 995**	**343 298**	**439 545**	**460 212**	**492 502**	**578 642**	**792 847**	**940 055**

(*) Résultats provisoires

T.I.C : Taxe Interieure de Consommation

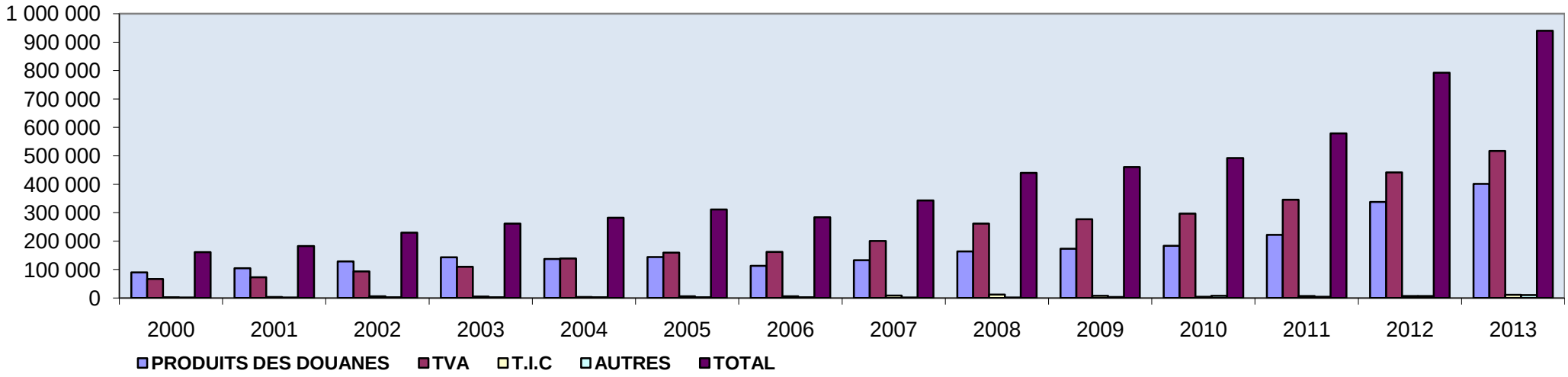

SCHEMA GENERAL DU DEMANTELEMENT TARIFAIRE DES PRODUITS INDUSTRIELS ET DES CONCESSIONS TARIFAIRES DES PRODUITS AGRICOLES DANS LE CADRE DE L'ACCORD D'ASSOCIATION ENTRE L'ALGERIE ET L'UNION EUROPEENNE, ENTRE EN VIGUEUR LE 1ER SEPTEMBRE 2005

(MISE A JOUR 2013)

Intégrant les décisions relatives à la révision du démantèlement et des concessions tarifaires

LISTES	PRODUITS INDUSTRIELS Date d'effet 1.9.2012								PRODUITS AGRICOLES Date d'effet 1.10.2012					Total
	Liste 1 (Annexe 2)	Liste 2 (Annexe 3)			Liste 3 intitulée (Autres)			Sous Total	Protocole 2	Protocole 4	Protocole 5	Autres	Sous Total	
	2060	1096			1850			5006	105	179	48	782	1114	6120
Nombre lignes tarifaires	Inchangé	Révision du démantèlement			Révision du démantèlement									
		Calendrier initial	Mesures exceptionnelles		Calendrier initial	Mesures exceptionnelles								
		829	267		1058	792		1059						
			Niveau 1	Niveau 2		Niveau 1	Niveau 2							
			82	185		178	614							
Date mise en œuvre	1.9.2005	1.9.2007	1.9.2012	1.9.2012	1.9.2007	1.9.2012	1.9.2012		1.9.2005	1.9.2005	1.9.2005			
Préférence tarifaire		Progressif Sep 07 : 20 % Sep 08 : 30 % Sep 09 : 40 % Sep 10 : 60 % Sep 11 : 80 % Sep 12 : 100 %			Progressif Sep 07 : 10 % Sep 08 : 20 % Sep 09 : 30 % Sep 10 : 40 % Sep 11 : 50 % Sep 12 : 60 % Sep 13 : 70 % Sep 14 : 80 % Sep 15 : 90 % Sep 16 : 95 % Sep 17 : 100 %				Total ou partiel	Total ou partiel	Total ou partiel			
Gel des certaines préférences									Révision des produits agricoles P2		Révision des produits agricoles P5			
		Sep 201O/2011: reconduction des taux DD de 2009.			Sep 201O/2011: reconduction des taux DD de 2009.				Janvier 2011		Janvier 2011			
									Fermeture de 39 Spt contingentées		*Rétablissement de deux (02) SPT*			
Reprise du démantèlement des produits industriels/ concessions tarifaires des produits agricoles		Sep 2012 : 100%	Sep 2013	Sep 2013	Sep 2013 : 70 %	Sep 2013	Sep 2013		Décision de la levée du gel 1.10.2012		Décision de la levée du gel 1.10.2012	30		
		Démantèlement total	DD 30 : 18 %	DD 5 % : 3 %	DD 30 : 9 %	DD 30 : 23%	DD 30 : 21%							
			DD15 : 10 %		DD15 : 4,5 %	DD15 : 12%	DD15 : 10,5%		*Fermeture de 28 SPT contingentées* *Rétablissement de 11 SPT* *Augmentation de quotas pour 4 SPT*		*Suppression de l'avantage pour deux (02) SPT*			
					DD 5% : 1,5 %		DD 5% : 3,5%							
									Nombre total de lignes suite décision de levée du gel			782		
									105	Sans changement	48			
Calendrier Réduction	immédiat	5 ans	+4ans supplémentaire	+4ans supplémentaire	10 ans	+3 ans supplémentaire	+3 ans supplémentaire		immédiat	immédiat	immédiat			
Date Fin démantèlement	1.9.2005	1.9.2012	1.9.2016	1.9.2016	1.9.2017	1.9.2020	1.9.2020		Clause RDV 2010					
Nombre contingents	/	/			/				53	/	3	/		56

جدول المحتويات

فهرس الجداول.....I

فهرس الأشكال.....III

قائمة المختصرات..... 1

مقدمة عامة..... أ

الفصل الأول : عموميات حول الشراكة في ظل التوجهات المستقبلية

المبحث الأول : مفاهيم حول اقتصاديات الشراكة الدولية وأبعادها.....03

المطلب الأول:مستويات وصور اقتصاديات الشراكة.....03

أولا:إقتصاديات الشراكة المتمثل في التكتل الإقتصادي.....03

ثانياً:الشراكة بين التكتلات الإقتصادية ودولة خارج التكتل 06

المطلب الثاني :ماهية إستراتيجية الشراكة وخصائصها.....06

أولا:مفهوم الإستراتيجية 06

ثانياً:مفهوم الشراكة.....07

ثالثاً:مفهوم الشراكة الإستراتيجية.....07

المطلب الثالث : أشكال وإستراتيجيات الشراكة 11

أولاً:أشكال الشراكة.....11

ثانياً:إستراتيجية الشراكة.....15

ثالثاً:المقومات الأساسية المساعدة على إقامة الشراكة.....16

المبحث الثاني : دوافع وأهداف الشراكة والتسيير الإستراتيجي لها.....17

المطلب الأول:أسباب اللجوء إلى الشراكة.....17

المطلب الثاني : التسيير الاستراتيجي للشراكة.....19

أولاً:مراحل سيرورة تسيير الشراكة.....19

ثانياً:معايير إختيار الشريك المناسب.....20

المطلب الثالث:مزايا و أهداف الشراكة..... 21

أولاً:المزايا التي توفرها الشراكة.....21

ثانياً:عيوب الشراكة.....22
ثالثاً:أهداف الشراكة.....23
المبحث الثالث:إتجاهات الشراكة في ظل نظام الإقتصاد العالمي الجديد.....25
المطلب الأول:الإطار النظري للشراكة في ظل الإستثمار الأجنبي.....26
أولاً:مفهوم الإستثمارات الأجنبية.....26
ثانياً:النظريات المفسرة لعقود الشراكة.....28
المطلب الثاني:الجوانب الرئيسية لنظرية الشراكة.....33
المطلب الثالث: إعتماد التبادل الإقتصادي ودوره في تعميق نظرية الشراكة.....35
خلاصة الفصل الأول.....36

الفصل الثاني: الاتفاق الأورو- متوسطي لتأسيس الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي
المبحث الأول: السيـــاسة المتوسطية للإتحـــاد الأوروبـــي..... 39

المطلب الأول:: المنظور التاريخي للشراكة الأورو– متوسطية..... 39
أولاً:السياسة المتوسطية الشاملة للإتحاد الأوروبي 39
ثانياً:السياسة المتوسطية المتجددة للجماعة الأوروبية.....41
ثالثاً:عوامل بروز السياسة المتوسطية الجديدة.....42
المطلب الثاني: مسار الشراكة الأورو– متوسطية..... 43
أولاً:مفهوم الشراكة الأورو–متوسطية 43
ثانياً:أهداف الشراكة الأورو–متوسطية 45
المطلب الثالث :صيغ الشراكة الأورو– متوسطية. 51
أولاً:الصيغة الثنائية.....51
ثانياً:الصيغة الإقليمية.....51
ثالثاً:سياسة الجوار الأوروبي.....52
رابعاً:الإتحاد من أجل المتوسط.....53

المبحث الثاني : الشـــراكة الأوروبـــية في الجزائـــر وأطرافـــها..... 54
المطلب الأول : واقع الإقتصاد الجزائري.....54
أولاً:الإقتصاد الجزائري في ظل التخطيط.....55
ثانياً:التجارة الخارجية في الجزائر من الإحتكار إلى التحرير.....57
المطلب الثاني :وضعية الاقتصاد الجزائري على ضوء الإصلاحات والانتقال إلى اقتصاد السوق 60
أولاً:المرحلة الأولى من الإصلاحات (1988-1991) 60
ثانياً:المرحلة الثانية من الإصلاحات (1991-1993).....61
ثالثاً:المرحلة الثالثة من الإصلاحات (1994-1998).....62
المطلب الثالث: واقع الإتحاد الأوروبي. 66
أولاً:نشأة وتطور الإتحاد الأوروبي.....66
ثانياً:هيئات الإتحاد الأوروبي.....67
ثالثاً:مؤسسات الإتحاد الأوروبي.....69
المبحث الثالث: توقيع الجزائر لإتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي... 73
المطلب الأول: تطور العلاقات الأوروـــ جزائـــرية من التعاون إلى الشراكة.....73
أولاً:التعاون المالي والتجاري بين الجزائر والمجموعة الإقتصادية الأوروبية.....73
ثانياً:إتفاقية التعاون بين الجزائر والمجموعة الإقتصادية الأوروبية في 1976.....74
المطلب الثاني: إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي 77
1 - أسباب توقيع إتفاقية الشراكة 77
2 - مسار المفاوضات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي 78
3- عرض وتحليل مضمون الإتفاقية 79
المطلب الثالث:مجلس الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي نحو بعث التعاون المؤسساتي..87
خلاصة الفصل الثاني 92

الفصل الثالث: الإطار القانوني والمؤسساتي لترقية وتنظيم الشراكة الأورو– جزائرية

المبحث الأول:تنظيم الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات وخارجه 95
المطلب الأول :الإطار القانوني والتنظيمي للشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات.....95

أولاً:قانون الإستثمار لسنة 1963.....95
ثانياً:قانون الإستثمار لسنة 1966..... 96
ثالثاً:قانون الإستثمار لسنة 1982.....98
رابعاً:قانون الإستثمار لسنة 1986.....98
خامساً:قانون الإستثمار لسنة 1991.....99
المطلب الثاني : الإطار القانوني والتنظيمي للشراكة خارج قطاع المحروقات..... 102
أولاً:قانون النقد والقرض لسنة 1990.....102
ثانياً:قانون ترقية الإستثمار لسنة 1993.....103
ثالثاً:قانون تطوير الإستثمار لسنة 2001.....107
رابعاً:الأمر رقم 08/06.....109
المطلب الثالث: الأطر القانونية للمعاهدات والإتفاقيات الدولية الثنائية الخاصة بتشجيع وضمان الإستثمار وتفعيل الشراكة في الجزائر.....102
المبحث الثاني :الإطار المؤسساتي لترقية الشراكة الأورو– جزائرية..... 115
المطلب الأول: تهيئة المناخ الاستثماري للشراكة 115
أولاً:وضعية القطاع الحقيقي 115
ثانياً:وضعية القطاع النقدي والمالي 119
المطلب الثاني : توفير خدمات دعم التجارة.... 125
المبحث الثالث:التوزيع القطاعي والجغرافي للإستثمار الأجنبي والشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.. ..... .127
المطلب الأول: التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي ومشاريع الشراكة في الجزائر 127
المطلب الثاني : التوزيع الجغرافي للإستثمار الأجنبي ومشاريع الشراكة في الجزائر.....132
خلاصة الفصل الثالث.....136

الفصل الرابع : أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة الأورو– جزائرية على المنظومة الاقتصادية الوطنية
المبحث الأول : أثار وانعكاسات إتفاق الشراكة الأورو- جزائرية على المؤسسة الإقتصادية الجزائرية..... 139
المطلب الأول : الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 139

أولاً:تعريف المؤسسة الإقتصادية وتصنيفاتها 139
ثانياً:تعاريف حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 144
المطلب الثاني :تأهيل المؤسسات الإقتصادية وتطورها في ظل الشراكة الأورو– جزائرية ..146
أولاً:مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحديات المواجهة لها في الجزائر 146
ثانياً:تأهيل المؤسسة الإقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورو–جزائرية 149
ثالثاً:البرامج المرافقة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الأورو–جزائرية ..152
المطلب الثالث : انعكاسات اتفاق الشراكة الأورو – جزائرية على المؤسسة الإقتصادية الجزائرية 157
أولاً:الإنعكاسات الإيجابية على المؤسسة الإقتصادية الجزائرية 157
ثانياً:الإنعكاسات السلبية على المؤسسة الإقتصادية الجزائرية 159
المبحث الثاني: أثر إتفاق الشراكة الأورو– جزائرية على التجارة الخارجية والجمارك 160
المطلب الأول : الإتجاه العام للمبادلات التجارية 160
أولاً:بالنسبة للصادرات الجزائرية.....160
ثانياً:بالنسبة للواردات الجزائرية.....161
ثالثاً:بالنسبة للميزان التجاري الجزائري.....163
المطلب الثاني : تطور التجارة الخارجية للجزائر حسب المناطق الإقتصادية.... 164
أولاً:التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب الدول 164
ثانياً:تطور التجارة الخارجية حسب المناطق الإقتصادية 166
ثالثاً:واقع نشاط التبادلات التجارية الجزائرية 169
رابعاً:الأثار المترتبة على القطاع الجمركي 171
المطلب الثالث : الإجراءات (السياسات) المرافقة لنجاح إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي 172
خلاصة الفصل الرابع 175
الخاتمـــة العامة.....177
المـــراجع.....185
الملاحق 198

الملخص

تعتبر إستراتيجة الشراكة الأجنبية ظاهرة إقتصادية ساهمت في تفعيل الإقتصاد الدولي واقتصاديات الدول النامية،وهي نتاج نظام إقتصادي عالمي جديد،حيث تعتبر الشراكة الأورو – جزائرية حالة من حالات الشراكة الأورو- متوسطية والمنبثقة من إعلان برشلونة والتي تعمل هذه الأخيرة على تقوية العلاقات الإقتصادية مابين الدول المتوسطية ودول الإتحاد الأوروبي من علاقات تعاون كانت سابقاً إلى علاقات شراكة تكون فيها الند للند،حيث عملت الجزائر على القيام بعدة إصلاحات هيكلية مست المؤسسات الإقتصادية كإعادة الهيكلة وبرامج الخوصصة وإنشاء البنى التحتية الإقتصادية قصد تحقيق الإندماج الجيد في الإقتصاد العالمي،خاصة بعد أن إختارت اللجوء إلى إقتصاد السوق وفتح فرص جديدة للشراكة الأجنبية،حيث تعد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي أحسن مثال نتناوله في هذه الدراسة فوضحنا أثر هذه الشراكة على المؤسسة الإقتصادية الجزائرية وكذا على التجارة الخارجية مع دول الإتحاد الأوروبي .

الكلمات المفتاحية : العولمة ، الإقليمية ، التجارة الدولية ، الشراكة الأورو- جزائرية ، منطقة التبادل الحر.

Résumé

La Stratégie de partenariat avec l'étranger est considérée comme un phénomène économique qui a contribué à la dynamisation de l'économie internationale et les économies des pays en développement, il est une des conséquences d'un nouvel ordre économique mondial. Le partenariat Euro-algérien est un cas de partenariat Euro-méditerranéen issu de la déclaration de Barcelone et de travaux visant à renforcer les relations économiques entre les pays méditerranéens et les pays de l'Union européenne afin quelles deviennent des relations de partenariat basées sur l'égalité .L'Algérie a promulgué un train de réformes structurelles affectant des institutions économiques tels : les programmes de restructuration, de privatisation et la création d'une infrastructure économique pour une bonne intégration dans l'économie mondiale, en pont ailier après avoir eu recours à une économie de marché et ouvert de nouvelles perspectives de partenariat avec l'étranger.

Le partenariat avec l'Union Européenne est un des exemples que nous traitons dans cette étude, où nous décrivons l'impact du partenariat sur l'entreprise économique algérienne ainsi que sur son commerce extérieur avec les pays de l'UE.

Mots clés : Mondialisation , Régionalisation , Commerce Internationale. Partenariat Euro-Algérien, Zone de libre échange (ZLE).